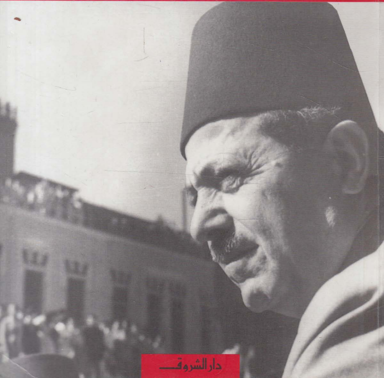
د. هدى شامل أباظة

النقراشي



دار الشروق

النقراشي

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى
رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق
مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا
أ.د. حمادة إسماعيل
أ.د. لطيفة سالم
أ.د. محمد عفيفى

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٢٣٩٣
الترقيم الدولى ISBN 977 - 09 - 1943 - 8

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩ (٠٢)
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
e-mail: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. هدى

النقراشي

دار الشروق

المحتويـــــات

القسم الثاني
النقراشي في السلطة

تقديـــــم

على الرغم من أن رسالة علمية للدكتور سيد عبد الرازق يوسف عبد الله قد عالجت دور رئيس الوزراء المصرى السابق محمود فهمى النقراشى فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين، ثم صدرت فى كتاب عن دار نشر مدبولى عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من أن رسالة علمية أخرى تحت عنوان الهيئة السعدية، والتى وضعها عبد العليم خلاف، وتم نشرها عام ١٩٩٩، قد تعرضت للجانب السياسى من حياة رئيس الوزراء المصرى الأسبق محمود فهمى النقراشى باشا، فقد آثرنا فى سلسلة «التاريخ - الوجه الآخر» أن نصدر عددا عن الرجل لا نتوخى فيه مجرد تسجيل سيرة هذه الشخصية، وإنما نبحث عن الجانب غير المتداول فى حياته.

شجعنا على ذلك أن وجدنا حفيدة للرجل، وتعمل فى الحقل الأكاديمى، وإن لم يكن فى فرع التاريخ، وهى الدكتورة هدى شامل أباظة، أستاذ الأدب الفرنسى بكلية الآداب - جامعة عين شمس، والتى أبدت استعدادها لتقديم تاريخ جدها من منظور مختلف، كما شجعنا أكثر ما علمناه من أن الأسرة تملك فى نفس الوقت بعض ما خلفه من أوراق؛ مما يساعد على إجلاء هذا المنظور.

ومن حسن الحظ أن المؤلفة قد بذلت غاية جهدها لإتمام هذا العمل، مثلها فى ذلك مثل أى محترف فى الكتابة التاريخية، مستعينة فى ذلك بإرشادات ونصائح زملائها فى قسم التاريخ بالكلية التى تعمل بها، متبينة - طول الوقت - طبيعة العلاقة التى تربطها بالشخصية محل الدراسة، مما دفعها إلى الحرص - بقدر ما وسعها الجهد - على ألا تنحرف فى الدفاع عنه إلى الحد الذى يفقد مؤلفها قيمته العلمية.

وبالطبع لأنها ليست من الملائكــة، فإنها انحازت بالضرورة بين الحيـن والآخر لجدها الراحل، ولكن إلى الحد الذى لم يفقد معه هذا العمل قيمته العلمية.

وقد تسامحنا فى سلسلة «التاريخ - الوجه الآخر» مع هذه الدرجة من الانحياز المحدود، خاصة أن الحياد المطلق أمر يكاد يكون مستحيلا فى العلوم الإنسانية عموما، وفى الدراسات التاريخية على وجه الخصوص.

ثم أنه كان لهذا التسامح أسبابه الموضوعية، إذ لم يتعرض فى التاريخ المصرى أحد الزعماء للنقد، بقدر ما تعرض له النقراشى باشا، فأغلب من كتب عنه كان يحمل للرجل رأيا مسبقا، ولم يكن وديا على أى الأحوال.

- فالكتّاب الذين أرّخوا للحركة الوطنية، وجسدوها فى حزب الوفد، لم ينسوا للرجل أبدا أنه قد أحدث أكبر الانشقاقات فى هذه الحركة، بعد خروجه مع الدكتور أحمد ماهر من الحزب الكبير، وتشكيلهما للهيئة السعدية عام ١٩٣٨، التى أصبحت أقوى منافسى الوفد.
- والكتّاب الذين أرّخوا للإخوان المسلمين، نسوا أن أحد هؤلاء هو الذى قام باغتيال الرجل، ولكنهم لم ينسوا أبدا أنه أول من أقدم على حل الهيئة وحولها إلى «جماعة محظورة»، وهى اللعبة التى ما زالت تلعبها الحكومات مع الجماعة حتى يومنا هذا.
- فضلا عن ذلك فإن أغلب من أرخوا للقضية الفلسطينية، قد أخذوا على النقراشى باشا انصياعه للملك فاروق، وقبوله خوض حرب ١٩٤٨، دون استعداد كاف بكل ما ترتب على ذلك من بدء سلسلة الكوارث التى أحدقت بمصر من الشرق بعد هذه الحرب.

أدى كل ذلك إلى أن تترسخ صورة غير حقيقية فى الوجدان الوطنى العام للمصريين لهذه الشخصية، الأمر الذى يتطلب البحث فى «الوجه الآخر» منها، وهو ما أخذته هذه السلسلة على عاتقها، ولقد وجدنا أنه ليس أفضل من حفيدة الرجل

لتقدم لنا هذا الجهد، خاصة أنها قد التزمت ما وسعها الجهد بالمنهج الأكاديمى كما سبق التنويه.

ومن ثم فنحن نقدم فى هذا العمل الجانب الآخر لزعيم مصرى، هو محمود فهمى النقراشى، والذى طمسته المنافسة السياسية، آملين أن نكون قد سلكنا الطريق الصائب، وعلى الله قصد السبيل.

رئيس التحريـــر
دكتور يونان لبيب رزق

مقدمـــــة

ترجع قصتى مع موضوع هذا الكتـاب إلى زمن بعيد، منذ تفتح وعيى على الدنيا، فلازمنى طيف النقراشى.. فذكراه كانت موضع إحياء دائم فى بيتنا بين أم افتقدت فى النقراشـى أباهـا الحنـون منذ نعومـة أظافرها، فهـى دائمًا ما تسـتعيد ذكريـات أيامها الخوالـى، وبيـن أب معجـب بتاريـخ الرجل متتبع لـه، وبين جدة طالمـا حدثتنى عن الزوج الذى اقترنت به فى عمر متأخر من حياتها وحياته، فكان عونًا لها على صروف الدهـر، وهى التى طالما عانت من صروف هذا الدهر ومآسيه.. كانـت تحدثنـى عن النقراشـى بأسـلوبها المتميـز الـذى كان ائتلافًـا فريـدًا مـن الواقعيـة والشـاعرية والاعتـــزاز.. وأخيـرًا وليس آخرًا فقد عرفت النقراشـى من خـلال صديقه المقرب، إبراهيـم باشـا عبد الهـادى، الذى اتصلت حبـال المودة والتقدير المتبادل بين أسـرته الكريمة وأسرتنا.

وقـد اسـتثارنى عندما كنت تلميـذة بالإعدادية، ما ورد بكتـاب التاريخ المقرر من ذكـر للنقراشـــى، مقرونا بحادثـــة كوبـرى عبـاس، وكأن تاريـخ الرجـل اختـزل فى هـذه الحادثـــة، التى شابها الكثير من الخلط المتعمد وغير المتعمد؛ حتى أصبحت أقرب للأسـطورة منهـا إلى الواقعة التاريخية، ولقد انتابنى مزيـج من الشعـور بالظلم والعجـــز؛ لإحساسـى بأننـــى لا أملـك القـدرة على دفـع ما رأيتـه تجنيًا على سـيرة الرجل، وعلى التاريخ بصفة عامة.

ومرت السـنون، ثم فوجئت بمقرر تاريخ الإعدادية، الذى كنت أستذكره مع ابنتى وقـد احتوى على نفس المعلومات المبتسـرة المغرضـة، وكأن الزمن ظل جامدًا كما هـو لا يتقـدم، كما هالنى هـذا الجمود، هالنـى كذلك هذا العزوف البيـن عن البحث

وعن التطوير، ولكنى هذه المرة رفعت خطاب احتجاج إلى وزير التربية والتعليم، وكان آنذاك الدكتور حسين بهاء الدين، إلا أن الحجج التى قدمتها لم تكن مدعمة بالأسانيد التاريخية، وعندما أتيح لى بعد ذلك ببضع سنوات الاطلاع على منهج التاريخ، تبينت أن هذه الواقعة قد رفعت منه، ولا أدرى إذا كان ذلك من قبيل المصادفة، أم استجابة كريمة لمناشدتى سيادة الوزير.

وقد تكرر فى الآونة الأخيرة ذكر حادثة كوبرى عباس فى الصحف وفى المحافل المختلفة، وقد اتفقت الروايات - وإن اختلفت - على أن حادثة كوبرى عباس كانت مذبحة مروعة راح ضحيتها عدد كبير من الطلبة، حيث إن - وفق هذه الروايات - السلطة قد فتحت الكوبرى، وقد احتشد عليه الطلبة الذين كانوا قد خرجوا من جامعة فؤاد الأول ينادون بالجلاء ويندون بالاستعمار.. وقد حرت فى أمر هذه الواقعة؛ فقد كنت على ثقة من صدق رواية والدى، ولكن أنَّى لى أن أفرض هذه الثقة على غيرى، أو أن أقنع الغير بصحيح الوقائع التاريخية فى الموضوع، حتى نصحنى أبى بأن ألجأ إلى صاحب صفحة «الأهرام ديوان الحياة العصرية» الذى أتاح لى الاطلاع على عدد الأهرام الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٤٦، أى فى اليوم التالى للحادث، وهو العدد الذى قرأت فيه وصفا للحادث مغايرا تماما لما ورد بكتب التاريخ المدرسية، ولما تناقله الرأى العام بعد ذلك، ولقد كانت هذه المفارقة دليلا على السرعة والسهولة التى يتحول بهما التاريخ إلى أسطورة، عندما لا يعنى من يتناوله بتأصيل ما يقول، أو باستقاء المعلومة من مصدرها أو مصادرها الموثوقة، أو عندما تعبث به الأهواء وتخضعه للتوجهات السياسية المهيمنة، والتى كانت تعنى بتضخيم الموضوع عن قصد سيئ يقترب من الافتراء والتزييف؛ فالجماعة التى اغتالت النقراشى عام ١٩٤٨ تأبى إلا أن تعيد اغتياله مرة أخرى فى سيرته وتاريخه.

وقد عرض على الدكتور يونان لبيب رزق مشكورًا، أن أقوم بكتابة سيرة النقراشى على أن يتم نشرها فى إطار مجموعة دار الشروق الجديدة «الشخصيات الخلافية فى التاريخ». وأعترف أن هذا العرض قد استهوانى منذ اللحظة الأولى، ولكننى، على الرغم من ذلك ترددت لسببين:

أولهمـــا: أننى غير متخصصة، مع يقينى أن للتاريخ قواعده وأصوله.

وثانيهمـا: أن النقراشـى هـو جـدى الذى جبلـت على توقيـره، فأنَّى لـى أن أكون موضوعية وأنا أتناول سيرته بالأمانة والحرفية والصدق الواجب؟

وفكرت مليا فى الأمر؛ أليس هناك من بديل عن الحياد معيارا لجدية الباحث؟

يقـول فرويـد فـى دراسـتـه الهامـة عن ليونـاردو دافنشـــى: إن الكاتـب الـذى يـؤرخ لسـيرة حيـاة إنما يكـون مدفوعًـا عـادة باعتبـارات شخصيـة وعاطفيـة؛ فهو ينتقـى شـخصيـة بعينهـا لأنهـا محببـة إلـى قلبـه، فيحـاول من خـلال تناولـه لتلك الشخصية أن يبعث من جديد الصورة المثالية للأب، التى نسجتها واختزنتها مخيلته، وهـو بذلك يوحـى بأن «الحياد» فى مجال العلوم الإنسـانية لا يعـدو أن يكون وهمًا. كمـا يؤكـد عبـد الرحمـن الرافعى فى نقاشـه الثرى مـع العقاد الـذى نقلـه إلينا أنيس منصـــور فـى كتابه الممتع «فى صالون العقاد» اسـتحالة أن يكون المؤرخ على درجة كاملة من الموضوعية، فوفقا لما نقل إلينا من حديثه:

«...أنـا لا أسـتطيع إلا أن أكون وطنيًا أخلاقيًا.. وأنا حين أسـجل تاريخ مصر، فأنـا أكتب قصة حياة: أمـى وأخوالى وأجدادى، ومسـتقبل أولادى.. ولابد أن أكون بارا بأمى، محبًا لإخوتى، رحيمًا بأولادى.. ولا أسـتطيع أن أكون محايدًا إذا رأيـت دم أمـى يسـيل.. أو إذا رأيت من يتآمـر عليها.. وقد تكـون هذه هى النزاهـة العلمية..ولكـن لا أسـتطيع أن أكـون منزهًـا عـن الغضـب والحـب والخـوف.. قـد لا أفزع إذا رأيت أحـدًا يذبح خروفًا.. ولكـن كيف لا أفزع إذا رأيـت أحـدًا يذبـح طفلاً أو شـعبًا..إن هـذه النزاهـة العلمية هى بلادة حسية، وبلاهـة قوميـة.. فمـا دمت أنـت محبًا فأنـت مغرض، ومـا دمت وطنيًـا فأنت مغرض، ولكن غرضك هنا شريف»

وإننى هنا حينما أسجل قصة حياة النقراشى، جدى الذى لم أعرفه، و الذى أحببته مـن خـلال أمى، ومن خلال أبـى ومن خلال جدتـى وغيرهم.. والـذى كان لى دومًا مثـلاً أعلـى أحـاول جاهـدة أن أحـذو حـذوه، فأنـا بطبيعـة الأمـر غيـر محايـدة، بل و«مغرضـة» على النحو الذى يقرره مؤرخنـا الكبير، ولكننى لا أملك غير قولة الحق،

أى الحقيقة التى عايشـتها فى إطار الأسـرة، والتى نقبت عنهـا بعد ذلك من مصادرها الثريـة والمختلفة؛ فالنقراشـى لا يسـتحق منى أدنى من الشـهادة الأمينـة، مع إدراكى الكامـل أننـى إذا مـا حاولت أن أضفى على النقراشـى مـا ليس فيه مـن الصفات فقد هونـت من شـأنه، وهو الأمر البعيد كل البعد عـن خاطرى، كما أن مثل هذا العمل هو خيانة لأنفسنا وللتاريخ، وكما يقولون فإن «المدح ذامٌ ما لم يكن فى أهله (١)».

ولعلى قد اسـتعضت عن نقـص خبرتنا بالتاريخ، بالذخيرة الثريـة التى تلقى مزيدًا مـن الضوء على الكثير من الموضوعات الخلافية، فلقد واتانا الحظ عند الرجوع إلى متعلقـات النقراشـى، أن نجـد لدينا ذخيـرة هائلة من المسـتندات والمذكـرات، التى تلقـى الضـوء علـى العديد مـن الموضوعـات التى لم يسـبق الإلمـام بدقائقهـا، مثل تفاصيـل كوبـرى عباس، ومثل خطابـات الملك عبـد العزيز آل سـعود الخاصة التى تحمـل فـى طياتها إرهاصات حـرب البترول، ومثل خطاب حسـن البنـا إلى الملك، ومذكـرة عبـد الرحمن عمـار وكيـل وزارة الداخلية الخاصـة بزيارة حسـن البنا لمقر الـوزارة، ومثـل خطابـات الدكتور عبـد الحميد بـدوى، ومذكرات الدكتـور محمود فـوزى الخاصة بالتحضيـر لمجلس الأمن، وغيرها من الوثائـق التى كان فى الإطلاع عليها خير عون على إكمال هذه الدراسة.

كمـا كان لنـا من خبـرة الدكتور يونـان لبيـب رزق، وكذلك الدكتـور أحمد زكريا الشـلق، والدكتـور عـادل غنيـم، خير عـون على المسـار الذى سـلكناه فـى كثير من مواضيع هذا الكتاب، كما أنهم قد تفضلوا بتزويدى بمراجع غاية فى الأهمية.

ولقـد هدانـى تفكيـرى إلـى قبـول العـرض الكريـم، وقـد أكون غيـر متخصصة تخصصـا بمعناه الضيـق، إلا أن تكوينى الأكاديمى قد أكسـبنى اسـتعدادًا طيبًا للكتابة العلميـة، أى الكتابة التى تعتمد على المراجع والأسـانيد، ثم على التحليل أيضًا، كما كان لـى خير عـون فى الزمـلاء الذين كان فى دورهـم فى جمع وترتيـب المعلومات أبلغ الأثر.

---

(١) يقصد الشاعر من هذه الشطرة أن المدح ينقلب إلى ذم إذا لم يصادف أهله.

أما أبى - الدكتور شـامـل أباظـة - فالكلمـات لا تسـعفنى لأوفيه حقه من الشكر والتقديـر، فأكتفـى بتنويـه بسـيط إلى مسـاهمته الفعالة فى هـذا العمل: مـن مراجعة، وحذف وإضافة، كما كانت ثقافته الواسـعة وتجاربه الشخصية مراجع حيوية بالنسبة لى.

يبقـى أن أقـرر أن إعداد هـذا العمـل المتواضع، قد اسـتلزم قـراءات عديدة، وقد زادنى هذا الاطلاع المكثف على المراجع والوثائق التاريخية فخرًا واعتزازًا بتاريخنا، وكذلـك فقد مكـن لى من التعـرف على مجالات التشـويه المتعمد، الـذى خضع له ذلـك التاريـخ؛ فكم من صفحـات مشـرفة للنضال الوطنـى طواها الزمـن وعبث بها النسـيان، فحرم الأجيال من المصريين من التواصل مع تاريخهم الوطنى، يسـتمدون منه إحساسـهم بالانتماء، وبالاعتزاز فى مواجهة الهجمة الشرسـة للتضليل والضلال سواء بالتزييف المتعمد أو الجهل المتسرب.

القســـم الأول

النقراشـــى طريـــد السلطـــة

الفصـــل الأول

سنـوات التكويــن

مـن هو النقراشـى؟ ذلك الرجل الـذى لازمنى طيفه حياتى كلهـا، منذ تفتح وعيى علـى الدنيـا، حدثنى أبـى عنه كثيرًا، وهو من أشـد المعجبيـن به، وأمى التـى هى ابنته الوحيـدة، وكذلـك جدتى ـ رحمها اللـه ـ لذلك كنت أظن أننى أعرفـه معرفة وثيقة، حتى أتاحت لى الكتابة عنه فرصة أن أقتفى أثره مثل القاص فى تيه الزمن.

ولعـل هـذا الكتاب ليـس عرضًا لحيـاة النقراشـى، بقـدر ما هو اسـتجلاء للنقاط الخلافية فى تاريخه، أى المواقف أو القرارات التى كانت مثارا للجدل؛ لذلك فضلنا أن يقسـم إلـى موضوعات رأينـا أن نتعـرض لها فى سـياقها، وفى تسلسـلها الزمنى. وسـوف نحـاول أن نربطها قدر الإمـكان ببعدها الإنسـانى، وفق ما تتيحـه لنا معرفتنا النسبية بحياة النقراشى الخاصة.

وعلى الرغم من إعجابنا بالنقراشـى، واعتزازنا بتاريخه، إلا أننا سـوف نحاول أن نتبع حياله قدر الإمكان منهجًا حياديًا؛ فهو لا يستحق منا أدنى من قول الحق.

يصعب على الباحث شـق طريقه، وسـط زخم المعلومات بيـن الواقع والمبالغة، خاصـة عندمـا تتعقـد الأمـور نتيجـة لتدخـل الأغـراض والأهـواء والأيديولوجيات المتضاربة، كلٌ ينسج الصورة التى هى على هواه.

ومـن أجـل أن نخضع حياة هـذا الرجل لدراسـة منهجيـة، نتلمس بهـا طريقنا فى شُـعب هذه الحيـاة الثرية، رأينا أن نلتقـط خيطاً يعيننا، وهذا الخيط هو الانشـقاق عن

الوفـد، الذى يمكـن أن ننظر إليه باعتباره حدا فاصلا فى تاريخ النقراشـى، حيث جاء هذا الحدث الهام، إيذانا بمرحلة جديدة فى تاريخ النقراشـى، انتهج فيه نهجًا مختلفا عـن ذى قبل؛ اتسـمت هذه المرحلـة فى نظر المراقبيـن بالمهادنة تجـاه القصر، وبما أطلـق عليـه الدكتور يونـان لبيب رزق «سياسـة العصا الغليظة». ويعبـر عن نفس هذا المعنى دونالد ريد فى بحث له، عندما يقرر أن النقراشى هو أحد السياسيين المصريين الـذى لعـب دورا كبيرا، اختلفـت طبيعتـه وهـو خارج السـلطة عنـه عندما تولـى زمام الحكم؛ ولذلك فلقد وجد نفسـه فى موقف لا يحسـد عليه، عندما اعترض لديه بشدة السـفير البريطانى لنشر «قصة كفاح» لعبد الفتاح عنايت عام ١٩٤٧، وهو نفسـه من كان له تاريخ طويل فى الكفاح السرى من قبل.

والواقـع أن تاريخ النقراشـى يعكس جـزءا هاما من التطور الذى طـرأ على تاريخ الوفـد نفسـه؛ فلقد كان لانـدلاع الثورة فى مـارس ١٩١٩ أثره على سـعد زغلول؛ إذ كان مـن شـأنها المراهنة على المقاومة الشـعبية، وقدرتها على التأثيـر على مجريات الأمور، ففى رأى الدكتور عبد العظيم رمضان: «أن الخلاف بين سعد وبين المعتدلين لـم يكـن فى جوهـره إلا خلافا حـول تقدير قوة الشـعب كقوة مؤثرة فـى حل القضية المصرية».. إلا أن الانسـلاخ الذى حدث فى صفـوف الوفد عام ١٩٢١، والذى نتج عنـه تكويـن حـزب الأحـرار الدسـتوريين (١٩٢٢) والـذى أعقبه انسـلاخ آخر عام ١٩٢٥ مع تأسيس حزب الاتحاد، إلى جانـب الانتخابات البرلمانية ١٩٢٤، التى فاز فيهـا الوفد فوزا سـاحقا.. كل هذه الأحداث جعلـت الوفد يجنح إلى الاعتدال، فلقد أدرك أنـه قد دخل مرحلة جديدة، تحتاج إلى سياسـة النفـس الطويل، وتحتاج كذلك إلـى ضبـط النفس، وتحول من تجمع شـعبى ثـورى يرى النضال الثورى خير وسـيلة لتحقيق الاستقلال، إلى حزب برلمانى يتحرك فى إطار الشرعية الدستورية، بما يلائم عهـد الديمقراطيـة، ويـرى أن أسـلوب التفـاوض أفضـل وسـيلة لإكمـال مسـيرة الاستقلال...

يبـدو إذن مـن هـذا المشـهد أنه فـى تاريخ كل نضـال، هنـاك فترة فـوران وصدام حتميـة، إلا أنه لا بـد أن يعقبها فترة نضج وتفاوض؛ من أجل الوصول لأفضل النتائج الممكنـة؛ وإذا كانـت المرحلـة الأولـى ضرورية للبرهنـة على الجديـة وعلى مقدار

التمسـك بالقضيـة التـى يراد الانتصار لهـا، إلا أنها بطبيعتها لا يمكن أن تسـتمر لفترة طويلـة، ولا بـد لهـا أن تفسـح الطريـق لمرحلة أكثـر وعيا، حيـث توزن فيهـا الأمور بحسابات عقلانية.

إلا أنـه يسـبق هاتيـن المرحلتيـن مرحلـة هامة، هـى بمثابـة مرحلة الإعـداد التى تبلـورت فيهـا الطبيعة التى ظلت تلازم النقراشـى حتى لفظ أنفاسـه الأخيرة؛ ومن ثم فحينما نعرض فى كتابنا لحياتـه فإننا نجد أنفسنا أمام مراحل ثلاث متميزة من حياته، فهـو المـدرس الوطنى الجـاد فى بداية حياتـه، الذى أخلص لمهنته فى التدريس أشـد الإخلاص، ثم هو السياسـى الشاب المتطرف، الذى يحارب الاحتلال بجيوشه وعتاده ودهائـه، بمـا أوتى من وسـائله البالغـة الدقة والتنظيـم، ثم هو بعد ذلك السياسـى ذو المبـادئ الجامـدة التـى لا يحيد عنها، بل ولا يجـد بين متاهات السياسـة وغيومها من ناحيـة ووضوح المبادئ من جهة أخرى، ما يغريه بالتضحيـة بنقائه وعزوفه عن الصغائر، ومحاولة استمالة المشاعر الشعبية بالوسائل الرخيصة والمبتذلة.

ولذلـك فإننـا سـوف نتبنى فرضيـة انقسـام تاريخ النقراشـى إلى شـقين واضحى الملامـح، يفصـل بينهما حدث بالـغ الأهمية، بمـا كان له من تداعيات علـى حياته من ناحيـة، وعلـى توازن القـوى الوطنية على السـاحة السياسـية من ناحيـة أخرى، وهو الانشقاق عن الوفد، بناء عليها سوف ينقسم هذا العمل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولا: كفاح النقراشى فى صدر شبابه.

ثانيـا: الانشـقاق عن الوفد بـكل ما أثاره من أمـور خلافية تدور حول: أ ـ مسـألة الزعامة المقدسـة، ب ـ النزاع حول مشـروع سـد أسـوان، ج ـ موقفه من القمصان الزرقـاء، وموقفـه ممـا عرضـه النحـاس عليـه من عضويـة مجلـس إدارة شـركة قناة السويس.

ثالثا: النقراشى فى السلطـة: أ ـ موقفه من الحرب العالميـة الثانيـة، ب ـ موقفـه مـن قضيـــة الجـلاء من مـصـر والسـودان، ج ـ دوره فى حـرب فلسـطين؛ د ـ حل جماعة الإخوان المسلمين.

إلا أننـا نعتقد أنه ليس هناك اختلاف جوهرى بيـن المرحلتين؛ والدليل على ذلك موقفه من مسألة ملحق الطلبة قبل الانشقاق عن الوفد، الذى سوف نتناوله فى سياقه،

وهو الموقف الذى يدل على أن التشدد سمة من سمات شخصية النقراشى، التى غلبت عليها طبيعة المعلم.

وسوف نستهل الكتاب بمدخل نحاول فيه استجلاء العناصر البارزة فى شخصية النقراشى والعوامل التى لعبت دورا حاسما فى تاريخه الوطنى.

العناصر البارزة فى شخصية النقراشى

كانت تطالعنى منه بين غيوم السنين، قسمات تتقاسمها الشدة واللين، ولكن قراءاتى، وكذلك الحوارات التى أجريتها وسجلتها، أتاحت لى أن أرى الزوايا المختلفة، التى أسفرت عن وجهات نظر متباينة لهذه الشخصية، التى كتب لها شرف المساهمة فى صياغة جزء من تاريخ مصر. وما هالنى هو التناقض الشديد بين الوجه الذى نقلته لى شهادات المحيطين به، أو الذين خالطوه عن قرب وبين الوجه الآخر الذى يطالعنا من بين طيات سجله السياسى، أوالذى رصدته بعض كتابات المؤرخين.. ولعل إيثار الصمت الذى اشتهر به، لعب أيضا دوره فى الغموض الذى أحاط بهذه الشخصية؛ فلقد صوره كاريكاتير العصر فى شكل أبى الهول وقفل على فمه: قليل الكلام يكره اللغو والسفسطة.. ويبدو أنه عرف بأنه «رجل العمل الصامت»، كما ورد فى أحد القرارات التى أسفر عنها اجتماع عاصف بالنادى السعدى، فى اطار النشاط المحموم الذى واكب الصراع الداخلى للوفد فى هذه الفترة (الأهرام ١٩/ ٨/ ١٩٣٧). ولاشك أن الصمت يشيع الغموض، ويطلق العنان للأقاويل.

فالغريب من أمر هذا الرجل أنه رغم ولائه الشديد لأسرته، وشريكة حياته، فإنه لم يطلعها قط على ماضيه، أو حياته بالسجون، أو الدور الفعال الذى لعبه فى ثورة ١٩١٩، وكانت هى لا تستطيع أن تتصور أى صلة لهذا الزوج الذى يبدو وديعا بالكفاح المسلح، وإن كانت قد حدثتنى عن زوابع من الغضب تنم عن طبع حاد، متفجر، إلا انها سرعان ما كانت تزول، وبعد وميض البرق، يتغلب الهدوء على مسلكه العام، ولكنها كانت تنكر بشدة وعن اقتناع تام، أى مسئولية له بحوادث الاغتيال؛ فهو بالنسبة إليها الرجل الثانى فى الحزب السعدى، بعد أن كان عضوا بارزا فى الوفد، وهو رجل الدولة الذى يعشق الانضباط والنظام.

ويبـدو أننـى لـم أكـن ـ حتى وقـت قريب ـ أكثـر حظا مـن جدتى معرفـة بتاريخ النقراشـى، رغم حرصى على تعقبه، إذ إنه «أحيانا تحجب الأشجار الغابة» كما تقول الحكمة الفرنسية القديمة، أى ان التفاصيل تحجب النظرة الشـاملة، فلقد كان تاريخ النقراشـى ينحصر بالنسـبة لـى فى المناصب التـى تولاها، و فى القـرارات المصيرية التى اتخذها فى هذه الفترة.

إلا أنه سـرعان ما تبينت قصور هذه النظرة، ولمسـت حجـم الدور الذى لعبه فى الحيـاة السياسـية المصريـة، قبل أن يعتلـى المناصـب الرفيعة فى الدولـة، من خلال متابعـة الصحـف فى الفترة التى واكبـت خروجه من الوفد، وإلينـا مقتطفات مما ورد فـى الأهـرام فى عددها الصـادر يـوم ٢١/ ٨/ ١٩٣٧، وهو نفس اليوم الذى نشـر فيه خبرعن اجتماع وفدى كبير بميدان المحطة بالأسكندرية، خاض فيه رئيس الوفـد فى النـزاع بيـن أعضـاء الوفد، نقـرأ خبرا مفـاده اجتماع كبيـر بالجامع الأزهـر عقب أداء صلاة الجمعة:

«وحـدث بعـد الصلاة أن اعتلى المنبر أحد طلبة مدرسـة الفنـون والصناعات، وألقـى كلمة فى الوقت الحاضر، تخللتها تحيات حماسـية لسـعادة النقراشـى باشا، بعد أن حيا الخطيب رئيس الوفد».

وتسـوق الجريدة فـى ٢٣/ ٨/ ١٩٣٧ خبر مغادرة النقراشـى الأسـكندرية، حيث كان فى توديعه حشـد من الشـبان وأعضاء اللجـان والأصدقاء، وعنـد توقف القطار بمحطة طنطا قوبل مقابلة حماسية، اشترك فيها حضرات الشيوخ والنواب المحترمين وأعضـاء اللجـان الوفديـة.. ويتكـرر المشـهد فـى ٢٨/ ٨، حيث نرى فـى الصفحة التاسـعة صورة لزحام شديد للجماهير التى احتشدت؛ لتحية «سعادة النقراشى باشا» قبيل سـفره إلى الأسكندرية.. وتتابع الجريدة سردها للخبر الذى قد يبدو فى حد ذاته غيـر ذى أهميـة: بعد أن شـق طريقه وسـط الجمع وجلـس فى الصالـون المعد له فى القطـار أقبل عليه عدد من أعضـاء الهيئة الوفدية البرلمانيـة، وكذلك عدد من العلماء ومـن المحامين فحيوه، ثم ألقيت قصيدة تحية «بين مظاهر الحماسـة البالغة». ولهذه المقتطفـات دلالة بالغة الأهميـة؛ حيث إن الوفد كان حـزب الأغلبية، وكان الخروج عليه يقابل دائما بالاستهجان من الرأى العام، وكانت هذه الفترة تشهد الخلاف الذى

فجره محمود غالب ـ وزير الحقانية ـ مع قيادات الوفد حول مشروع سد أسوان، عندما نشر أول بياناته الشهيرة (١١/ ٨/ ١٩٣٧)، وهو ما سوف نتناوله فيما بعد، وقد وردت في أحد هذه البيانات إشارة إلى موقف ماهر والنقراشي المؤيد لوزير الحقانية، مما حفز جريدة «كوكب الشرق» الوفدية إلى المناداة بضرورة فصلهما، ولقد أعرب الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته السياسية عن توقعاته، بما قد يجره خروج ماهر والنقراشي على النحاس من اتهام لهما بالخيانة، على غرار ما حدث للذين خالفوا النحاس عام ١٩٣١، وكذلك يقول باحث في دراسته التى عولنا عليها كثيرا:

«وقد توقعت الصحيفة الوفدية أن تجد دعوتها هذه ترحيبا وتأييدا من قبل الجماهير الوفدية، غير أن الجماهير خيبت ظن الصحيفة؛ إذ كان رد فعل هذه الدعوة مخالفا لكل ردود فعل الدعوات المماثلة في تاريخ الوفد، فلم تخرج الجماهير كعادتها ضد الوفديين المخالفين لرأى رئيس الوفد، كما فعلت ذلك في المرات السابقة، وذلك بسبب ثقل الوزن السياسى لكل من النقراشي وأحمد ماهر... »

فلقد كان لكل منهما رصيد من الكفاح الوطنى الطويل قبل وبعد الانخراط في صفوف الوفد؛ ولذلك فقد توافد تباعا إلى النادى السعدى، حشود من طلبة الجامعات المصرية والأزهرية، تهتف بحياة النقراشي وتنادى ببقاء كتلة الوفد سليمة.

وهذا مشهد آخر مسرحه السرادق الذى نصب للاحتفال بذكرى وفاة سعد زغلول، ثم دار النقراشي.. ينقل النقراشي الدكتور الجيار إلى داره عقب حادث الاعتداء عليه في السرادق، ويمكث الجيار بمنزله يومين:

«وعند خروجه كان في حديقة دار سعادة النقراشي باشا جمع من حضرات الشيوخ والنواب والطلبة والعمال، فهتفوا بحياة النقراشي باشا ورددوا الهتاف «الأمة تشكرك»» (الأهرام في ٢٦/٨/ ١٩٣٧)

«ثم تقاطر وفود من الطلبة وعمال النقل الميكانيكي إلى منزل النقراشي، بعد فصله من الوفد، ويتحدث الخطباء، معربين عن ثقتهم بالنقراشي باشا والدكتور ماهر» (الأهرام في ١٧/ ٩/ ١٩٣٧)

وفـي الواقـع أنه من خـلال الوثائق البريطانية، نسـتطيع أن نكون فكرة شـاملة عن حقيقة النقراشـي في نظـر الإنجليز، فهو «المدرس» أو «ناظر المدرسـة» ضيق الأفق (ولا أدرى لمـاذا تقـرن الصفتـان)، وهـو كذلـك الرجل العنيـد، وهو أيضـا الوطنى المتطرف.. كما نسـتطيع أن نلمس مدى بغضهم له وحنقهم عليه، بل إن جدتى كانت دائمـا مـا تلقى تبعـة اغتياله على الإنجليز أنفسـهم، مهمـا اختلفت اليـد التى أطلقت الرصـاص، وأذكـر أنها حدثتنى عن نظرة التشـفي التى لمسـتها في عين مسـئول كبير بالسـفارة البريطانيـة، عندما جاء يقـدم تعازيه إليها، وإنى لواثقـة أن رأيها هذا لم يكن مجرد شـعور أجوف لا تعززه القرائن، فهى سـيدة واسـعة الثقافة، بالغة الواقعية، لها تجاربها بحقائق الحياة.

ويبـدو أن الحـال ظل على ما هـو عليه حتى وفاته، وإن تغير أسـلوب النقراشـي، ومـن يتتبع الوثائـق البريطانية عام ١٩٤٨، وهو العام الذى قتل فيه النقراشـي، يلمس شـعورا متزايدا من التذمر نحو النقراشـي، الذى يصفه الإنجليز بأنه شـخص متعنت، وغيـر متعـاون، بل ونجـد أن الإنجليز في حيرة من أمرهم معه، فهـم يفكرون تارة في التخلـص منـه عـن طريق الضغـط على الملـك، ثم يتراجعـون تارة أخـرى خوفا من اسـتبداله بشـخص آخـر أقل كفـاءة؛ فهـو في نظرهـم يتمتع بشـخصية قويـة، ويمتاز بالتعقل، كما أن التخلص منه يحوله إلى بطل قومى أمام الرأى العام.

ولقـد صدقت الوثائق في بعض ما قالت؛ حيث لازمت النقراشـي طوال مشـواره طبيعـة المعلـم، التى صكتـه بصكها الدامـغ، ونلمس من خلال هذه القصـة الطريفة، المـدى الذى غلبت عليه هذه الطبيعة، ولقد قصها علـيّ[1] الدكتورعبد الخالق علام – نائـب رئيـس الجامعة الأمريكية بالقاهرة سـابقا – الذى عقب بقولـه: «أتذكر هذه الواقعـة التـى دارت أحداثهـا عام ١٩٤٥ وكأنه لم يمض عليها سـوى أسـبوع واحد، كنـت آنذاك مدرسـا للتربيـة الرياضية بمدرسـة القبـة النموذجية، وفـي ذات يوم وأنا جالـس بمكتبـى المطل على حوش المدرسـة، شـاهدت هانئ النقراشـي، وقد كان تلميـذا محببـا إلـى قلبى؛ لما لمسـت فيه مـن دماثة الخلـق، وهو يضـرب تلميذا من

(١) في مكالمة تليفونية يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٥.

أقرانـه، وكانت المدرسـة النموذجيـة تتميز بمسـتوى التلاميذ الراقـى، إلا أن التلميذ المعتـدى عليـه كان يبـدو عليـه أنه مـن وسـط متواضع بعض الشـىء، انفعلـت لهذا المشهد انفعالا شديدا، ولا أدرى اليوم لماذا تملكنى هذا القدر من الغضب، أسرعت إلـى موقع المشـادة، وضربت هانئا ضربا عنيفـا، أجهش الصبى بالبـكاء وتوجه على الفـور إلى ناظر المدرسـة وأنا أتبعه منفعـلا، خرج من مكتبه الأسـتاذ طنطاوى وكيل المدرسـة، وصـاح قائـلا: «أتدرك ما فعلت يا مجنون؟» أجبتـه: «هذا الولد يجب ان يفصل من المدرسـة على الفور» قال: «بل يبقى» إما أنا أو هو، إذن هو. وعندما عدت إلى المنزل شـعرت بتأنيب الضمير لانفعالى، وقررت تقديم استقالتى. وذهبت اليوم التالـى إلـى المدرسـة وقد حسـمت أمرى، وبينمـا أنا ألملـم أوراقى، أقبـل السـاعى يبلغنـى أن الناظر يطلـب منى الحضور إلى مكتبـه، وعندما دلفت إلـى المكتب رأيته خلـف مكتبه إلى يسـار الباب وقـد جلس أمامه على الأريكة والـد التلميذ الذى كنت قـد قمـت بتأديبـه بعنـف البارحة، وقـف النقراشـى ومد يـده مصافحـا: «لا بد أنك الأستاذ علام، لقد روى لى ابنى هانئ كل ما حدث بالتفصيل وبصدق، ولذلك جئت لأشكرك»

قد يرى البعض شـيئا مـن التطرف فى الانحياز إلى المعلـم، الذى لجأ إلى العنف فـى تأديـب التلميـذ، إلا أن الوزير الذى غلبت عليه طبيعة المربـى والمعلم لا بد وأنه قدر أن انفعال المدرس، نابع بلا شـك من تقييمه لمشـهد ابن الباشا الذى يعتدى على مـن هـو أقل حظـا منه فـى المكانـة الاجتماعية، كمـا لا بد وأنـه قدر شـجاعة المدرس الشاب الذى لم تمنعه وظيفة الأب وسلطته من التدخل لحسم الموقف.

نعم، فلقد كان متطرفا فى وطنيته، وفى مصريته؛ مما لا بد أن يكون قد أثار حفيظة الإنجليز.

علـى الصعيد الشـخصى روت لـى جدتى أنها كانـت قد اعتادت قـراءة الصحف المصرية باللغة الفرنسـية قبل زواجها من النقراشى، وكان قراره الحاسم «أنه من الآن فصاعدا تكون الصحف باللغة العربية»، واستجابت هى للمطلب، وظلت على العهد حتـى آخـر يوم فـى حياتها. ورحـم الله عهـدا كان فيـه الاعتـزاز باللغـة الأم إنما هو انعكاس مباشر للانتماء للوطن.

وإذا كانت الوثائق البريطانية قد رسمت فى مجملها صورة تكاد تكون متجانسة للنقراشى، فقد اختلفت وجهات نظر المؤرخين والمراقبين فى النقراشى وتباينت؛ فنجد الدكتور عبد العظيم رمضان يتبنى وجهة نظر النحاس فى النقراشى، فيحاول أن يدعم بالبراهين ما ذهب إليه من اتهام النقراشى بالتواطؤ مع العرش، مما يترتب عليه أن الانشقاق عن الوفد قد تم عن تدبير بليل، وليس نتيجة مواقف شريفة قوامها مبادئ واضحة.. أما المستشار طارق البشرى فيصمه بالضعف، ويتتبع موقفه عند عرض قضية الجلاء عن مصر فى مجلس الأمن؛ ليخلص إلى أن جل همه وشغله الشاغل هو محاولة استرضاء الرأى العام فى مصر، دون النظر إلى أى اعتبار آخر.. على النقيض من ذلك يقف أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة، والمحامى الذى ترافع عن عدد من المتهمين فى قضية اغتيال النقراشى فهو يتهمه بالبطش والتعسف، فهو على حد قوله فى مرافعته عن عدد من المتهمين فى قضية اغتيال النقراشى، قد حكم البلاد بالحديد والنار، وهو عند إصداره قرارا بحل جمعية الإخوان كان مفتقرا إلى الحكمة، فكان كمن يحاول إيقاف قطار مندفع، والتباين فى وجهات النظر التى سقناها على سبيل الاستدلال، يصل إلى حد الاختلاف الجذرى، تتراوح شخصية النقراشى من خلالها بين النقيضين: فهى تارة شخصية ضعيفة، مترددة، وتارة شخصية مراوغة، كما يصوره البعض كذلك فى صورة الشخصية المتعسفة المندفعة.

أين يقف النقراشى من هذه الآراء المتضاربة؟

مرة أخرى من هو النقراشى؟ وما الذى دفع بهذا الرجل إلى قلب الأحداث، بل إلى المواقع التى تحتم اتخاذ القرارات المصيرية، فى فترة دقيقة من تاريخ مصر؟ ما الذى قذف به إلى الدفة عند وقت إبحار السفينة فى بحر لجى؟

من هو النقراشى الذى بدأ حياته مدرسا و أنهاها رئيسا للوزراء وليس فى جيبه يوم فاضت روحه إلى بارئها سوى ثلاثة جنيهات؟

النقراشى فى صـدر حياتــه

وٍلد النقراشى عام ١٨٨٨ بالأسكندرية، ونشأ بها فى أسرة تنتمى للطبقة الوسطى مـن المجتمع ، أى أنه ليس فى ظروف نشـأته بعيـدا عن العاصمة فى حد ذاتها ما ينبئ بتطور شـخصيته إلى ما وصلت إليه، أو يفسـر خط سـيره الذى دفع بـه إلى الصفوف الأمامية ، ثم إلى مصيره المحتوم يوم أودى بحياته رصاص القتلة.

كما لا نعلم للأسـف ظروف نشـأته، ولا طبيعة علاقاته مع أسرته المكونة من أبيه وأمه وأخويه محمد وحسـن، وأخته فاطمة. وإن كنا يمكننا أن نستشـف طبيعة علاقته بشـقيقه الأكبر حسـن من خلال الخطابات القليلة التى فى حوزتنا، والتى تكشف عن العلاقة الخاصة التى كانت تربط بين الشـقيقين، وتشـف هذه الخطابات عن مسـاندة حسن النقراشى لشقيقه مساندة كاملة، كما تكشف عن علاقة النقراشى الوثيقة بأخيه، إلى جانب ما تشـف عنه من توجهاته السياسـية؛ فنجد أن النقراشـى يرسـل إلى أخيه خطابـا بتاريـخ ٢٣ نوفمبـر ١٩٢٧، يطلب فيه منه إرسـال مبلغ خمسـين جنيها، وهو المبلـغ الـذى اكتتب به كزملائه لتخليد ذكرى الرئيس الجليل (يقصد سـعد زغلول)، حيـث ظـل النقراشـى على ولائه الراسـخ لزعيم حـزب الوفد، كما كان دوما شـديد الحرص على التبرع للمشـاريع القومية، على الرغم من أنه لم يكن بالرجل الموسـر، حيـث اقتطع من معاشـه فى الفترة من أول أغسـطس لغايـة ٣١ ديسـمبر ١٩٣٧ مبلغ ٩٦٠ , ٤ جنيـه شـهريا؛ نظير تبرعـه لمشـروع «الدفاع الوطنـى». كما يـدل الخطاب الموجـه من النحاس الـذى كان يتولى الدفـاع عن النقراشـى، عندما قبـض عليه فى عام ١٩٢٥ بعد اغتيال السـردار لى سـتـاك إلى حسـن النقراشـى، اهتمـام الأخيـر بمتابعــة القضيـة التى اتهـم فيهـا شـقيقـه الأصغـر، فيطمئنــه النحـاس على صحـة أخيــه، ثــم يضيف: «وقد أخبرته بأنى أنا الذى استحسـنت عدم حضورك يوم الأحـد الماضـى لزيارتـه». ثـم نجد حسـن النقراشـى يبيع عن طيـب نفس قطعـة أرض كان يمتلكهـا، من أجل مواجهـة النفقات التى اسـتلزمها اعتقال النقراشـى وانقطاع مورد العيش.

إلا أننا نعتقد أن القوة الدافعة للنقراشى كانت تكمن فى عدة جوانب:

أ ـ شخصيـــة النقراشـي

لعل أولها شـخصية النقراشـي، التي كان مفتاحها مجموعة من العناصر: الالتزام والانضبـاط اللذان كانا أسـاس دوره في ثورة ١٩١٩، حيث عـرف بأنه العقل المنظم للثـورة؛ كما دلت مضابط مجلسـي الشـيوخ والنـواب، وقد دخل مرحلـة أخرى من مشواره السياسي، على حرصه الشديد على حضور الجلسات.. هاتان الصفتان كانتا أيضا وراء السياسـة التـي انتهجها عندما تولى الحكم، والتي وصفها البعض بسياسـة «العصـا الغليظـة»؛ فقـد كان ـ كمـا وصفه الدكتـور عزيز سـعد الدين ابـن زوجته ـ عاشـقا للنظـام، يكـره أي إخلال به، وهاتـان الصفتان هما أيضا مـن طبيعة المدرس، والواقع أن النقراشـي ظل كما هو حتى آخر حياته، المدرس الذي لم يفقـد طريقه في دهاليز السياسـة، وقد يصل بعض المؤرخين إلى وصفه بالديكتاتور، وهو وصف في رأينا قد جانبه الصواب؛ حيث إن طبيعة العصر الذي عاشه ما كانت لتسمح بالوزير أو رئيـس الـوزارة الديكتاتور حتـى لو كانت نوازعه هـي الديكتاتوريـة بعينها؛ فمصر في ذلك الوقت كانت ملكية،للملك فيها سـلطات واسعة، فهو يملك ويحكم على خلاف النمـط الإنجليـزي في الحكـم الملكي، كما كانـت مصر بلدا محتـلا، ومع ذلك، بل وعلـى الرغـم من كل ذلـك، فقد كانـت الأحزاب المصريـة على قدر كبيـر من القوة والتأثيـر علـى الرأي العام برجالاتهـا الذين صنعوا ثورة ١٩١٩، وهـي ثورة رائدة في تاريـخ العالم، اعترف غاندي ونهرو بريادتها وسـبقها، كما كانـت مصر تحظى بنظام برلمانـي علـى قدر كبير مـن النضوج، وصحافـة عرفت حرية الـرأي، وصحفيين من ذوي القامات الرفيعة، من أمثال لطفي السيد وهيكل والعقاد وطه حسين.

وقد يكون النقراشـي متشـددا في آرائه، صلبا في مواقفه، إلا انه كان كذلك كارها للديكتاتوريـة، التي رفضهـا في صورة عدائه للزعامة المقدسـة، وكذلك لديكتاتورية الشـارع، حينما رفضها فـي صورة القمصان الـزرق والخضر، وكذلـك الديكتاتورية المزعومة باسم الإسلام، رغم إدراكه الكامل لخطورة ما أقدم عليه.

ولا شـك أن استعداء النقراشـي لهذه الجبهات العريضة من الشعب، بما في ذلك الوفد والإخوان المسلمين قد ساهم بدوره في تحول كثير من الرأي العام.

ولعـل مـن أهم ما يميز النقراشـى هو شـعوره المرهـف بالمسـئولية؛ فلقد وضع مسئوليته تجـاه وطنه دائما نصب عينيه ـ بالمعنيين المجـازى والحرفى ـ حيث كان بإمكانـه كل يوم وهو يهبط الدرج بمنزله أن يقرأ اللوحة على الجدار المواجه، مأثورة أحمـد ماهر التى اتخذتها فيما بعد جريدة «الأسـاس» السـعدية شـعارا لهـا: «الوطنية عدل وكرامة»، كما أنه من السياسـيين القلائل الذين انخرطوا فى العمل الوطنى، ولم تلههم الأمور الجسـيمة التى يضطلعون بها عن مسئوليتهم تجاه محيطهم المباشر من الأسـرة؛ فلقد تزوج عام ١٩٣٤ وهو فى السادسـة والأربعين مـن عمره من أرملة لها من الأولاد أربعة، تتفاوت أعمارهم بين الثانية عشـرة، والثامنة عشـرة وعاهد نفسـه مـن اليـوم الأول علـى تحمل مسئوليتهم، علـى الرغم ممـا تكبده من عنت فى فترة حرجـة من أعمار أبناء الزوجة، ومن مشـواره السياسـى، فلقد روى لـى الدكتورعزيز سـعد الدين: «كان يتابع تحصيلنا لدروسـنا، ويعنفنا أحيانا». كما نستطيع أن نستشف من الكتيب الذى كان يدون فيه ملاحظاته عن تطور السـعال الذى عانى منه لفترة ابنه هانيء، ويبدى فيه كذلك قلقه على صحة صفية، ويسـجل فيه كذلك المواعيد المقررة للتطعيمـات الدوريـة، مـدى الجدية التى اتسـم بها مسـلكه فـى كافة مناحـى الحياة، واهتمامـه العميـق بحياتـه الأسـرية.. ولعـل احتفـاء أسـرته بذكـراه لا يرجـع فقـط لاعتزازهم بتاريخه، بل أيضا إلى ما يدينون به له من حب ورعاية.

ب ـ الـــــزواج المتكافـــئ

وراء كل عظيـم امرأة، وإن كانت هذه المقولة لا تنطبق إلا جزئيا على النقراشـى، فهو لم يتزوج كما قلنا من قبل إلا فى سـن السادسـة والأربعين تزوج فى عام ١٩٣٤ وهـو نفـس العام الذى تزوج فيه النحاس، تزوج كلاهما وقد تخطى مرحلة الشـباب. إلا أنـه علـى خلاف زواج النحـاس غير المتكافوء مـن الناحية السـنية والذى جر على صاحبـه المتاعب، على النحو الذى رواه الدكتور يونان لبيب رزق فى إحدى حلقات دراسـته الأسبوعية الشـيقة بالأهرام (٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥)، فإن الأمر كان مختلفا بالنسبة للنقراشى الذى كان زواجه موفقا للطرفين.

فبدايـة كان سـن الزوجيـن متقاربـا، وكانـت الزوجة زاهـدة فى هيلمان السـلطة وبريقها، تقول «آخر سـاعة» فى سـياق الخبر الذى سـاقته عن ظهور صاحبة العصمة

حـرم رئيـس الوزراء مع زوجهـا فى حفلة العشـاء التى أقامها دولته للمسيو بيدو وزير خارجية فرنسا السابق والسيدة قرينته: «...ومع أن زوجات رؤساء الوزارات فى مصر اعتـدن علـى الذهـاب مـع أزواجهن إلـى المـآدب الرسـمية والحفـلات، إلا أن حرم النقراشـى لم تظهر مع زوجها أكثر من ثلاث مرات، برغم أن مدته فى الرياسة بلغت ثلاث سنوات...».

وتسارع الصحيفة لئلا يتبادر إلى ذهن القارئ انطباع سيئ بتقرير أن:

«قرينـة رئيـس الوزراء مثقفة ثقافـة عالية وتجيد اللغتين الفرنسـية والإنجليزية إجـادة تامـة ولكنها لا تتكلم مطلقا فى السياسـة وتعتقد أن رياسـة الوزارة أكبر مصيبة فى الدنيا..»

والمجلة مصيبة فى هذا المضمار، أما عن ثقافتها فإننى أتذكرها فى وقت شارفت فيـه علـى الثمانيـن عامـا، وقد ضعـف بصرها وهـى تسـتعين بنظـارة مكبـرة لتطالع الصحـف العالميـة، وأتذكر أيضـا ابنها هانئ، وهو يروى لى ضاحـكا كيف أن والدته أذهلت المرشد الذى كان بصحبتهما فى متحف بواترلو ببلجيكا، أذهلته وهى تناقشه مناقشة جدلية فى إنجازات نابليون.. أما عن رأيها فى رياسة الوزارة فتعضده ملاحظة النقراشـى ذات نفسـه، فى خطاب أرسـله إلى الدكتور عزيز سـعد الدين قبل شـهر أو يزيد قليلا قبل اغتياله، فهو يبثه همومه ويحدثه عن اسـتقالته التى أصبحت قريبة أكثر مـن أى وقـت مضى[1]، ثم يضيف فى عجالة (نستشفها من الخطأ اللغوى «لم» بدلا مـن «لا») علـى آخر سـطر مـن الخطـاب: «لم تطلـع ماما على هـذا لأنه لـو اطلعت لألحت فى الاستقالة العاجلة.»

فلقـد تزوج النقراشـى حقا من امـرأة من طراز فريد؛ فكان قد سـبق لها الزواج من المهنـدس على سـعد الدين، الذى أنجبت منـه ثلاثة من الأبناء وابنـة واحـدة، إلا أن هـذا الزواج لم يدم طويلا، حيـث أصيب الزوج بمرض السـرطان، وتوفى بعد رحلة علاج مضنية، تحملت علية زكى مسـئولية أبنائها فى ظروف شـديدة القسـوة معتمدة

(١) خطاب بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨.

على معـاش الزوج البسـيط، فرغم أنها كانت تمتلـك أرضا زراعيـة واسـعة، إلا أنها كانـت عرضـة للسـرقة والبـوار بعـد وفـاة زوجهـا الأول، أمـا مصاغها فقد سـبق أن اضطرت لبيعه قبل ذلك.

تفجـرت لـدى هذه الأرملة الشـابة التى لم تعـرف قبل هذه المحن مـن الحياة إلا أطيبهـا وأترفهـا، طاقات غريبة للتحـدى والصبر على الصعـاب، فأخذت تبحث عن كل الوسـائل الممكنـة للحـد مـن النفقـات، اعتمـدت على نفسـها فـى حياكة بعض ملابس أولادهـا، اسـتغنت عن السـائق واعتمـدت على نفسـها فى قيـادة السـيارة، وهـو كما نعلـم جميعا وضع غريـب فى مجتمـع الثلاثينيات من القـرن الماضى، بل لجـأت إلى بيع بعض مسـتلزمات البيـت مثل الفرن توفيرا لسـعر الغاز، كما اضطرت أخيرا لبيع فيللتها الفخمة التى كانت محملة بالديون، إلا أن هذه الوسائل التى لجأت إليها كانت مجرد مسـكنات لم تجد نفعا أمام اسـتفحال الأزمة، وهنا تدخلت ابنة عمها صفيـة زغلول «أم المصريين»، ورتبت زواجها من النقراشـى الذى رشـحته زوجا لها؛ حيـث كان من رجالات سـعد زغلول المقربين، وقد خبرت إخلاصـه ونزاهته، ولقد أعجب فى أول لقاء لهما بالأسـلوب الـذى عرضت به عليه وضعها بلا مواربة، فكان هـو خيـر عون لهـا فى هذه الظـروف الحالكة، كما أحسـن إدارة أملاكهـا، إلا أنه كان حريصـا علـى الحياة معهـا فى حـدود إمكاناته المالية المحدودة، كما عاشـت أسـرته الجديـدة فـى بيته القديم بمصـر الجديدة، أما هى فلقـد منحته اسـتقرارًا رطّب حياته الجافـة التـى كان قد وهبها كلية للكفاح، كما أنها فتحت له آفاقا أوسـع فى المجتمع، وتوطدت كذلك علاقته بصفية زغلول، ولقد جمعت بينهما صفات مشتركة كالالتزام، والجديـة، والصبر على الشـدائد، وحـب النظام كما جمع بينهمـا أيضـا حب من نـوع خاص قوامـه الاحترام، والإعجاب المتبادلان.

ونعتقـد أن هـذا الاسـتقرار قـد منح النقراشـى من القوة ما سـاعده علـى مواصلة الكفاح فى فترة دقيقة من تاريخ بلاده، ويبدو أن الحياة الأسرية التى نعم بها النقراشى فـى مرحلة متأخرة من حياته، قد سـاهمت فى التلطيف من حـدة الطباع المعهودة فيه من قبل.

ولا نجد هنا صورة للعلاقة الراقية التى جمعت بينهما أبلغ مما كتبه لجاذبية سـعد الديـن ابنـة زوجته، في الخطاب الذى أرسـله لهـا وهو فى نيو يورك، يسـتعد لعرض

قضية الجلاء على مجلس الأمن، إلا أنه وسط المشاغل والهموم التى ينوء بها كاهله يكاد يعتب على نفسه؛ لأنه ليس بجوارها يواسيها لوفاة شقيقها:

«أكتب إليك هذا وأنا أنتظر الاتصال تليفونيا معكم؛ لأعزى ماما فى وفاة خالك محمد على بك، فإنى لم أعرف بوفاته إلا البارحة ولست أعرف ظروف وفاته وهكذا قضت الظروف أن ماما تستقبل هذه الحوادث المؤلمة [......] أثناء غيبتى وأرجو عند وصول خطابى هذا أن يكون خف من نفس ماما الحزن و الألم على وفاة أخيها رحمة الله عليه.»[1]

جـ-المجتمـــــع

وترجع القوة الدافعة كذلك إلى ديناميكية المجتمع فى هذا العصر، التى كانت تسمح للنابهين المجتهدين من مختلف طبقات الشعب بالارتقاء إلى المناصب التى تؤهلهم لها مقوماتهم وطاقاتهم، ويبدو أن نقطة انطلاقه الأولى تكمن فى تفوقه الدراسى، حيث يقول الدكتور سيد عبد الله فى رسالته الهامة عن النقراشى: إن ترتيب النقراشى فى الشهادة الابتدائية كان الأول، وبعد أن أتم دراسته بمدرسة رأس التين الثانوية عام ١٩٠٦، انتقل إلى مدرسة المعلمين العليا بالقاهرة، ولقد لاحظ سعد زغلول تميزه وهو يتفقد مدرسة المعلمين العليا عام ١٩٠٧، فكان ممن وقع عليهم اختياره للسفر فى بعثة دراسية، إلا أن هذه البعثة كانت لدراسة العلوم، ولذلك عارض النقراشى مدير البعثة فى لندن، وطلب أن يدرس التربية.

فكتب مدير البعثة فى لندن إلى نظارة المعارف بالقاهرة فى مايو ١٩٠٨ خطابا أوضح فيه أنه رفض تلبية طلب النقراشى لدراسة التربية، ولكن الطالب النقراشى أصر على أن يرفع طلبه أيضا إلى الوزارة، ولعلنا نوضح ما جاء فيه :

«إنى ما فضلت القسم الأدبى إلا لأنى أكثر استعدادا وأشد ميلا إليه، وخصوصا وأننى لم أتمكن فيه من دراسة التربية دراسة تامة، وأننى أرى أن البلاد فى احتياج شديد إلى أفراد درسوا التربية كاملة ليضعوا نظام التعليم على أساس

(١) خطاب إلى السيدة جاذبية سعد الدين بتاريخ ٢٥ــ٨ــ١٩٤٧.

ثابـت، وأن البعثة ليسـت للترفيه عـن المبعوثين، وإنما يجب أن يكون هدفها الأول مصلحـة البلاد، والتعليم لا تحتاج نظمه إلى إصلاح فقط، بل يحتاج إلى أسس ثابتة».

ورفضـت نظـارة المعـارف المصرية طلبـه، ولم يعبـأ بالرفض، ولـم يكن ذلك بالأمر الصعب المنال عليه، بل مضى يدرس فى التربيـة، مسـتقلا فوق ما كلف به من دروس بعثتـه حريصـا على أن ينهـل منها، ودأب على العمل، وواصـل ليله بنهاره فى سبيل العلم والتحصيل.

نخلص مما سبق إلى عدة ملاحظات: أولها أن شابا يافعا ليس لديـه ما يميزه على أقرانـه مـن الناحيـة الاجتماعية، لم يولد، كمـا يقولون، و فى فمه ملعقـة ذهبية ، يقبل علـى الحياة، مدفوعا بيقينه أنه يمكنه أن يشـارك بمجهوده المتواضع فى نهضة وطنه، ولا يفوتنـا هنـا أن المجتمع لا بد وأن سـاهم فى غرس أو تنمية هـذه القناعة ، فها هو سـعد زغلول يتفقد المدرسـة ويحرص على انتقـاء النابهين بها، ليخلـق جيلا جديرا بتحمل مسئولية الاستقلال، وإذا كان هذا هو أول اتصال للنقراشى بسعد زغلول كما قال هو بنفسـه فى مذكراته فلنا أن ندرك الأثر العميق الذى لا بد وأن يتركه الزعيم فى نفس الطالب الصغير.. يقول النقراشى فى مذكراته التى نشرتها أخبار اليوم:

«إننى هنا مدين لسـعد باشـا منذ كنت تلميذا إلى أن أصبحـت رجلا، وقد كان لـى فـى جميع أدوار حياتى مربيا، ومرشـدا، وقائدا، وزعيما، بـل كان لى والدا تلقيـت عنـه دروس الجهـاد، والتضحيـة، والوطنيـة، والشـجاعة فـى الحـق، واحتمال الشدائد، والتمسك بحقوق البلاد»

تبرز هذه الواقعة أيضا قوة عزيمة النقراشى ، بل وعناده، ولكن من العناد أحيانا ما هو مفتاح النجاح، بما يستتبعه من مثابرة دءوبة، نلمس أيضا اهتمامه المبكر بالقضايا الوطنيـة، وبقضيـة التعليم؛ فهـو على عكس العديــد من رجالات السياسـة فى ذلك العهـد الـذى كانت فيه دراسـة الحقوق هـى المؤهل الأساسـى لرجال السياسـة فى مصر، كان له طابعه الخاص الذى عرف به، والذى غلب عليه؛ وصكه بصكه الدامغ؛ حتـى لقـد ضاق به الملك فاروق، الذى رأى فى النقراشـى طبيعـة المدرس الناصح،

وطلـب من إبراهيم باشـا عبد الهـادى رئيـس الديـوان الملكـى أن ينبـه النقراشـى ـ رئيـس الـوزراء آنذاك ـ أنـه ملك مصـر، وأن النقراشـى رئيـس وزرائـه، وليس ناظر مدرسة.(١)

نـود هنـا أن نعقب مـرة أخرى على مرونـة المجتمـع المصرى فى بدايـات القرن العشرين، التى هى كانت أحد عوامل صعود نجم بعض عناصـر من الطبقة الوسطى، والوسـطى الدنيا، بل وأحيانا الشـعبية أمثال النقراشـى، والنحاس، وأحمد حسـنين، والعقـاد.. ونعتقـد أن هذه المرونـة تتمثل فـى «مجتمعين» هامـين: الجامعة والعمل الوطنـى أو «الحركـة الوطنية»، فعلى الرغم من أن الجامعـة المصرية لم تكن مجانية، إلا أنه يبدو أن تكاليف الدراسـة لم تحل دون أن تلتحق بها شرائح عدة من المجتمع، تمثـل البنيـة الاجتماعية للشـعب المصـرى، وقد التقت هـذه العناصر فـى الجامعة، وتفاعلـت تفاعلا فكريا ووجدانيا؛ فنجد أن النقراشـى وأحمد ماهر يلتقيان بمدرسـة التجـارة التـى قام كل منهما بالتدريس بها لفترة من الزمن، وقد توثقت صلة كل منهما بالآخـر مـن خلال عملهما المشـترك فى الجهاز السـرى لثـورة ١٩١٩، وقد جمعت بينهمـا علاقة من نـوع فريد، حيث نجد أن أحمد ماهر يؤازر النقراشـى بعد فصله من الوفـد، ويقرر أنه لا يعتبره منفصلا، بمعنى أنه سـيداوم على إطلاعه على كل ما يدور فـى اجتماعات الهيئة العليا للوفد، ثم يرتضى النقراشـى لنفسـه دور الرجل الثانى فى الهيئة السعدية فور إعلان نشأتها، ولقد كانت صداقة النقراشى بأحمد ماهر لا يدانيها حـد مـن الولاء والإخلاص حرصا على نزاهة الحكم وسـمعة رئيـس الوزراء لدرجة قد تتسـم بالغلو والتشـدد، ولنا مثل على ذلك؛ إذ إن أصدقاء ومعارف أحمد ماهر من المترددين على كلوب محمد على فى ذلك الوقت كانوا قد سمحوا لأنفسهم بتكثيف زياراتهـم لمقر رئاسـة الحكومـة، عندما تولى أحمـد ماهر الـوزارة لأول مرة فى عام ١٩٤٤، وذلك بغير موعد أو اسـتئذان، واتخذوا من هذا المقر ملتقى لهم، وهو الأمر الـذى قد يثير من الشـبهات ما لا تحمد عقباه. وبعد أيام من هـذه الحال فوجئت هذه

(١) حديث خاص بين إبراهيم باشـا عبد الهادى وبين والدى د. شـامل أباظة، الذى حرص على ملازمته فى السنوات الأخيرة من عمره بعد خروجه من المعتقل.

الشـلة بالنقراشـى يقتحم عليهم هذه اللقاءات وعصاه فى يده المرفوعـة، وهو يهـدد ويتوعـد: «مـن يريد لقاء أحمـد ماهر فعليه بكلـوب محمد على، وأما مـن أراه منكم هنـا فسيكون حسـابـه عسيرا».. وقـد روى إبراهيـم عبـد الهـادى هـــذه الواقعـة لوالدى الدكتور شـامل أباظة، كما روى له أن أحمد ماهر هو الذى أعاد على مسـامعه هـذه الواقعـة، وهو بالغ التأثر من أنه لا يسـتطيع أن يسـتقبل أصدقـاءه بمكتبه، ولكن أحمـد ماهـر مـع ذلك كان يـدرك تماما مـدى ولاء النقراشـى له، كمـا كان يدرك نبل دوافعه.

أمـا عـن معرفـة النقراشـى بإبراهيـم عبـد الهـادى، فقـد كانـت بدايتهـا مدرسـة العباسية بالأسكندرية التى كان النقراشى مدرسـا بها، وإبراهيم عبـد الهادى تلميـذا، ثـم تطـورت هـذه العلاقـة عنـد بدايـة الحركـة الوطنيـة؛ ليصبـح أحمـد ماهـر والنقراشى وإبراهيـم عبـد الهـادى هـم الثلاثى البالـغ الصداقـة والتفاهـم والولاء، فأولهـم، كما يقولون، هو عقل الثورة، وثانيهم هو ضمير الثورة، أما الثالث فهو لسـان الثورة.

ولقد كان للنقراشـى صداقات واسـعة، بمجموعات من مختلف التيارات الوطنية والأوسـاط الاجتماعية، وقـد روى لوالدى أنه فى بداية الحركـة الوطنية كانت تربطه بأبيه إبراهيم دسوقى أباظة صداقة عميقة، لدرجة التلازم، ولدرجة أن الوجبة الوحيدة التـى كانـا يأكلانهـا منفرديـن هى وجبـة الإفطار، وظلا علـى تلك الحال إلى أن نشـأ الخلاف المعروف بين سـعد زغلول وعدلى يكن، حيث انضم النقراشـى لسـعد كما انضـم دسـوقى أباظة لعدلى يكن، وكمـا ذكر النقراشـى لوالـدى، أن السياسـة التى جمعتهمـا هـى أيضـا التى فرقـت فيما بعـد بينهمـا، وإن ظلـت ذكرى هـذه الصداقة الجميلـة كامنـة فى النفـوس فى انتظار أولى الإشـارات، وقد جمعت مدرسـة البنات الأمريكيـة والدتـى صفية النقراشـى، بعمتى كوثـر أباظة كريمة جدى دسـوقى أباظة، وسرعان ما نشأت بينهما صداقة، وتبادلتا الزيارات، ثم اتبعت زيارات الابنتين بتبادل الدعوات بين أسـرتى النقراشـى وأباظـة، ثم انتهت بعد وفـاة الصديقين بزواج كريمة الأول بنجل الثانى.

وكذلـك جمعـت الحركة الوطنيـة بين النقراشـي، وبيـن المؤرخ المعـروف عبد الرحمـن الرافعـي، فى أعقاب الحـرب العالمية الأولى، كما توطـدت علاقته بالعقاد على النحو الذى سوف نعرض له فى سياقه.

وهكـذا يتضح لنا أن المجتمـع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢، لم يكن مجتمعا يتكون مـن جـزر منفصلة، لم يكن هو المجتمع «الإقطاعـى»، «الطبقى» الذى صورته لجيلنا كتـب التاريـخ المدرسـية بعـد ثـورة ١٩٥٢، بـل إنـه كان مجتمعا لـه القيـم والثقافة والأهداف، التى كانت تسمح بصعود ذوى الكفاءات.

ونعود مرة أخرى إلى رحلة النقراشى مع التعليم، وهو المجال الذى بدأ من خلاله مشـواره السياسـى، فبعد الحصول على دبلوم جامعة نوتنجهـام عام ١٩٠٧، عاد إلى مصـر وعيّن مدرسـا للرياضيـات فى مدرسـة رأس التيـن الثانويـة، ويبـدو أن كفاءته رشـحته للتدرج السـريع فى السـلم الوظيفـى، فينطبق عليـه ما يقـرره الدكتور أحمد زكريا الشـلق بخصوص، العناصر المثقفة والفنية التى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات، التى أكسبها التعليم الحديث إياها والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية.

فمـا لبث النقراشـى أن عين ناظرا للمدرسـة الأولية الراقية للبنيـن بالقاهـرة، وقد أصـاب النقراشـى فـى تلـك الوظيفـة شـهرة واسـعة [.......] حتى سـميت هـذه المدرسـة بين رجال المعارف بمدرسـة النقراشى نسـبة إليه، كما يقـرر الدكتـور سيد عبد الله.

وتم نقله بعد أحداث ثورة ١٩١٩ إلى السويس، ناظرا لمدرسة السويس الأميرية، ثم إلى أسـيوط حيث عين مديرا للتعليم بمجلس المديرية، بناء على طلب تقدمت به تلـك المديريـة لـوزارة المعـارف العموميـة، بتاريـخ ٢٤ أكتوبـر ١٩١٩، ولقـد كان للتعيين خارج القاهرة سـبب سياسى، هو مشـاركته فى إضراب الموظفين؛ احتجاجا على خطبة اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات.

أكـد فيهـا ـ والكلام هنـا للنقراشـي ـ أن الأنباء الـواردة منهـا [أى مصر] أقل خطـورة، وتجنـى فيهـا علـى الثـورة المصريـة، فزعم أنهـا أقرب إلى السـلب

والنهب منها إلى السياسة والوطنية، وأثنى على موظفى الحكومة المصرية، ورجال البوليس والجيش المصرى، وأشاد بحسن سلوكهم أثناء الاضطرابات، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة، وبدا من خطبته أن الحكومة البريطانية لا تنوي العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها، وأنها تنفك دائبة فى تشويه الحركة الوطنية، كما أنها تريد مصانعة الموظفين، الأمر الذى استاء له الموظفون جميعا، خصوصا وقد جعلتهم هذه الخطبة فى مركز حرج أمام الرأى العام، وصورتهم بالانحياز إلى جانب الاحتلال والمحتلين، فتألفت لجنة وطنية اشترك فيها مندوبون من جميع الوزارات والمصالح، وكنت أنا مندوب وزارة المعارف فى هذه اللجنة، وكتبنا عريضة احتجاج على خطبة كيرزون ورفعناها إلى جلالة «السلطان» أحمد فؤاد، وأرسلناها إلى المندوب السامى البريطانى وسائر معتمدى الدول الأجنبية، وأعلنا فيها الإضراب من أول أبريل.. وقد صار الإضراب عاما فى جميع الوزارات والمصالح، وكان من المقرر أن يقتصر على ثلاثة أيام، ولكنه استمر حتى يطلق سراح المعتقلين، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا. (سيرة النقراشى الذاتية التى سجلها طاهر الطناحى بالمصور بعد اغتيال النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨)

ولقد سارعت السلطات البريطانية بتعيين اللورد اللنبى (Lord Allenby) مندوبا ساميا فى مصر، الذى قرر الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وتألفت فى هذه الظروف المضطربة وزارة حسين رشدى باشا الرابعة، ودخلت مع ممثلى الموظفين فى مفاوضات باءت بالفشل، وبذلك رأى اللورد اللنبى نفسه مضطرا للجوء إلى الشدة، فهدد فى المنشور الذى أصدره فى ٢٢ أبريل ١٩١٩ كل موظف لا يعود إلى عمله فى اليوم التالى، لإصدار المنشور بأن يحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة، كما هدد كل شخص يحاول أن يمنع شخصا آخر من العودة إلى عمله بالقبض عليه ومحاكمته محاكمة عسكرية، وقد آتى هذا التهديد ثماره؛ إذ عادت الغالبية العظمى من الموظفين إلى أعمالهم، بينما أصر النقراشى، هو وستة آخرون من الموظفين على موقفهم، فقبض عليهم فى ٢٤ أبريل ١٩١٩، وتم ترحيل النقراشى إلى رفح، ثم نقل منها إلى ثكنات قصر النيل، ومكث هناك حتى أفرج عنه محمد سعيد باشا فى ٢٩ مايو ١٩١٩ بعد تأليف وزارته إثر استقالة وزارة رشدى باشا.

نخلص مما سبق إلى أن الدور الذى لعبه النقراشى فى الحياة السياسية المصرية فى الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٨، أى حوالى ثلاثين عاما من البذل والعطاء، لم يكن وليد الصدفة، ولم يأت من فراغ، وإنما نبع من عدة عناصر تضافرت، فكانت بمثابة المقدمات لهذا المشوار الثرى، وقد حصرنا هذه العناصر فى شخصية النقراشى نفسه، وطبيعة المجتمع الذى نشأ فيه، وكذلك الزواج الموفق الذى ضاعف من قدرته على البذل والتضحية.. ونود أن نضيف هنا أننا نظرنا إلى شخصية النقراشى كمنظومة متكاملة مفتاحها طبيعة المعلم أو المدرس أو الناظر التى لازمته طوال حياته، غير أن هناك سمة واحدة شذت عن هذه المنظومة؛ حيث إن النقراشى جمع إلى جانب رقى الإنسان المثقف «جدعنة» ابن البلد الأصيل، ونستدل على ذلك بواقعة طريفة رواها شاهد عيان، هو عبد اللطيف أفندى، وقد كان موظفا بالـ«مكتب» الذى كان قد استأجره النقراشى فور فصله من الوفد، وقد ظل عبد اللطيف أفندى وثيق الصلة بالأسرة بعد ذلك؛ فحدثنا عن المظاهرة الغاضبة لشباب وفدى خرج يطالب بـ «رأس النقراشى»؛ لخروجه على الوفد، وقد كان النقراشى بمكتبه، وكان عبد اللطيف أفندى يتابع أولا بأول مسار هذه المظاهرة، ويحث النقراشى على مغادرة المكان خوفا من مغبة الأمر، إلا أن النقراشى أصر بهدوء على البقاء بمكانه، حتى وصلت حشود الطلبة أمام المكتب، فخرج وسط هذه الحشود وبيده عصاه التى أخذ يحركها ذات اليمين وذات اليسار قائلا: «وسع يا ولد، أنت وهو»، وانصرف وقد ألجمت الدهشة الشباب الغاضب.

كما أن الدور الذى لعبه النقراشى فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩، وإن كان يتناقض مع دوره وهو فى السلطة، إلا أنه كان بمثابة «المطبخ السياسى» الذى خلق من النقراشى سياسيا ملما بخبايا الأمور، ولعلنا هنا نستبدل لفظ «الثورة» بلفظ أكثر دقة، حيث إن «الثورة» لم تنطلق تلقائيا كما يتصور الكثيرون، وإنما جاءت ثمرة لحركة خضعت لتنظيم وإعداد بالغى الدقة، ولفلسفة بعيدة النظر راهنت على ضرورة تكاتف كل القوى الوطنية فى المجتمع، وهى الوحدة التى كان رمزها البليغ الهلال والصليب، وقد كانت هذه الفكرة العميقة استجابة لمطلب الأقباط أنفسهم بالمشاركة فى الحركة الوطنية، الذى وجد أذنا صاغية عند سعد زغلول.

الفصــل الثانـــى

دور النقراشــى فى الجهـاز الســرى لثــورة ١٩١٩

ألـف أعضـاء الوفد لجنـة مركزية قبل سـفرهم إلـى مالطة فـى ١١ أبريل ١٩١٩، للحـاق بسـعد زغلـول، ثم التوجـه إلى باريس بعـد ذلك، مـن أجل الدعايـة للقضية المصرية أمام مؤتمر الصلح المنعقد فى العاصمة الفرنسـية، وكانت مهمة هذه اللجنة فـى الأصل جمع التبرعـات لتغطية احتياجـات الوفد فى باريس، إلـى جانب موافاته بمعلومـات عن الموقف فى مصر؛ ليتسـنى له اسـتخدامها للدعايـة للقضية الوطنية.. وكان رئيـس هـذه اللجنـة محمود سـليمان باشـا (والد محمـد محمود باشـا القطب الدسـتورى المعروف)، ووكيلها وأمين صندوقها إبراهيم سـعيد باشـا، إلا أن رئيسها الفعلـى كان عبد الرحمـن فهمى.. يقول الدكتور محمد أنيس: «لقد كان عبد الرحمن فهمـى منظما ثوريا مـن الدرجة الأولى» حرص على أن يظل على اتصال دائم بالطلبة والعمال، يوجه نشاطهم وفق ما تقتضيه الأحداث، ولقد تحول نشاط اللجنة المركزية إلى الكفاح السـرى، بعد أن قررت السلطات البريطانية إيفاد اللجنة التى عرفت باسم «لجنـة ملنـر» (Milner) للتحقيق فـى الاضطرابات فى مصر، وأجمعـت الآراء على مقاطعة هذه اللجنة، وكان قد أعقب استقالة حسين رشدى باشا سلسلة من الوزارات «عرفـت «بالـوزارات الإدارية» كما ورد فـى نفس المصدر.. والواقع أن لاسـتقالة أو «اسـتعفاء» حسـين رشـدى باشـا وعدلى يكن باشـا أسـباب عديدة لا يتسـع المجال للخوض فيها، إلا ان أحد هذه الأسـباب يتصل بموضوعنا؛ إذ أبدى حسـين رشـدى باشـا اسـتياءه من عدم الاسـتماع لنصحه بالسـماح لمن أسـماهم «وفودا من أعضاء

الهيئات النيابية فى البلاد»، وكان يقصد الوفد طبعا، [............] بالسفر إلى لندن ليدافعوا عن مصلحة البلاد، كما ورد بكتاب الدكتور يونان لبيب رزق «فؤاد الأول.. المعلوم والمجهول». وبذلك كان فى استقالة الرجلين إحراج شديد للسلطان فؤاد ولسلطات الحماية، وكان من الطبيعى إذن أن يستقبل الرأى العام تشكيل وزارة محمد سعيد باشا فى ٢١ مايو ١٩١٩ بعد ثلاثين يوما من «استعفاء» الوزارة السابقة بالاستهجان والاستنكار، ولذلك قرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد باشا؛ لأنه خالف قرار سعد زغلول الذى نص على أن: «لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية».. ولا نعرف على وجه التحديد متى انضم النقراشى إلى الجهاز السرى، إلا أننا نركن إلى أقوال شفيق منصور من باب الاستدلال فقط؛ حيث إنه أدلى بها فى مرحلة دقيقة من حياته، بعد أن حكم عليه بالإعدام؛ بتهمة قتل السردار، وبعد أن منى بوعد تخفيف الحكم.. يقول شفيق منصور فى التقرير الذى قدمه إلى البوليس فى ١٣ أبريل ١٩٢٠:

«إن المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك وأحمد بك ماهر وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى أفندى حمدى وشفيق منصور كانوا أعضاء اللجنة الرئيسية فى سنة ١٩١٩، واستمروا فى أعمالهم ضد الوزراء المصريين، وبعدئذ انضم إليهم النقراشى بك». نسوقها على سبيل الاستدلال حيث يؤيدها ما ورد فى مذكرات محمد محمد خليفة التاجر بكفر الزيات:

«عند قيام ثورة ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر، والنقراشى، وحسن كامل الشيشينى، والدكتور سيد باشا، ويوسف العبد، وعبد الرؤوف العبد، وهؤلاء يكونون خلايا فى الجهاز السرى...»

إلا أنه من المرجح أنه كان ناشطا سياسيا قبل ذلك بفترة؛ حيث يقول إبراهيم عبد الهادى باشا صديق العمر إن النقراشى درس له فى مدرسة العباسية، التى عين بها من مايو ١٩١١ إلى سبتمبر ١٩١٢، وعند سؤاله إذا كان قد لاحظ أن للنقراشى نشاطا سياسيا فى هذه الفترة؟ أجاب أن ذلك لم يلفت نظره وقتئذ، إلا أنه تبين بعد

ذلك أن عددا من الطلبة المجندين بالجهاز السرى كانوا من طلبة النقراشى[1].. ومن الواضح أن هذا التاريخ يسبق بفترة ليست بالقصيرة أحداث ثورة ١٩١٩، إلا أن ما ورد بأحد هوامش كتاب محمد أنيس يدعم هذا الافتراض: «كتب الأستاذ حسن سلامة المستشار السابق إلى جريدة الأهرام عقب مقال لى فى هذا الموضوع (فبراير ١٩٦٣) يقول:

«وكان للطلبة إذ ذاك لجان منتظمة أحسن تنظيم، وكان اتصالهم ببيت الأمة (منزل سعد زغلول) بل وبقاء البعض دائما فيه معروفا للجميع، وكانت اجتماعات الطوائف فيه وفى غيره لا تنقطع ولما تأسست لجنة الوفد المركزية كان المرحوم عبد الرحمن فهمى قلبها النابض وأمين سرها المخلص الأمين».

يتضح مما سبق أن هذه الاجتماعات والتجمعات الطلابية سابقة على تأسيس اللجنة المركزية عقب نفى سعد زغلول مباشرة.

بل يقرر الدكتور سيد عبد الله أن النقراشى كان قد انضم منذ عام ١٩١٠ إلى «جمعية التضامن الأخوى السرية»، إلا أنه كما يبدو أنه لم يكن له دور يذكر فى سلسلة الاغتيالات التى تمت بين عامى ١٩١٠ و١٩١٥، وإن كان قد شارك فى نشاط الجمعية الذى اتجه إلى مساعدة أهالى طرابلس فى حربهم ضد الاستعمار، مساعدة فعلية تتمثل فى توصيل السلاح عبر السلوم إلى طرابلس.. يلقى إذن الدور الذى لعبه النقراشى فى صدر شبابه عن عمر لا يتعدى الاثنين والعشرين عاما ـ والذى أبرزه الدكتور سيد عبد الله ـ الضوء على نزعته القومية التى ظهرت مبكرا.

ونعود إلى محاولة قتل محمد سعيد باشا التى باءت بالفشل، وتكررت بعدها المحاولة التى عرفت نفس المصير، ولذلك يبدو من تكرار مثل هذه المحاولات الفاشلة، أن القصد كان إرهاب من تسول لهم نفوسهم قبول التعاون مع الإنجليز، ومن يقبلون أن يحذوا حذوهم، ويؤيد حدسنا ما قاله النقراشى نفسه لمصطفى أمين، عندما عرض عليه مذكرات الشيخ سيد على محمد، الذى قام بإحدى محاولات اغتيال محمد سعيد باشا:

---

(١) لقاء خاص مع الوالد.

«إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، وإنما إرهابه فقط؛ لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية، وأنه لوحظ فى طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيخ سيد، أن تحدث انفجارا هائلا مخيفا، ولا تقتل أحدا..»

إلا أن محاولة اغتيال محمد سعيد باشا لم تكن إلا باكورة أعمال الجهاز السرى؛ فلقد تكررت محاولات الاغتيال: إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال، ثم محمد شفيق باشا وزير الزراعة، يليهما حسين سرى باشا وزير الأوقاف، وجميعهم قد أفلتوا من الاغتيال.

وينبغى لنا هنا أن نتوقف قليلا.. إن الاعتداء على الجنود الإنجليز لا يدخل فى إطار الدفاع عن النفس، والمقاومة المشروعة ضد قوات احتلال غاشم وحسب، وإنما ينبغى أن ننظر له من منظور التضحية وبذل النفس، يقدم عليها فرد من أجل أن تحيا المجموعة.

إلا أننا اليوم ربما ننظر بشىء من عدم الارتياح، عندما تمتد عمليات الاعتداء إلى مصريين، خاصة أن مثل هذه الاعتداءات امتدت لتشمل رموزا غير مشكوك فى وطنيتها، مثل عبد الخالق ثروت باشا، فما هى السلطة التى تملك تصنيف فئة من المصريين على أنهم من الخونة؟ ومن ذا الذى يملك حق إصدار حكم بإعدام شخص؟ ويبدو أن هذا الشعور بعدم الارتياح ليس وليد اليوم، فلقد سبق أن أشرنا إلى علاقة النقراشى وإبراهيم دسوقى أباظة الوطيدة، إلا أنه وفقا للأستاذ ثروت أباظة، كان أحد الأسباب التى أدت إلى تفرقت بينهما السبل هو اختلاف الرؤى فى اغتيالات المصريين؛ نحن إذن بصدد مسألة خلافية، ويجب علينا - حتى يتسنى لنا أن نحكم على الأمور حكما أقرب ما يكون إلى العدل والموضوعية - أن ننظر إلى المسألة فى إطارها التاريخى، فعلينا أن نحاول استحضار حماسة ثورة ١٩١٩ من خلال من عاشوا هذه الأحداث الجليلة التى سجلها مصطفى أمين فى كتابه **«الممنوع»**.

فهاهو الشيخ سيد الأزهرى الفقير يستعد للقيام بالمهمة التى عاهد الجهاز السرى على القيام بها، فهو يتجول فى شوارع الأسكندرية منتظرا وصول القنبلة التى نقلها إليه النقراشى، متصورا أنه سوف يلقى حتفه وهو يفجر القنبلة فى سيارة رئيس الوزراء، ويبتهج عندما يبشره زميله بقدوم القنبلة، ويعقب على ذلك قائلا:

«إذا عجبتم لهذا الفرح الذى أصابنى لوصول الآلة التى سأموت بها نسفا أو شنقا، فاذكروا الروح الوطنية فى ١٩١٩»

وها هو والده الذى استقدمته النيابة لإقناعه بالاعتراف، يحثه على تحمل مسئولية عمله وحده، وكذلك نحمد موقف محمد سعيد باشا نفسه، الذى استدعى للشهادة أمام المحكمة، وهو المستهدف بالمحاولة، يحثها على الرأفة حيث إن «المتهم معذور فى عمله هذا، هو متأثر بالرأى العام الذى كان ضدى تقريبا». ولعله من الطريف أن نضيف هنا أن نجل محمد سعيد، حسين سعيد شقيق الفنان المعروف محمود سعيد، ظل حريصا طوال حياته على الاحتفاء بذكرى النقراشى، حيث كان يرسل فى يوم الذكرى السنوية لوفاته باقة زهور إلى الضريح الذى يرقد فيه جثمان الفقيد الكبير بجوار صديق العمر، زميل الكفاح أحمد ماهر.

بيد أن أبلغ دليل على إجماع الأمة هو موقف الأقباط من يوسف وهبة باشا؛ فبعد استقالة وزارة محمد سعيد باشا، كلف الملك فؤاد ـ ولعل ذلك تم بإيعاز من اللورد اللنبى ـ يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة؛ وكان يرمى من وراء ذلك إلى ضرب الثورة فى مقتل، بفصم تحالف عنصرى الأمة مسلمين وأقباطا، وهو ما يعد بحق أحد أهم مكاسب ثورة ١٩١٩، وهو الأسلوب الاستراتيجى الاستعمارى القديم الجديد الذى نشهده حتى اليوم، إلا أن الأقباط أظهروا من اليقظة والفطنة ما أفشل دسائس المستعمر، فلقد عبروا عن استيائهم الشديد من قبول يوسف وهبة باشا الوزارة، فما كان من عبد الرحمن فهمى إزاء هذا الموقف المشرف إلا أن اختار قبطيا ليسند له مركز وكيل اللجنة المركزية، رادا بذلك «كيد المسلطين فى نحرهم» على حد التعبير الذى استخدمه عبد الرحمن فهمى مخاطبا سعد زغلول، كما سارع باتخاذ الكنيسة المرقسية مركزا من مراكز الثورة. وعندما قررت اللجنة اغتيال يوسف وهبة باشا،

واقترعت على التنفيذ، كان من نصيب أحد الأعضاء المسلمين القيام بعملية الاغتيال، إلا أن عريان يوسف سعد ـ وهو عضو باللجنة ـ اعترض على الاقتراع حرصا منه على سلامة العملية، وحتى لا يساء استغلالها بدعوى اغتيال أحد المسلمين لرئيس الوزراء القبطى. وقد فشلت المحاولة وتم القبض على عريان سعد طالب الطب الذى فقد بذلك مستقبله، وإن ظل على أوثق صلة بزملائه من ثوار ١٩١٩ الذين أصبحوا رؤساء للوزارات، وقد رفض بكل اباء أية ميزة أو تعويض حتى نهاية حياته، وقد لمسنا بأنفسنا العلاقة الفريدة بين إبراهيم باشا عبد الهادى وأسرة عريان يوسف سعد.

ولكن يبدو أن يقين النقراشى كان راسخا فيما يخص عمليات الاغتيالات فى هذه الفترة؛ فلقد أظهرت اعترافات شفيق منصور، وكذلك المذكرات التى دونها عبد الفتاح عنايت ـ أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية أولاد عنايت ـ أن النقراشى كان منضما مع أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى وعبد الحليم البيلى فى المجلس الأعلى للاغتيالات، كما أنه يتضح من مذكرات الشيخ سيد، التى نشرها مصطفى أمين أنه شارك مشاركة فعلية فى إحدى هذه العمليات على الأقل؛ فلقد قام بنفسه بتصنيع القنابل التى استخدمت للاعتداء على محمد سعيد باشا ، مستفيدا من دراسته للكيمياء، ثم إنه فى أول محاولة للاغتيال كان يقف فى شارع الشيخ ريحان، ويشير إشارة متفقًا عليها لحظة مرور سيارة رئيس الوزراء، ثم هو بعد ذلك يحرص على أن يسلم للشيخ سيد بنفسه القنبلة فى الإسكندرية، بعد أن فشلت أولى المحاولات.

كما يبرز دور النقراشى فى الجهاز السرى وجها آخر، يتضح فى التدابير التى اتخذها من أجل ضمان سرية ومن ثم نجاح العمليات، بما يسمح بتكرارها، فهو يطلب ألا يتم نقل القنبلة التى قام بنفسه بتصنيعها فى بيته بالحلمية الجديدة، لقتل محمد سعيد باشا، إلا فى وقت المغرب؛ حيث يكون الجميع منشغلين بالإفطار، وكان ذلك فى شهر رمضان، وعندما تكررت المحاولة لا يفوته أن يشير على محمد محمد خليفة بأن يقوم بشراء المواد اللازمة لتصنيع القنبلة من أجزخانات مختلفة فى

القاهرة وطنطا، والأدهى من ذلك هي الاحتياطات التي اتخذها من أجل إبعاد الشبهات عـن نفسـه؛ إذ إنـه بعد القبـض عليه إثـر اغتيال السـردار لـي سـتاك (Sir Lee Stack) وجهـت إليه مع سـتة آخرين هم محمد فهمي علي ومحمـود عثمان مصطفى وأحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي تهمة

الشـروع في قتل دولة يوسف وهبة باشـا في ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ثم الشروع في قتل معالي إسـماعيل سـري باشـا في ٢٨ يناير ١٩٢٠ ، ومحمد شـفيق باشـا، ومعالي حسـين درويش باشـا، ومحمد توفيق باشـا، ودولة عبد الخالـق ثروت باشـا، وقتـل السـير الفريـد بـراون، وقتل البكباشـي كيـف، والشـروع في قتل الكولونيـل بيجوت، وقتل حسـن باشـا عبد الرازق وحسـين بـك زهدي في ٦ نوفمبر ١٩٢٢، وأخيرا الحادث الأليم [كذا] حادث مقتل السير لي ستاك في ١٩ فبراير ١٩٢٤.

(كما ورد في مرافعة النيابة العامة.)

وكان أحـد الدلائـل المادية التي اسـتند عليها النحاس في مرافعتـه دفاعا عنه، هو وجـوده خـارج القاهـرة خـلال هـذه الأحـداث، فلقـد كان بالفعـل عقـب إضـراب الموظفين، مبعدا في السـويس، ثم في أسـيوط كما سـبق أن أشـرنا.. ويقول النحاس في مرافعته:

«يمكـن الرجـوع إلى بيان وزارة المعـارف، الثابت فيه أن النقراشـي كان ناظرا لمدرسـة السويس من أول سـبتمبر ١٩١٩ [.....] لغاية ١٠ ديسمبر ١٩١٩ ثم نقل إلى أسـيوط مديرا للتعليم بمجلس المديريـة من ١١ ديسـمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠»

والدليـل يبـدو بديهيـا، إلا أن الواقع كان مغايـرا للبديهة؛ فبينما كان سـعد زغلول منشـغلا [1] بمتابعـة القضية مع المحامين المكلفين بالدفاع عن ماهر والنقراشـي، إذ تصله رسالة من النقراشي يقول فيها:

---

(١) كان انشغال سعد زغلول مرجعه هو يقينه أن الإنجليز إنما يريدون أن ينالوا من ماهر والنقراشي من أجل أن يضيقوا عليه الخناق.

«احتطـت لـكل هذا أثناء الثورة؛ ولهذا سـجلت نفسـى موجودا فى عملى خارج القاهرة طوال الحوادث، فكنت أحضر من السـويس كل ليلة إلى القاهرة، وأعود بعد الاجتماعات إلى السـويس، لأباشـر عملـى فى اليوم التالى، وتعـودت طوال الثورة أن أنام فى سـيارة تاكسـى أو فى قطار السـكة الحديد أو قطار البضاعة، وهذا نفس ما كنـت أفعلـه عندما نقلت إلى أسـيوط فى المدة من أول سـبتمبر ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيه ١٩٢٠. («النقراشى يتذكر»، مقال منشـور فى المصور ضمن سلسـلة مقالات تحت عنوان «شاهد عيان على الحياة المصرية» بقلم جمال بدوى)

الفصل الثالث

النقراشي في الوفد

فإذا كنا عرضنا في عجالة لحياة النقراشي، كمدرس شغوف بمهنته كل الشغف منذ عودته من نوتنجهام، وحتى عمله كناظر للمدرسة الأولية للبنين التي أصبحت تعرف بمدرسة النقراشي لتميز أدائه بها.

وإذا كنا قد عرضنا كذلك للفترة التي كان فيها النقراشي المنظم والمدبر للحركات السرية مع عبد الرحمن فهمي وأحمد ماهر، وهي حركة كانت على صلة وثيقة بسعد زغلول الذي كان يطلع على أدق تفاصيلها، ونجد أن سعد باشا قبل منفاه إلى سيشل يرفض انضمام النقراشي إلى لجنة الوفد المركزية، كما يرفض أن يكون النقراشي من الموقعين على قرارات الحزب، وفي نفس الوقت فهو يفوضه مع أحمد ماهر في اختيار أعضاء الوفد؛ وفقا للقائمة التي سبق إعدادها عن طبقات الوفد المختلفة التي تخلف إحداهما الأخرى عند الضرورة كالقبض أو النفي..

ويبدو أن سعدا كان يريد له ولزميل كفاحه أحمد ماهر أن يعملا بعيدا عن الأضواء، حتى أن النقراشي لم ينضم رسميا إلى الوفد إلا في ١٨ سبتمبر ١٩٢٧، ولم يقدر للنقراشي أن يشهد جلسة الوفد برئاسة سعد زغلول؛ حيث إنه توفي عقب إصدار موافقته بانضمام النقراشي إلى هيئة الوفد مباشرة، ويعتبر بذلك النقراشي آخر من انضم إلى الوفد من المحاربين القدامى بعد أحمد ماهر.

إلا أنه بعد أن ألف سـعد زغلول أول وزارة شـعبية، عين النقراشى وكيلا لمحافظ القاهـرة فـى يونيو ١٩٢٤، كمـا عهد إلى أحمد ماهـر بوزارة المعـارف خلفا لمحمد سـعيد فـى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤، ويرجح أن تعيين النقراشـى وكيلا لـوزارة الداخلية فى أكتوبـر ١٩٢٤، تـم بإيعاز من سـعد زغلول الذى جاء قراره بإسـناد مناصب سياسـية للرجليـن؛ إيذانـا ببداية مرحلة جديدة فى حياتيهما، تحـولا فيها من قوة ضاربة تعمل فـى الخفاء إلـى عالم السياسـة الرحب، الـذى حتم عليهمـا اصطنـاع أدوات جديدة للسـعى وراء الحرية المسـلوبة، والمطالبة باستقلال الوطن. ولقد جاء التصفيق الحاد الـذى قوبل به النقراشـى عندمـا جلس لأول مرة تحـت قبة البرلمان بعـد انتخابه عن دائرة الجمرك فى أول سبتمبر ١٩٢٦، تتويجا وتحية لتاريخه الحافل، ويرى مصطفى أمين أن هذا التحول الخطير قد قضى على الجهاز السـرى، أو أفقده فاعليته على حد قوله؛ فبدخول من كان نشـاطهم تحت الأرض منبر البرلمان، «انقطع التيار الكهربائى الذى كان يربط القاعدة بالقيادة».

إلا أن النقراشى لم يتخل على ما يبدو عن الطبيعة الثورية، التى أكسبها إياه كفاحه السـرى ضد الإنجليز، حيث يقول الدكتور يونان لبيب رزق إنه كان يقود فى البرلمان مـع أحمد ماهر الجنـاح الذى أطلقت عليه صحيفـة التايمز البريطانيـة صفة «الجناح الأيسر المتطرف»، مما استدلت منه هذه الصحيفة على أن زغلول باشا فقد كل سلطة على هذا الجناح.

كمـا ظلت طبيعـة المعلم تلازمه أيضا؛ حيث نجد أنه ظـل وثيق الصلة بالطلبة من خلال اللجان الفرعية والتنفيذية، وهو النشـاط الذى كانـت ترصده أعين البـوليـس، ويسـجـل الدكتـور سيـد عبـد الله أنه عندمـا صـدر عن وزارة المعـارف قرار بمنع الاشـتغال بالسياسة للطلبة، استمر فى عقد الاجتماعات فى النادى السعدى متحديا بذلك قرار الوزارة.

انضـم إذن النقراشـى إلى الوفـد فى وقـت كان يمـر حـزب الأغلبيـة بمنعطـف خطير؛ لمن تؤول السـلطة، من يمسـك بزمـام الأمور بعد غياب الزعيـم؟ ولقـد برز بقوة اسـم النحـاس فى قائمة المرشـحين لخلافـة سـعد، التى ضمت عمر طوسـون

وفتح الله بركات وعلى الشمسـى وزكى أبو السـعود، بيد أنه يبدو أن المنافسـة الأشد كانت بين النحاس وفتح الله بركات، وقد أخذ النقراشى يعمل بجد وحماس للدعاية للنحاس.

ولقـد كانت علاقة سـعد زغلول بعائلته من ضمن الجذور والأسـباب التى حدت بالنقراشـى إلـى مـؤازرة النحاس فـى الخلافة علـى زعامـة الوفـد، ونرجـع فى هذه الخصوصية إلى مذكرات سـعد زغلول نفسـه، ومـدى كراهيتـه لابـن شـقيقتـه فتح الله باشـا بركات، الذى نافسـه النحاس على زعامة الوفد بتشـجيع من أحمـد ماهـر والنقراشـى، وكذلـك صفيـة هانم زغلول التـى كانت تعتقـد أن فتـح اللـه بركــات «كسـر قلب خاله»، وأنه سـبق أن زوج ابنه بهى الدين باشـا بركات بالسيدة هدية هانم عفيفى، كريمة عطا بك عفيفى، دون استشـارة خاله سـعد باشـا، رغـم علمه بكراهية سـعد لهـذا الـزواج إلـى درجـة أنـه خاصـم كل من حضـر، أو سـاهم فى إتمـام هذه الزيجة.

ولغرابة الموضوع فإننا ننقل بعض ما جاء بمذكرات سـعد، اكتفاء بأقل القليل مما ورد بها.

فهـو يقـول عـن عميـد عائلة بـركات فتـح الله باشـا فـى المجلـد السـابـع من مذكراته:

«لا محـل لاسـتغراب مـا وقع مـن عائلة بـركات، أمـا عميدهـا فلحداثة عهده بالنعمة، وشدة تشـوقه للظهور، وتوهمه أن اتصاله بمثلى الآن يمنع من ظهوره بالمظهر الذى يحبه لنفسه.... الخ»

ثم ينتقل إلى نجل فتح الله باشا فيقول:

«أما نجله ففتى مفتون بنفسـه، مملوء من الإعجاب بها، سريع الانفعال للغاية، تربـى على الاسـتخفاف بكرامات الناس، والتهجم على حرماتهم، وقد ورث عن أبيه التملق والطمع والخداع، وأخذ عن عمه قلة الأدب، وخلط الكبر بعزة النفس، والوقاحة بالحرية... الخ»

إلى أن يقـول إنه «لا يجلس إلا على كرسـى كبيـر fauteuil (يقصد فى حضرته)، ثم إذا جلس يعبث بسلسلة ساعته الذهبية....الخ»[١].

والحديث السـابق الإشـارة إليـه يشـير إلى مدى حنق سـعد باشـا على فتـح الله بـركات، وكل ما يمت إليه بصلة، وهذه الكراهية دفعت صفيـة هانم بعد وفاة زوجها إلـى محاربته بكل قوة ووضوح، واسـتنصار كل أبناء سـعد مـن الوفديين إلى تعضيد النحاس.

ويعلم الجميع أيضا أنه من أسـباب غضب سـعد زغلول على عبد الرحمن فهمى رئيـس جهـاز التنظيـم السـرى، هـو تعيين فتـح الله بركات رئيسـا للجنـة من لجان الوفـد، أثناء نفى سـعد زغلول بالخارج، وحينما آخذه سـعد زغلول مؤاخذة شـديدة فـى هـذا الأمر، اعتـذر عنها عبد الرحمن فهمـى، بأنه كان يرمى مـن وراء هذا التعيين إلـى قطع الطريق على مداخلات فتح الله بركات، وهجومه الشـديد على خاله سـعد زغلـول إلـى حد قولـه: «إن خالى هذا لا أأتمنـه على دجاجة» ولقـد بلغت الخصومة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى إلى حد استقالة الأخير من الوفد.

وهكذا كانت الخصومة بين سـعـد وابـن شقيقتـه منفـذا لتكتل رجـال سعد حول النحـاس بمباركـة أم المصريين، رغـم ما كان لفتـح اللـه بركـات من سـابقـة العهـد بالوفـد، وتقدمـه من ناحية المركـز الاجتماعى، والثراء، وعمق الشـخصية، وفخامة المظهر.

ولا شـك أيضـا أن مناصـرة أحمد ماهر والنقراشـى لم يكن انحيـازا لصفية هانم، وانتصارا لسعد باشا فقط، ولقد ظل تأثير صفية هانم فاعلا فى قرارات الوفد بعد وفاة سـعد زغلول، وظـل بيت الأمـة ملتقى لأقطـاب الوفد، ومركـزا للمقابـلات الهامة، لدرجة أن إسـماعيل باشـا صدقى فى نوفمبر ١٩٣٢، أرسـل إلى صفية زغلول خطابا

---

(١) اضطررنـا للاستشـهاد بالمقاطع السـابقة من مذكرات سـعد زغلـول لما لها من أثر واضـح على مصير حزب الوفد مع ادراكنا الكامل لما فى هذه المقاطع من تحامل شـديد، لما نعرفه عن أسـرة بركات من سـابق الفضل والوطنية، وخاصة السـيدة الكريمة هدية هانم بركات التى أسـهمت فـى الحقل الخيرى والاجتماعى أجل وأعظم الاسهام.

يهدد فيه باتخاذ إجراءات حاسـمة، إذا اسـتمرت فى اسـتقبال الشـخصيات السياسية المناوئـة للحكم، وقد ورد هذا الخطاب بمجلة أسـبوعية للصحفى السـورى فيكتور آدم، كمـا ورد نـص رد صفيــة زغلول تحت عنـوان «مداخلات جحـا» (مرفق باللغة الفرنسية).

وكذلك فلقد وجد أحمد ماهر والنقراشى فى النحاس الضالة التى ينشدانها، رغم ما يعلمان فيه من تسـرع واندفاع، وقد خيل إليهما أنه هو الرجل الذى سيسـهل قياده، وأنه سوف يقدر لهما مساندتهما له.

وكان مـن ضمـن الأسـباب التى سـاهمت فـى إيثـار ماهـر والنقراشـى، مناصرة النحاس بخلاف تأثير صفية هانم الشـديد، أنهما كانا لا يريدان لزعامة الوفد أن تتميز بالأرستقراطية بعـد أن كان الوفـد يفخـر بأنـه حزب الجلابيـب الزرقاء، كمـا كانا لا يريـدان أن تكـون الوراثة هى وسـيلة الارتقـاء للزعامة، ولعلهما كانـا يأملان أيضا أن يحفـظ لهمـا النحـاس الجميل فـى نجاحه، وبذلك يسير الحزب علـى نفس الدرب والاتجـاه القديـم لسـعد زغلول. ويبدو أن اسـم النحـاس، فور توليـه زعامة الحزب الكبير، قد اقترن فى الرأى العام باسـم النقراشـى، حيث عثرنا فى محفظة عابدين رقم ٢١٦ على مقال عنيف تحت عنوان «لماذا نحتفل بالنحاس؟»، وهو بلا تاريخ ومُوقّع باسـم «محجوب»، وينتهى بهذين السـطرين: «إن الشـعب أكبر من أن يساق للنحاس والنقراشـى سـوق الأغنـام ...»، اللذيـن يسـتدل منهمـا علـى سـطوة الشـخصين المذكورين، واتفاقهما فى المسلك.

إلا أنه كما يقول المتنبى:

ما كل مـا يتمنـى المـرء يدركـه تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

فسـرعان مـا دخلت علاقة النقراشـى بالنحاس طورا جديدا؛ حيـث كون النحاس بطانة خاصة له، ومن شـخوص بعضها تـدور حوله الشـكوك مثل أمين عثمان، الذى عـرف بتقربـه الشـديد للإنجليـز، وكذلـك مكـرم عبيـد الـذى لم يكـن له مـا لماهر والنقراشى من سابق عهد بالوفد، أو الجهاد فى نظرهما.

وكانـت خطابـات مكرم تناشـد النحـاس بـ «الزعيـم المعبود»، ومـن جهة أخرى يخاطبه النحاس بـ «مكرم المحسـود»، كما كان النحاس يؤمن بمسئوليتـه أمام الأمة التى زعمته، وليس أمام الهيئة العليا للوفد، أو التشكيل البرلمانى الوفدى.

ولقـد ازدادت عزلـة رجال الوفد أمـام إصرار النحاس على اصطفاء مكرم وأمين عثمان وحدهما؛ وهو ما أفضى به النحاس نفسـه للسفير البريطانى، وفقـا لما ورد فى برقية السـفير، مستر لامبسون رقم ٧ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٣٧، وفيها يذكر أن النحاس أشـاد بمكرم عبيـد بحـرارة، وطلـب إليـه (أى مسـتر لامبسـون Miles Lampson) ألاّ يفضـى إلـى أحد من الوفد بأية أخبار تتسـم بالأهمية والسـرية إلا له شـخصيا، أو مكـرم، أو أميـن عثمان، وأن يحـدد الاتصال بهذه الدائـرة الضيقة، كمـا أخبره بعزمه على إخراج النقراشـى من وزارته بعد اسـتقالة الوزارة وتأليفها من جديد، عند ارتقاء الملك فاروق إلى سـدة الملك لبلوغه ثمانية عشـر عاما، وكان ذلك قبل التشـاور مع النقراشـى أو السـراى. كمـا قـال النحاس أيضا ردا على سـؤال السـفير عـن احتمال خـروج أحمـد ماهر من الوفد، تضامنا مع النقراشـى، بأن ذلك مما يخشـاه، ويقرر أن خروج ماهر خسارة كبيرة، ولكنها تضحية تهون فى سبيل التخلص من النقراشى.

وفـى خطاب آخر لمسـتر كيلـى موجه إلى مسـتر إيدن تحت رقـم ٣٢ بتاريخ ١٥ سـبتمبر، يتضـح منـه أن الدوائـر الإنجليزيـة تـدرك تمـام الإدراك مـا فـى أصدقائهـا المصرييـن من ضعف، كما تدرك المزايا التى يتمتـع بها أعداؤها، فوفقا لهذه البرقية، يقول المفوض البريطانى إن مكرم عبيد رجل يتمتع بالذكاء، إلا أنه يفتقر إلى المقدرة الإدارية، وأن الوضع القائم بعد خروج ماهر والنقراشـى سيفضى إلى قيام ديكتاتورية من صغار البرجوازيين، وخروج العناصر شبه الأرستقراطية من طبقة المفكرين.

وقد تم بالفعل ما كان يتمناه النحاس من التخلص من النقراشـى، وهو الأمر الذى أعقبه خروج أحمد ماهر من الوفد.

الفصل الرابع

الانشقاق عن الوفد

تطالعنا الأهرام في عددها الصادر ١٤/ ٩/ ١٩٣٧ بخبر مفاده «اعتبار سعادة النقراشي باشا منفصلا عن الوفد». ونود هنا أن نعرض لأسباب هذا الفصل أو الانفصال، واللفظ هنا له دلالته حيث إنه عندما احتد النزاع بين النحاس والنقراشي، وعقد الوفد اجتماعا لبحث أسباب النزاع، اقترح أحمد ماهر اعتبار النقراشي مستقيلا وليس مفصولا، اعترافا بدوره في الكفاح الذي خاضه الوفد، إلا أن النحاس أصر على قرار الفصل.. ولكن ما أسباب المواجهة والصدام بين رجلين جمعت بينهما رحلة كفاح مشترك، تولى خلالها النحاس الدفاع عن النقراشي في قضية اغتيال السردار؟ لقد بسط النقراشي في بيان له بالأهرام بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٣٧ - أي أسبوع قبل قرار الفصل - أسباب استيائه واعتراضه على تصرفات الوفد ممثلا في زعيمه، أما النحاس فيخصص جزءا طويلا من خطابه السياسي في بني سويف لإيضاح أسباب الفصل، ونلاحظ في كلا النصين قاسما مشتركا، وهو لفظ «الصبر»، الذي يوحي بأن الضجر والضيق قد بلغا حدهما؛ فهو وإن كان قد ورد مرة واحدة في بيان النقراشي، إلا أنه يثير الانتباه لمكانه المميز في صدر البيان الذي يبدأ بهذه الكلمات: «صبرت طوال هذه المدة على حملة خطابية وصحفية جائرة...» (الأهرام في ٧/ ٩/ ١٩٣٧). أما في خطاب النحاس فقد ورد في أكثر من موضع، ولفظ «الصبر» يقترن ببعد زمني؛ فهو يدل على أن هذه المشاحنات ليست وليدة أزمة بعينها، ولكنها كانت النتيجة الحتمية لسلسلة من الأسباب أو لسوء تفاهم جوهري.

بـدأت الخلافـات بعـد فتـرة وجيزة مـن وفاة سـعد زغلـول، وانتخـاب مصطفى النحـاس خليفـة لـه، وذلك على الرغـم من أن ماهر والنقراشـــى قـد كان لهمـا دور فعـال فـى ترجيح كفته، على حسـاب فتح الله بـركات كما أوضحنا مـن قبل، غير أن انتخـاب مكـرم عبيد سـكرتيرا عاما للحزب أثار اسـتياء ماهر والنقراشـى، حيث كانا يريـان أن أحدهمـا أحق بهذا المنصب لعلاقتهما الوثيقة بسـعد، ولما كان لكل منهما مـن رصيد طويل من النضال فى صفوف الوفـد يؤهلهما للمناصب القيادية به. ويبدو أنه السـبب نفسه الذى جعلهما ينظران بعدم الارتياح للسياسة الجديدة، التى انتهجها النحـاس، والتى اعتمدت على ضم عدد كبيـر من كبار ملاك الأراضى الزراعية للوفد مـن أجـل إيجـاد مصادر تمويـل للحـزب. وكانـت العلاقة بيـن مكـرم والنحاس قد توطدت منذ أن كانا معا فى المنفى بسيشـيل فى ديسمبر ١٩٢٢ مع سعد زغلول، وقد دأب النحاس على استشـارة مكرم فى العديد من القرارات التى يتخذها، فشـعر ماهر والنقراشـى أن مكانتهمـا فى الوفد قد تزعزعت، خاصـة أن مكرم والنحاس قد أهملا الاجتماع بالهيئة الوفدية.

وإلى جانب الخصومة الشـخصية اختلف ماهر والنقراشـى مـن ناحية، والنحاس ومكـرم مـن ناحية أخـرى، حول تقييمهـم لمعاهـدة ١٩٣٦، حيث نظـر إليهـا ثنائى ماهـر والنقراشـى على أنها مجرد خطـوة - وإن كانت خطوة هامـة - يجب أن تتبعها خطـوات أخـرى، من أجل تحقيق الاسـتقلال، بينمـا اعتبرها النحاس نصرا يسـتحق الاحتفاء والتبجيل، فهى «معاهدة الشرف والاستقلال» حسب تعبيره.

بيـد أن هنـاك ملابسـات محددة هـى التى فجـرت الخلافـات الدفينـة؛ إذ إنه بعد اعتـلاء الملـك فاروق العرش، عقـب وفاة أبيه الملـك فؤاد قدمت الـوزارة التى كان يرأسـها النحاس اسـتقالتها، وقام النحاس بتشـكيل وزارة جديدة بعد استبعاد محمود فهمى النقراشـى، ومحمـود غالب، ومحمد صفوت، وعلى فهمـى، وعلى الرغم من أن النحـاس فى خطاب سـابق لـه بميدان المحطة بالإسـكندرية (٢٠/ ٨/ ١٩٣٧) قد حـرص علـى التأكيـد علـى أن هـذا التغيير تـم بعـد التفاهم مـع الأشـخاص الذين استبعدوا «حرصا على اسـتدامة الصداقة بيننا وبينهم» (الأهـرام فى ٢١/ ٨/ ١٩٣٧). ولكـن ممـا يثير الريـب فى نوايـا النحاس، مـا تحمله الوثائـق البريطانية مـن إطلاع

السـفير البريطاني على نية التخلص من النقراشـي واسـتبعاده، حتى لو أدى ذلك إلى خروج أحمد ماهر اعتراضا على هذا القرار. (تليغراف من السـير لامبسـون إلى مستر إيدن بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٣٧).

إلا أنـــه فــي خطابـه ببني سـويـف يقـرر أن استبعاد النقراشـي؛ كان لاسـتحالة التفاهـم معـه؛ حيـث إنه ظـل يتلقى منـه الاسـتقالات عن عضويــة حــزب الوفـد، الواحــدة تلـو الأخــرى، حتـى بــات مشـغـولا بحــل المشـكـلات التي يثيرهـا النقراشي بدلا من أن يتفرغ لمصلحة البلاد العليا.

وقـد اعتبر النحاس أن إصرار النقراشـي على عدم حضـور اجتماعات الوفد التي دعـي إليهـا، بمثابـة اسـتقالة هي في عـداد السـابعة في سلسـلة الاسـتقالات. ونجد النحـاس حريصـا على أن يسـفه مـن أسـباب الاسـتقالات، بحيث يبـدو الأمر وكأن النقراشـي إنسـان متعسـف ضيق الأفق. وهو الأسـلوب الـذي من شـأنه التهوين من صاحـب الـرأي المخالـف، ولعـل هـذا الأسـلوب هـو الـذي اسـتحق عليـه صفـة «الديماجوجية» التي نعت بها في الوثائق البريطانية؛ إذ يقول المسـتر كيلي في خطابه المـؤرخ بالواحـد والثلاثين من شـهر أغسـطس إلى مسـتر إيدن: إن النحاس سـوف يختفي إلى الأبد في حالة إذا ما فقد أصوات الأغلبية، حيث إنه في الأسـاس شـخص «ديماجوجـي»، أي أنـه من وجهـة النظر البريطانيــة، يعتمـد في المقـام الأول على موهبتـه الخطابيـة، أو بمعنـى آخـر علـى مقدرته علـى تحريك المشـاعر عـن طريق التلاعب بالكلام، وما يتمتع به من الكاريزما الشخصية.

وسـوف نعرض سـريعا سبب اسـتقالة النقراشـي الأولى من الوفد؛ لأنه من ناحية توطدت على أثرها علاقة النقراشـي بواحد من أعظـم المفكرين المصريين في القرن العشـرين، هـو عباس محمـود العقـاد، ولأن من ناحيـة أخرى هذا الحـادث ينم عن منحـى معين في التفكير يجدر إلقاء الضوء عليـه؛ إذ إنه على عهد وزارة محمد توفيق نسـيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٣٠ يناير ١٩٣٦) نشـب خـلاف بين أقطاب الوفد إزاء موقـف الحـزب مـن وزارة نسـيم، حيث إن هذه الـوزارة كانت قـد ألغت العمل بدسـتور ١٩٣٠ الذي فرضه إسـماعيل صدقي، والذي يخول الملك سلطات أوسع، وإذا كانـت نفس الوزارة قد حلت كذلك مجلسـي النواب والشـورى اللذين تشـكلا

علـى أساسـه، إلا أنها دأبـت على تأخير العمل بدسـتـور ١٩٢٣ حوالى ثلاثة عشـر شـهرا، فاتخذ الجناح المتطرف من الوفد متمثلا وقتئـذ فى ماهـر والنقراشـى موقفـا عدائيا من هـذه الـوزارة، وسـانـدا الحملـة التى شـنهـا العقـاد ضد وزارة نسـيم من خلال جريدة «روزاليوسـف» لسـان حـال الوفـد فى ذلك الوقت؛ وقد بلغ من عنف هجوم العقاد على وزارة نسـيم أن اتهمها بالتواطؤ مع الإنجليز؛ مما دفع النحاس إلى محاولـة طـرده من الوفد، غير أن ماهر والنقراشى تصديا له.

وراح النحـاس يؤكـد فى أكثـر من مناسبـة مسـاندتـه لوزارة نسـيم، ويعلن ثقتـه التامـة بهـا، وانتهـت الأزمة بقـرار صادر مـن كل من النحـاس ومكرم عبيـد، باعتبار جريـدة «روزاليوسـف» اليوميـة لا تمثـل الوفـد، مما كان يعنـى ضمنيا اعتبـار العقاد مفصولا من صفوف الوفد، وهو القرار الذى أعقبه تقديم النقراشـى لاستقالته. فبينما رأى النحاس أن هجوم العقاد يعتبر خروجا على خطة الوفد وسياسته، رأى النقراشى أن فصل العقاد إنما هو مصادرة لحرية الرأى فى أمر لا يتعلق بالوفد بصورة مباشـرة، وبالتالـى لا يعـد خروجـا علـى مبادئـه. ولقد توطـدت على أثـر هذه الأزمـة صداقة النقراشـى والعقـاد، وهى صداقة مبنية على التقدير المتبـادل؛ ونجد فى قصائد العقاد فـى رثـاء النقراشـى أكبر دليل على هـذا التقدير، كما نستشـف من إهـداءات الكاتب الكبيـر لكتبـه إلى النقراشـى مدى التقديـر والإعزاز الـذى كان يكنه لـه. ونحن ننقل للقارئ الكريم تصديره لبعض كتبه للنقراشى:

«إلى الزعيم الصادع بالحق صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا، سيرة رجل صدع بالحق وحمد عليه»

(فـى ٥ أكتوبـر ١٩٤٥) بهـذه الكلمات أهـدى العقاد كتابه داعى السـماء بلال بن رباح مؤذن الرسول إلى النقراشى، أما كتابه أبو الشهداء الحسين بن على، فهو يقدمه إليه بهذه الكلمات البليغة:

«إلـى الرجـل الـذى عـرف التضحيـة والاستشـهاد، الأسـتاذ محمـود فهمـى النقراشى باشا، أقدم ذكرى أبى الشهداء»

(فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٤).

وقـد بلـغ من حب العقـاد للنقراشـى أن قال فى أحـد الحوارات التى أجراها فى التليفزيون المصرى - مع السـيدة أمانى ناشـد على ما أظن - إنه قد أصيب بالمرض بعد وفاة أخته، ولكن اشتد عليه المرض عقب اغتيال النقراشى.

ولقد رأينا أن نتعرض كذلك بشـىء من الإسهاب إلى إحدى استقالات النقراشى العديدة التى يشير إليها النحاس فى خطابه، حيث إنها تتصل بموضوع حيوى بالنسبة لمـن يعمـل - مثلنا - بحقـل التعليم، وتبين لنا أن موضوع الاسـتقالة شـديد التعقيد، علـى الرغـم من التبسـيط الـذى عرضه بـه النحـاس بعد أن قـدم له بكلمـات توحى باسـتهانته بسبب الاسـتقالة: «لعلها أغرب استقالاته وأدعاها للعجب»؛ فيحكى بعد هذه الديباجة أن النقراشى

اعترض بشـدة وحماسـة على تقريـر ملحق للطلبـة فى المواد التى يرسبون فيهـا بعد أن اعتـرض علـى تخفيـض المجمـوع إلى ٥٠ فـى المائـة، وكانت حجتـه أو حججـه فى ذلك، أن مستوى التعليم قد انخفض وسـينخفض وأن الطلبـة فى الوقت الحاضر ليسـوا مثل زملائهم فـى الماضى، فهم غير جديرين بعطف الوزارة أو تساهلها معهم. (الأهرام فى ١٨/ ٩/ ١٩٣٧).

ويتهـم النحـاس النقراشـى بالتشـبث برأيه وهو «وزيـر غير مختص» فـى مواجهة الجهـة المختصـة «وزيـر المعـارف و رجـال المعـارف»، ونسـى النحاس أو تناسـى أن النقراشـى - وإن كان وقتئـذ وزيرا للمواصلات - إلا أنـه فى المقام الأول مـن رجال التعليم، وأنه عندما أوفد إلى نوتنجهام قد عكف على دراسـة التربية، على الرغم من أنه كان قد أوفد أساسا لدراسة العلوم، فالنقراشى المعلم والسياسى يرفض تسـييس التعليم، ويبدو أن خطورة هذه المسألـة لم تفـت سلطـات الاحتـلال؛ حيث ينـوه السـير لامبسـون فى تلغـراف بعث به إلى سـير إيـدن بتاريـخ ٢٧ يوليو ١٩٣٧ بالأسـلوب غير الحاسـم الذى عالج بـه النحاس موضوع «امتحـان الطلبة»، كما نقل إلـى نفس المراسـل فى تلغـراف آخر مؤرخ بتاريـخ ٢٨ يوليو رأى أحمـد ماهر حول نفس الموضوع:

أما فيما يخص الطلبة، فلقد كان الرأى الذى عبر عنه الدكتور أحمد ماهر هو أن النحاس قد فوت فرصة سانحة لاتخاذ موقف حاسم إزاء مسألة الامتحان، وأن هذا الضعف سوف يفضى إلى مزيد من الاضطرابات....

ثم يتناول فى موضع آخر من التلغراف الأول عوامل الفوضى التى تهدد أمن واستقرار مصر، أول هذه العوامل فى رأيه هو التخبط الذى يعانى منه نظام التعليم فى مصر؛ حيث يتسرب خارج نظام التعليم المئات من الشباب، ينخرطون فى العمل السياسى. ولا شك فى أن من يتابع الصحف الصادرة فى ذلك الوقت يستطيع أن يتبين صدق هذه الملاحظة، من اجتماعات للطلبة فى النادى السعدى مواكبة للمتغيرات فى الساحة السياسية، أو انتظام فى صفوف القمصان الزرقاء أو الخضراء، أو فى المعسكرات الكشفية للإخوان المسلمين أو مظاهرات منددة بالاحتلال. كل هذا الزخم إن دل على حماسة الشباب آنذاك، وعلى وعيهم السياسى وسعيهم للمساهمة بطريقة أو بأخرى فى تحرير الوطن أو فى التأثير على مجريات الأمور، إلا أنه لابد وأنه قد جاء على حساب الدراسة والتحصيل فى ظل الظروف المضطربة التى تشهدها البلاد فى هذه الفترة، ولا شك أن أى تغيير يطرأ على نظام التعليم فى هذه الظروف ويسير فى اتجاه التيسير لا بد وأن يكون على حساب الجودة، ولا شك أيضا وأنه لا بد وأن يقابل بالترحيب من جانب الطلبة الذين لا تعنيهم كثيرا، وهم فى هذه المرحلة من عمرهم، عاقبة مثل هذه القرارات والإجراءات.

وتشهد مضابط مجلس النواب أن للنقراشى باعًا طويلاً فى هذه المسألة الحيوية، التى تتصل بما نطلق عليه اليوم «جودة التعليم»، وتنبى مداخلة النقراشى الطويلة فى جلسة البرلمان بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٦، وهو المشهود له بالاقتضاب الشديد فى الكلام، ببالغ اهتمامه بمسألة ملحق طلبة مدرسة الهندسة الملكية، التى أثيرت فى هذه الجلسة، وهى القضية التى انبرى مكرم عبيد للدفاع عنها بحماس شديد، نافيا فى ذات الوقت أنه إنما يسعى من وراء موقفه هذا إلى تصفيق الطلبة، ويتضح من إجابات النقراشى على تساؤلات النحاس فى هذه الجلسة أنه ملم تماما بأبعاد المسألة، ويعرض بإسهاب من غير إطالة الموضوع برمته، ثم يبسط أسباب اعتراضه على الملحق المقترح، حيث يقول إن التساهل فى إعطاء الدرجات

هـو «الطامـة الكبـرى»، ويتحـدث عن فلسـفة التعليـم والامتحـان من وجهـة نظره، فيقول:

«... الواجب أن نحضن الراسبين على انتهاز فرصة إعادة الدراسة، لينالوا أعلى الدرجات وأن لا يسعوا وراء الملاحق التى تدعوهم بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بدرجات النهايات الصغرى، وفى هذا إضعاف لنشاطهم وهممهم ورجولتهم؛ لأن هؤلاء الشبان سيكونون فى يوم من الأيام أصحاب مسئوليات هامة جدا، وهـذه الملاحـق تضعف فيهـم الكفاح والمنافسـة، والواجب علينـا أن ندعهم يحصلون على أكبر قسـط مـن العلوم لا أن نكتفى بإعطائهـم فرصة المرور فى الامتحانات وحسب»

أـ مفهـوم الزعامــة الجديـــد

إذا ما كان النحاس يرى أن هناك أسـبابا متعـددة وراء خروج النقراشـى عن الوفد، فالنقراشـى يجمل أسـباب اسـتيائه فى عنصر واحد، هو مفهوم الزعامة الجديد، وهو فى رأيه يفسـر اسـتبعاد الـوزراء الذين كانت لهـم مواقف مناوئة فى الوزارة السـابقة، فالعلـل التـى تعلل بها النحـاس لإقصـاء بعض العناصـر من أول وزارة شـكلت بعد تسـلم الملـك فـاروق مهامـه الدسـتورية ـ وإن كان الغـرض منها فـى ظاهـره هـو تأليـف وزارة منسـجمة ـ إنما ينـذر فى واقع الأمـر باتجاه خطير فى سياسـة الوفـد، وهـو أنــه لا صوت يعلو فـوق صوت الزعيـم، ولقد عضــد هـذا الاتجــاه الجديد بالقـوة تعضيـــدا عن طريق فرق القمصـان الزرق التى تهوى عصاهـم على رؤوس من يخالفـون الرئيس. وإذا ما تعـــددت اسـتقـالات النقراشـى عـن الوفـد الواحدة تلو الأخـرى، إلا أنهـا مـن وجهة نظـر النقراشـى لا تتجزأ فـى جوهرها، فلقـد ختم بيانه الشهير بهذه الكلمات:

«إن ذخيرة البلاد لحاضرها ومسـتقبلها، رجالها ذوو الشجاعة والرأى الناضج، وإن مـا يـراد اليوم هو فرض جو على البلاد لا يسـمع فيه صوت يخالف صوت الزعيـم، ولا رأى بغيـر مشيئته، ومثل هـذا الجو لا يعيش فيـه إلا الامعات ولا تترعرع فيه المواهب الصالحة...» (الأهرام فى ٨/ ٩/ ١٩٣٧).

والواقـع أن سـعد زغلول هو الذى أرسـى مفهوم الزعامـة الجديد فى أول خلاف نشـب بينه وبين أعضاء الوفد حول الموقف الذى ينبغى الالتزام به إزاء مشـروع ملنر، والـذى خرج على أثره المعتدلون مـن الوفد، فلقد تقدم الغالبية من الوفد باقتراح إلى سـعد زغلول أن تتولى المفاوضـة مع الإنجليز «وزارة الثقة» على رأسـها عدلى يكن باشـا، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وحليف سـعد الأسبق، لما حظـى به من تقدير واحترام من جانب المصريين والبريطانيين على حد سـواء، وقد رفض سـعد زغلول التوقيع على البيان معلنا أن «المسـألة ليست مسألة أغلبية وإنما مسألة توكيل». ويبدو أن النقراشـى قد قبل هذا المبدأ، وأنه قد تشـيع لسعد زغلول تشيعا مطلقا، الأمر الذى يمكـن أن نلمسـه من خلال شـهادة أحمد أمين كمـا نقلها ابنه حسـين أحمد أمين فى مقال له بجريدة الحياة؛ ففى سـياق حديثه عن محاولة النقراشـى ربط والده بالحزب السـعدى، قـال إنه أوفـد إليه إبراهيـم عبد الهادى باشـا لمحاولة إقناعه بقبول رئاسـة تحريـر صحيفة الحزب الجديدة «الأسـاس»، إلا أن أحمد أميـن رفض العرض رغم المرتب المغرى، لعدة أسباب ننقل منها تلك التى تتصل بقضيتنا حيث يقول:

«... والسبب الثانى أن مزاجى مزاج علمى لا سياسى؛ ولهذا كنت أختلف عن كثيـر من زملائى السياسـيين كمحمود فهمى النقراشـى وصبرى أبو علم، فهم كانـوا يؤمنون بسـعد زغلـول كل الإيمـان، ويعتقدون صحة كل مـا ذهب إليه وارتـآه، ويؤولون ما يصدر عنه من خطأ ويتلمسـون الحجـج لتبريره، ولـم أكن على هذا المذهب..»

كما يقول أحد التقارير التى استعانت بها السفارة البريطانية عندما تولى النقراشى رئاسة الوزارة: «ويصل إعجابه بسعد زغلول باشا إلى درجة اسطورية».

وإذا كانت شـخصية زعيم ثورة ١٩١٩ وهيبته يبرران هذا التطرف فى التشيع، إلى جانـب شـعور العرفـان الذى ظل النقراشـى يدين به له كما أشـرنا من قبـل، وكذلك فـارق السـن الذى لا بـد وأنه لعب دوره فـى مجتمع يحترم فيه السـن الأكبـر، إلا أن النقراشـى لـم يكن على استـعداد لأن يمنح النحـاس هذه الثقة الغاليـة؛ لما بدا له من مآخذ فى سياسته، وفى منحاه كما يبدو من رواية مصطفى أمين التى ينقلها لنا محسن محمد:

عين توفيق نسيم باشا عام ١٩٣٥ أبناء شقيقة النحاس موظفين فى البرلمان، والبرلمان لا يتقيد باللوائح المالية للدولة؛ ومن ثم يستطيع منح غير المؤهلين مرتبات عالية، ورأت قرينة النحاس تعيين أشقائها وأقاربها أيضا.

و من البرلمان انتقلت الاستثناءات لوظائف الدولة.

ومن أشقاء قرينة النحاس إلى أقارب زوجات الوزراء.

واحتج محمود فهمى النقراشى داخل مجلس الوزراء فقال النحاس:

إن سعد زغلول أعطى استثناءات للوفديين وأراد تعيين أقاربه، وقال إنه كان يتمنى أن تكون الحكومة كلها «زغلولية».

رد النقراشى:

سعد زغلول أراد تعويض ثوار عام ١٩١٩، الذين سجنوا، والذين حرموا من التعليم، أو منعوا من استكمال دراستهم، بسبب الاعتقالات والمحاكمات، أما تعيين الوزراء وأقارب زوجات الوزراء فلا أوافق عليه.

وجدير بالذكر أن الدكتور عبد العليم خلاف قد أورد الواقعة بحذافيرها، فى سياق حديثه عن سياسة الاستثناءات التى انتهجها الوفد، غير أنه نقل عن كتاب عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية هذه المقولة المنسوبة إلى سعد زغلول:

«إنى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء، وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان، ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة اسما ومعنى ودما، وإنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائما قريبا لى؛ لأنى حتما أكبر ثقة به لإنفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى»

ونرى النقراشى فى الخطبة التى ألقاها فى الإسكندرية، يبسط مفهومه للمحسوبية وأبعادها الخطيرة:

«ضرر المحسوبية لا يقتصر على حرمان المستحق، بل هو أشد خطورة من ذلك؛ لأن فيها قتل الكفاية فى الأكفاء، وهذا هو الخطر الشديد من المحسوبية؛ لأن البلاد ترقى برجالها الأكفاء، والحكم الصالح هو الذى يعطى الفرصة

لأبنـاء الوطـن لتولـى الأعمـال ذات المسـئوليات الجسـام، وبمثـل هـذا تظهـر الكفاءات وتبرز الشخصيات».

ويتضح على كل حال من الروايات السابقة إحجام النقراشى عن السير على درب زعيم الوفد الجديد.

وإذا كان سـعد زغلـول هو الذى ابتدع مفهوم «التوكيل» الذى بنيـت على أساسـه نظرية «الزعامة المقدسة» فإن مكرم عبيد كان أكبر المروجين لها، المدافعين عنها:

«لقـد كنا نحن أعضـاء الوفد، مصطفى، وماهر، والنقراشـى، وأنـا، وغيرنا فى طليعة العاملين على أن نبنى الأمة موحدة فى زعيم واحد هو سـعد، فلما جاور سـعد ربه اتفقت كلمتنا وأقسـمنا جهد أيماننا على أن لا يكون للأمة زعيم غير مصطفـى، وقد كنت وزملائى متفقين على أننا إذا اختلفنا يوما مع النحاس ولم نجـد إلـى التفاهم سـبيلا، فلن يعرف أحد مـن هذا الخلاف شـيئا، بل نقبع فى بيوتنـا وندعـو الله لـه بالنجاح والتوفيق فـى كل ما يعمله وفـى كل ما يبذله فى سـبيل البـلاد». (خطبـة مكـرم عبيـد بميـدان المحطـة بالأسـكندرية فـى ٢٠/ ٨/ ١٩٣٧).

ولقـد حـرص كل من أحمد ماهـر والنقراشـى كل الحرص، علـى مقاومـة بريـق الزعامـة عقـب خروجهمـا من الوفـد، والتفاف أنصارهمـا خلفهما، وتأسـيس الهيئة السـعدية، حيـث رفض أحمــد ماهـر بشــدة النزول علــى رغبــة بعـض الأعضـاء السـعديين فـى إسـناد الرئاسـة إليه مـدى الحيـاة، وأصر علـى أن تتم عمليـة انتخاب الرئيس كل عام، إلا أن النقراشـى اقترح أن تتم كل ثلاث سنوات، تمشيا مع الأعراف الحزبية الدستورية فى البلاد الأوروبية.

ومـن المعـروف عنه أن غاية مـا كان يصبو إليه هـو اعتزال الحياة السياسـية عقب بلوغه السـتين، وهو ما أفصح عنه أكثر من مرة لأسـرته وللصحف، وهذا هو ما يشهد به أحد التقارير التى وردت إلى السـفارة البريطانية عندما أسـندت إليه رئاسـة الوزارة لأول مـرة: **«... لـم يجـل بخاطـره يوما أن يصبح رئيسـا للـوزراء، وقـرر التقاعد عن العمـل السياسـى عندمـا يبلغ السـتين، ويبرر النقراشـى تراجعه عن التقاعـد بأنه تلقى**

تشجيعا معنويا كبيرا من فاروق عن طريق تأكيد صاحب الجلالة بأنه يرى فى النقراشى حارسا للمثاليات المصرية».

ب - مسألة القمصان الزرقاء

ولهذه المسألة اتصال وثيق بالقضية الأولى كما أسلفنا؛ حيث يقول الدكتور عبد العليم خلاف:

«.. اختار النقراشى قضيتين هامتين لتدور حولهما المعركة بينه وبين النحاس هما قضية الزعامة المقدسة وقضية القمصان الزرقاء.

وكان اختيار النقراشى لهاتين القضيتين اختيارا موفقا؛ لأنهما تتعلقان بحرية الرأى، وبالديموقراطية عماد الوفد وأساس شعبيته، ومن ثم وجد النقراشى لآرائه آذانا صاغية من أنصار الوفد الذين لا يكتمون تبرمهم من مفهوم الزعامة الجديدة ووجوب قداستها وطاعتها، لما فيه من معنى الخنوع والاستسلام لكل ما يراه الزعيم خطأ أو صوابا، مما يتنافى مع النظم الديموقراطية التى قام على أساسها الحزب الكبير، وكانت أحد مصادر شعبيته»

من هم أصحاب القمصان الزرقاء؟.

لقد أفرد لهم الدكتور يونان لبيب رزق دراسة تحت عنوان «أصحاب القمصان الملونة» هى من المراجع الأساسية لمن يتعرضون لهذا الموضوع، نستدل من عنوان الدراسة على وجود أكثر من تشكيل واحد لهذا النوع من الفرق، وسوف نعتمد على الدراسة التى نشرها مؤرخنا فى سلسلة «الأهرام ديوان الحياة العصرية» فى ١٦ يونيو ٢٠٠٥، والتى أرادها استكمالا للدراسة الأولى حول نفس الموضوع التى كان قد نشرها بالمجلة التاريخية المصرية عام ١٩٧٤، وكذلك على ما ذكره كل من الدكتور عبد العليم خلاف، والدكتور عبد العظيم رمضان.

ولقد ظهرت هذه الفرق بين عامى ١٩٣٣ و١٩٣٧، أما التاريخ الأول (منتصف شهر يوليو) فهو يرتبط بمقاومة استبداد وزارة إسماعيل صدقى، وقد توقف نشاطها بسقوط هذه الوزارة، ثم عادت إلى النشاط مع ظهور فرق القمصان الخضراء التابعة

لجمعيـة مصـر الفتـاة، وتوافق ظهورها مـع «التغيرات السياسـية العالميـة» كما يقول الدكتوريونـان لبيب؛ فنجاح أصحاب القمصان السـوداء الذين زحفوا على روما عام ١٩٢٢ فـى تمكين الحزب الفاشـى من الاسـتيلاء على السـلطة فى العشـرينيات من القرن الماضى، ثم نجاح تنظيمات الشـباب النازى التى مهدت الطريق إلى السـلطة، كان له بلا شـك تأثيره على الشـباب المصرى الذى نفد صبره، والمـتأجج حماسـه؛ حيـث أغـراه بفكـرة أن الخروج مـن محنة الوطن إنمـا يتحقق بقوة السـواعد، وبأنهم يمكن أن يكونوا أداة ضغط فى يد الحزب الذى ينتمون له.

«إن منشـأ الفكـرة كمـا قال بـلال أفنـدى أحداث نوفمبـر ١٩٣٥ التـى حفلت بالمظاهر الشبابية المطالبة بالدستور؛ حيث كانت حركات الطلاب لا تختلف كثيـرا عـن الحركات النظامية، فقد كنا نسـير فى صفوف منظمة تملأ الشـوارع علـى اتسـاعها، ويـرأس كل صف ضابط، فلـم تنته الثورة حتـى تمخضت عن ذلك القميص الأزرق يرتديه الطالب والعامل».

عـن المتطوعيـن بهذه الفـرق، قال قائدهـا إن لبس القميـص الأزرق رمز للوحدة والمساواة بين الشباب غنيا كان أو فقيرا، كبيرا أو صغيرا، متعلما أو غير متعلم.

ويبـدو أن تنظيمـات الشـباب الوفديـة قد حلـت محل جهازه السـرى بعـد تفتت الجبهـة الداخليـة؛ حيـث إن أول فرقتين للشـباب الوفدى اللتين ألفهمـا أحمد بلال، وكان طالبـا بكلية الطب، قد أطلق عليهما اسـم فرقة عبـد الكريم الجراحى وفرقة طه عفيفـى، وهما كمـا يقول الدكتور عبـد العظيم رمضان، اسـما الشـهيدين اللذين لقيا حتفهما فى أحداث ثورة ١٩١٩.

إلا أنـه قـد تبيـن فـور المشـادات العنيفة التى وقعت بين فـرق القمصـان الزرقاء والخضـراء أن هـذه التنظيمـات ما هـى إلا أداة يضرب بها كل حـزب خصومه، ولقد أورد حسـين باشـا هيكل فى الجزء الثانى من مذكراته حـادث الاعتداء على الجريدة البـلاغ «التى انقلبت تعـارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها، فجعلت تنشـر من أنباء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج»، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدسـتور، فجاءته

مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها، وأنزلت بها من الخسائر الشيء الجسيم.»

كما روى حادث الاعتداء على دار محمد باشا محمود، وما كان من إبطاء الحكومة المتعمد فى التدخل.

ولقد تطور الأمر مع إرهاصات الانقسام الذى تم بين صفوف الوفد.

وقع أول صدام بين أنصار النحاس وأنصار النقراشى بالإسكندرية فى ٢٠/٨/١٩٣٧، ويبدو أن الشغب الذى كانت تتسبب فيه هذه الفرق كان منذ البداية محل استهجان من الجماهير الوفدية نفسها؛ كما نستدله من الاستنكار الذى نشرته الأهرام فى ٨ سبتمبر من نفس العام، إذ نقل هذا العدد خبر اجتماع بالمنير بالشرقية أسفر عن «برقية تهنئة لجلالة الملك والثقة بصاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا الزعيم الأمين، واستنكار الحادث الذى وقع بمعسكر الشبان ذوى القمصان الزرقاء...»

وتلا حادث الاشتباك الأول الصدام فى السرادق الذى أقيم لإحياء ذكرى سعد زغلول العاشرة، ويشمل هذا الاحتفال زيارة ضريح سعد فى بيت الأمة، ثم التوجه إلى السرادق المنصوب إلى جواره، وفى مساء ذلك اليوم عاد النقراشى إلى السرادق

«فهتفت الجماهير بحياته طويلا وصفقوا له بضع دقائق، ثم وصل النحاس بعده ببضع دقائق فتعالى الهتاف بحياة الزعيم، وتجاوبت أصداء التصفيق فى جنبات السرادق، ولما رأى الزعيم سعادة النقراشى باشا اتجه نحوه وصافحه، فاشتد دوى التصفيق، وكانت الحالة فى هذه اللحظة مبعث ارتياح تام.»

إلا أن الحالة تطورت عندما اختلفت الهتافات، وشوهد الجيار واقفا يهتف بحياة النقراشى، فهاجمه خليط من الجمهور وذوى القمصان الزرقاء.

نضيف إلى تقرير الأهرام فى عددها الصادر ٢٤/٨/١٩٣٧ رواية شاهد عيان، هو خالد محمد خالد، الذى كان جالسا على مقربة من المنصة مما أتاح له أن ينقل

لنا المشـهد الآتى: حدث انفلات فى هذا الجمع المتآلف أثناء خطبة مكرم عبيد التى شـجب فيها موقف النقراشـى بكلمـات نارية، وما إن أتى إلى هـذا الموضع من خطبته: «إن مكـرم يصـوغ الكلمات باقتـدار ومهـارة... إذن ـ إياك أعنى، اسـمعى يا جارة.» ونتـرك خالد محمد خالد (عن «قصة حياة» لخالد محمد خالد ـ الحلقة الرابعة عشـرة ـ المصور) يسرد علينا الأحداث بأسلوبه الأخاذ:

«وكأنما كانت هذه كلمة السر المتفق عليها.

فما هو إلا أن انفرجت عنها شفتاه حتى تعالى الصياح.

فلتسقطى يا جارة.. الخروج على الوفد خيانة.. يسقط الخارجون!

والتحمـت بهـذه الكلمـات المتشـنجة هتافـات أخـرى.. اكتفت بترديد اسـم النقراشى صائحة: النقراشى.. النقراشى!!

و جابهتها الأعداد الهائلة صائحة:

النحاس...النحاس!

[....]

ورأيت الدكتور حلمى الجيار، رحمه الله ـ وكان من أنصار النقراشـى ـ يقف صائحا فى مكرم عبيد:

يعجبـك كده يا باشـا... الفتنـة نائمة، لعن الله من أيقظها.. فيبتسـم مكرم عبيد ابتسامته الساخرة و الماكرة [....]

لكـن حلمى الجيار يسترسـل فى صياحه: جارة إيه، وهباب إيه؟؟ كن رسـول سلام، لا مثير خصام، وعادت الصيحات المجنونة:

النحاس... النحاس!!

و أخرى: النقراشى ... النقراشى!!

وقف النحاس منفعـلا، محاولا وضع حد للفوضى التى سادت المكان، إلا أن «كلماته الرشيدة» ضاعت سدى.

و يستطرد خالد محمد خالد:

«وهرولت نحو باب السرادق، لأشهد بعينى مصرع النقراشى!! (هكذا فى الأصل)

فمـا كان من ذلك بد فى هـذه الهيجاء والهوجاء.. وإذا النقراشـى يبزغ من بين الزحام.. أقسم بالله إننى أصف هذه اللحظات وكأننى أراها رأى العين!!

وكل الذين كانوا فى طريقه إلى باب السـرادق أزاحوا مقاعدهم من طريقه.. وسار حاملا نصيره فى خطوات ثابتة، رافعا رأسه، وعزمه جميع.. وروحه شامخة!!

أأقـول: كأنـه أسـد؟ لا... فقد كان فى أعيـن من يرونه سـاعتئذ، أعظم و أقوى وأرسـخ من الأسـد!! وعند باب السـرادق أمر مـن ينادى على عربتـه.. وحين وصلـت أنام فـى مقعدها الخلفى حلمـى الجيار، وجلس هو بجوار السـائق.. وانطلق به إلى المستشفى!!»

ولذلـك كان مـن الطبيعـى أن يدلـى النقراشـى فـى ٢٦ / ٨/ ١٩٣٧ بتصريـح لمندوب شركة رويتر يشجب فيه أصحاب القمصان الزرقاء.

ويقر الدكتور عبد العظيم رمضان أنه فى إطار الصدام بين زعيم الوفد والنقراشـى كانت قضية القمصان الزرقاء أضعف نقطة فى دفاع حكومة الوفد.

إلا أنـه يبـدو أن بيان النقراشـى الذى ذكر فيه أنـه قاوم فرق القمصـان الزرقاء منذ نشـأتها، هـو الذى فتح عليه أبـواب جهنم، حيث إنه كان فى الواقع قد سـاهم من قبل فـى تنظيـم هـذه الفـرق، لذلك عرض نفسـه لهجـوم عنيف مـن قبل خصومـه الذين وجدوا الفرصة سـانحة لينالوا منه متعللين بتناقضه الواضح.. يقول الدكتـور عبد العليم خلاف:

«... يبدو أن تفسـير هذا التناقض يرتبط بالتغيير الذى طرأ على الفرق، فبعد أن كان مـن مهامها العمل على تعويد شـباب الوفد على النظـام والطاعة والإقدام وإنمـاء الـروح الرياضيـة فيهـم وحمايتهم مـن الوقـوع تحت تأثيـر الأحزاب الأخـرى، فضلا عـن تأكيد التضامن الداخلى للوفد ودعم القواعـد التى تقوم عليهـا لجانه المختلفة، لم تلبث أن تغيرت هـذه المهام وتحولت عن مقصدها السـليم، فأصبحـت هـذه الفـرق تمثـل أداة سياسـية لإرهـاب خصـوم الوفـد السياسـيين، وأخذت تتسـلح بالعصـى والخناجـر، وتعتدى علـى اجتماعات وأشـخاص وصحف المعارضين، وقد استشـرى ضررها بعد أن شـايعها عدد كبير من الدهماء [....]

ولعـل هـذا التغيير الـذى بـــدا على فرق القمصــان الزرقـاء، هـو الـذى حـدا بالنقراشـى لأن يغير من موقفه تجـاه هذه الفـرق، فبعـد أن كان مؤيـدا لهـا، صـــار من أشـــد المعترضين عليها وقـد طالب بحلها و حـل مثيلاتها من ذوى القمصان الخضراء...»

نضيف إلى ذلك اعلاءه لقيمة النظام والانضباط، الذى لعله لعب دوره فى افتتانه بمثل هذه التشكيلات، التى كانت شائعة فى ذلك العصر.

إلا أن الواقع أنه انزلق إلى زلة لســان قاده لها انفعاله الشـديد، واسـتياؤه البالغ من الفوضـى التى أشـاعتها مثل هذه الفرق. والانفعال له ما يـبرره وحادث الاعتداء على نصيره حلمى الجيار الذى وقع قبل ذلك ببضعة أيام ما زال حاضرا بالذاكرة.

فلعلنا يمكن أن نحاسبه على ما قرره فى سياق إدانته لممارسات القمصان الزرقاء بأنه قاومها منذ نشـأتها، أما التناقض الذى حوسـب من أجله حسـابا عسيرا، فهو تغير فى الموقف يبرره، بل يقتضيه خروج هذه الفرق عن الغرض الذى أنشـئت من أجله، وهـو يحسـب لـه لا عليـه، فهو إنمـا يدل علـى ضمير حـى يراجع مواقفـه على ضوء المتغيرات.

ويمكـن أن نقـارن هـذا الموقف مع موقفه مـن الإخوان المسـلمين، فلقد اتهمت الحكومـة التـى كان يرأسـها من جانـب خصومها، بأنهـا انقلبت فجأة علـى الإخوان المسـلمين بعـد أن كانـت قد بسـطت عليهـم حمايتهـا، وسـوف نناقش هـذه النقطة بإسهاب فى حينها.

ج ـ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

ونرى فى هذا المجال أن نعتمد بشـكل أساسـى على ما ورد ببيان محمود غالب، المنشـور فـى الأهرام يـوم ١٢/ ٨/ ١٩٣٧، والمدعم بالتواريخ؛ لننقل فى تسلسـلها الزمنـى الإجـراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية، من أجل أن يرى هذا المشـروع النور، وذلك بعد اسـتبعاد رؤيته الخاصة، وتفسيره لبعض التصرفات (أى تدخله فى سرد الوقائع).

بدأ التفكير فى توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان يتخذ شكلا عمليا، بعد التعلية الثانية للسد إلى سنة ١٩١٢؛ وبعد أحداث الحرب العالمية الأولى التى أدت إلى تعطيل التنفيذ، كانت أول محاولة جادة فى هذا الاتجاه المشروع الذى تقدم به الدكتور عبد العزيز أحمد بك مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء، فاعتمدته الحكومة سنة ١٩٣٢، وأعلنته فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ للمناقصة الدولية، إلا أنه أوقف لأسباب «خفية» على حد قول محمود غالب، تقدمت على أثر ذلك خمس شركات بمشروعاتها، فقرر مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ تشكيل لجنة لبحثها برياسة وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشا، بيد أن هذه اللجنة لم تشتمل على إخصائى واحد فى الميكانيكا أو الكهرباء، ثم قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٥ الترخيص للجنة المذكورة، بالمفاوضة مع أصحاب الطلبات حسب ترتيبها إلخ.. وكان التفكير قد اتجه إلى أن يقرن توليد الكهرباء من السد بصناعة السماد؛ لكن اللجنة لم تفاوض سوى الشركة الكهربائية الإنجليزية وحدها على الرغم من أن ثمن طن السماد فى مشروعها أعلى من ثمنه فى مشروع شركة أخرى تقدمت به فى المناقصة. وبعد أن تمكن عبد العزيز أحمد بك من إقناع نسيم باشا ثم ماهر باشا بإيقاف مشروع الشركة الإنجليزية، أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء، وفى سبتمبر ١٩٣٦ استعرضت اللجنة المالية بمجلس الوزراء هذا المشروع فى إطار البحث فى ميزانية وزارة الأشغال لسنة ٣٦ـ٣٧ وقارنت مشروع الشركة بمشروع عبد العزيز أحمد بك؛ ففضلت الأخير ووافقها مجلس النواب بالإجماع، إلا أن وزيرى المالية والأشغال عاودا التفاوض مع الشركة. وفى ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ ألقى وزير المالية بيانا بمجلس النواب عن ميزانية ٣٧ـ ٣٨ ضمنه كلمة عن المشروع اعترف فيها بأن البحث لم يتم فيه بعد، ووعد بعرضه على المجلس الاقتصادى لأخذ رأيه فيه. وبعد أن تبين لمحمود غالب من خلال المذكرة المقدمة من عبد العزيز بك أحمد أنه على خلاف الحال مع مشروع الشركة الإنجليزية فإنه ليس فى مشروعه ما يحول دون طرحه بأجمعه فى المناقصة العامة، أطلع زملاءه ـ أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت وعلى فهمى ـ على ذلك؛ فتمسكوا

جميعـا بـألا يبت المجلس فى المشروع قبل استقدام خبراء عالميين (لا خبيرا إنجليزيا واحدا كما جاء بمذكرة وزيرى المالية والأشغال) ليستشيرهم فيه وفى مشروع عبد العزيز أحمد بك وغيرهما. وجدير بالذكر أن محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب قد أثار هذه المسألة فى كتاب دفع به إلى رئيس المجلس، طالبا أن يعرض مشروع استنباط الكهرباء فى مناقصة عالمية. إلا أن وزيرى المالية والأشغال أصرا على ضرورة الموافقة على مشروع الشركة قبل السفر إلى مونترو (Montreux) لحضور مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية. وتدخل رئيس الوزراء لصالحهما مما كان له أثره فى فوزهما بأغلبية الأصوات، فهدد محمود غالب وزملاؤه بالاستقالة. وتدخل حينئذ أحمد ماهر للتقريب بين وجهات النظر وأثمر مسعاه عن اتفاق على إرسال خطاب إلى الشركة يكون أساسه عدم الارتباط معها قبل استشارة الخبراء العالميين وقبل تصديق البرلمان. ولما كان مكرم عبيد يريد استعجال المجلس للبت فى الموضوع قبل السفر إلى مونترو، رأى المجلس ضرورة التأنى من أجل استشارة خبراء عالميين متخصصين، حيث إنه لم يضم بينه إخصائى كهرباء أو ميكانيكا أو كيمياء، ولذلك اكتفى بالتالى بالنظر فى النواحى المالية للمشروع. فتخطى مكرم عبيد المجلس الاقتصادى وتقدم بالمشروع إلى مجلس الوزراء مباشرة قبل ميعاد السفر إلى مونترو بيومين. وتفجر الخلاف مرة أخرى عندما أراد مكرم عبيد تعجل استصدار موافقة مجلس الوزراء على عرض المشروع على المجلس الاقتصادى.

وفى واقع الأمر فقد انتصر فى النهاية الاتجاه الذى تبناه النقراشى؛ حيث إنه نتيجة لهذا الخلاف فقد ظل المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٤٥، فى عهد وزارة النقراشى الأولى، الشروع فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية، وقد أسندت رئاسة اللجنة المكلفة بتنفيذه إلى عبد العزيز أحمد. ولعله جدير بالذكر أنه فى شهر يوليو من نفس العام رفع السفير البريطانى اللورد كيلرن خطابا إلى النقراشى يعبر فيه عن مدى حنقه على القرار الذى توصل إليه مجلس الوزراء، حيث يقول:

«بالإشارة إلى كتاب دولتكم المؤرخ ٤ يونيو والمتضمن صورة من قرار مجلس الوزراء المصرى بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٥ فى شأن مشروع كهربة خزان أسوان واستخراج السماد، أخذت علما بقرار الحكومة المصرية من أن هذا المشروع سينفذ عن طريق المناقصة العامة الدولية، إزاء هذا فإنى شديد الأسف إذ إن الحكومة المصرية لم تقبل ما عرضته حكومتى من توريد الآلات اللازمة للمشروع، وضمان الأولوية لصناعتها وإنتاجها».

ويحذر النقراشى من مغبة الأمر؛ حيث إن قبول مشروع البيوت الانجليزية والموافقة عليه يمكن من الشروع فى العمل فورا؛ لما يلقاه هذا المشروع من دعم من قبل الحكومة البريطانية، بينما لا يؤدى إحجام الحكومة المصرية عن إقراره - وفقا لكلام السفير البريطانى - سوى إلى إهدار فى الوقت وإضاعة فرص العمل لآلاف من العمال المصريين. ولا شك أن مبرر هذا الضيق الشديد هو شعور اللورد كيلرن بأن النقراشى إنما يحاول الإفلات من قبضة بريطانيا فى مجال حيوى من مجالات الاقتصاد المصرى.

ثم وافق مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧، وفى عهد وزارة النقراشى الثانية، على انتداب ثلاثة خبراء عالميين أحدهم أمريكى، والثانى سويسرى، والثالث سويدى للاشتراك فى فحص العطاءات التى قدمت، ثم وافق على تقريرهم الذى أوصى بإسناد المشروع لوزارة الأشغال.

وفى ١٩ مارس ١٩٤٧ وضع الملك حجر الأساس فى محطة توليد الكهرباء من خزان أسوان.

ولا شك أن موضوع مشروع سد أسوان، كما نستطيع أن نلمسه من العرض السابق موضوع شائك، شديد التعقيد؛ لأنه من ناحية امتد على فترة زمنية ليست بالقصيرة، وزارة توفيق نسيم، فوزارة على ماهر، تليهما وزارة النحاس الثانية والثالثة، وهى فترة طرأت فيها متغيرات عديدة أثرت على مجريات الأمور، ولأن النزاع من ناحية أخرى تفرع إلى موضوعات قد تبدو هامشية، مثل عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس على النقراشى، وموقفه من هذا العرض، إلا أنها كانت ذات أبعاد خطيرة، بالإضافة إلى أنها تتصل بموضوعنا اتصالا مباشرا. فموضوع سد أسوان له

طابع فنى واقتصادى لا يمكن البت فيه لغير المتخصصين، إلا أنـه يتصـل بنزاهـة الحكـم، ولذلـك اختـاره محمـود غالب وزير الحقانية محورا أساسيا لخلافه مع قيادات الوفد.

ولقد سبق أن أشرنا إلى تشعب هـذه القضية؛ لذلك سـوف يلاحـظ القـارئ الملم بملابسـات هـذه المناظرة، أننا قد أسـقطنا بعـض الجوانـب الهامـة منهـا، حيث نجد فى بداية هذه المناوشـة أن لكل حجة ما يقابلـهـا من حجج على الجانب الآخر.

ولكـى نطلق حكما عـادلا فى هذه القضية، فقد كان يجب علينا سبر أغوار بعض النقـاط التى وردت فـى البيانات المتبادلـة، مثل طبيعة ومميزات مشـروع عبد العزيز أحمد بك الذى ورد ذكره أكثر من مرة، والذى كان يؤيده وزير الحقانية، ويغلب كفته على كفة مشـروع الشـركة الإنجليزية، وكذلك حقيقة موقف أحمد ماهر حيث يدعى مكرم عبيد أنه كان من المؤيدين لوزيرى المالية والأشغال، بينما يقول محمود غالب فى آخر بيان له إنه لم يوافق على مشـروع الشـركة الإنجليزيـة إلا بعد أن أوحى مكرم عبيـد إلـى أعضاء اللجنة التى تشـكلت برئاسـته أنه قد تـم الارتباط فعلا مع الشـركة المذكـورة، وأنـه قد انتهـى الأمر، فـرأى أحمد ماهـر أنـه لا طائل من الاسـتمرار فى المعارضـة. وقد يكون مـن الواجب علينا ـ إحقاقا للحق ـ أن نتتبع القضية فى وثائقها، ولكننـا خشـينا أن نُسـتدرج، و نسـتدرج معنا القارئ فـى طريق وعر طويـل لا يتصل بموضوعنا إلا اتصالا واهيا.

إلا أننـا نأخـذ على مؤرخ بحجم عبد العظيم رمضان أنـه فى تحيزه الواضح للوفد لا يتبنى فحسـب وجهة نظر مكرم عبيد، وإنمـا يقتصر فى عرضه لهذا الموضوع على الرؤية التى بسـطها الأخير فى بيانه الأول، رغم البيانات المتعاقبة المتبادلة بين مكرم عبيـد ومحمود غالب، بل ويسـتخلص من هذا العرض ما يسـتخلصه مكرم عبيد بغير زيادة أو نقصان، حيث نجده يخلص إلى النتيجة التالية:

«ومن هذا يتبين أن الخلاف داخل مجلس الوزراء كان حول عدد الخبراء فقط (يقصد المكلفين بفحص مشـروع سـد أسـوان من حيث سـلامة السد نفسه)، وكذلك تكاليف المشروع».

وسـوف نتبيـن أن القضيـة أكثـر تعقيدا مـن ذلك، وأن مسـرحها لم يكـن مجلس الوزراء وحسـب، كما أنه يسـوق على لسـان محمـود غالب كلاما لم يـرد فى أىٍّ من بياناتـه، وإنمـا ورد فى بيان مـن بيانات مكرم عبيد؛ فيقول: ومما نشـره محمود غالب من المستندات والمكاتبات والمراسلات، تتضح النقاط التالية:

أن الأدوار الأولى لمشـروع توليد الكهرباء من سـد أسوان لم تتم فى عهد الوزارة الوفديـة، وإنمـا تمـت فـى عهـد وزارة نسيم باشـا، عندمـا تقدمت خمس شـركات بمشـروعاتها، فقـرر مجلـس الـوزراء بتاريـخ ١٣ فبرايـر ١٩٣٥ تشـكيـل لجنـة فنية لفحصها، برئاسـة وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشـا، وقرر بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٣٥ الترخيـص للجنـة المذكـورة بالمفاوضـة مـع أصحـاب الطلبـات المذكورة حسـب ترتيبهـا، ثم فرض للجنـة أن تقتصـر على التفاوض مع الشـركة الكهربائية البريطانية، (التـى كانت فـى أول الترتيب) إذا وصلـت إلى اتفاق معها. بيد أنـه بالرجوع للمرجع الذى يستشهد به الدكتور عبد العظيم رمضان، يتضح أن الحديث عن ضرورة اقتصار المفاوضـة على شـركة بعينها لم يرد على لسـان محمود غالب، الـذى يضيف بعد أن ذكـر نصا قـرار اللجنة: «ولكن اللجنة لـم تفاوض إلا الشـركـة الإنجليزيـة وحدهـا ...»؛ ومـن البديهـى أن يختلـف المعنـى تماما من نسـق إلى آخر، ويتضـح كذلك أن هناك أكثر من مسـألة خلافية واحدة حول مشـروع سـد أسـوان. فمحمود غالب يصر أنه لم يكن ثمة ارتباط مسـبق مع الشـركة الإنجليزية فى عهد الوزارة النسيمية، خاصة أن القـرارات التـى توصلت إليهـا حكومة توفيق نسـيم، كانت تتعلق بتوليـد الكهرباء فقط، أما مشـروع صنع السـماد، فقـد رأت اللجنة المختصة أن تقـوم الحكومة ببحثه ودرسـه وعـرض نتيجة البحث علـى المجلس قبل أن ترتبط فى تنفيذه بسياسـة أو قرار معين.

وبـدأت المسـاجلة الطويلة بين طرفـى النزاع: محمود غالب ومكـرم عبيد، ببيان لـلأول فجر فيـه الخلاف الدفين بين أقطاب الوفد، ولقد أعقبه عدد من البيانات حَوّل القضيـة إلـى مناظـرة يتابعها جمهـور عريض من قراء الأهـرام، وجـاء رد مكرم عبيد يعتـب عليه إفشـاء سـر مـداولات مجلس الـوزراء، وكذلك تدخلـه بين أفـراد الهيئة الواحدة (يقصد النحاس والنقراشـى) تدخلا من شـأنه أن يزيد الخلاف الذى نشـب

بينهما اشـتعالا، كمـا يعزو موقف محمود غالـب إلى تضرره من إقصائـه من منصبه؛ بغيـة أن يصبـغ مطالـب محمود غالب بصبغة شـخصية، فيبدو فى صـورة من يريد أن ينتقم لنفسه.

وجاء فى رد محمود غالب أنه لم يكن فى البيان الأول، إفشـاء للأسـرار حيث إن **ما أذاعه ليس من أسـرار الدولة السياسـية التى قد يترتب على إذاعتها ضرر لها، بل هو خـاص بمشـروع اقتصادى ليس من الأمانـة إخفاء أمره على الأمـة، حتى تصبح أمام الأمر الواقع مع ما قد يكون فيه من أخطار وأضرار.**

ولعـل أهم ما جـاء فى رد مكرم عبيد على البيان الثانـى لمحمود غالب هو التذرع بموافقة أحمد ماهر على سياسة وزارة المالية الخاصة بالمشروع.

ولقـد رأينـا أن نقتصر على الملاحظات التى يسـتطيع أن يسـتخلصها كل من يقرأ البيانات المتبادلة بشىء من الاهتمام:

أ- إن مكـرم عبيـد يلجـأ فى بياناتـه إلى التجريـح، فهو مثلا يتهم خصمـه بأنه من المستوزرين، كما يتهمه بالكذب، أو إذا شئنا قلنا تخفيفا يتهمه بعدم الصدق، وهو يعول كثيرا على أسـلوبه السـاخر اللاذع الذى ذاع صيته؛ فهو يسـخر من محمـود غالب، عندما يعاتبه على ما رماه به من الدس والتدخل فيما لا يعنيه، فيخبـره بأن النقراشـى زاره فى منزله، وأنه وافق علـى كل ما جاء فى بيانه (أى محمود غالب)، فيقول:

«أمـا أنـى أخجل لأننى لم أعرف ما دار بينك وبين النقراشـى سـرا، وأنه زارك فى منزلك واطلع على بيانك ووافقك عليه، فسـبحان علام الغيوب يا سـيدى الباشـا، وما ادعيت لنفسـى يوما ما مقدرة روحية على استطلاع الخفايا، بل ولا مقدرة بوليسـية من النوع المعروف عن شـرلوك هولمـز، حتى لأخجل أنى لم أنفذ ببصرى أو بصيرتى إلى ما وراء جدران المنازل، أو خافية الصدور!!»

كمـا يلجـأ إلى الاختزال الذى يؤدى إلى تسـطيح الأمور، ولعلنـا نلاحظ أنه نفس النهـج الـذى انتهجه النحـاس فى هجومـه على النقراشـى؛ فنقرأ مثلا فـى صدر بيان مكرم عبيد:

«وقد قرأت رد غالب باشـا فإذا به يستفتحه بالإشارة إلى مـا تضمنه بيانى من لغو وتهويش وبعد عن الأدب والصدق»

ولكـن بالرجـوع إلـى النص نفسـه لا نجد سـوى: «قـرأت رد معالى مكرم باشـا، وسأناقشه فقرة فقرة متخطيا ما فيه من لغو وتهويش».

ب ـ أما محمود غالب فنجد اهتمامه ينصب فى المقام الأول على مقارعة الحجة بالحجة، وكذلك نجد أنه يؤثر لغة الإشارة فيما يخص المواضيع الشـخصية البحتـة؛ فهـو يلمح إلى مـا أومأ به إلى النحـاس، بما قد يترتـب على إقصاء النقراشـى من نتائج خطيـرة، دون أن يفصح عن طبيعة هـذا «الاقصاء»، وقد اكتفى بالقول أن النقراشى قد أبدى له عدم رضاه عن هذا العرض، بينما نجد مكـرم عبيـد يخـوض فـى هـذا الموضوع بإسـهاب، ولسـوف نعـرض لهذا الموضـوع الذى يتصل أيضا اتصالا وثيقا بنزاهـة الحكم فى حينه، إلا أنه فى آخـر بيـان لـه «الكلمـة الحاسـمة» يخـرج عن نهجـه ويلجـأ هو الآخـر إلى التجريح والسخرية:

«مسـكين مكرم باشـا، ولكن مصر مسـكينة به وهى أولى منه بالشفقة والرحمة والرثـــاء»

والواقـع أن هذا النزاع كان أخطر وأكثر تعقيدا مما يوحى به تهوين مكرم عبيد من شـأنه، ولقد امتدت المناظرة خلال الفترة من ١١ ـ ٢٦ أغسـطس ١٩٣٧. ولقد سبق أن قلنا إنه من الصعب على الباحث اليوم إطلاق الحكم فيه، حيث إن لكل حجة حجة تقارعها، بيد أنه تمخضت عن هذه المناظرة تساؤلات هى من الخطورة بمكان:

أولا: لماذا تم اسـتبعاد مشـروع عبد العزيز أحمد؛ رغم أنه ليس فيه ما يحول دون طرحـه بأكملـه فى المناقصـة العامة، فى الوقت الذى يخرج فيه من مشـروع الشـركة الانجليزيـة جـزء تبلغ قيمته نحو مليونيـن من الجنيهات، بدعوى تعـذر المناقصة فى هذا الجزء لأسباب فنية؟

ثانيـا: لماذا أحيل عبد العزيز أحمد إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء؟ ولماذا تم تقديمه إلـى المحكمة الـتأديبية العليا، التى حكمت ببراءته بإجماع الآراء؟ ولماذا

رغمـا عـن ذلك ظـل مُقْصَى عن منصبه؟ ولماذا اسـتبعد عـن اللجنة التى شـكلت برئاسـة وزيـر المالية؟ خاصة وأن هذه اللجنة لم تضم إخصائيا واحدا فى الميكانيكا أو الكهرباء؟!

ولعلـه مـن الواجـب هنا التعريـف بأحمد عبد العزيـز بك الـذى كان عميدا لكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٢٥، ثم أصبح مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء مـدة ثمانـى سـنوات مـن ١٩٣٠ إلى ١٩٣٨، ثـم عمل بعد ذلـك كمدير عـام للقوى الكهربائيـة والمائيـة بوزارة الأشـغال، أما علمه وكفاءته فيشـهد بهمـا لجوء حكومة الثورة إلى خبرته بعد ذلك فى مشروع السد العالى، ولقد جاء رأيه مخالفا لما أزمعت الحكومة اتخاذه من قرارات سياسية بشأنه، فاضطر الرجل أن يبحث لنفسه عن مأوى بعيدا عن سطوة الحاكم.

ثالثا: ما هو السـبب الحقيقى الذى تنازلت الشـركة الإنجليزيـة من أجله عن مبلغ ١٦٧٠٠٠ جنيـه مصـرى؟ يزعـم مكرم عبيد، وفق مـا ورد فى رده علـى بيان محمود غالـب الأول المنشـور بجريـدة الأهرام، أنه نجح فى إقناع الشـركة بالتنـازل عن هذا المبلـغ الذى هو عبارة عن الفرق فى زيادة الأسـعار بيـن الوقت الحالى والوقت الذى عقد فيه الاتفاق المبدئى فى عهد وزارة نسـيم باشـا، ويرى وزير الحقانية الذى يرفض بإصـرار فرضية الارتباط المسـبق، أن الشـركة لا يمكن أن تكون قـد تنازلت عن هذا المبلغ الضخم إلا إذا كانت ستربح من الصفقة أضعافا مضاعفة.

رابعًا: أثار محمود غالب تساؤلا عن علاقة وزير الأشغال عثمان محرم بالشركة:

«أما يكون الأحرى به أن يبتعد عن مواطن الشـبهات خصوصا بعد أن شـاعت الإشاعات بأنه مندوب هذه الشركة بمصر أو أنه كان مندوبها...»؟

ونلاحظ هنا الحرص البالـغ على انتقاء الألفـاظ؛ فغالب باشـا لا يصدر اتهاما إلا مغلفا بما يصونه من الجنوح، ثم يضيف:

«أمـا كان الأولى بـه وبزملائه أن يرفضـوا المأدبة التى دعتهم إليها الشـركة فى أغسـطس ١٩٣٦ وهـم يتفاوضـون فـى المعاهـدة كما علمـت أخيـرا من ثقة مطلع»؟

خامسًا: لماذا هذه العجلة التى أبداها وزيرا المالية والأشغال، يعضدهما رئيس الوزراء للبت فى المشروع قبل السفر إلى مونترو؟ يرى محمود غالب أنه لا يمكن التذرع للاستعجال بارتفاع الأسعار؛ لأنه إذا كان الارتفاع محتملا فإن نزول الأسعار محتمل أيضا. ويضيف فى موضع آخر من نفس البيان أنه علم مؤخرا أن هذا المبلغ ليس فرق أسعار، وإنما هو مقابل جزء من العملة استغنى عنه [كذا]. ثم لماذا اتهام أصحاب الرأى المعارض بأنهم إنما أرادوا أن يضعوهم فى مأزق ويفوتوا عليهم ـ بل وعلى وطنهم ـ فرصة إلغاء الامتيازات؟ وهو الأمر الذى لا شك فيه استعداء الرأى العام عليهم.

وجدير بالذكر أن ماهر والنقراشى قد نأيا بنفسيهما عن هذه المناظرة، إلا فيما نسب إليهما من أقوال، كما أنهما لم يتدخلا بشكل مباشر لتأييده أو تفنيده؛ فلقد قال محمود غالب إن ماهر والنقراشى قد اطلعا على بيانه الأول، وأنهما أقرا ما جاء فيه، كما قال إن النقراشى غير راض عن العرض الذى عرض عليه (عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس) وأنه لن يقبله. ويرد مكرم عبيد بأن ماهر وافق على المشروع المقدم من الشركة الإنجليزية، وبأن النقراشى موافق على مبدأ تعيينه عضوا فى مجلس إدارة شركة قناة السويس؛ مما لا يتفق مع الموقف المعارض الذى اتخذه إزاء قرار مجلس الوزراء، إلا أن مكرم عبيد فضل الإيحاء بهذا المعنى بأسلوبه الساخر:

«... ظننت ـ وسوء الظن إثم ـ أن النقراشى باشا إذا كان قد ارتضى أن يهاجم الرئيس وزملاءه فى صدق خدمتهم للبلاد، وفى حرصهم على مصالحها، فلعله قد يكون قد عدل عن قبول هذا العرض الجميل الذى عرضته عليه الوزارة، والذى يؤدى إلى ثروة قد تبلغ مئات الألوف من الجنيهات».

والهدف من هذا الإيحاء واضح، وهو إظهار النقراشى فى صورة الرجل غير الأمين، المتناقض مع نفسه. ونلاحظ مرة أخرى عدم تحرى الدقة فى القول: فموقف النقراشى المؤيد لمحمود غالب الذى كان يعترض على مشروع الشركة الإنجليزية ـ على النحو الذى أوضحناه من قبل ـ لم يكن معارضا لزعيم الوفد، وإنما لوزيرى المالية والأشغال، واقحام الرئيس هنا فيه استعداء له، كما أن الحديث عن المكاسب المادية لهذا المنصب يجعل الموضوع يبدو برمته كما لو كان صفقة.

والسـؤال الذى يفرض نفسـه بداهة فى هذا السـياق هو: لماذا هذا الحرص البالغ على تعيين النقراشـى؟ إذ يبدو أن مكرم عبيد قد تكبد مشـقة كبيرة وسـعى سعيا حثيثا فى هذا الموضوع على النحو الذى يرويه هو بنفسه:

«... كلفنى الرئيس أن أعرض رسـميـا على جنـاب مندوب شـركة القنـال فى مصر تعيين النقراشـى باشـا عضـوا فـى مجلـس الإدارة، فأخطـــرت جنابه تليفونيـا بنيـــة الحكومة فى هـذا الصدد، ثم تفضل جنابـه فزارنى فى مكتبى فـى الاسـكندرية، فكـررت عليه مـا أخبرته به من قبـل بصدد تعيين النقراشـى باشـا، وتكلمت معه طويلا فى تسهيل هذا التعيين وتذليل ما يقوم فى سبيله من عقبات، ثم حدث أن قرأت فى بعض الصحف رواية نسبتها إلى النقراشى باشا مـن أنـه أعلـن زائريـه بعـدم قبولـه هـذا التعييـن، فانتهـزت فرصـة اجتماعـى بالنقراشى باشـا فى حفلة الشاى التى أقامها سمو الأمير الجليل عمر طوسون؛ تكريما للحسـيب النسيب السـيد عبد الرحمن المهدى، وأخطرته بالإجراءات التـى اتخذتهـا مع منـدوب الشـركة تمهيدا لتعيينه، فشـكرنى وتحدثنـا معا فى العمل فى توفير الشـرائط المالية التى تشـترط من كل من يعين عضوا بمجلس الإدارة فوعـد بالعمـــل علـى تذليلهـا مـن جهته ووعدتـه كذلـك بالعمل على تذليلها من جهتى».

ويـزداد الأمر غرابة عندما يشير محمود غالب إشـارة سـريعة إلـى عرض رفضه، ويبدو أنه نفس العرض الذى تلقاه النقراشى؛ حيث إنه ورد تلميحا ـ بنفس الأسلوب الذى عهدناه فى بيانات وزير الحقانية ـ فى سياق الحديث عنه:

«ألـم يقل لـك الرئيس أنى بعـد أن حذرته من خروج النقراشـى باشـا قلت له: «أمـا أنا فأمرى هين، لأنى حديث معكم ويمكنكم تعويضى بكثيرغيرى» ـ ألـم يقـل لك أنـى رفضت ما عرضه على رفضـا باتا قائلا إن ضميرى لا يسـمح لى بقبوله وأنى بحمد الله غير محتاج إليه؟!».

وفـى ختام هـذا الفصل فإننا نجمل الأسـباب، التى من أجلها قرر النقراشـى عدم التعاون مع النحاس، والتى أدت إلى إقالته من حزب الوفد، ولعل أول هذه الأسـباب هو ما طرأ على النحاس من أعراض الزعامة المقدسة، والانفراد مع صفوته المختارة

بالقرارات بمعزل عن رجال الحزب، والادعاء بأنه مفوض من قبل الشعب، ولا سلطان عليه إلا إجماع الأمة، وهو الادعاء الذى وجد صداه عند مكرم عبيد، وكذلك الخلاف على مشروع سد أسوان، وإصرار النقراشى على حل فرق القمصان الزرقاء، وهو أسلوب منقول عن النظم الديكتاتورية سواء فى ألمانيا الهتلرية، أو فى إيطاليا فى عهد موسولينى، وقد لجأ الوفد إلى هذا التشكيل لضرب خصومه، وكذلك ـ كما يقول الدكتور يونان لبيب رزق ـ لمقاومة استقطاب الشباب داخل جماعة «القمصان الخضراء» التى أسستها جمعية مصر الفتاة آنذاك.

ومن هذه الأسباب أيضا الاختلاف فى تركيب الزعيمين، ومدى تفكيرهما فى كثير من أمور الدولة والحكم، وديموقراطية اتخاذ القرار، وكذلك فإن النقراشى أدرك أن النحاس رجل يسهل احتواؤه والتأثير عليه.

ولعل أهم الوثائق التى تفصح عن الأسباب الحقيقية فى انفصال ماهر والنقراشى عن الوفد هو البيان الذى تقدم به أحمد ماهر، والنقراشى، وحامد محمود إلى الأمة المصرية الكريمة، وهو البيان الذى صدر عنهم بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٨، ونشر فى كل من عددى «الأهرام» و«البلاغ» الصادرين فى ٥ يناير ١٩٣٨. (مرفق نص البيان).

كما يتبين لنا من خلال الوثائق البريطانية أن النحاس قد أبدى استعداده للتعاون مع الحكومة البريطانية على حساب ماهر والنقراشى، حيث يقول سير لامبسون فى نفس الخطاب الذى أشرنا اليه من قبل: «... **رئيس الوزراء يشعر ان استبقاء عناصر نشاز فى وزارته بات يهدد سياسة التعاون الأساسية معنا...**»، ويمكن ترجيح أن النقراشى قد استشعر هذا التواطؤ مع الانجليز، وخطط لنفسه الخروج من الوفد، ولعل هذا التآمر قد عجل بزوال ما تبقى من آمال معقودة على خليفة سعد، ويبدو أن هذا الشعور بخيبة الأمل إزاء ممارسات زعماء الوفد غداة وفاة سعد قد اعترى أكثر من واحد؛ فها هو محمود باشا غالب يقول فى سياق أحد بياناته التى صاغها إيضاحا لموقفه من مشروع سد أسوان إن مكرم عبيد إنما أراد وضع البرلمان أمام الأمر الواقع، أى الارتباط بالشركة الإنجليزية للكهرباء اعتمادا على تلك الثقة الغالية التى كانت عمياء، لا حد لها فغدت تفتح عينيها وتحدد مداها، وفق ما ورد فى بيانه المنشور بالأهرام بتاريخ ١٩٣٧/٨/٢٢.

غير أن النقراشى لم يوغل فى الخصومة على نحو ما فعل مكرم عبيد، عندما تمرد علـى زعامـة النحـاس، رافضـا ظاهـرة الاسـتثناءات التـى كانت قد استشـرت، وهو الوضـع الـذى انتهى بالقـرار الخاص بفصـل كل من مكرم عبيد وراغـب حنا فى عام ١٩٤٢. فنجـد مـرة أخـرى أن طبيعة المربى المعلـم كانت دائما ما تحدو بالنقراشـى إلـى أن يضرب أرفع الأمثلة فى سـلوكه مع خصومه، حيث تـروى لى ابنته أنها همت مـرة بإبداء ملاحظة سـاخـرة عـن النحاس فى حضرته، ولا بد وقد استشـعرت ما بين أبيهـا وبينـه من خصومة رغم حداثة سـنها، إلا أنه أومأ إليها بإشـارة منه أن ذلك مما لا يليق أن تفعله؛ فهو ملتزم فى بيته بما كان ملتزما به أمام الآخرين.

ولا يفوتنـا هنـا الواقعة التى رواها بتفاصيلها الكاتـب خالد محمد خالد، وقد كان من أشـد المؤيدين للنقراشـى، فى إطار «قصته مع الحياة» التى نشرها فى آخر ساعة؛ تدور أحداث هذه الواقعة فى مكتب النقراشـى فى الأيام الأولى من اسـتقلاله بالعمل السياسـى عقـب خروجـه مـن الوفد، أى فـى مرحلـة دقيقة مـن حياته، كان فى أشـد الحاجـة فيها إلـى نصير، وقد قدم إليه وفد من القليوبية يعلن تأييده له، وكان مع الوفد الشـيخ العزازى، وقد كان زميلا لخالد محمد خالد فى الدراسة الثانوية، وقد رد على استفسـار زميلـه بأنـه يعتـزم إلقـاء قصيـدة تحية للنقراشـى، وفعـلا بدأ الرجل ينشـد النقراشـى قصيدته عندما اسـتقر فى جلسـته مع الوفد المبايع، وكان النقراشـى يهش للشـاعر، وتبـدو عليه أمارات السـرور والرضـا، حتى وصل الشـاعر التعس إلى بيت مطلعـه «لكن زينـب...». هنا انتفض النقراشـى صارخا: «اخرس يا ابـن الكلب.» ثُم استدرك بعد أن استعاد هدوءه:

ليه يا بنى كده؟؟ أنت كنت ماشى كويس... شعر رصين، وألفاظ عفيفة.. إيه إللى دخل زينب فى الموضوع؟!

د- موقف النقراشى من عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس

لقد رأينا من خلال ما سـبق كيف لاذ النقراشـى بالصمت، بينما خاض الخصمان غالـب ومكـرم فـى أمر حقيقـة موقفه من العـرض الذى عرضـه عليه النحـاس، وهو عضويـة مجلـس إدارة شـركة قناة السـويس، بل لقد أدلـت الصحف بدلوهـا فى هذا الموضوع؛ حيث نشـرت مجلة «آخر ساعة» الوفدية الخبـر يوم ٨ أغسطـس ١٩٣٧،

وتبعتها «الأهرام» بعد يومين، ثم جاء دور جريدة «روزاليوسف» الأسبوعية فى عددها الصادر بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٣٧ فشنت هجوما عنيفا على العرض الذى اعتبرته «رشوة واضحة الأركان».

كل ذلك والنقراشى لا يخرج عن صمته.

ويروى شاهد عيان، وهو الدكتور عزيز سعد الدين ابن زوجة النقراشى، ملابسات هذا العرض عن قرب، فيقول: قدم ضيف إنجليزى إلى بيت النقراشى بمصر الجديدة، ودخل الرجلان حجرة المكتب، وكان فى إغلاق الباب وراءهما ما يدل على أن الموضوع الذى قدم من أجله الضيف من الأهمية بمكان؛ ولذلك كان من الطبيعى عند انصراف الضيف، أن يبادر الصبى زوج والدته بالسؤال عما دار فى هذا اللقاء الذى أثار فضوله. أجابه النقراشى: إن هذا الرجل محام إنجليزى، جاء ليعرض عليه عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، ابتهج الصبىّ عندما شرح له المزايا المادية العديدة لهذه العضوية، استبشارا بمستقبل تنعم فيه الأسرة بالرغد من العيش، وكان تعليق زوج الأم أنه بإزاء عملية شراء الذمة إذا قبلها أحرق مستقبله السياسى. يتضح إذن أن هذه الحقيقة لم تغب أبدا عن ذهنه إزاء هذا العرض. إلا أنه ـ كما نقل الدكتور عزيز سعد الدين ـ طلب من المحامى مهلة للتفكير فى الموضوع.

مرة أخرى يلوذ بالصمت، لماذا؟

لقد أطلق هذا الصمت العنان للشائعات وللتكهنات حول حقيقة موقفه.

ولم يخرج النقراشى عن صمته سوى فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧، ليبلغ وزارة المالية رسميا برفضه لـ«العرض الجميل» الذى أشار إليه مكرم عبيد فى بيانه الثانى.

إلا أن هذا الرد القاطع لم يضع حدا للجدل؛ فنجد أن «روز اليوسف» تؤكد فى عددها الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ أن النقراشى كان قد قبل العرض فى بداية الأمر؛ كما نجد جريدة «البلاغ» فى عددها الصادر يوم ٢٣ من نفس الشهر نشرت خبرا تحت عنوان «ترشيح النقراشى باشا للعضوية فى شركة قناة السويس وهل كان عملا جديا أو عملا صوريا» قالت فيه:

«إن الاتفـاق الـذى تـم مع الشـركة يشـتمل علـى خطاب مـن مديرها إلـى رئيس الحكومـة، إذ ذاك صاحـب الدولـة على ماهر باشـا، وتاريخ هذا الخطـاب ٣٠ أبريل ١٩٣٦ وقد جاء فيه:

«إن مجلس الإدارة سيقترح على الجمعيـة العموميـة تعيين عضو مصرى يشـغل الكرسـى الخالى الآن فى المجلس، وعضـو ثان مصرى يشـغل أول كرسى يخلو بعد الكرسى الشاغر الآن.»

وقالـت الجريـدة إنه يتضح من ذلك أنـه لا يوجد الآن غير كرسـى واحد خال فى مجلـس إدارة الشـركة مخصـص لمصر، أما الكرسـى الثانى فلا وجود لـه فى الوقت الحاضر، وليس لمصر الحق فيه إلا بعد أن يخلو.»

ثـم اتهمـت الجريدة الحكومة بأنها كانت تعرف أن ترشـيحها للنقراشـى باشـا لم يكن سـوى عمل صورى، يراد منه أن ترد الشـركة بعد ذلك فتقول إنها بما لها من حق اختيار العضو المصرى اختارت شريف باشا وأبلغته هذا الاختيار، أما النقراشى باشا فلا محل له الآن، وسننظر فى أمره عندما يخلو أول كرسى.»

وقد ردت وزارة المالية ببيان نشـرته الأهرام فى اليوم التالى: «وزارة المالية تأسف لأن الجريدة المذكورة فيما تنشر من آراء مكذوبة لا تتحرى الحقيقة حتى فيما تستنتجه من الوقائع الصحيحة».

فلا جدال فى أن خطاب ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ قد تضمن إشارة إلى أن هناك كرسيا واحدا خاليا، ولكن فات الجريدة أننا الآن فى أغسـطس سـنة ١٩٣٧، أى أنه قد مرت سـنة وبضعة شـهور على هذا الخطاب، وأن الحكومة وقد عرضت كرسـيا آخر على سعادة النقراشى باشا وتخابرت مع الشركة على ذلك، فلا بد أن يكون قد خلا كرسى آخر.

هذا الاستنتاج البدهى الطبيعى قد تهربت منه الجريدة إلى استنتاج مزر غير معقول رغبـة منهـا فى الطعن والدس، وفـى الواقع وحقيقة الأمر أنه قد خلا كرسـى آخر منذ الاتفاق الأول وهو الذى عرضته الحكومة على سـعادة النقراشى باشا عرضا جديا لا صوريا كما تزعم هذه الجريدة.»

ويعتقد الدكتور عبد العظيم رمضان أن النقراشى لم يتراجع عن العرض السخى على حد قوله إلا تحت ضغط الرأى العام، يؤيده فى هذا الرأى الدكتور سيد عبد الله حيث يقول: «... **النقراشى عندما قبل هذا المنصب فى البداية وظل صامتا، قامت ضده ضجة كبيرة فى دوائر المعارضة بسبب قبوله لهذا المنصب، الذى اعتبره بعض الباحثين بمثابة رشوة، وأحس النقراشى على الفور كأنما قصد بدفع هذا الخبر إلى الصحف الوفدية لإحراجه والانتقاص من شأنه**».

ونحن نختلف مع الباحثين، مع اعترافنا بأهمية دراستيهما، ونحن لا نعول هنا على ما شاع من نزاهة النقراشى، بقدر ما نعول على التفاعل بين تركيب شخصية النقراشى وتسلسل الأحداث.

فالواقع أن اعتبار هذا المنصب بمثابة رشوة إنما هو من الحقائق البديهية التى لا سبيل للجدال فيها، وليس رأى «بعض الباحثين» وحسب، ولقد أدرك ذلك على الفور محمود غالب عندما قرن بين «إقصاء» النقراشى والعرض الذى عرضه عليه النحاس؛ فهو يومىء بلغة الاشارة التى لمسناها فى معالجته للقضية محل النزاع إلى أن هذا العرض وسيلة للقضاء على مستقبل النقراشى السياسى، تماما كما أدرك النقراشى مغزى العرض، وكما فسرته «روزاليوسف».. فالواقع أن هذا العرض فى مثل هذا الوقت العصيب ـ وقد أخذت العلاقات بين زعماء الوفد منعطفا ينذر بتطورات خطيرة ـ إنما يدعو للريبة والحذر.

تؤكد الوثائق البريطانية الطبيعة المريبة لهذا العرض حيث يتناول المستر كيلى هذا الموضوع فى التقرير الذى رفعه إلى هاليفاكس بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٣٧ فيقول:

«إن مكرم قد عبر [فى حديث له مع السكرتير الشرقى] عن سخطه على قبول النقراشى هدية قناة السويس ثم تآمره علانية ضد الحكومة. [.......] وقال إن دى بنوا غير متحمس للنقراشى على الاطلاق، وأومأ إلى أنه سياسى بشكل يتنافر مع مثل هذا المنصب، إلا أن مكرم قد أخبر المستشار الشرقى بأنه يراوده بعض الأمل فى أن ترفض باريس تعيين النقراشى، ومن المحتمل أن يسعى للوصول إلى هذه النتيجة عن طريق الإيعاز المناسب لدى بنوا».

فالعـرض الـذى عـرض على النقراشـى لم يكـن فى جوهـره عرضـا حقيقيا كما أكـد بيـان وزارة المالية، ومن الصعب لمـن تابع تاريخ النقراشـى التصور أنه قد غفل تمامـا عما يدبر له فى الخفاء، أليس من الغريـب أن يقبل على «العرض الجميل» غير مـدرك لمـا يجره عليه مـن وبال، والخصومة التـى بينه وبين مكرم على أشـدها؟ فهو الرجـل المتمـرس المحنـك، وهـو المتآمـر الـذى دوخ سـلطات الاحتلال موظفا ملتزمـا بالنهار، ومتآمرا من مهندسـى المقاومة عندما يسـدل الليل سـتاره، والذى إذا كانـت السـلطات البريطانية قبضـت عليه أكثر من مـرة، فقد اضطرت آسـفة أن تطلق سراحه لافتقاد الأدلة لإدانته.

فنجـده هنا يتصرف وفقا لطبيعته الكتومة، بل يتمادى فى الصمت ليكشـف مكيدة الذيـن يغزلون له غزلهم و يمد لهم فى سـعيهم، فيفضح أمرهم، أليس الراشـى شـأنه شأن المرتشى كلاهما ملعون؟!

ويبـدو نفـس هـذا الحرص والقـدرة الهائلة على التخطيـط فى الأسـلوب الذى انتهجه المنشـقون عن الوفد، أحمد ماهر والنقراشـى ـ وهو أول المنشقين ـ وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادى، فى تشكيل الهيئة السعدية.

يؤكد الدكتور عبد العليم خلاف أن فكرة تأسيس حزب جديد لم تتطرق إلى ذهن أحد منهم، حيث إنهم اعتبروا أنفسـهم الخلفاء الحقيقيين لسـعد، الذين سـاروا على الـدرب، ولم ينحرفـوا عن جادة الطريق، ويسـتدل على ذلك بحديـث أدلى به أحمد ماهـر إلـى مجلة «روزاليوسـف» فى ١٧ ينايـر ١٩٣٨، ينفى فيه فكرة تأسـيس حزب جديـد، لأنـه وزملاءه لا يزالون أعضاء فى حزب الوفد، وقد حرص كل منهم فى أول بيـان أصـدروه للأمة المصرية أن يقـرن توقيعه بصفة «عضو فـى الوفد المصرى»، إلا أن «المكتب» الذى افتتحه النقراشـى بشـارع المدابغ (شـريف حاليا) غداة فصله من الوفـد ليقابـل فيه أنصـاره إنما يدل فى رأينا على أن فكرة تأسـيس كيـان حزبى جديد كانـت تـراوده، وقد يتفـق الرأيان إذا أقررنا أن السـعديين اعتبروا أنفسـهم هم الأصل الـذى حادت عنه زعامة الوفد، أى انهم ليسـوا منشـقين، ولعل لفـظ «الهيئة» بدلا من «الحزب» يحمل فى طياته هذا المعنى، وقد أعلنت الهيئة السعدية عن نشأتها فى يوم ٤ يناير ١٩٣٨.

القسم الثاني

النقراشي في السلطة

الفصـــل الخامـــس

النقراشى والحرب العالمية الثانية

ولقد اتسمت سياسة الهيئة السعدية ـ ورجالاتها بصفة عامة ـ بسعة الأفق، وعزوفهم التام عن الدعاية لأنفسهم، فنجد مثلا أحمد ماهر وهو وزير للمالية فى وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونيه ـ ١٩٣٨ ـ ١٨ أغسطس ١٩٣٨) يضع كادرا جديدا للموظفين يتضمن تخفيضات كبيرة فى مرتبات الموظفين، بما فيها مرتبات الوزراء، وهو الإجراء الذى كان من شأنه توفير نحو مليونين من الجنيهات فى ميزانية الدولة، فى نفس الوقت الذى أثار فيه حفيظة قطاع عريض من الموظفين ـ ولم يفت السفير البريطانى فى القاهرة أن ينوه بجرأة الخطوة التى أقدم عليها أحمد ماهر، حيث إن الموظفين يمثلون وفق ما ورد فى خطاب لامبسون إلى هاليفاكس فى ١٦ يناير ١٩٣٩ **قوة تخشاها جميع الحكومات التى عجزت عن إيجاد علاج مناسب لمشكلة تضخم المرتبات التى تستنزف موارد الدولة المالية وتستحوذ على لب جميع المثقفين المتطلعين إلى الوظائف.**

وهو الأمر الذى يعرفه النقراشى جيدا، وهو الذى اشترك فى إضراب الموظفين عام ١٩١٩.

كما تبنى كل من أحمد ماهر والنقراشى سياسة واعية رمت إلى تحرير الاقتصاد المصرى من التبعية الأجنبية، وبخاصة البريطانية، وهى السياسة التى انبثقت عن سياسة التمصير التى انتهجاها، فنجد السفير البريطانى يصف النقراشى على النحو التالى فى رسالته إلى مستر إيدن فى ٢٨ يونيو ١٩٣٨:

«والنقراشى دون شك يخفى وراء أسلوبه الناعم الخلاب رغبة متحرقة للتخلص من كل موظف انجليزى فى خدمة الحكومة المصرية»

وقد تجلت هذه السياسة فى مجال إدارات ومرافق الوزارة.

ولقد كان من الطبيعى، والسعديون يضمون بين صفوفهم صفوة من رجال التعليم على رأسهم النقراشى وأحمد ماهر والسنهورى، أن يولوا التعليم عناية خاصة؛ فنجد النقراشى تراوده أحلامه القديمة بالارتقاء بمستوى التعليم، وتوجيهه الوجهة التى يراها الأفضل من وجهة نظره، فيقرر - وهو وزير للمعارف - أن تكون مجانية التعليم لأكثر الطلبة تفوقا، وليس لأكثرهم فقرا. (وفق ما ورد فى دراسة الدكتور عبد العليم خلاف).

ولقد تجلت الصفات التى ميزت السعديين فى أوضح صورها فى موقفهم من الحرب العالمية الثانية، والذى اتسم بالاتساق مع النفس، والثبات على المبدأ، ووضوح الرؤية، بحيث إنهم وجدوا أنفسهم فى مواجهة الرأى العام والدوائر السياسية على اختلاف مشاربها، وكذلك السراى بنفوره المعروف من البريطانيين. وقد تذبذب الموقف المصرى تذبذبا كبيرا تبعا لتتابع الأحداث العالمية منذ اندلاع الحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩ باجتياح ألمانيا الأراضى البولندية التى كانت أعطتها بريطانيا ثم فرنسا؛ ضمانا بتقديم المساعدة لها ضد أى عدوان خارجى، وهو الهجوم الذى كانت نتيجته الحتمية إعلان كل من الدولتين الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩. وإزاء انتصارات الألمان، وتفوقهم فى أول الأمر بدا لبعض الساسة المصريين أنه من الأفضل أن يراهنوا على الجواد الرابح، إلا أنه مع تطورات الأحداث بات واضحا أن المصلحة تقتضى ترجيح كفة الحلفاء.

والسبب الثانى وراء هذا التذبذب فى الموقف الرسمى المصرى هو اختلاف وجهات النظر فى الأعباء التى تفرضها معاهدة ١٩٣٦ على مصر حيال بريطانيا؛ فقد نصت المعاهدة على أنه فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تقدم مصر إلى بريطانيا المساعدة داخل حدود الأراضى المصرية، وفق ما ورد فى البيان الذى ألقاه النحاس فى جلسة مجلس النواب فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، حيث إنه لم ينشر لهذه الماهدة محاضر، ولقد أثارت تلك الفقرة هواجس

محمد محمود باشا، كما لم يرتح إليها محمد على باشا علوبة، الذى رأى فيها ـ وخاصة فى عبارة حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ـ انتكاسا عن القيود التى أرادت بريطانيا فرضها على مصر فى مشروع معاهدة ١٩٣٠، (أى مفوضات النحاس ـ هندرسون).

وجدير بالذكر أن هذه المعاهدة أبرمت فى جو ملبد بالغيوم، من ظهور الديكتاتوريات فى ألمانيا وإيطاليا وشروعها فى تقويض التسوية التى تمت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، واعتداء إيطاليا على الحبشة، وأثره على الموقف فى مصر حتى بات واضحا للرأى العام المصرى أن نذر الخطر الوشيك بدأت تتجمع فى الأفق.

وقد سادت فى بادئ الأمر فكرة أن المعاهدة تلزم مصر بتقديم المساعدات إلى الحليفة، ولكنها لا تلزمها بدخول الحرب إلى جانبها، إلا أنه سرعان ما اتضح أن الواقع أكثر تعقيدا كما أوضح مؤلفو دراسة مصر والحرب العالمية الثانية:

«فالدول المشتبكة فى حرب مع بريطانيا لن تقبل هذا الموقف من مصر.. وستعتبر مساعداتها لبريطانيا عملا عدائيا رغم عدم إعلانها الحرب.. وقد اختلفت الاتجاهات لمواجهة هذا الموقف.. والتوفيق بين ذلك وبين التزامات المعاهدة».

واستقر الرأى على قيام مصر بالدفاع عن نفسها لو وقع اعتداء على أراضيها مع الالتزام بمساعدة الحليفة، إلا أن الآراء قد اختلفت حول تحديد هذه الالتزامات، وتشعبت فى اتجاهات ثلاثة: اتجاه يرى ضرورة التزام الحياد فى صراع دولى لا يمس مصر بشكل مباشر، واتجاه يذهب إلى أن مصر يجب عليها ـ وفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة ـ أن تدخل الحرب إلى جانبها، واتجاه بين بين يدعو إلى أن تفى مصر حرفيا بالالتزامات التى نصت عليها المعاهدة دون زيادة أو نقصان.

وقد تذبذب رأى الأغلبية تبعا للتطورات السريعة التى طرأت على الموقف الدولى، فإذا كان الاتجاه الأخير هو السائد فى بادئ الأمر فإن أزمة سبتمبر (اجتياح بولندا وإعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا) غلبت الاتجاه الثانى.

وتعقدت الأمور بما أشيع عن سعى إيطاليا للحصول على ممر عبر السودان يصل ليبيا بالحبشة، وكذلك أن يكون لها نصيب من الإشراف على قناة السويس، ذلك الشريان الحيوى الذى يربطها بمستعمراتها فى شرق أفريقيا، وبلغت الحشود العسكرية الإيطالية فى ليبيا مائة ألف جندى، وكان من الطبيعى أن يستشعر المصريون الخطر الذى يهدد أمنهم وسيادة أراضيهم.

وشرعت بريطانيا ممثلة فى سفيرها سير مايلز لامبسون فى الضغط على رئيس الوزراء المصرى ـ على ماهر ـ لإعلان حالة الحرب فى ذات الوقت الذى تعلن فيه بريطانيا الحرب على ألمانيا، فعقدت جلسة طارئة لمجلس الوزراء لبحث الموضوع. وقد حضر هذه الجلسة عبد الحميد بدوى باشا بصفته رئيس لجنة قضايا الحكومة، وأدلى برأيه الذى يفيد بأن نصوص المعاهدة تلزم مصر بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا، فى مواجهة الرأى المخالف بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب، وأنها قدمت ما يتجاوز التزاماتها بمقتضاها.

وقد حاول على ماهر ـ بإيعاز من عبد الرحمن عزام ـ انتزاع تنازلات من بريطانيا فى مقابل إعلان الحرب؛ ولكن سرعان ما اتضح له أن مصر لن تجنى شيئا بالمغامرة العسكرية، فتراجع عن إعلان الحرب، وقد اتسم موقفه بصفة عامة بالمراوغة؛ حيث صدر عن مجلس الوزراء ما بين ١ و٩ سبتمبر أربعة قرارات متضاربة، بدأت بالموافقة على إعلان الحرب وانتهت برفض ذلك الإعلان، ففى الاجتماع الثانى لمجلس الوزراء أجمعت الأغلبية على إعلان حالة الحرب، وقد تزعم النقراشى فى المجلس الفريق المؤيد لإعلان الحرب، وجاء موقفه هذا متسقا مع سياسة حزبه وبالأخص زعيم الحزب، أحمد ماهر، وقد كان من أشد المتحمسين لفكرة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، غير أن موقف السعديين لم يكن موحدا، حيث كان محمود غالب من المعارضين لتلك الفكرة، وفى الواقع كان أحمد ماهر أشد المتحمسين لدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا، والأكثر نشاطا فى الدعاية إلى فكرته التى كانت تدعمها عدد من الحجج، أهمها أن فى إحجام مصر عن إعلان الحرب اعترافًا منها بالحماية، وهو الموقف الذى لا بد أن تأباه أمة معتزة بكرامتها، حريصة على استقلالها، كما كان مقتنعا بأنه بإعلان التعبئة العامة تكون مصر قد برهنت للحليفة على حسن نواياها، مما

لا بد وأن يؤتي ثماره عندما تضع الحرب أوزارها، ويقوى من مركزها في مفاوضات ما بعد الحرب، وراح كذلك يثير مخاوف المصريين من أطماع موسوليني، وكان أحمد ماهر والسعديون يراهنون على ضرورة أن يكون النصر في جانب الحلفاء، لما للدول التي في هذا المعسكر من مقومات؛ فمن ناحية بريطانيا لها موارد اقتصادية هائلة، ومن ناحية أخرى فهي لديها أسطول يضمن لها السيادة في البحر، وكان أحمد ماهر بصفة عامة مؤمنا بـ «انتصار قضية الديموقراطية».

كما كان أحمد ماهر يبدي تخوفه كذلك من انضمام قوى الصهيونية لمعسكر الحلفاء، وبذلك هم يكتسبون قوة ضاربة من حيث التنظيم والاستعداد العسكري، ناظرا ببعد نظره إلى المشكلة الفلسطينية، كما كان يأمل باشتراك مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء في تدريب الجيش المصري وتسليحه.

وعندما أفضى الاجتماع الثاني للمجلس إلى الموافقة هدد عبد الرحمن عزام بالاستقالة، مما أزعج على ماهر حيث استشعر الحرج الذي يمكن أن تسببه له مثل هذه الاستقالة، في الوقت الذي لا يتمتع به رئيس الوزراء بالأغلبية في البرلمان، كما تعقدت الأمور عندما تعهدت إيطاليا بالحيدة ازاء مصر، مما ساعد بلا شك على ترجيح كفة المعسكر المنادي بعدم دخول حرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، على حد التعبير الذي استخدمه الشيخ المراغي من أعلى منبر الأزهر، إلى جانب ما كانت تذيعه الإذاعة الألمانية من **أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص، ولا تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة في حدود المعاهدة عملا عدائيا**، كما نقل الدكتور حسين هيكل في مذكراته، وانتهى الأمر بقرار الإحجام عن إعلان حالة الحرب.

وفي الواقع كانت هناك عدة عوامل لعب كل منها دورا لا يمكن إغفاله في تشكيل الرأي العام المصري: الدعاية الإيطالية التي نشط فيها أفراد المفوضية الإيطالية، وكان اثنان منهم من أعضاء الحزب الفاشستي، وكذلك الجالية الإيطالية وقد كانت كبيرة العدد، والمدارس الإيطالية، وقد كانت مجانية وضمت حوالي ٤٠٠ طالب مصري؛ كما كان القصر واقعا تحت تأثير الحاشية الإيطالية.

العامـل الثانى كان الدعاية الألمانية، وهـى وإن كان تأثيرها أضعف بكثير، إلا أنها كانت تسير فى نفس الاتجاه.

ولقد ساهمت أيضا السياسة ذات الطابع الإسلامى التى تبنتها مصر فى هذه الفترة فـى تـأزم العلاقات المصرية ـ البريطانيـة؛ فقد اتبع الملك فاروق، بإيعاز من الشـيخ محمـد مصطفـى المراغى، سياسـة ذات طابع إسـلامى لزيادة شـعبيته، وقـد واكبت الدعاية الاسـلامية التى راح يروج لها عدد مـن المفكرين، والحزب الوطنى بخاصة، أحداث فلسطين التى لعب فيها الجانب البريطانى دوره المعروف.

كما كانت هناك بعض الأمـور أكثر خصوصية، أى أنها كانت رهن الساعة، جعلت موقـف مصرحرجا من أهمها: احتجـاز المصريين فى ألمانيا، والخوف على الملاحة المصريـة فـى البحر المتوسـط، وعلى تجـارة مصر مـع أوروبا، إلـى جانب مخاوف المصريين من عدم كفاية القوات البريطانية الرابضة فى مصر، مع ما يقابلها من حشود إيطالية كبيرة فى ليبيا، وهو الشـعور الذى نقله محمد محمود إلى لامبسون، مما يعنى تخـوف مصـر من إمكانيـة وجدية بريطانيا فـى الدفاع عن حدودها، حيـث كان يتردد عزم بريطانيا فى حالة رجحان كفة الجيوش الألمانية على إغراق الدلتا أمام الألمان؛ لتعطيل زحفهم نحو الجبهات الشرقية.

وتزامن مع سـيادة هذا الاتجـاه محاولة على الصعيد الدبلوماسـى لإقناع الجانب البريطانـى بـأن وضع مصـر كدولة غيـر محاربة يمكـن أن تفيد منه بريطانيا فى شـراء المـواد الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها، ولقد وجد هذا المطلب آذانـا صاغية فى وزارة الخارجيـة البريطانية، وعموما انتهى الأمر بـأن أعلنت الوزارة حرصها على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها، وتعهدها بإعادة النظر فى حالة إذا ما دخلت بريطانيا الحرب، أو أصبحت بريطانيا أحد ميادينها.

ويتغيـر الموقف فى مصر مرة أخرى عقب اجتياح ألمانيا لفرنسـا، وإعلان باريس مدينـة مفتوحـة، إذ رأت إيطاليـا الفرصـة سـانحة لدخـول الحرب من أجـل أن تظفر بنصيبهـا من الغنائم عند عقد الصلح، فأعلنـت دخولها الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠. وتوجهـت بعض القوات الإيطالية الرابضة فى ليبيا إلى مصر، معلنة أنها اضطرت إلى

هذا التحرك من أجل إخراج الإنجليز من مصر، وأعلن على ماهر أن مصر ستقف موقف المدافع عن أراضيها، إلا أن ذلك القرار لم يكن ليرضى الانجليز الذين لم يكن ليطمئنوا إلى تصريحات على ماهر، إلى جانب تخوفهم من تأثير الدعاية الإيطالية والألمانية.

وكان لا بد لوزارة على ماهر من أن تقدم استقالتها بعد أن وصلت العلاقة بينها وبين السفير إلى طريق مسدود، وكان من الطبيعى فى الظروف الراهنة أن يأتى رئيس وزراء تربطه ببريطانيا علاقة ودية؛ ولذلك عهد إلى حسن صبرى برياسة الوزارة.

وأثيرت مسألة الحرب فى أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدى الأول، واستقر الرأى، كما يقول القطب الدستورى الدكتور حسين هيكل على أن

تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، أول مرفأ مصرى محصن على البحر الأبيض المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية.

وقد اكتفى المجلس بهذا القدر؛ حيث إن الإيطاليين قد اكتفوا ببعض المناوشات على الحدود.

وكان حسن صبرى قد أسند وزارة الداخلية إلى النقراشى؛ وهو الاختيار الذى أثار حفيظة الأحرارالدستوريين؛ لما لوزير الداخلية من سلطات واسعة، وخصوصا فى الانتخابات البرلمانية؛ فلجأ حسن صبرى إلى مناورة، بمباركة القصر الذى أغضبه موقف السعديين من الحرب؛ إذ بادر بتقديم استقالة الوزارة، وأعاد تشكيل وزارة جديدة، تولى هو نفسه وزارة الداخلية مسندا وزارة المالية إلى النقراشى.

وكانت الأمور على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء، ومع تكثيف إيطاليا حشودها طالب الوزراء السعديون مرارا بإعادة فتح باب المناقشات فى موقف مصر من إعلان الحرب على إيطاليا، ولكن دون مجيب، على اعتبار أن هذا الموضوع كان قد طرح من قبل، وكان قد تم بالفعل اتخاذ قرار بشأنه، على أنه عقب تقدم القوات

الإيطالية ٦٠ ميلا داخل الأراضى المصرية، حتى السـلوم وسيدى برانى دعا حسـن صبرى المجلس إلى الانعقاد فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٠.

وكان رأى السـعديين صريحـا فـى أن مصر ينبغـى لها أن تعلن الحـرب دفاعا عن أراضيهـا، ولكن الأطراف الأخرى أحجمت عن قـرار يورط مصر فى الحرب، وكان الرأى العام غير مهيأ لهذه الخطوة، خاصة أن الإذاعة الإيطالية راحت تعلن أن المراكز المصرية لن تقصف طالما لم تشـترك مصر فى الحرب، وعندئذ أعلن حسـن صبرى رأيه القاطع بعدم إعلان الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة.

وعنـد التصويـت ظهر بوضـوح أن السـعديين وحدهم هـم المتمسـكون بإعلان الحرب، وسـاد الاتجاه القائـل بتجنيب مصر ويلات الحرب، وكان لا بد للسـعديين أن يواجهوا الموقف بالاسـتقالة، و قد أدلى النقراشـى إلى «الأهرام» بالتصريح التالى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٠:

«شاء دولة رئيس مجلس الوزراء أن يبرز فى كتاب قبول استقالتنا معنيين:

الأول ان الخطـة التـى اتخذناها لم تكن وليدة الحذر والأنـاة وتقدير العواقب، بـل كانت علاجا أملتـه الخفة... والواقع أن هذه الخطة، وهى الدفاع عن البلاد إذا اعتـدى عليهـا، خطـة قديمـة أعلنتهـا وزارتـان متعاقبتـان وأقرهمـا عليهـا البرلمـان. فليس التفكير فيها ابن سـاعته ولا وليد يومه، ولـم يكن فيما اقترحنا إلا تنفيـذ هـذه الخطة المقررة باعتبار أن أسبابها قد تحققت على وجه لا يدع مجالا لانكار. فكيف، والحال ما شرحت، تصح نسبة الخفة إلى قرارنا؟

والمعنـى الثانـى الذى شـاء سـعادته أن يبرزه انه لـم يجد فى جـو الحوادث ما يحفـز إلى هـذا القـرار ولا يدعو إليـه، بحيث يرى دولتـه أن قرارنـا انبنى على التطيـر، وكان الأخلـق حيـن البت فـى مصائر البـلاد وأقدارهـا ان نتريث حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات.

ونـرى مـن جانبنـا أن توغـل جيش أجنبـى فـى أراضينـا المصريـة حوالى مائة كيلومتـر، ومحاولتـه تثبيت أقدامـه وتحصين مواقعه فيها أمـر قاطع فى الدلالة على إرادة الغزو لا تخفى معه نيات ولا تبهم غايات.

على أننا حين طلبنا إلى مجلس الوزراء أن يأخذ باقتراحنا طلبنا إليه كذلك أن يدعو البرلمان ويعرضه عليه، فلم يوافق دولة رئيس مجلس الوزراء على ذلك بل إنه لم يكن يرى فى اجتياح هذا القدر من الأراضى المصرية ما يسوغ عقد مجلس الوزراء ليتداول فى الأمر، ولم يدع مجلس الوزراء لذلك إلا بعد إلحاح شديد.

و ان رغبتنا فى عرض الأمر على البرلمان لتؤكد أننا لم نطلب أن نزج فورا البلاد، ولكنا أردنا أن يوضع القرار أولا أمام البرلمان لنظره وتمحيصه.

إن الأمر خطير والواجب أن يدعى البرلمان لعرض الموقف عليه عرضا كاملا، وليبدى رأيه فى أخطر الحوادث وأشدها أثرا فى مستقبل البلاد.»

وكان الغرض من هذا التصريح هو درء محاولة تأليب الرأى العام على السعديين باتهامهم بالخفة، أى الاستهتار، مع ما فى هذا الاتهام من تجن على الحقيقة فى رأى السعديين، حيث إن ـ كما يظهر من العرض السابق ـ موقف السعديين ظل ثابتا لم يتغير منذ بدأ الموقف العالمى فى التدهور، كما أن لموقفهم هذا فلسفته التى قد يتفق أو يختلف معها البعض، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال التسفيه منها، أو الاستهانة بها.

وعلى الرغم من أن الأحرار الدستوريين كانوا فى مجموعهم قد تبنوا فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، إلا أنه يبدو، نقلا عن الدكتور حسين هيكل، أن محمد محمود، وكان قد اعتزل الحياة السياسية فى هذه الفترة لظروفه الصحية، كان يتفق فى الرأى مع أحمد ماهر الذى كان كثير التردد عليه فى تلك الفترة.

وقد سار حسين سرى خليفة حسن صبرى، الذى وافته المنية وهو يلقى خطاب العرش، على درب سلفه، على الرغم من أنه كان من المؤيدين لقرار دخول الحرب من قبل. وقد منح أعضاء البرلمان الثقة لوزارته، وعلقت جريدة الدستور المعروفة بميولها السعدية على ذلك بأن السعديين لا يزالون عند نفس موقفهم من مسألة إعلان الحرب.

وعلى الصعيد الدولى تطورت الأحداث تطورا سريعا، وبدأت كفة الحلفاء ترجح مع انتصار بريطانيا على القوات الإيطالية، وإجبارها على التقهقر خلف الحدود الليبية، ولم يتمكن زحف روميل من الغرب، وانتصاره على القوات البريطانية فى

الصحـراء الليبيـة من قلب ميزان الأمور؛ إذ إنه ما لبث القـوات البريطانية أن حققت انتصارا سـاحقا على الألمان فى معركة العلمين الشـهيرة (أكتوبر - نوفمبر ١٩٤٢)، وخرجت إيطاليا من الحرب عام ١٩٤٣.

وفى هذه الأجواء الجديدة عقد الحلفاء مؤتمر القرم فى يالتا (من ٣ إلى ١١ نوفمبر ١٩٤٥)، وقـرروا عقد مؤتمر دولى فى مدينة سـان فرانسيسـكو فـى ٢ أبريل ١٩٤٥؛ لإعـداد ميثاق المنظمة الدولية التى اسـتقر الرأى علـى تكوينها، بعد ما أثبتت الحرب فشل عصبة الأمم فى القيام بالدور المسند إليها.

أمـا فى مصر فقـد تشـكلت وزارة أحمد ماهر الأولـى فى ٨ أكتوبـر ١٩٤٤، عقب الأزمة التى أطاحت بوزارة النحاس، وبذلك أصبح لأول مرة وزير سعدى على رأس السلطة التنفيذية، وقد انتهز هذه الفرصة لتفعيل السياسة التى انتهجتها الهيئة السعدية منـذ المناوشـات الأولى للحرب العالميـة الثانية، إلا انه آثر ألا ينفـرد برأيه، فعـرض الأمـر على البرلمـان، كما شـكل هيئـة استشـاريـة من ذوى الرأى ضمت النقراشى إلى جانب أحمد لطفى السـيد، وبهى الدين بركات، وإسماعيل صدقى، وعلى ماهر، وإبراهيم عبد الهادى، وحافظ عفيفى، وعلى الشمسى، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيـد، وعبد الحميد بدوى، وغيرهم. ونلاحظ هنـا الحرص على أن تضم اللجنة كل الاتجاهات والمشـارب؛ ففيها على ماهر الذى رفـض إجابة مطلب الإنجليز بدخول الحرب، ومكرم عبيد على الرغم من الخصومة القديمة بين الرجلين، بل وبين مؤسسى الهيئة السعدية وبينه، مما يدل على الحرص البالغ فى إبعاد أى شبهة للتحيز فى انتقاء أعضاء هذه اللجنة، حتى تطمئن الأمة اطمئنانا تاما إلى موضوعية القرار الذى تتوصل إليه هذه اللجنة، وذلك على الرغم من إيمان أحمد ماهر إيمانا لم يتزعزع مع تطورات الأحداث، بضرورة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا.

وقـد ارتأت الهيئة الاستشـارية ضرورة إعلان مصر الحـرب على دولتى المحور: ألمانيا واليابان، من أجل أن يتسـنى لها المشـاركة فى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو، ممـا يجعلها من الأعضاء المؤسسـين للمنظمـة الدولية، خاصة وقد اشـترط الحلفاء أن تقتصـر الدعوة لحضـور المؤتمر على الـدول التى تكون قد أعلنـت الحرب على المحور فى تاريخ أقصاه أول مارس ١٩٤٥.

ولا شك أن الظروف أصبحت مهيأة لتبنى الموقف الذى طالما نادى به السعديون، وكافحوا من أجله.

وكان من الطبيعى أن يقر مجلس الوزراء قرار اللجنة الاستشارية، ولم يتبق لأحمد ماهر سوى الحصول على تأييد البرلمان، إلا أنه بعد البيان الذى ألقاه فى جلسة سرية لمجلس النواب عارضا قرار اللجنة، وهو البيان الذى انتزع تصفيقا حادا من الأعضاء، سقط أحمد ماهر مضرجا بدمائه، وهو ينتقل من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ، وكان القاتل هو محمود عيسوى الذى كان مدفوعا باقتناعه بأن أحمد ماهر إنما يزج بمصر فى حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل، وأوضحت التحقيقات فيما بعد أن محمود عيسوى كان عضوا فى الحزب الوطنى بعد أن كان عضوا بمصر الفتاة، كما كان من المعجبين بأفكار المرشد العام للإخوان المسلمين، أى أنه كانت له علاقة بصورة أو بأخرى بالقوى السياسية المعارضة لفكرة دخول الحرب، كما أنه لا شك فى أن دعاية الوفد المضادة، وهو الحزب ذو الشعبية الكبرى، قد أوغرت النفوس، وجعلتها غير مهيأة لتقبل الفكرة، وإذا ما كان دخول مصر الحرب بعد أن تأكد انتصار الحلفاء هو من قبيل المسائل الشكلية لتأكيد أحقية مصر فى المشاركة الدولية فى مؤتمر سان فرانسيسكو، فإن قتل أحمد ماهر كان نتاج الإثارة المبنية على الجهل أو التجهيل، وانتصار قوى الظلام، وتغييب الفكر والتعقل، وقد كان هذا بداية لعصر الإرهاب والتعصب الأعمى.

ونخلص من هذا العرض الذى ربما نكون قد أسهبنا فيه بعض الشىء، إلى أن النقراشى فى هذه المرحلة من مشواره السياسى، والتى تزامنت مع الخطى الأولى التى يخطوها الحزب السعدى فى الحياة السياسية، لم تنبع قراراته ومواقفه عن قناعة شخصية منفردة، وإنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع الكيان الحزبى الذى ينتمى إليه، وإن اختلف فى مرحلة منها مع وزير سعدى آخر هو محمود غالب.

ونود أن نشير هنا إلى أننا لم نقصد من وراء هذا العرض إلى البرهنة على صحة موقف السعديين دون غيرهم من القوى السياسية، خاصة أن حماسة أحمد ماهر قد قادته أحيانا إلى الإفصاح عن آراء فيها شىء من المبالغة، كالقول أن بريطانيا ليس لها أطماع اقتصادية فى مصر، حيث إن الانجليز

ليسـوا فى حاجة إلى منافسـة الشـعب المصرى فـى أرزاقه، كمـا أن لديهم من المبـادئ الإنسـانية مـا يدفعهم إلـى احترام مبـادئ الغير وأنظمتـه، ويتركون له الحرية فى القيام على شئونه، واختيار نظام الحكم الذى يريده.

كما قال فى خطاب له ألقاه فى نادى الهيئة السعدية بالاسكندرية:

«... لو لم تكن إنجلترا حليفتنا لاضطررنا، ونحن ضعاف، أن نختار لنا حليفا، ولو خيرنا لما وجدنا خيرا من انجلترا... »

والطريـف أن رأيـه هذا إنما هو نفس الرأى الـذى أفصح عنه النحاس، فى معرض حديثـه عـن مزايا معاهدة ١٩٣٦ فى مجلس النواب، والـذى جر عليه انتقادا حادا من الدسـتور فى ٨/ ٢/ ١٩٤٨، لسـان حال السـعديين، فلا شـك أن الاتجاه الداعى إلى تجنيـب مصر ويـلات الحرب كان لـه وجاهته، حيـث كان يرى الكثيـرون أن دخول مصر حربا لا تعنيها سـوف يجر عليها الكثير من الخسـائر والتضحيـات، لا لسبب إلا لإرضاء بريطانيا «العدو الأول للأمانى الوطنية».

وإنمـا أردنا أن نبرز حقيقة نعتقـد أنها اتضحت من خلال عرضنا للموضوع، وهى أن السـعديين كانـوا مدفوعيـن إلى موقفهم هـذا، بواعز من حرصهـم على المصلحة الوطنيـة، غيـر عابئين بالرأى العام فى مصر، والذى لم يكـن مواتيا للفكرة التى راحوا يدعون إليها بحماسـة لا تكل، كما أنهم كانت لهم رؤيتهم الواضحة التى عبروا عنها مرارا وتكرارا: إن اشـتراك مصر فى الحرب إلـى جانب الحلفاء بدلا من وقوفها على الحيـاد سـوف يقوى مركزها فـى مفاوضات ما بعد الحـرب إزاء بريطانيا، ويدعم من مطالبها بالحصول على الاسـتقلال التام، هذا فضلا عما يتسـنى لمصر، باشتراكها فى الحرب، من أن تصبح قوة عسـكرية وأن يكون لها جيش وطنى مدرب، تستطيع به أن تفرض إرادتها الوطنية، وكذلك أن تكسـر شـوكة الصهيونية فى فلسطين، وأن تفرض نفسـها فى مؤتمر الصلح عندما ينتهى القتال.. نقـرر ذلك على الرغم من وجهة النظر التى تنقلها المصادر البريطانية، والتى أوردها دكتور يونان لبيب رزق فى كتابه **«تاريخ الوزارات المصرية»**، والتى مفادها أن أحمد ماهر كان يرمى من وراء هذه الدعاية إلى أن ينـال رضـا البريطانييـن، ممـا يمكن أن يكون من شـأنه إسـناد الوزارة إليـه، إلا أن

النظرة الفاحصة للواقع المعاصر إنما تدل على قصور هذه النظرة؛ إذ لا يمكن لعقل أن يتصور أن السعديين لم يدركوا أن موقفهم هذا ليس هو الطريق الذى يمكن أن يفضى بهم إلى الحكم، وذلك لأسباب بديهية:

أولا: عزوف الرأى العام تماما عن فكرتهم، مما لم يكلفهم فقط الإقصاء عن السلطة، بل وشعبيتهم الجماهيرية أيضا.

ثانيا: ميول القصر المحورية، وبالتالى استياؤه من دعاية السعديين.

ثالثا: غلبة الاتجاه الداعى إلى تجنيب مصر ويلات الحرب فى البرلمان.

إذن فكل القوى المؤثرة فى مصر لم تكن لتنتصر للسعديين فى الموقف الذى ارتضوه لأنفسهم، والذى تحملوا الكثير لإيمانهم به، بل وقد كلف زعيمهم حياته نفسها؛ فكيف بهم إزاء هذه الملابسات أن يساورهم مجرد الأمل فى اعتلاء السلطة؟ إلى جانب أن موقف البريطانيين أنفسهم كان قد تغير، وأصبحت منذ عام ١٩٤٠ السياسة المقررة للحكومة البريطانية هو «بقاء مصر دولة غير محاربة»، حيث إنهم أصبحوا يخشون إذا أعلنت مصر الحرب على إيطاليا أن يقصف الطيران الإيطالى - الذى كان متفوقا فى العدد على الطيران الانجليزى - القواعد الجوية فى قناة السويس، كما كانوا يخشون من «أطماع» مصر فى الجلاء والاستقلال إذا ما شاركت فى الحرب.

ونعتقد أن هذه هى السمة الغالبة للحزب السعدى، على الأقل حتى قيام ثورة ١٩٥٢، ومطالبتها الأحزاب بتطهير نفسها، وذلك على الرغم مما أبرزته أحداث فلسطين فيما بعد من محاولة للتوافق مع الرأى العام، ولا غرابة فى هذه النزعة لدى حزب يتولى زمام أمره زمرة من المثقفين أو الانتلجنتسيا، وهى تلك العناصر التى يتحدث عنها دكتور أحمد زكريا الشلق فى دراسته القيمة عن «البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية» والتى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات التى أكسبها التعليم إياها والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية، أكثر منه من خلال الثروة أو الملكية أو العلاقات الشخصية.

الفصل السادس

النقراشي والمسألة المصرية

لقد كان من الطبيعي عندما دب الخلاف الذي تحدثنا عنه طويلا بين النحاس والنقراشي، والوفد له ما له من شعبية و انتشار، أن تنظر بعض الدوائر السياسية بعين الارتياح إلى الانشقاق الذي تم بين صفوفه، وهو الشعور الذي عبر عنه القطب الدستوري الكبير الدكتور حسين هيكل في مذكراته، كما سعى القصر ممثلا في أحد مستشاريه ليؤجج الخلاف؛ فلقد طرح الشيخ مصطفى المراغي اقتراحا بأن يخلف النحاس في رئاسة مجلس الوزراء أحمد ماهر، عضو الوفد البارز ورئيس مجلس النواب وقتئذ.

لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشي (باشا) وغالب (باشا) في موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا)، ولأن توليه الوزارة يؤدي إلى انقسام الوفد وضعفه.

ومن هذا المنطلق نعم حزب الهيئة السعدية في بواكير نشأته بعطف القصر، ويرى البعض أن هناك تطورا خطيرا قد طرأ على موقف النقراشي من السلطة منذ ذلك التاريخ، وهم يعزون هذا التحول إلى الرغبة في ممالأة القصر المناصر للحزب الوليد الذي كان النقراشي يقف في مقدمة صفوفه.

إلا أن الواقع يشير إلى أن علاقة النقراشي بالقصر كانت دوما علاقة طيبة، تعود إلى زمن بعيد منذ تولى وزارة المواصلات لأول مرة في ١/ ١/ ١٩٣٠، حيث إنه كان يحرص على تسجيل اسمه في دفاتر التشريفات بقصر عابدين في كل المناسبات الخاصة بالملك، كعيد ميلاده على سبيل المثال، جريا على العادة المتبعة في ذلك

الوقـت، كما روت لى والدتى هذه القصة الطريفـة ذات الدلالة: طُلب من التلميذات فـى فصل اللغة العربية، بالمدرسـة التى كانت مقيدة بها كتابة موضوع عنوانه «أسعد يـوم فـى حياتى»، فتبادر علـى الفور إلى ذهن الفتاة الصغيرة ذكـرى اليوم الذى قابلت فيـه الملـك لأول مرة، حيث إنه بينما النقراشـى يقـوم بالنزهة المحببة إلـى قلبه على كورنيـش الإسـكندرية مـع أفراد أسـرته، فى المـرات القليلـة التى كان يسـتطيع فيها الفكاك من مسئولياته، فإذا بالملك الذى تصادف مروره يوقف سيارته وينزل ليصافح رئيس وزرائه، وتعقب أمى قائلة: لقد تصرفت بشـكل تلقائى يتنافى تماما مع طبيعتى الخجولـة؛ إذ اندفعنـا، أخـى وأنـا، فأمسـكنا بيـد الملك لنقبلهـا، ولم نكن قـد جبلنا علـى عـادة تقبيل الأيادى إلا فـى حالة واحدة، هى صفية هانم زغلـول (وهى ابنة عم والدتهما).

ونستشـف من هـذه القصة أن الابنين قد نشـآ فى بيت لا يذكر فيه اسـم الملك إلا محاطـا بعلامـات التبجيـل والاحتـرام، ويبـدو أن هذا الـولاء مبعثه إيمان النقراشـى بالنظام الملكى، وهو ما كررته جدتى على مسامعى أكثر من مرة.

إلا أنـه لا يمكـن الجدال فى أنه بعد الانشـقاق عن الوفد بـدأت مرحلة جديدة فى مشوار النقراشى السياسى، تولى فيها الوزارة أكثر من مرة:

الداخليـة فـى وزارة محمـد محمـود الرابعـة (٢٤ يونيـه ١٩٣٨ ـ ١٨ أغسـطس ١٩٣٩)

المعـارف فـى وزارة علـى ماهـــر الثانيـــة (١٨ أغسـطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونيـه ١٩٤٠)

الداخلية مرة أخرى، ثم المالية فى وزارة حسـن صبرى الأولى (٢٧ يونيه ـ ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)

الخارجيـة فـى وزارة أحمد ماهـر الأولى (٨ أكتوبـر ١٩٤٤ ـ ١٥ يناير ١٩٤٥)، والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥ ـ ٢٤ فبراير ١٩٤٥)

قبل أن يتولى رئاسـة الوزارة مرتين مـن ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير ١٩٤٦، ومن ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

ولعلنا نسـتعير هنا ما قاله محمد شـفيق غربال فى معرض حديثه عن المفاوضات المصرية ـ البريطانية: «... إن معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومى وعمل شعبى»، غير أنه فى تاريخ النقراشى فإن العمل الشعبى قد سبق العمل الحكومى، ولا شـك أن شـعبية الرجل التى كان قد اكتسبها من خـلال انخراطه فى العمـل الثورى، على نحو ما أسـلفنا، قد بدأت فى الانحسـار نتيجة للقـرارات المصيرية التى اتخذها وهو يمسك بزمام الحكم، ولابد أنه أدرك أن العمل الحكومى يحتم عليه مسئوليات جديـدة، كما أنـه يفرض عليه أدوات جديدة من أجل تحقيق الأمانى الوطنية التى كان يسلك قبل ذلك طريق الصدام لتحقيقها.

والأداة الجديدة التى فرضتها عليه المسئولية الثقيلة التى ألقيت على كاهله، عندما تولى رئاسة الوزارة خلفا لصديقه الذى سقط على الدرب، هى المفاوضة، والمفاوضة أخـذ وعطاء، إذ كان يجب على المفاوض المصرى وهو يتفاوض مع الخصم واضعا نصب عينيه هدفين أساسيين؛ هما الاستقلال التام الناجز، ووحدة وادى النيل، أن يقر كارها أو راضيا بمصالح بريطانيا فى مصر والسودان، بالقدر الذى لا يتنافى مع جوهر الاسـتقلال، ولا شـك أن هـذه الممارسـة الجديدة قد فجـرت فى النقراشـى طاقات جديـدة، ولعل ينطبـق عليه ما قاله شـفيق غربال عن رجالات مصر الذيـن تعاقبوا فى تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية، والذين ذكرهـم بهـذا الترتيب: الملك فؤاد، سـعد زغلول، حسـين رشـدى، عدلى يكن، عبد الخالـق ثروت، إسـماعيل صدقى، محمد محمود، أحمد ماهر، محمود فهمى النقراشى، عبد العزيز فهمى...

هـؤلاء رجـال كانوا من طراز لم تعرفـه مصر قبل حقبـة المفاوضات، فإن هذه الحقبة خلقت رجال السياسة، وخلقت الأمة المشتغلة بالسياسة.

وليـس أدل على ذلك من التصريح الذى أدلى بـه الى جريـدة **«الكتلة»** فى ٦/ ٢/ ١٩٤٦، والـذى يتناقـض تناقضـا واضحـا مـع الوصـف الـذى وردعنـه فـى الوثائق البريطانيـة مفاده أنه «وطنى متطـرف» أو «مدرس ضيق الأفق»، والذى نسـتطيع على أساســه قياس الوثبة الكبيرة التى اضطره إليها موقعه الجديد فى السـلطة، منذ أن كان يمثـل مـع أحمد ماهـر الجناح الأكثر تطرفـا مـن الوفد المنـاوئ لمفاوضات ثروت ـ تشمبرلين، حيث نجده يقول: **«إننى لا أستطيع أن أنكر أن لنا فى السودان مصالح كما**

أن للانجليز فيه مصالح، ولا أستطيع أن أقول لهم اتركوا مصالحكم فى السودان».

ولا شك أن من تسند له السلطة، ويقبلها بمحض إرادته عليه أن ينهض بالتبعات والمسئوليات التى تستتبعها، تلك المسئولية التى يتحدث عنها سعد زغلول فى خطبة العرش التى ألقاها بعد أن كلف بتأليف وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤:

«يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد، لأنه غير مسئول، يستطيع أن يكتب ما يجعله أشد وطنية منى ومنكم! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده وإنما يطالب بما وراء السودان! ولكن نائبا فى مجلس النواب المصرى، يدعو إلى أمر، ويحمل إخوانه عليه، يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه إذا قبلوه، وإذا كان فى رأيه خطر على البلاد، كان هو وإخوانه مصدر الخطر وعليهم تقع نتائجه».

وهى الكلمات التى نجد صدى لها فى رد النقراشى على نائب من النواب أثناء إحدى مداولات مجلس النواب، حيث يقول هذا النائب ما معناه إنه يمكن أن يقول ما بدا له، لأنه ليس وزيرا، وبالتالى ليس مسئولا، فيجيب النقراشى: «أنت مسئول على كل حال؛ لأنك نائب» (فى ٢٥/ ٢/ ١٩٤٦). ولا شك أن هذه الكلمات تعبر عن تطور هام فى موقف النقراشى من السلطة منذ دخل البرلمان، وشكل مع زميله أحمد ماهر جناح المعارضة الجامح.

وقد لحق النقراشى بركب المفاوضين العظام الذين سبقوه على طريق المفاوضات الوعر، فى محطتين هامتين من مشواره السياسى، وهو طريق غالبا ما كان يجر على من يسلكه حملة شعواء من الاتهامات والتجريح، فنجد النقراشى يقول فى أحد لقاءاته مع السفير البريطانى (فى ١٣ - ١ - ١٩٤٧): «أنا ضحية مماطلة السياسة البريطانية»، المحطة الأولى فى عام ١٩٣٦، عندما شارك مع وفد برئاسة النحاس فى المفاوضات التى انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦، ثم بعد ذلك عندما بعث إلى السلطات البريطانية بمذكرة لطلب فتح باب المفاوضات، من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٦ على أسس جديدة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهى المفاوضات (سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٤٧) التى لم تسفر عن نتيجة مرضية، وانتهت بتدويل القضية المصرية.

ويعـود تاريخ المفاوضات المصريـة ـ البريطانية إلى عـام ١٩١٩؛ حيث أوفدت بريطانيا فى أعقاب الثورة المصرية لجنة تحقيق، هى لجنة ملنر للوقوف على أسباب السخط والتذمر فى مصر، فتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة هامة هى:

أن كل حـل تفرضـه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضـى ولا يفى بالغرض، وأن الحكمـة تقضـى بالتمـاس حـل يتفـق عليـه الطرفـان، أى بعقـد معاهـدة بيـن البلدين...

لا شـك إذن أن عنصر الثورة، الذى لم يدخله الساسـة البريطانيون فى حساباتهم، قد أرغم السـلطات البريطانيـة على مراجعة موقفها من مصر، بعـد أن كانت اطمأنت إلـى وضعها عقب بسـط الحماية عليها، مما مهد لأول مفاوضـات مصرية ـ بريطانية بين سـعد زغلول وزملائه ولجنة ملنر(يونيو ـ أغسـطس ١٩٢٠) التى أخرجت مسألة السودان برمتها من دائرة الاتفاق المزمع عقده بين الدولتين.

ولا يجـب أن يغيـب عـن ذهننـا ونحـن نتابـع هـذه الشـريحـة مـن تاريخنـا، أن المفاوض المصرى نازل خصمه بعقلية قانونية، كما أشـار الأسـتاذ حسنين هيكل فى أحد أحاديثه على قناة الجزيرة (الأسبوع، عدد ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥)، بينما كان المفاوض البريطانى ينظر إلى «استراتيجية امبراطورية»، فهـو يستند فى المقام الأول على منطق القوة، وهو ما أفصح عنه النقراشـى فى خطابه أمام مجلس الأمن: «... قبضة بريطانيا على مصر والسـودان إنما سـندها القوة لا الحق.» ـ كما علينا هنا أن نضع فى الميزان العقلية الاسـتعمارية التى كانـت تتعامل مع المصريين باعتبارات فوقية نستشـفها من تعليمات ماكدونالد (James Ramsay MacDonald) الصادرة لألينبى (Allenby):

إن مركـز بريطانيا العظمى فى مصر ـ مهما قال المصريون ـ شـرعى تماما من كل الوجـوه الدوليـة والقانونيـة، وكانت مصر ـ من حيـث القانون ومن حيث الواقـع ـ تحـت الحمايـة البريطانية، إلـى أن عدلت حكومة صاحب الجلالة حالتهـا هـذه بمحـض إرادتهـا، ولأسـباب ارتأتهـا، فمنحـت مصـر قـدرا من الاسـتقلال، ولـم يكـن يسـتطيع إجـراء ذلـك التعديـل أو لـه الحـق فـى منح الاسـتقلال سـوى حكومة صاحب الجلالة، واسـتقلال مصر – أو القدر القائم منه – هو إذن من إنشاء حكومة صاحب الجلالة....

كان يجب إذن على المفاوض المصرى أن ينتزع حقـا له، ينظر له الطرف الآخر، من هذا المنظور المتعالى، على أنه هبة أو منة.

وقد ظلت مسـألة السـودان هى حجر العثـرة الذى تحطمت عليـه كل المفاوضات المصريـة فـى جميـع أطوارهـا، حتـى أن معاهـــدة ١٩٣٦ لـم يكتـب لهـا الوجـود إلا بنبذ مسـألة وحدة وادى النيل جانبا، مع الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ فى المسـتقبل. وقد اكتفى المفاوض المصرى بمادة واحدة خاصة بالسـودان إلى جانب ملحق الغرض منه التخفيف من غلواء بريطانيا، فى العقوبات التى فرضتها على مصر عقب اغتيال السـردار لى سـتاك قائـد الجيش المصرى فـى السـودان والحاكم العام للسـودان، والتـى كان من شـأنها فرض الحظر علـى العلاقات المصرية ـ السـودانية. وكانـت «القـوة العسـكرية» كذلك، كما يقـول الدكتور عبد الوهاب بكـر محمد، من أكثر النقاط إثارة للجدل والخلاف فى هذه المفاوضات، ومفهوم «القوة العسـكرية» الذى يعنى فى المقام الأول القوة العسـكرية البريطانية يشـمل: «الهدف من وجودها وأوضاعها وقوة مصر العسكرية».

وفـى الفتـرة مـا بيـن ١٩١٩ ـ ١٩٢٤ كانـت السـلطات البريطانية قـد تنبهت إلى خطـورة أن يمتـد تأثير ثـورة ١٩١٩ إلى السـودان، وإلى ضرورة فصل السـودان عن مصر، بل إلى أهمية فصل شـمال السـودان عن جنوبه، ليتسنى لها تحقيق أطماعها بلا منـازع؛ فتبنت برنامج «إخراج مصر نهائيا من السـودان». وهى السياسـة التى حرص النقراشـى علـى فضحها فى خطابه الأول الهام بسـاحة مجلـس الأمن؛ حيث تحدث عـن حادثة اغتيال السـير لى سـتاك ـ سـردار الجيـش المصرى، وهـو الحادث الذى اتهم فيه هو شـخصيا، مبينا كيف استثمر البريطانيون هذا الحادث لصالحهم، فطالبوا ـ كما قرر فى خطابه ـ

بمزايـا جوهرية، هى تعويض قدره نصف مليون من الجنيهات وسـحب جميع الضبـاط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحت من السـودان فى خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق.

ولقـد حاول بعـد ذلك عبد الخالق ثـروت (وزير الخارجية فـى وزارة عدلى يكن التـى تشـكلت عقـب اسـتقالة وزارة زيـور) فـى مباحثاتـه مـع السـير أوسـتن

تشمبرلين (Austin Chamberlain)، وزير الخارجية البريطاني، أن يخفف من غلواء بريطانيا.

والواقع أن هذه المباحثات، وإن لم تثمر عن اتفاق بين البلدين، قد اعتبرت أساسا للمفاوضات التالية في أدوارها المختلفة على حد قول محمد شفيق غربال؛ فقد تميزت دون غيرها من المفاوضات بأنها أول مرة في تاريخ المفوضات المصرية ـ البريطانية، يقترح فيها المصريون تعديل صورة الإشراف البريطاني على الجيش المصرى إلى إنشاء بعثة عسكرية بريطانية على غرار تلك الموجودة في ذلك الوقت في اليونان وتشيكوسلوفاكيا.

كما تميزت المفاوضات التى تلتها، وهي مباحثات محمود ـ هندرسون (Arthur Henderson)، وزير الخارجية البريطاني) بالربط بين وجود الجيش البريطاني ومقدرة الجيش المصرى على دفع العدوان إلى حين وصول المدد، أي الاتفاق على أن الوجود العسكرى البريطاني رهن أهلية الجيش المصرى، وقدرته في الدفاع عن أراضيه، وعلى منطقة قناة السويس بخاصة.

وقد تبع هذا الدور من المباحثات، المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة ١٩٣٦، وترجع بداية هذه المفاوضات إلى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة، حيث طالبت الجبهة الوطنية التى تألفت من الأحرار الدستوريين، والوفد، المندوب السامى بالشروع في المفاوضات لعقد المعاهدة، وكانت الأزمة الدولية التى نشأت هذا العام (١٩٣٥) عن نزاع إيطاليا والحبشة قد أدت إلى ازدياد المصريين يقينا بضرورة الإسراع بعقد معاهدة، وتم تشكيل هيئة مفاوضة برئاسة النحاس، وقد كان النقراشي أحد أعضائها إلى جانب محمد محمود وإسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالي وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلمى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وأحمد حمدى سيف النصر.. وقد بدأت هذه الجولة من المفاوضات من حيث انتهت مباحثات ١٩٣٠.

وعلى الرغم من أن النقراشي وماهر قد شاركا في المفاوضات، ووقعا على المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، إلا أنهما ما فتئا يكرران أن المعاهدة خطوة في

سـبيل الاسـتقلال، ولكنهـا لا تحقـق الاسـتقلال المنشـود... يقـول أحـد التقاريـر البريطانية التى أعدت عندما تولى النقراشـى الوزارة لأول مرة ، والتى أوردها محسن محمد بكتابه «من قتل حسن البنا؟» أن النقراشى:

«رفض بشدة عدة مقترحات لتوقيع المعاهـدة؛ فإنه رأى انطفاء شعلة الحماس المقدس عند النحاس باشا.

وأجبرت الضجة التى صاحبت موسـولينى النقراشـى على قبول المعاهدة عام ١٩٣٦ ولكن دون مبالغة».

وأوغـر موقف ماهر والنقراشـى عليهما صـدر زعيم الوفد الذى بالغ فى الإشـادة بمزايا المعاهدة إلى حد القول إنها معاهدة الشـرف والاستقلال، على نحو ما أسلفنا، وكان أحد أسـباب النزاع بين أقطاب الوفد الذى أفضى إلى خروج النقراشى.. ويبدو أن النقراشى ظل على رأيه فى المعاهدة، الذى أفصح عنه أكثر من مرة، بحيث نجده يقـول فـى موضعيـن من مذكراتـه الخاصـة بمباحثات عـام ١٩٤٧ مع بيفن بوسـاطة كامبل السفير البريطانى:

«لا تنتظر يـا جنـاب السـفير أن ألتزم بمـا جرى به العمـل فى الماضـى وإنكم تعلمـون رأيـى فـى معاهـدة ١٩٣٦ ، فـكل ما يمكننـى الامتنـاع عن القيـام بـه سأمتنـع عن عملـه... (٥ أبريل)

ويعـود مرة أخرى فى خلال مقابلته مع تشـابمان أنـدروز (Chapman_Andrews)، نائب السـفير البريطانى، إلى رأيه «المعـروف» فى المعاهدة فى معـرض رده على ما ورد فـى مذكـرة الأخير بخصـوص المعاهدات التى بيـن بريطانيا وبين مصر وشـرق الأردن، والتى بمقتضاها تكفل بريطانيا سلامة مصر وأمنها، فيقول:

«... وإنى أود أن أذكرك برأيى فى معاهدة ١٩٣٦ ، وإننى متمسـك بهذا الرأى، وأن القـول بـأن بريطانيـا هى التـى تكفل تحقيق سـلامة مصر وأمنهـا قول غير مقبـول؛ لأننـا نريـد أن نتولـى نحن تحقيق سـلامتنا وأمننـا، لا أن يتـولاه الغير عنا...» (مذكرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨).

والواقع أن المعاهـدة قـد حققـت الكثيـر مما عجـزت المفاوضات السـابقة عن تحقيقـه؛ فقد نصت المادة الأولى على «انتهاء احتلال مصر عسـكريا بواسـطة قوات صاحـب الجلالة الملك والامبراطور»، وارتفاع مسـتوى التمثيل السياسـى بين مصر وبريطانيـا إلى مسـتوى «سـفراء» بعـد أن كان ممثـل بريطانيا يحمل لقـب «المندوب السـامى». وترتـب علـى الوضـع الجديد التـزام بريطانيـا بتعضيد أى طلـب تتقدم به الحكومـة المصرية للانضمام لعصبة الأمم؛ بصفتها دولة مسـتقلة ذات سـيادة، ولقد أوصـت معاهدة ١٩٣٦ كذلك بوجوب إلغاء نظام الامتيـازات دون إبطاء، وقد تمت التسـوية النهائيـة فـى مؤتمر مونترو فـى العام التالى؛ مما أخضـع الأجانب فى مصر للنظـام الضريبـى المصرى، بعد أن كانوا ينعمون بالإعفاء مـن الضرائب، كما ألزمهم كذلك بالتشـريع المصرى. إلا أن هذه المعاهدة قد كبلت مصر بقيود عسـكرية ثقيلة، أولهـا: ربـط جـلاء القـوات البريطانيـة جـلاء تاما عـن مصر بأهليـة وكفـاءة الجيش المصـرى، إلـى الدرجة التى تمكنه من أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحـة فى القنـاة وسـلامتهـا، فى تناقض سـافـر مـع معاهدة الآسـتانة ١٨٨٨ التـى نصت على حيدة القناة، وعلى مسئولية مصر فى الدفاع عنها، كما انتهزت بريطانيا الحالة الدولية المتأزمـة فرفعت عدد قواتهـا المرابطة فى مصر إلى عشـرة آلاف جندى، بعد أن كان عددها المنصوص عليه فى مشـروع ١٩٣٠ ثمانية آلاف، كما تم الاتفاق بين الطرفين بموجـب المعاهدة علـى بقاء القوات البريطانية مرابطة فى منطقة القناة لمدة عشـرين سـنة كاملـة، بل وألزمت مصـر ببناء الثكنـات الجديدة التـى تنتقل إليهـا القوات فور انسـحابها من المدن الكبرى، إلى جانب النفقات، على أن تقتصر مسـاهمة الحكومة البريطانيـة على الربع، إلا أن حكومـة محمد محمود نجحت فيما بعد، وبالتحديد فى ٢٧ سـبتمبر ١٩٣٨، فـى تعديـل هـذه المـادة؛ حيـث اتفـق علـى أن تقـوم الحكومة البريطانيـة بزيـادة الحصة المقررة لها فـى تكاليف إقامة القـوات البريطانية فى منطقة القناة إلى النصف بدلا من الربع.

وأباحـت كذلك المعاهـدة المجال الجوى المصرى للطيـران الحربى البريطانى، وهو الأمر الذى أرادت بريطانيا اسـتغلاله للطيران المدنى، إلا أن حكومة النقراشـى، وانطلاقـا مـن التطـور الـذى طـرأ علـى الاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة، أرجأت

الاقتراح البريطاني بتسيير رحلات منتظمة إلى العواصم التى لا تصل إليها شركة مصر للطيران، إلا أنه سرعان ما أدرك النقراشي، على الرغم من إصراره فى هذه المسألة، وتمسكه بموقفه طوال وزارته الأولى والثانية، أنه قد دخل فى معركة خاسرة، كما ورد بكتاب «ستة من عمر مصر».

ولعل فى هذه البنود المتعلقة بالمسألة العسكرية، ما يفسر اهتمام السعديين البالغ بالدعوة إلى دخول مصر الحرب، إلى جانب بريطانيا حتى يتسنى تسليح وتدريب الجيش المصرى، ويفسر كذلك العناية الخاصة التى أولتها حكومة على ماهر ثم حكومة النقراشي لمسألة الجيش والتجنيد، فلقد استصدر النقراشي قانونا خاصا بالخدمة العسكرية، الذى فرض هذه الخدمة إجباريا على كل المصريين، وكان النظام المعمول به من قبل هو نظام البدل النقدى الذى كان يسمح بالحصول على الإعفاء مقابل مبلغ عشرين جنيها، وقد رمى هذا القانون إلى زيادة عدد المجندين، كما أصبح الجيش يضم بين صفوفه عددا من المتعلمين. ومن اليسير أن نستشف أن الغرض من هذا القانون هو درء ادعاءات بريطانيا، التى كانت تتذرع بضعف الجيش لتبرير وجودها فى مصر، دفاعا عن مصالحها فى الشرق الأوسط. وبادر النقراشي كذلك فور انتهاء الحرب العالمية الثانية بإرسال رسالة إلى السفير البريطانى يطالب فيها بضرورة إنهاء خدمة البعثة العسكرية البريطانية بالتدريج، محددا مهلة ستة أشهر لإنهاء هذه الخدمة، حيث إنه أدرك أن المراد من هذه الخدمة فى واقع الأمر هو السيطرة على تقدم الجيش المصرى والتحكم فى قوته وحركته. (نقلا عن رسالة الدكتور عبد العليم خلاف).

فمما يميز وزارة النقراشي الأولى بحق هو السياسة التى انتهجتها على الصعيد العسكرى؛ حيث شهد عام ١٩٤٥ بداية حجب الحكومة المصرية مشروعاتها فى التوسع فى الجيش المصرى عن البعثة العسكرية البريطانية، وتسجل الوثائق البريطانية أن أول من أثار قضية الأعداد المتزايدة لأفراد البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى ومستواهم من حيث الكفاية، هو السيد سليم والنقراشي.. والسيد سليم كان قد تولى وزارة الدفاع فى وزارتى أحمد ماهر الأولى والثانية، وفى وزارة النقراشي الأولى، وقد دعمه النقراشي، كما يقرر الدكتور عبد الوهاب بكر

محمد، فى السياسة المتشددة التى اتبعها مع السلطات العسكرية البريطانية، والتى بلغت حد الرد على رئيس البعثة العسكرية البريطانية بأن يهتم بشئونه الخاصة، وبأن خطة الجيش المصرى ليست من اختصاصه.

بالإضافة إلى البنود السابقة فمعاهدة ١٩٣٦ هى أيضا تلك المحالفة التى وصفها النحاس بأنها «محالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية»، ولكنها تفرض على مصر مساعدة الحليفة فى ثلاث حالات؛ اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠، وهما حالة الحرب، وحالة خطر الحرب، وزيدت ثالثة فى هذه المعاهدة، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها. ولقد وضع هذا البند مصر فى وضع حرج عند نشوب الحرب العالمية، واختلفت فى تفسيرها الآراء وتباينت كما أسلفنا.

أما فيما يخص السودان؛ فقد تم الاتفاق على عدم المساس باتفاقيتى ١٨٩٩، مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديلهما، وبموجبها تم التوصل إلى الاتفاق على تفعيل هاتين الاتفاقيتين، عن طريق الإقرار بعودة الجيش المصرى إلى السودان، وتعيين المصريين مثلهم مثل الإنجليز فى الوظائف التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء، وكذلك بتخويل مفتش الرى فى السودان ـ الذى تم الاتفاق على أن يكون مصريا ـ حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشئون المتعلقة بمهام وظيفته، وإن ظلت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام.

ولقد تركت معاهدة ١٩٣٦ أثرا سيئا على نفوس الوطنيين السودانيين؛ حيث سجل أحد تقارير المخابرات السودانية (نقلا عن دراسة للدكتور يونان لبيب رزق) أنه

«ليس هناك من شك أن غالبية الوطنيين السودانيين ساخطون على الاتجاه المصرى الجديد نحو السودان، مما تضمنته المعاهدة، وقد تمثل فى تحول الوطنيين المصريين من المطالبة باستقلال كل وادى النيل (موحدا وبدون تجزئة) إلى المطالبة بمشاركة البريطانيين، وتحقيق سيادة مساوية لهؤلاء، ولو من الناحية النظرية على الأقل».

وهكـذا يتضـح أن المواد الخاصة بالسـودان فـي تلك المعاهدة سـارت في نفس الاتجاه الذي رسـمته لنفسها السياسـة البريطانية في السودان، منذ أحداث العنف في عام ١٩٢٤، الرامية إلى فصل السودان عن مصر بطرق شتى نذكر منها:

١- تشجيع الحركات الإقليمية والدينية، ولعل أشهرها المهدية.

٢- إيجاد نوع من التنافس في هذا المجال بين المصريين والسـودانيين عن طريق الاسـتغناء عن ريادة الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية، وإحلال جامع أم درمان مكانه.

٣- تشـجيع الاتجـاه القبلي الـذي يحول دون انخراط السـودانيين فـي وحدة مع مصر.

ولقـد فطـن المصريـون إلـى هـذه السياسـة، وسـوف نقتصر هنـا علـى مـا يتصل بموضوعنا اتصالا مباشـرا، مكتفين بالإشـارة إلى الجهود الواعية المبذولة في سـبيل إفشـال تلك السياسـة، والتي أوردها الدكتور يونان لبيب رزق في دراسته القيمة حول قضيـة وحدة وادي النيل.. ولقد سـاهمت حكومة النقراشـي بقدح في هذه السياسـة الرشـيدة؛ ففـي عهـد وزارتـي النقراشـي الأولـى والثانية تـم الاتصـال التليفوني بين القاهـرة والخرطـوم، وأجريـت الدراسـات الفنية اللازمـة حول مشـروع امتداد خط حديـدي مـن الشـلال حتـى مدينـة حلفا؛ تسـهيلا للانتقـال بيـن السـودان ومصـر. وأعلنـت حكومة النقراشـي كذلك فـي مجلس النـواب أن المعامـلات التجارية بين مصر والسـودان لا تخضع لأية قيود، بناء على هذا التصريح استثنى ممدوح رياض - وزيـر التجـارة والصناعة السـعدي - السـودان من قـرار حظر تصدير أيـة كميات من السـكر والزيـت إلى الخارج لاشـتداد حاجة السـوق المحليـة إليها فـي أوائـل عـام ١٩٤٨، كمـا شـرع النقراشـي فـي عهد وزارتـه الثانيـة في بناء مسـجد كبيـر بمدينـة الخرطـوم، كما أوضـح الدكتور عبـد العليـم خلاف في دراسته التي أشرنا إليها أكثر من مرة.

والواقع أن لفيفا من الساسـة المصريين، على رأسـهم إسـماعيل صدقي، ومحمد محمـود، وأحمد ماهر، والنقراشـي لم يقبلـوا معاهـدة ١٩٣٦ إلا على مضض؛ فهي

وإن كانت لها مزايا لا يمكن إغفالها، إلا أنها من وجهة نظرهم لا تحقق إلا استقلالا منقوصا؛ حيث إنها أبرمت في ظروف حالكة، مصحوبة بتهديد لا يكاد يخفى وجهه السافر، بإعادة فرض الحماية على مصر، مثلما كانت الحال في الحرب العالمية الأولى، كما قبلوها على أمل تعديلها في أقرب وقت ممكن. ولقد رأوا الفرصة سانحة بعد انتهاء الحرب العالمية، واعتمادا على ما قدمت مصر من مساعدات وتضحيات تؤهلها من وجهة النظر المصرية للحصول على حقوقها. إلا أنه سرعان ما خاب ظن الوطنيين المصريين، ويصور لنا هذا الشعور خير تصوير ذلك الاحتجاج الذى رفعته الحكومة المصرية للحكومة البريطانية، لتجاهل الحكومة المصرية في المؤتمرين اللذين عقدا بموسكو ثم لندن، لمفاوضات الصلح مع جميع الدول الأوروبية التابعة لألمانيا. وتعول المذكرة المرفوعة في هذا الشأن على المجهود الحربي الذى ساهمت به مصر، والذى كان قد لعب دورا كبيرا في تطور الحرب، وتعول كذلك على ما لها من مصالح في ممتلكات إيطاليا الإفريقية، خاصة أن إيطاليا كانت قد اغتصبت منذ عام ١٨٨٥ مصوع ومناطق أخرى وشيدت منها مستعمرة أريتريا التي كانت تقتضى طبيعة الأمور إلحاقها بالسودان، كما أضيرت الموانئ المصرية من جراء الغارات الجوية الإيطالية.

ولذلك ازدادت الانتقادات الموجهة للمعاهدة حدة وضراوة؛ عقب انتهاء الحرب، حتى لنجد في آخر ساعة (في ١٠/٩/١٩٤٧) مقالا عنيفا وقعه كامل الشناوى، يفصح عنوانه عن فحواه: «كلمة الساعة: جريمة المعاهدة... تكلموا أيها الموقعون». إلا أن الواقع أن المعاهدة لم تكن من صنع الموقعين وحدهم؛ حيث شاركهم المسئولية أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، فلقد أقر البرلمان المصرى هذا الاتفاق في يوليه ١٩٣٧، بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات ضد ١١ صوتا في مجلس النواب، وبأغلبية ١٠٩ أصوات من ١١٦ في مجلس الشيوخ.

وقد وردت أول إشارة رسمية إلى الرغبة في التحلل من قيود معاهدة ١٩٣٦ في خطبة الملك في يوم ١٨ يناير ١٩٤٥، وقد عزز أحمد ماهر هذا المطلب في خطبة له في البرلمان.

وتولـى النقراشـى الـوزارة لأول مرة فـى ٢٤ فبرايـر ١٩٤٥، عقب اغتيـال أحمد ماهر، فاسـتكمل المشوار الذى كان قد قطعه سـلفه، مناديا بدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا ـ كما أسـلفنا ـ فأعلن دخول مصـر الحرب ضد ألمانيا واليابان. وقد ألغى النقراشى الأحكام العرفية فى ٧ أكتوبر من نفس العام، حيث انتفت الحاجة إليها، وبذلـك لم يعد حاكما عسـكريا عاما. ثم كان عليـه ـ وقد وضعت الحرب أوزارها ـ أن ينـزل بـدوره إلـى حلبـة المفاوضـات، وكانت أول خطـوة له فى هـذا الاتجاه هى المذكرة التى رفعها إلى السـفير البريطانى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ لطلب تحديد أقرب موعد لفتح باب المفاوضات، وقد تضمنت المذكرة ضرورة معالجة مسـألة السودان، وقد انتقد البعض «تلكؤ» و«تشـاغل» النقراشـى، إلا أنه فى الواقع كان قد سبق تقديم هـذه المذكرة عـدة خطوات، حيث إنه عيـن الدكتور عبد الحميد بدوى رئيسـا للوفد الـذى سـوف يمثل مصر فى مؤتمر سـان فرانسيسـكو، ولقد كان عبـد الحميد بدوى معروفـا فـى الدوائـر البريطانيـة بنزعتـه الوطنيـة «المتطرفـة»، أمـا بالنسـبة للساسـة المصريين فلقد كان «فقيه مصر الكبير» على حد تعبير الدكتور حسين هيكل.

أثار بدوى مسـألة تعديل المعاهدة فى إحدى جلسات المؤتمر (٢٨/ ٤/ ١٩٤٥) مناشـدا المؤتمر بتشـريع المبـادئ التى يمكن على أساسـها تعديـل المعاهدات التى تتنافـى مـع الواقع العالمى المسـتجد، والتى يمكن أن تشـكل مصدرا للنـزاع، وبالتالى تهديدا للسـلام العالمى. وفى ٢٦ يوليو تولى حزب العمال السـلطة، فكرس النقراشـى ـ الـذى رأى فـى هـذا الصعـــود فرصـة سـانحة لتعديـل المعاهدة ـ جلسـة مجلس الوزراء يوم أول أغسطس لمناقشة العلاقات المصرية ـ البريطانية.

إلا أنه وفقا لرحمن H.A.Rahman صاحب كتاب A British Defence Problem in the Middle East ـ حث الملك النقراشـى بألا يتسـرع، خوفا من أن يؤدى الفشل فـى المفاوضـات إلى صعود الوفد مرة أخرى، وهو مـا كان يريد الملك أن يتفاداه بأى ثمـن لمـا كان يكنه للنحاس من بغض منـذ حادثة ٤ فبرايـر ١٩٤٢؛ ومن ناحية أخرى كان هـذا التوجـه من القصر والحكومة متمشـيا مع خطـة الخارجيـة البريطانية، حيث كانـت تترقـب التقريـر الـذى كان يعـده الفنيـون العسـكريون عـن متطلبـات بريطانيا العسكرية فى المنطقة، قبل الخوض فى مباحثات جديدة لتعديل المعاهدة.

واضطـر النقراشـى لمواجهـة التذمر المتصاعد بيـن جموع الشـعب، الذى كانت تداعبه الآمال العريضة للتخلص من الوجود العسـكرى الاستعمارى، والذى كان من ناحيـة أخـرى تعبث بـه أيد خفيـة. كما كان النقراشـى يعانـى كذلك مـن الأزمة التى سـببتها له العناصـر المناوئة فى وزارتـه الائتلافية، التى كان قد ورثها عن سـلفه دون إجـراء أى تعديل بها؛ فلقد اسـتقال حافـظ رمضان وزير العدل الـذى كان ينتمى إلى الحـزب الوطنـى، صاحـب شـعار «لا مفاوضة إلا بعـد الجلاء»؛ وعلـى النقيض من ذلـك، هدد مكرم عبيد وزير المالية بانسـحاب الوزراء الذيـن كانوا ينتمون إلى الكتلة الوفديـة، إذا لـم يتم اتخاذ خطوات حاسـمة فى سـبيل تعديل المعاهدة. ولقد شـاب العلاقـة بيـن مكرم والنقراشـى الكثير من التوتر؛ حيث إنـه إذا كان الأول قد قبل على مضـض العمـــل مع أحمـــد ماهـر، إلا أنـه كان دائم التبـرم من النقراشـى؛ وقد أخذ الدكتـور حسـين هيكل على النقراشـى عـدم اتخاذه موقفـا حاسـما إزاء تهديد مكرم المستمر بالاستقالة.

ومـن ناحيـة أخـرى فلقـد اضطـرت حكومـة النقراشـى، شـأنها فـى ذلك شـأن الوزارات المصرية كلها التى تشكلت فى ظل الاحتلال، والتى حاولت جاهدة تفعيل واسـتثمار حيـز الحرية الضيـــق المتـاح لها فى هـذه الظروف، اضطـرت لمواجهـة عـدد مـن المتاعـب والصعـاب، يصعـب علـى أى مراقـب أن يدركهـا علـى وجهها الصحيح.

ونسـوق على ذلك مثالا بسيطا من واقع خطاب للدكتور عبد الحميد بدوى موجه إلى النقراشى بتاريخ ٢١ ديسمبر [١٩٤٥](١)، حيث يشكو الأخير من تعنت الانجليز خـلال اجتماعات اللجنـة التحضيرية، التى أنيـط بها البت فى أمر المقـر الدائم لهيئة الأمـم المتحدة، وهو الأمر الذى علقـت عليه الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا، لأنها رأت فـى اختيـار أمريـكا مقـرا لهـذه الهيئـة انتقاصا مـن نفوذهـا، ولقد حـاول الوفد البريطانى برئاسـة نويل بيكر أن يحمل الوفد المصرى على التصويت لصالح أوروبا،

(١) لقد وضعنـا تاريخ السـنـة بين قوسـين لأنـه ليس مكتوبـا فى آخر الخطاب، انما استدللنا عليه من واقع الخطاب التالى المؤرخ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٦.

وهو الأمر الذى لم يرق للجانب المصرى لأنه «دفاع عن هذه القارة دون تحديد أى مكان منها ضد أمريكا إطلاقا»، على حد قول عبد الحميد بدوى، لذلك فهو لم يتعهد بأى شىء قبل الوفد البريطانى؛ وعند التصويت اختلط الأمر على ممثل مصر لسوء ترتيب الأسئلة موضوع الاقتراع، وصوت بحسن نية تامة ضد أوروبا ثم لأمريكا بعد ذلك، فما كان لبيكر إلا أن اعتذر عن غداء كان قد دعاه له عبد الحميد بدوى من قبل، وكانت الدعوة إليه على شرفه، كما كان هو الذى اختار موعدها، وذلك لأنهم «يريدوننا أن نفهم وقد تفضلوا بالكلام معنا فى أمر، وجبت علينا مجاراتهم فيه» أو «لتأديب من حدثته نفسه أن يكوِّن رأيا خاصا». قد ترتب على وقاحة بيكر أن اضطر عبد الحميد بدوى للاعتذار عن دعوة غداء رتبت من أجل أن يقابل الأخير. ويختم عبد الحميد بدوى ما سرده من أحداث بقوله إنه وقد تأزمت الأمور بهذا الشكل فإنه يضع استقالته رهن تصرف النقراشى؛ خوفا من أن يكون لوجوده فى الحكومة ما يؤثر على المفاوضات المقبلة، خاصة وقد غلب فى الوقت الراهن الصفاء على العلاقات بين حكومة النقراشى والحكومة البريطانية.

نلمس من هذه الواقعة الصلف والغطرسة البريطانية المعهودة التى تنم عن العقلية الاستعمارية، التى كان على الوطنيين المصريين التعامل معها، محاولين تحقيق المعادلة الصعبة بين اعتبارات العزة الوطنية وبين الحذر، الذى تمليه عليهم المصالح العليا للبلاد، ونلمس كذلك تجرد الساسة المصريين من أهوائهم الشخصية، وكذلك قلق بريطانيا من النفوذ الأمريكى المتزايد.

فلقد كان العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد دخل عصرا جديدا تتنازعه أطماع قوتين عظميين، وكان على بريطانيا إزاء الواقع الجديد أن تعدل من استراتيجيتها فى الشرق الأوسط تعديلا جوهريا، تواجه به المد الشيوعى من ناحية والنفوذ الأمريكى المتزايد من ناحية أخرى، حيث اقترح بيفن تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية مبنية على الشراكة الاقتصادية بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط، وأفصح عما كان ما يتمناه بأن يؤدى هذا التعاون إلى منع التغلغل الأمريكى فى أسواق كانت بريطانيا تهيمن عليها من قبل، بينما تقدم باجيت Paget القائد العام للقوات البريطانية

فـى الشـرق الأوسـط بتصور آخر، يقوم على أسـاس اتحـاد فيدرالـى يضـم بريطانيا ودول الشـرق الأوسط، وعلى رأسـهم مصر. بمعنى آخر بدأت فكرة الدفاع المشترك تقتـرن بضـرورة انهاء الاحتـلال العسـكرى التقليدى، وذلـك حتى يتسـنى لبريطانيا الاحتفاظ بقواعد عسـكرية فى الشـرق الأوسـط، وبالأخص فى مصـر نظرا للأهمية الحيويـة لقناة السـويس؛ ولذلك نجد المفاوض البريطانى يطـرح نفس السـؤال على صدقى وعلى النقراشى: هل تستطيع مصر إرسال قوات إلى العراق مثلا إذا ما تعرض هـذا البلـد العربـى للخطر؟! على اعتبار أنهـا البلد العربى القريبـة حدوده من حدود الاتحاد السـوفيتى الذى أصبح يمثل أكبر مصدر للخطر للمصالح الغربية والبريطانية فى الشرق الأوسط؟

ويسجل النقراشـى فى المذكرات السياسية التى لدينا الحديث الذى دار بينه وبين باجيـت فـى ٢٣ اكتوبـر ١٩٤٥، وكذلـك فـى يـوم ٣٠ مـن نفـس الشـهر بحضـور آلنبـروك (Baron Alanbrooke)، الـذى كان قـد حضر إلى القاهرة فى اليوم السـابق ليقف على مشـاكل الدفاع فى الشـرق الأوسـط؛ فى المرة الأولى يطرح باجيت فكرة الاتحاد الفيدرالى متعللا بأن «المسـألة الآن لم تعد مسـألة قنال السـويس بل مسـألة المنطقـة كلهـا ورفاهية أهلها». ويحذر النقراشـى بأنه «فى هذه الحالة سـوف تسـود الفكـرة بـأن الدول الكبـرى تـوزع العالم إلـى مناطق نفـوذ تختص بريطانيا بالشـرق الأوسـط»؛ ويرد بخصوص القواعد والتجهيـزات التى تريد بريطانيا الاحتفاظ بها فى مصر ليتسـنى لها الدفاع عنها بأن «عندهم فلسـطين يضعون فيها قواعدهم»، أما مصر فتعتـزم زيادة قواتها، ويقرر القاعدة التى لا يقبـل أن يحيد عنها، وهى أن الصداقة بين مصر وبريطانيا لا تتوطد ولا تنمو إلا إذا كانت مصر مسـتقلة حرة فى تصرفاتها حيث إنه «ليس من المتيسر الآن تسيير أمة ضد إرادتها.»

وفى اللقاء الثانى يتحدث المارشـال آلنبروك عن وسـيلة الاشـتراك partnership فى الدفاع عن الشـرق الأوسط، فيسـتبدل النقراشى كلمة «اشتراك» بكلمة «محالفة»، متعللا بأن تلك هى الوسـيلة المثلى لتنظيم الدفـاع عن المنطقة، ويكرر نفس القاعدة التـى أرسـاها فـى لقائه الأول مع باجيـت، مضيفا تهديـدا خفيا بأنه فـى حالة الحرب يهتم العدو أيضا بحالة القلق السياسـى فى البلاد التى يريد أن يغزوها، وعندما نسـب

باجيت كلام النقراشــى إلــى «وطــأة الجيــوش الانجليزيــة»؛ نظــرا لكثرتها أمام ناظرى المصريين، أجاب النقراشى بأن العبرة ليست فى وجود الجنود الإنجليز فى القاهـرة أو فـى غيرهـا مـن المـدن المصرية، بل فـى مغزى هـذا التواجد العسـكرى الأجنبـى فـى البـلاد، إذ إنه عندمـا رؤى استعراض الجيـش الانجليزى فى شـوارع القاهرة فى ١٩٣٩ ـ ١٩٣٨ قوبل بالتصفيق من رجل الشـارع المصرى، لشـعوره بأن هـذا الجيش سـوف يـذود عن مصـر إلى جانـب الجيش المصـرى، إذا مـا تعرضت لهجوم، أما فى الوقت الحاضر فإن هذا الوجود لا يعنى إلا «السيطرة وعدم الثقة».

ونخلص من هذا العرض لأهم ما ورد بالمذكرتين إلى عدة ملاحظات:

١ ـ الوضوح التام الذى ميز حديث النقراشى مع المسئولين البريطانيين، وحرصه فـى نفس الوقت على توخـى الدقة فى التعبير، وعدم الانتقـال من نقطة إلى أخـرى إلا بعد أن يتـم الاتفاق التام على المراد، حتى لا يترك ثغرة فى كلامه يمكن الاستفادة منها فى المستقبل.

٢ ـ الالتـزام بمبـدأ التحالـف فـى مقابـل الدفاع المشـترك، مما يدل علـى النظرة الواقعيـة للعلاقـات المصريـة ـ البريطانيـة، أى الإدراك بـأن مطالبـة دولـة بحجم بريطانيا بما لها من جيش و عتاد بالجلاء غير المشروط، هو من قبيل السفسطة و المزايدة.

وفـى توجـه جديـد للسياسـة المصريـة مواكب لظهـور نجم قـوة جديـدة تنافس الإمبراطوريـة البريطانيـة التى بـدأت تغيـب عنها الشـمس، نتابع جنبـا إلى جنب مع المباحثـات الجاريـة مع السـلطات البريطانيـة، مباحثـات أخرى مع وزيـر الولايات المتحـدة الأمريكيـة، المسـتر تاك، فـى ٢٩ يناير ١٩٤٥، الذى يسـأل رئيس الوزراء المصـرى إذا كان الوقت مناسـبا لعقـد معاهدة صداقة مع الحكومة المصرية، تشـمل المسـائل التجارية والإقامة وغيرها، فيجيب النقراشى السؤال بسؤال ذى مغزى حول الزاويـة التـى ينظـر بهـا الأمريكيون إلى مصـر: هل يزمعـون التعامل معهـا فى ضوء العلاقـة الخاصـة التى تربطهـا ببريطانيا بمقتضـى معاهـدة ١٩٣٦، أم بصفتها دولة مسـتقلة ذات سيادة تسعى إلى تحرير نفسـها من القيود التى فرضتها عليها المعاهدة؟

ويجيب المستر تاك بأن هذه المعاهدة من النوع النمطى standard يقترح عقدها على غرار تلك التى عقدت مع إيران، والجارى الاتفاق عليها مع كل من سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية، فيفطن النقراشى إلى مغزى هذا الرد، حيث يجيب بأن هذه البلاد تعتبر مناطق نفوذ، وأنه يطمع أن تكون المعاهدة مع مصر على غرار تلك التى عقدت مع هولندا وبلجيكا مثلا.

ويتعرض الطرفان، فى تسلسل للحديث يدل على الوعى التام بأنهما إنما يتحركان فى إطار من القيود مفروضة فرضا على مصر، لوضع الوزير الأمريكى المفوض الذى رفض اقتراح حكومته برفعه إلى رتبة سفير، لأن ذلك على حد قوله، من شأنه أن يخلق وضعا غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة، التى يكون سفير بريطانيا مقدما على سفيرها بمقتضى المعاهدة المصرية ـ البريطانية المبرمة مع مصر، فيصرح النقراشى بأن مسألة تقدم السفير البريطانى هى من المسائل التى سوف تطرح قريبا فى المباحثات مع الجانب البريطانى.

الفصل السابع
حادثة كوبرى عباس

تأخر الرد البريطاني على المذكرة المصرية المرفوعة إلى الحكومة البريطانية حوالى شهر، فلم يصدر عن وزارة الخارجية سوى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، وقوبل بالاستهجان من الرأى العام، حيث إنه أقر المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦، كما أنه وضع مصر فى مصاف «مجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية» مما يتنافى مع الكرامة الوطنية، فاندلعت المظاهرات الصاخبة فى الجامعة، وتصدت لها حكومة النقراشى، ونجم من المواجهة بين الطلبة وبين قوات البوليس الواقعة التى عرفت فى التاريخ باسم «حادثة كوبرى عباس». ولقد تجمعت عدة عوامل حولت هذه الحادثة إلى أسطورة بعيدة عن الواقع، منها الجهل بملابسات الحادث ودوافعه، وبعده عن الرصد المحايد الذى نشرته «الأهرام»، أوالشهادة التى أرخ لها المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى.

لم يكن ذلك الجنوح وقلب الحقائق إلا من قبيل الاستغلال السياسى للحادث لأغراض خاصة من قبل عدد كبير من الأحزاب والجماعات والأفراد. كما اختلطت أحداث كوبرى عباس فى عهد النقراشى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٦، بالأحداث الأخرى التى جرت فى ذات المسرح بتاريخ ١٤ نوفمبر من عام ١٩٣٥ فى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة.

وبفعل هذه العوامل أصبحت أسطورة كوبرى عباس، أو ما يدعونها بمذبحة كوبرى عباس فى ٩ فبراير ١٩٤٦، وكأنها حقيقة تاريخية، ولقد كانت للمصالح

السياسـية المختلفـة أسـبابها البعيـدة فـى إذكاء وإضفاء الغطـاء علـى الأكاذيب التى أحاطت بحقيقة الموضوع حتى رسخت فى مخيلة الشـعب، دون أن يعنى أحد بتتبع الأحداث الحقيقية واستجلاء بواعثها، اكتفاء بالادعاءات التى تصور هذه الإضرابات علـى أنهـا كانت محـاولات سـلمية من جانـب الطلبـة، للتعبير عـن آرائهم فـى الرد البريطانى المتعنت على المذكرة المصرية.

فنجـد أن مكـرم عبيـد وزير المالية فـى حكومة النقراشـى الأولـى يلعـب دورا سـابقا للأحداث وإن كان سـاهـم بقـدح فى اضطـراب الموقـف وإشـعـال الفتنـة، فهـو يسـرب إلـى جريدة الكتلة المشـروع الحكومى لطلب الجلاء فى ١٥ ديسـمبر ١٩٤٥ قبل إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بفحواه، وهو أمر لا يتفق وأصول الحكم مـن وزير مسـئول؛ الأمر الذى دعـا وزارة الخارجية البريطانيـة أن تبـدى امتعاضهـا الشـديد واحتجاجهـا علـى مثـل هـذا السـلوك الـذى يخـرج عـن الأعـراف الدبلوماسية، وهو ما أبلغه اللورد كيلرن للنقراشـى بموجب البرقيـة التى تلقاهـا من حكومتـه فى هذا الشأن، الأمر الذى دعا النقراشى إلى الإسراع بتغيير صيغة المذكرة المصرية.

ثـم يعاود مكرم عبيد محاولاته فى تخريب المسـاعى المصريـة فى بدء التفاوض بإعـادة تسـريب صـورة مـن الـرد البريطانـى على المذكـرة المصريـة فـى أول فبراير ١٩٤٦، ليقطع الطريق أمام النقراشـى فى الاسـتمرار فى المفاوضات، وخلق جو من التوتـر بيـن الحكومتين، ومن المتناقضـات أن يتولى مكرم عبيد شـخصيا الدفاع عن موقف الحكومة فى هذا الشـأن فى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٦، ثم يقـام له حفل تكريم فـى ٩ فبراير عند بدء إضرابات الجامعة، فينتهز الفرصة لمهاجمة الحكومـة التـى ما يزال عضوا فيها، بعد أن عدل عن اسـتقالته التى قدمها فى ٢٦ يناير بناء على نصيحة الملك، ثم هو يعاود تقديم الاسـتقالة من جديد مع زميليه من وزراء حزب كتلة الوفد، طه باشـا السـباعى والسـيد سـليم فى ١٤ فبراير، كما يسـاهم طلبة الكتلـة على ندرتهم فـى إضراب كوبرى عبـاس بزعامة زكريا لطفـى جمعة، الطالب بالحقـوق، علـى الرغـم من أن مكـرم عبيد زعيم الحزب ما زال شـريكا فـى الوزارة. ولقـد عبر الدكتور حسـين هيكل فى كتابه «مذكـرات فى السياسـة المصرية» (الجزء

الثانى) عن رأيه فى مناورات مكرم عبيد، وحملها المسئولية الكبرى فى إضعاف الوزارة وفى تشجيع المعارضة.

ولقد عثرنا أخيرا فى حقائب النقراشى على مذكرة وزارة الداخلية ـ إدارة الأمن العام ـ وهى تتناول وقائع ثابتة يمكن الرجوع إليها، كما تحتوى على أحداث مشهودة وشخصيات محددة ترتبط بالواقع الزمنى والمكانى والتاريخى. ولا شك أن وثائق وزارة الداخلية الخاصة بكوبرى عباس لابد وأن تكون محفوظة على الرغم من مرور ستين عاما على الحادث، وكذلك المحاضر الرسمية والسجلات ودفاتر الأقسام لما يصوره الحادث من أهمية بالغة.

فمذكرة وزارة الداخلية التى تم العثور عليها والمرفوعة من إدارة الأمن العام فى فبراير سنة ١٩٤٦ إلى «وزير الداخلية دولة النقراشى باشا» تؤكد أن حادث كوبرى عباس لم يكن عفو الخاطر أو مجرد إضراب سلمى، بل إنها كانت مؤامرة واسعة النطاق على مستوى القطر كله، لها ما وراءها من سبق التدبير والمقاصد التى لم تكن خافية على الوزارة منذ البداية، فهم يرصدون ما يدور فى جماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، والحزب الوطنى وكذلك حزب الوفد.

بل إننا نجد قبل اندلاع المظاهرة التى اقترن اسمها بكوبرى عباس أن البوليس السياسى يرصد اجتماعا يدور فى منزل النحاس فى ١/ ٢/ ١٩٤٦ من أشخاص محددين من لجان الوفد المختلفة، مثل الدكتور محمد بلال (الذى كان قد كلف بتأليف أول فرقتين للقمصان الزرق)، وكمال عبد المطلب، ومحمد شحاتة مصطفى، وهم يعرضون عليه القيام بثورة، ويبدو من رد النحاس أنه لا يعترض عليها بقوله أن «من يريد أن يثور لا يتكلم». كما زاره فى يوم ٦ فبراير رئيس اتحاد طلبة الأزهر ومعه بعض الطلبة، وعاهدوه على قيام حركة الأزهر ابتداء من ٩ فبراير «خالصة للوطن» على حد قولهم.

وتتوالى الاجتماعات التى يرصدها البوليس فى حزب مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين، وكان آخرها قبل حادث الكوبرى بيوم واحد، أى بتاريخ ٨ فبراير.

كمـا يرصـد البوليس اجتماعا بتاريخ ٦ فبراير يقرر فيـه المكتب العـام للإخوان المسـلمين اعتبار الأسبوع الذى يبدأ من ٩ فبراير «أسبوع الجهـاد»، وقد أطلق عليه «أسبوع الوطـن»، ولا نطيل فـى ذكـر عمليات الرصد، فهى مفصلة تفصيـلا دقيقا بالمذكرة سابقة الذكر.

وهكـذا فنحـن أمـام تواطـؤ المنظمـات والجماعـات والأحـزاب المختلفة على إشـعال نـار الفتنـة، رغـم أنهم هـم الفرقـاء الذيـن يختلفـون فـى المذاهـب والرأى والأهداف كل الاختلاف.

ولـم يكـن غريبا والأمر كذلك أن يسـبق يوم الإضراب اجتمـاع ممثلى هذه الفرق المختلفـة معـا مثل أبو شـادى الكيلانـى (حقوق وفدى)، عـز الديـن إبراهيم (آداب إخـوان)، إبراهيم زيدان (حقـوق إخوان)، عبد المحسـن حمودة (هندسـة وفدى)، ماهر محمد على (حقوق وطنى)، عبد الرؤوف سـرحان (حقوق وفدى)، صبرى أبو المجـد (حقـوق وفدى)، إبراهيم رشـدى (حقوق جهاد وطنـى)، زكريا لطفى جمعة (حقـوق كتلـة الوفد)، مصطفى مؤمن (هندسـة إخـوان). وذلـك لتحريك الإضراب وقيادة الطلبة.

وأغرب ما أورده التقرير سابق الذكر رصد الوزير الوفدى السابق عبد الحميد عبد الحق، وهو يتابع المسيرة لكوبرى عباس من سيارته، ثم يطل عليها هاتفا «لا مفاوضة إلا بعـد الجـلاء»، وهـو شـعار لا علاقة له بمبـادئ الوفد، بـل هو متعـارض معه كل التعارض.

وهكـذا سـار المتظاهـرون، أو سُـيروا نحـو كوبـرى عبـاس؛ سـعيا لقلـب مدينة القاهـرة، إلا أنهـم وجـدوا الكوبـرى مغلقـا للمشـاة، فمـا كان مـن بعض طلبـة كلية الهندسـة إلا أنهم ركبوا الـزوارق، وأرغموا المهنـدس المقيم بالكوبـرى على فتحه عنوة للمرور بين شاطئ الجيزة وشاطئ الروضة.

وحينمـا أمرهـم ضبـاط بوليـس مصـر المرابطون فـى نهايـة الكوبرى جهـة النيل بالتفـرق لم يذعنوا، فذهـب إليهم وكيلا حكمدار بوليس مصـر، ونصحاهم بالتفرق، فلـم يذعنـوا أيضا، بل إنهـم قذفـوا البوليس بالطـوب، وأصيب بعـض أفراد البوليس

بإصابـات مـن الطـوب والعصـى، بلغـت إصابـة الطلبة والأهالى ٣٦ شـخصا، وعدد من أصيب من البوليس ١٥.

وعنـد تراجع الطلبة ناحية الجيزة اسـتمرت أعمال الشـغب، فانجلى الحادث فى مجملـه عـن إصابـة ٨٩ مـن الطلبـة و الأهالى، كمـا أصيـب ٣١ آخرون مـن رجال البوليس.

ولـم تسـفر واقعة كوبـرى عباس عن حالـة وفاة واحـدة، اللهم إلا حـادث لاحق اعتدى فيه بعض الطلبـة على سـيارة نقل رقـم ٢٦٥٧٢ مصر، يقودهـا السـائق شفيق حسـب اللـه، وحينما أرغمت علـى تغيير اتجاههـا سـقـط تحـت عجلاتهـا طالـب يدعـى محمد على محمـد من كلية التجـارة، وعندمـا ذهـب وكيـل النيابـة الأسـتـاذ فؤاد الرشـيدى لضبط الواقعة منعـه الطلبة، وحاولوا الاعتـداء عليـه، فعـاد أدراجـه إلـى النيابـة. ويتفـق مـا يمكن اسـتنتاجه من هـذه المذكرة مع الـرأى الذى أبـداه عبد الرحمـن الرافعـى على الرغم من المآخذ التى سـجلها على بعـض تصرفات حكومة النقراشـى، منها على سـبيل المثال منع الطلبة من التوجه إلى قصر عابدين، والاعتداء عليهم بالضرب، حيث يقول:

«بالـغ الرواة فى تصوير [هـذه الحادثة]، إذ جعلوا منها فيما بعد دعاية سياسية ضـد وزارة النقراشـى، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيهـا، وأن بعضهم غرقوا فـى النيـل مـن أعلى الكوبـرى، وقد تحققنـا أنه لم يقتـل أحد فى هـذه الواقعة بالذات..»

بـل ولقـد أيدت روايـة الرافعى شـهادة أحمد عادل كمـال فى كتابـه **«النقـط فوق الحـروف ـ الإخوان المسـلمون والنظـام الخاص»**، وهو أحد أعضاء الجهاز السـرى لجماعة الإخوان المسـلمين، رغم التناقض الواضح بين الألفاظ المنتقـاة؛ فهـو يقرر أن

«أحدا لم يقتل يومها رغم أن كثيرين ألقوا بأنفسهم من فوق الكوبرى إلى النيل أو إلـى الضفـة الطينيـة مـن جهة الجيـزة، ولكنها علـى أى حال كانـت مذبحة أسفرت عن مئات من الجرحى..»

ونخلص من واقع التقرير الرسمى أن حادث كوبرى عباس كان عبارة عن ثورة مدبرة سبق الإعداد لها على مستوى القطر كله، فهى تمتد من القاهرة والجيزة إلى الإسكندرية والشرقية والدقهلية والمنوفية، وكذلك البحيرة، وقد شارك فى هذه المؤامرة واسعة النطاق أطراف عديدة.

وقد يؤخذ على هذا التقرير نقل حديث عن النحاس فى منزله، بما قد يعنى تجسس البوليس السياسى، إلا أن منزل النحاس فى ذلك الوقت كان أقرب إلى المنتدى العام، الذى دائما ما يحفل بالزائرين والوفود، كما كان النحاس سخيا فى تصريحاته، بل وكثيرا ما كان يطيب له أن يقوم خطيبا فى هذه الوفود، مهما انحصر عددهم فى قلة قليلة، وبذلك فإن هذا المصدر من المعلومات كان بالغ الأهمية سواء كانت هنالك آذان وأعين البوليس السياسى، أو من يتطوع بذلك، و«يأتيك بالأخبار من لم تزود».

كما أنه من الأهمية بمكان أن نولى تقرير الداخلية سابق الذكر، ما يستحقه من اهتمام؛ لما عرف عن النقراشى من حرص بالغ فى اختيار معاونيه فى وزارة الداخلية، كما كانت له خبرة واسعة بخبايا العمل فى وزارة الداخلية حيث عين وكيلا للداخلية عام ١٩٢٤، وتوالت بعد ذلك ولايته وزيرا للداخلية فى عهود شتى، إلى أن انتهى الأمر به إلى الجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية فى فبراير سنة ١٩٤٥.

وبذلك إذا ما سلمنا بخطورة هذا التقرير فلنا هنا أن نعجب:

- ماذا كان ينبغى على وزير الداخلية أن يقوم به إزاء هذا الإضراب الذى اندست فيه وحركته عناصر سبق الإشارة إليها، هدفها الأول هو قلقلة النظام، بل إن منهم من كان مسئولا عن حريق القاهرة فيما بعد؟!
- ماذا كان ينبغى على وزير الداخلية فعله إزاء تعرض رجال الأمن للضرب بالعصى والطوب، حتى بلغ عدد المصابين منهم ٤٦ فى حادث كوبرى عباس؟!

وإذا رجعنا إلى مشـاهداتنا للممارسات المتبعة فى الوقت الحالى بالدول الغربية، التـى تكفــل حق التظاهــر، وجدنا أن البوليـس يتعامـل بحزم بالـغ مـع المتظاهرين عند أول بادرة للإخلال بالأمن.

وحتـى لا يغيـب عن القـارئ الجانب الآخر من واقعـة كوبرى عبـاس، فإننا ننقل بعض ما ورد فى مذكرات محمد شـوقى الفنجرى، وهو طالب الحقوق الذى أصيب فـى الحادث إصابة بالغة؛ إثر ضربه بعصا البوليس فى رأسـه أحدثت كسـرا فى عظام الجمجمة، كما أحدثت شـللا بسـاقه اليمنى، ورواية الدكتور الفنجرى إنما تدل على تواجـد عناصر شـاركت فى الإضـراب بدافع الحماسـة، كما تدل كذلك على قسـوة البوليـس فـى التعامـل مـع الطلبـة، ورغـم ذلـك فـإن الدكتـور الفنجـرى ينفـى عن النقـراشـى مسئوليـة حادث كوبـرى عباس، وينسبهـا إلـى حكمدار القاهرة راسل باشا، وكذلك إلى حكمدار الجيزة فيتز باترك باشا، اللذين أضمرا حصار طلبة جامعة القاهـرة فـوق كوبـرى عباس بحيث لا يفلت طالـب من الاعتداء، بعـد أن أدخلوا فى روع الطلبـة أن أحـدا لـن يعتـرض سـيرهم، إذ تركوهـم يسيرون فـى هيئة مظاهرة، ولمسافة طويلة حتى عبروا كوبرى عباس.

ورغم تعاطفنا الشـديد مع المأساة التى عاشها الدكتور الفنجرى، والتى تتمثل فى رحلـة عـلاج مضنيـة من جـراء ما أصابـه، إلا أننـا لا نملـك أيضـا إلا أن نتوقف عند الثغرات الكثيرة التى تشوب تصويره للحادث، منها:

أولا: إن الكوبـرى كان مغلقـا للمشـاة، مفتوحا لمرور المراكب الشـراعية، إلا أن بعـض الطلبـة نزلـوا فى قـوارب وأغلقـوا الكوبـرى عنـوة؛ ليكـون صالحا لمرور الإضراب بعد تهديد المهندس المسئول، بل وتشير الأحداث إلى أن إغلاق الكوبرى تم بطريقة غير سليمة.

ثانيـا: إن الدكتـور الفنجرى فـى مذكرة له بعـد الحادث بثلاثين عامـا، أى فى ٢٥ ينايـر ١٩٧٦، يقـول: «إن كوبرى عباس مذبحـة لم يجـر مثلهـا فى التاريخ الحديث، إذ أصيب فيها ألفا طالب بإصابات جسـيمة.» ومثل هذا الرقم مبالـغ فيه مبالغة كبيـرة طبقـا لما سـجله المؤرخ الكبيـر عبـد الرحمن الرافعى فى كتابـه **«فى أعقاب الثورة**

المصرية» (الجـزء الثالث)، كمـا يتعارض التقدير بشـدة مع مذكرة الأمن التى سـبق ذكرهـا، وهـو التقديـر الذى يفترض فيـه الدقة، لما عـرف عن النقراشـى من الشـدة والجدية معـا، حيـث حدد عـدد المصابيـن من الطلبـة والأهالـى الذين اندسـوا فى الإضـراب بـ١٢٥ شـخصا فقـط، مقابل إصابة ٤٦ مـن رجال البوليـس، كما أن أحد المتظاهريـن قام برجم الأمباشـى الإنجليزى «هولمان» بحجر فـى جبينه، وقد ضبط وفى جيبه قطع من الزلط، كما لم يستعمل البوليس الرصاص، وأن أحدا لم يقتـل فى هـذه المظاهـرة. ويتضح مـن المذكرة أن البوليس لم يطلق الأعيرة النارية سـوى فى الأسكندرية فى الهواء على سبيل الإرهاب، وذلك ردا على ما قام به بعض الطلبة من قذف رجال البوليس بنيران مشتعلة.

ثالثا: فتح الكوبرى عنوة لمسيرة الإضراب، وكذلك الاعتداء على البوليس ينفى فكرة المؤامرة من جانب البوليس واسـتدراج الطلبـة وحصارهم فوق الكوبرى، كما جاء فى رواية الدكتور الفنجرى.

رابعـا: إن الدكتـور الفنجـرى يشـكك فى شـهادة الرافعى مـع تسـليمه بأنه مرجع أساسـى فى التاريـخ الحديث، بدعوى أنه كان صديقا للنقراشـى مـن جانب، وعدوا لـدودا للوفـد؛ رغـم أن عداوته للوفد لا علاقـة لها بصميم الموضـوع، كما أنها تجعل من الدكتور الفنجرى نفسه متحيزا للوفد بدوره، وبأنه طرف فى الإضراب.

ثم يعود الدكتور الفنجرى ليقرر «براءة النقراشـى من مذبحة أبنائه طلاب الجامعة بـراءة الذئـب مـن دم يوسـف ابن يعقـوب» على حـد قوله، ويلقـى التبعـة كلها على الضباط الإنجليز، بما يوحى أنها مؤامرة بريطانية.

وعلـى وجه العمـوم فإن البوليس قد اسـتعمل غاية الشـدة فى قمـع المظاهرات، ومـن العسـير علينـا تصـور لجوئـه إلـى هـذه الأسـاليب، دون أن يسـتثار مـن الطلبة والدهمـاء الذين اندسـوا بينهم، وكذلـك لعلم البوليس المسـبق بالتدبيـر والتخطيط لهذه المظاهرة من قبل الجماعات والأحزاب لإحداث ثورة فى ربوع القطر كله.

ولقـد دعمـت الوثائـق البريطانية ما ورد بمذكـرة الأمن، حيث ذكـرت إحداها أن الوفـد والإخـوان المسـلمين قد لعبـوا دورا كبيـرا فى انـدلاع مظاهرات أوائل شـهر فبراير. (F.O.371/62990).

وأخيرا فإننا إذا ما رجعنا لبيان النقراشى فى مجلس النواب فى ١٢ فبراير ١٩٤٦، لوجدنا إشــارة إلى استغلال الإضراب من الأحزاب المعارضة، وإلى أن الحكومة لم يسـبق لها التصريح بالمظاهرات، وقد أعلنت مـرارا أنها ممنوعة، وقد كان للوزارة ما يبـرر هذا المنـع خاصة بعد رفع الأحـكام العرفية، وينقل النقراشـى محتوى المذكرة التى رفعت إليه نقلا دقيقا، ويعقب قائلا:

«...هـل يـرى بعضهـم أن الطلبـة أبناؤنـا، وأن رجـال البوليـس وركاب الترام والسـابلة وأصحـاب الحوانيـت ليسـوا أبنـاء الأمـة؟ [......] يجـب أن نضع المسـألة وضعهـا الصحيح؛ فـإذا كان هؤلاء أبناءكـم فهم أبنائى أيضا، واننى باسـم الأمة يجب أن أقوم بواجبى كاملا وإلا كنت مقصرا، ولا يمكن لحكومة تحتـرم نفسـها أن تتـرك متظاهريـن يعبثـون بالأمـن، وقـد أريقت دمـاء نتيجة للتحريض.»

ولعلنـا أطلنا على القارئ الكريم، ولكننا رأينا أنه من الأهمية بمكان إعادة صفحة طويـت مـن التاريـخ، حيث إنه بالنسـبة لجيلنـا فقد انحصـر تاريخ النقراشـى كله فى حادثـة كوبـرى عباس، الأمر الذى رأينا معه أن إعادة فتـح هذا الملف تفرضها الأمانة التاريخيـة، بـل من قبيل واجب الانصاف نحو هذا الرجل مـن الظلم البين الذى لحق به.

الفصل الثامن

دور النقراشي في مفاوضات صدقي - بيفن

ووجد النقراشي نفسه مضطرا لتقديم استقالته للملك في ١٥ فبراير ١٩٤٦، ليعهد الملك لصدقي بتأليف وزارة جديدة، وأعلن صدقي أن حكومته ستسير في طريق المفاوضات لتحقيق أماني البلاد في مطالبها القومية، وقام صدقي على الفور بتأليف وفد المفاوضات برئاسته في ٧ مارس ١٩٤٦، وقد كان النقراشي ضمن هذا الوفد، وأعلن في حديث صحفي أن الهيئة السعدية التي كانت قد حجبت ثقتها عن وزارة إسماعيل صدقي، لن تدخر جهدا في مساندته، بعد أن كشف عن خطته السياسية، وأعلن اعتزامه تحقيق مطالب البلاد القومية.

واندلعت المظاهرات مرة أخرى، فتصدى لها جنود الاحتلال، وأسفر هذا الصدام عن موت وإصابة الكثيرين؛ وعلى أثره رفعت الحكومة البريطانية احتجاجا شديد اللهجة أدانت فيه ما اعتبرته تقاعسا من الحكومة، فما كان من النقراشي إزاء هذه الأزمة التي تهدد الحكومة إلا أن أعلن في مجلس النواب في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ تأييد الهيئة السعدية للحكومة في سياستها التي تهدف إلى صيانة حقوق البلاد، وندد باعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين من الطلبة والعمال يوم ٢١ فبراير، واعتبر ما قام به الإنجليز في هذا اليوم أعمالا تتنافى مع ما تسعى إليه مصر من إقامة علاقات من المودة والتعاون مع مصر، وقد يعزو البعض هذا الموقف لسعي القصر لدعم حكومة صدقي، عن طريق أحزاب الأقليات؛ غير أن من ينظر إلى تاريخ النقراشي يدرك أنه على الرغم من ولائه للنظام الدستوري القائم فإنه لم يتقاعس أبدا عن

تقديم اسـتقالته، أو التهديد بتقديمها عندما كان يتنافى ما يطلبه منه الملك مع ضميره الوطنى اليقظ، أى أنه حتى إذا ما سـلمنا بهذا الرأى إلا أنه يجب علينا أن نسـلم أيضا بأن النقراشى لم يكن لينصاع إلا للتوجهات التى تتفق مع المصلحة العليا للبلاد.

وشـرع صدقى بمفرده فى محادثات تمهيدية لاستئناف المفاوضات، وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات على أسـاس سـحب جميـع القوات البريـة والبحرية والجوية البريطانية، وأبدى النقراشـى ارتياحه للتصريح البريطانى فى ٨ مايو على لسان السفير البريطانى فى القاهرة ١٩٤٦، الذى جاء فيه وفق ما ورد فى كتاب إسـماعيل صدقى، «مذكراتى»:

«إن السياسـة المقـررة لحكومـة صاحـب الجلالـة فـى المملكـة المتحدة هى توطيـد محالفتهـا مـع مصـر، على أسـاس المسـاواة بيـن أمتين تجمـع بينهما مصالح مشـتركة، وعملا بهذه السياسـة بدأت المفاوضات فـى جو من المودة وحسـن النيـة، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسـحب جميـع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائهـا، والموعـد الذى يتـم فيـه، والتدابير التـى تتخذها الحكومـة المصرية لتحقيـق التعـاون فـى حالـة الحـرب، أو خطـر الحـرب وشـيك الوقـوع طبقا للمحالفة».

فـى الوقـت الـذى بـدا فيه الأمـر كأن بريطانيـا تريـد امتصاص الغضب الشـعبى المتزايد، إذ اسـتدعت سـفيرها اللورد كيلرن، الذى اقترن اسـمه بالتدخـل البريطانى السـافر فى شـئون مصر الداخلية ليحل مكانه رونالد كامبـل (Ronald Campbell). وقـد بـدأت المفاوضـات المصرية ـ البريطانية الرسـمية فى ٥ مايو سـنة ١٩٤٦، إلا أنهـا تعثـرت مرة أخرى نتيجة للامتيازات العسـكرية التى كان يصـر البريطانيون على الحفـاظ عليها فى مصر، وكذلك بسـبب السـودان؛ فغـادر صدقى القاهـرة إلى لندن مصطحبا معه وزير الخارجية السـعدى إبراهيم باشـا عبد الهادى، ليفـاوض المسـتر بيفــن وزيـر الخارجيـة البريطانى، وكان الاقتراح الذى طرحه صدقى فى أول الأمر، هـو أن يسـافر معـه إلى لندن النقراشـى وهيكل، باعتبارهما يرأسان كلا من الحزبين المشـتركين فى الحكومة، وصاحبى الأغلبية فى البرلمان، إلا أن هيئة المفاوضة رأت

أنه من الأفضل أن يكتفي صدقي باصطحاب وزير الخارجية، حتى يوضع الأمر في إطاره الصحيح، وهو أن حكومة صدقي لا تمثل أحزابا بعينها، ولكنها لها صفة قومية، أي تمثل الأمة بأسرها، ومرة أخرى نجد أن المصلحة العليا للبلاد تسمو على أي اعتبار آخر.

وبعد أسبوع من المفاوضات نجح صدقي في أن ينتزع من المفاوض البريطاني مشروع اتفاقية، وقع عليها المشاركون في المفاوضات بالأحرف الأولى في ٢٥ أكتوبر، تنص على انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والأسكندرية والدلتا في تاريخ أقصاه ٣١ مارس ١٩٤٩، في المقابل وافق صدقي على فكرة الدفاع المشترك بعد أن رسمت لها حدود بالغة التحديد والضيق، إلا أنه تمسك برفض مصر بقاء قواعد عسكرية على أرضها، وكذلك برفض عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب، سواء كان هذا الخطر يهدد مصرا أو منطقة أخرى في الشرق الأوسط.

أما فيما يخص السودان فلقد أصر صدقي كذلك على رفض الإقرار بحق السودانيين في تقرير مصيرهم، ومبدأ حق إقرار المصير هو في الواقع حق أريد به باطل، حيث إن البريطانيين كانوا يسعون سعيا حثيثا لإقرار هذا المبدأ، حتى يتسنى لهم فصل السودان عن مصر، ومن ثم الاستئثار بالسودان بدعوى مساعدة السودانيين على الحصول على استقلالهم، ولقد اعترفت بريطانيا لأول مرة بمقتضى البرتوكول الجديد بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر.

وقد أدلى صدقي لدى عودته إلى أرض الوطن بتصريح مفاده أنه قد نجح في مهمته، وأعاد السودان إلى مصر، «ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت بصفة نهائية.» وقد أغضب هذا التصريح أتلى (Clement Attlee) رئيس الحكومة البريطانية الذي بادر بتكذيبه، قائلا إنه تصريح مبتسر، حيث إنه لم يتقرر في هذا الشأن شيء نهائي، وأن تلك كانت مباحثات شخصية لا تقيد أيا من الحكومتين، كما أنها ما زالت سرية، لم يتفق بعد على إذاعتها، ولعل الحكومة البريطانية وجدت في التصريح الذي أدلى به صدقي فرصة سانحة لتتحلل من مشروع اتفاقية تلقى أشد المقاومة من جانب حزب المحافظين، إلى حد تصريح تشرشل:

«إن ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد [يقصد مصر] خلال ستين سنة من الدبلوماسية والإدارة، قد ألقى به فى كثير من الخزى والهوس».

وعلى صعيد آخر أثارت مفاوضات صدقى ـ بيفن الرأى العام؛ فاندلعت المظاهرات العارمة تندد بالمشروع، حيث رأت الجماهير فى فكرة الدفاع المشترك صورة مقنعة للحماية البريطانية، كما اعترض سبعة من هيئة المفاوضة المصرية على المشروع، وخطب النحاس فى ١٣ نوفمبر منددا بالمشروع، وكذلك ظل مكرم عبيد على دأبه فى إثارة المتاعب والانقسامات مع وفد المفاوضات حتى أطلقت عليه جريدة «السياسة» الناطقة باسم الأحرار الدستوريين هذا الوصف: «الظل الدائم للأزمات والفشل». ووسط هذه الحملة المكثفة من التنديد والاحتجاج يرتفع صوت النقراشى ليدافع عن المشروع فى اجتماع للهيئة السعدية بنادى سعد زغلول فى ١٣ نوفمبر، وكذلك فى الجلسة السرية التى عقدها مجلس النواب فى ٢٦ من نفس الشهر، وهكذا نجد أن المصالح الوطنية لدى النقراشى تسبق الدواعى الشخصية الحزبية؛ فتأييد النقراشى لصدقى رغم فتور العلاقات بين الرجلين إنما يعنى أنه يساهم فى إنجاح مفاوضات لم يكتب له شخصيا التوفيق فيها.

وقد ظل تأييد النقراشى لصدقى كاملا، وهو ما أشاد به صدقى فى مذكراته، حتى أصبح من الواضح تراجع الجانب البريطانى عن وعوده السابقة وتفسيره لما سبق الاتفاق عليه؛ خاصة فيما يتعلق بالسودان وانكاره حق مصر فى وحدة وادى النيل، كما أفصح عن حق السودان فى الاستقلال الكامل متى طلب ذلك مستقبلا، وكذلك حق هذا البلد فى الانضمام للتاج البريطانى (Commonwealth) إذا ما أراد؛ وهو تفسير يختلف تماما عما سبق لصدقى أن أطلع مجلس النواب عليه، وعما سبق أن دافع عنه النقراشى فى المجلس وحاز بشأنه الموافقة على الاستمرار فى المفاوضات.

وقد يقال إن المسألة التى اختلف على تفسيرها فى المشروع، وهو السودان بوجه خاص، هى من الأمور الخلافية التى كان من الممكن عرضها على محكمة العدل الدولية مع الاستمرار فى المفاوضات فى الأمور الأخرى، إلا أن الجانب المصرى لم يعد يرى أملا فى الاستمرار أو فى الجدوى العملية لأى تفسير منتظر من الإحالة لمحكمة العدل، وإلا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم؟ وإذا ما افترضنا أن محكمة

العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع إذا ما جاء مخالفا لوجهة النظر البريطانيـة، والذى يقـول به صدقى، فإنه من المؤكد أن الحكومة البريطانية سـوف لا تقبلـه، والعكس صحيح، إذ إن مصر لن تقبل التسـليم بوجهة النظـر البريطانية، إذا ما جـاء قرار المحكمة الدولية فى غير صالحها؛ ولذلك كان من العبث التعلق بمشـروع هو مرفوض من الطرفين.

وهكـذا أصبحـت المفاوضات عقيمة بعـد أن اصطدمت بكثير مـن العقبات التى لا يمكـن تجاوزها، وبعد أن تحالفت على إسـقاطها المعارضة العنيفة داخل بريطانيا ذاتها من جانب حزب المحافظين، وكذلك المعارضة الداخلية فى مصر التى لم تكن تخلو من الأطماع وسوء الفهم و مزايدات الزعماء والمتزعمين.

قـدر إذن لهذا المشـروع أن يفشـل فشـلا ذريعا وقد حوصر بيـن نارين، وفى ذلك الوقت زادت تصريحات هدلسـتون (Huddleston)، الحاكم العام للسودان الموقف اشـتعالا؛ حيـث أذاع خطابـا لأتلـى ينسب فيه إلـى صدقى إقـراره بحق السـودان فى الانفصال عن مصـر. وأصبح التغيير الوزارى حتميا. وفى تقليد غير مسـبوق استشـير صدقى فيمن يخلفه فأشـار بالنقراشـى، وهكذا التقت واقعية صدقى بثورية النقراشى فى نهاية مشـوار نسـتطيع أن نقول إنه قد غلب عليه سـوء الفهم والجفوة على المسار الشـخصى والحزبى، منـذ أن كان النقراشـى مـن أنصار سياسـة التشـدد، ومن دعاة الاسـتمرار فـى مقاومة وزارة صدقى الأولى (١٩ يونيـه ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) من أجل اسـقاط هذه الوزارة التى جاء بها الملك بعد إقالة وزارة النحاس الثانية؛ ولذلك كان من الطبيعى عند تأليف وزارة صدقى الثانية فى أعقاب اسـتقالة وزارة النقراشـى الأولى، أن يرفض النقراشـى إجابة صدقى إلى طلبه إشـراك السـعديين فى الحكومة؛ وقد أدلى بتصريح يوضح فيه أسباب هذا الرفض جاء فيه:

«...أظنكـم تعلمـون أن هناك من اختلاف الخطة والأسـلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معا»

إلا أن بوادر التقارب قد بدأت تلوح فى الأفق عندما شرع صدقى فى مفاوضاته مع الانجليز على نحو ما أسلفنا.

الفصل التاسع

النقراشي رئيسًا للوزارة مرة ثانية

وهكذا عاد النقراشي ليتولى رئاسة الوزارة مرة أخرى/ولم تكد تمضى سنة على حادثة كوبرى عباس، وبادر النقراشي بالاحتجاج على الخطاب الذى ألقاه هدلستون بالخرطوم، حيث اتهم الأخير بتشجيع الحركة الانفصالية فى السودان. وتعقدت الأمور أكثر من ذى قبل عندما عين هدلستون قاضيا سودانيا، خلفا لقاضى القضاة المصرى الذى كانت قد انتهت مدة خدمته. وتكمن أهمية هذا المنصب فى أنه كان الصلة الإدارية الأكثر ثقلا بين مصر والسودان. عندئذ استدعى النقراشى السفير البريطانى كامبل ليبلغه بأن تداعيات قرار هدلستون فى مصر سوف تكون كارثية، وعلى الرغم من تظاهر أتلى وبيفن وكامبل بالضيق من هذه التصرفات التى توقعوا أن تجر العلاقات المصرية ـ البريطانية إلى منعطف خطير، فإن النقراشى كان مقتنعا بأن هدلستون إنما يتحرك بإيعاز من الحكومة البريطانية؛ فتقدم بمطلبين للخروج من الطريق المسدود:

١ ـ أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحا تؤكد بمقتضاه أنها ليست لها النية لتشجيع السودانيين على الانفصال.

٢ ـ أن تتعهد بريطانيا بألا تثير العقبات فى حالة إذا ما اختار السودانيون الوحدة مع مصر.

وينقل كامبل رسالة النقراشى إلى الحكومة البريطانية دون تعقيب، وتثير خطبة هدلستون فى ٢٢ ديسمبر زوبعة جديدة؛ فهو يعلن أن السودانيين أحرار فى تقرير

مصيرهم، ويعلن كذلك أنه لن يسمح بالدعاية المصرية؛ مما دفع النقراشي لأن يدين حاكم السـودان فى مجلس النواب، مطالبا الحكومـة البريطانيـة بتحديد نواياها تجاه السودان.

وقد اتهم المستشـار طارق البشـرى النقراشى بأنه إنما استثمر هذه الأزمة ليصرف الأنظار عـن المطالـب الوطنية الأساسـية، كمـا أنه تم اسـتدراجه من قبـل الحكومة البريطانيـة المراوغة لنفس هـذا الغرض الذى لم يفطن له. إلا أنه يؤخذ على مثل هذه الانتقـادات مـا يؤخـذ علـى غيرها مـن القـراءات المبتسرة للتاريـخ النظـرة الضيقة للشـخصيات السياسـية، حيث يتم تقييمها فى مرحلة من مراحل مشوارها التاريخى، وكأن هـذه المرحلة جزيـرة منعزلة عن سـائر الأطوار، وكأن الشـخصية الفاعلة على المسـرح السياسـى لا ماضى لها، ولا جذور لها يمكن الرجوع إليها لتفسـير ما التبس من تصرفاتها؛ كما أن المستشـار طارق البشرى يخضع قراءته للتاريخ لمنظور واحد، هـو المواجهة بين ما أسـماه «القـوى الوطنيـة» و«الرجعية»، دونما تعريـف دقيق لما تعنيـه هـذه الألفاظ الفضفاضـة، فإذا كان مـا يعنيه «بالرجعيـة» هو النظـام القائم قبل الثـورة، أى ما يقابـل مصطلح Ancien Régime باللغة الفرنسـية، فنحن نتسـاءل إذا كان مـن الممكـن أن نطلـق لفـظ الرجعيـة علـى عواهنه على نظـام قائم علـى الحياة الحزبية، وإن شـاب ما شـاب هذا النظام مـن متناقضات الصراع والتشـدد والتعصب للحـزب أحيانا، بالمقارنة مع النظام «الاشـتراكى» «التقدمى» الذى يرتكز على هيمنة حزب واحد، ومن ثم فكر واحد أوحد؟

لا شـك أن النقراشـى قد صرح هو شـخصيا بأنه ارتضى لنفسـه دور الرجل الثانى فـى الحزب، وفق تصريح له نشـر بـ«آخر سـاعة» و«الخلود»، ونقله لنـا الدكتور عبد العليـم خـلاف، وذلك علـى الرغم من أنه كان له سـبق الانفصال عـن الحزب الكبير ذى الشـعبية الجارفـة، والشـروع فـى تأليـف حزب جديد علـى نحو ما رأينـا، وعلى الرغـم مـن القدرة التى برهن عليهـا أكثر من ذى مرة على اتخاذ قرارات حاسـمة، بل ومصيرية، لعل أبرزها قرار حل جماعة الإخوان المسـلمين، ولكن ما من شـك أيضا - ومـن واقـع تاريخـه - من أنه ليس ممن يزايـدون على غيرهـم فـى القضايا الوطنية، لعله كان ممن يتهيبون مواقع صنع القرار، لشـعوره المرهف بالمسـئولية، ولعلنا نجد

رغم صلابة النقراشي وتشبثه برأيه في كثير من الأحيان، إلا أنه دائما ما كان يستعين بأهل الرأي والخبرة البارزين أمثال الدكتور عبد الحميد بدوي، والدكتور محمود فوزي، وغيرهما من أساطين السياسة والقانون والدبلوماسية، بل إننا لا نجد بين مستشاريه من هم بعيدون عن الثقة والاعتبار، ولم يكن ذلك وليد الصدفة، فالبطانة التي تحيط بالزعامات هي المقياس الحقيقي لمعادن هذه الزعامة؛ إذ إنه، كما يقول مكيافللي في كتابه الشهير «الأمير»، يمكن الحكم على عقلية الأمير (أو الحاكم) من خلال البطانة التي يحيط نفسه بها، حيث إن كفاءتها وإخلاصها مرآة صادقة لحكمة من انتقاها؛ وليس أدل على ذلك مما رواه الدكتور حسين هيكل في «مذكراته» في «السياسة المصرية»، وهو ممن لا يمكن اتهامهم بالعطف على النقراشي؛ فهو يتحدث عن تأليف وفد من أكابر الساسة المصريين حتى تكون أسماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التي تمثل مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو، وذلك عقب تولي النقراشي رئاسة الوزارة لأول مرة، وتم الاتفاق على أن تسند رئاسة الوفد إلى رئيس الوزراء، ولكن الدكتور حسين هيكل رأى أن غياب كبار الساسة عن مصر في هذه المرحلة من الخطورة بمكان، وأفضى بمخاوفه إلى النقراشي، مقترحا أن يرأس الدكتور عبد الحميد بدوي الوفد، فما كان من النقراشي إلا أن أجاب هيكل على الفور قائلا:

«انني من هذا الرأي، وقد خشيت أن أبادئك به وأنت عضو في الوفد مخافة أن تدور في نفسك مظنة أيا تكون، أما وقد انتهيت أنت اليه، فإنني موافق تمام الموافقة عليه».

ويقول الأستاذ حسين هيكل كذلك، في أحد أحاديثه بقناة الجزيرة الذي نقلته «الأسبوع» بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥ إن النقراشي قد انتقى هيئة استشارية رفيعة المستوى لهيئة التفاوض، وعقب قائلا ان ذلك كان عملا غير مسبوق في التاريخ المصري. ونستطيع أن نلمس أن حسن اختيار هيئة المفاوضين، وكذلك المستشارين يمنح موقفه قوة وصلابة في مداولاته مع كامبل، حيث يقول له إن العرض الذي تقدم به حول نقطة حرية السودانيين في تقرير مصيرهم «غير متعارض مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة وفق ما قاله المستشارون»؛ وعندما يتردد

السـفير البريطاني في التسليم بذلك يستطرد النقراشي قائلا: «إن مستشاري القانونيين **يؤكدون ذلك، فالمسـألة التي يتمسـك بها مستر بيفن هي مسـألة السياسة البريطانية لا مسـألة مبـادئ الأمم المتحدة...»** (مذكـرة مخطوطة بيد النقراشـي بتاريـخ ٢١ يناير ١٩٤٧)؛ فهو يوحي لمحدثه من ناحية أن العرض الذي يتقدم به له سـند من القانون، ومن ناحية أخرى أنه لا ينفرد بالرأي.

ولقـد جـاء رد فعل القصـر أكثر عنفا مـن النقراشـي، حيث طالب رئيـس الديوان الملكي بإقالـة الحاكم العام للسـودان، أو سـحب التصريحات التي أدلـى بها، وهنا تدخل بيفن الذي كلف كامبل بنقل عرض جديد إلى النقراشي وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما:

١ ـ التوقيـع علـى مشـروع الاتفاقية على أن تجنب مسـألة السـودان، بحيث تظل اتفاقيتـا الحكـم الثنائـي لعـام ١٨٩٩، وكذلـك المـادة ١١ لمعاهـدة ١٩٣٦ سـارية. ويتم تناول هذه المسـألة في مباحثات لاحقة يمثل فيها السـودان إلى جانب مصر وبريطانيا.

٢ ـ أو التوقيع على مشـروع الاتفاقية برمته مشـروطا بالإقرار بحق السودانيين في تقرير مصيرهم بلا قيد أو شرط.

وكان لا مناص للنقراشي من رفـض كلا الخياريـن اللذيـن تقـدم علـى أثرهـما بمشـروع جديد، ينص على إجراء مباحثات بدون مشاركة السودان، ودون أن تشتمل علـى الاقـرار بحـق السـودانيين فـي الانفصـال عن مصـر، علـى أن يتعهـد الطرفان المتعاقدان بإعداد السـودانيين للحكم الذاتي في اطار الوحدة مع مصر، ونسـتطيع أن نتابع المداولات بين رئيس الوزراء والسفير البريطاني من واقع المذكرات التي دونها النقراشـي لتسـجيل تلك اللقـاءات التي كانـت تمتد أحيانـا إلى سـاعات متأخرة من الليل.

ونتبين أن هذه المداولات تدور في مجملها حول مسـألة السـودان، وأن الخلاف حـول نقطـة حـق السـودانيين في الاختيـار التي تمسـك بها بيفـن، ورفضهـا بإصرار النقراشـي، اسـتنادا على أن الوحدة قائمة بالفعل منذ عام ١٨٢٠، لم يعبث بها أحد ـ

فـي تلميح واضـح إلى المحـاولات البريطانيـــة الراميـــة إلى فصـل السـودان عـن مصـــر ـ فضـلا عـن أنها «مسـتمدة من مشيئة أهـل البلديـن»، كما أن السـودان هو بمثابــة خـط الحيـاة بالنسـبة لمصــر. ويلـح النقراشــي علـى ضـرورة اسـتصـدار تصريـــح مـن جانب الحكومـة البريطانيـة تعلـن بموجبـه أنها لا تشـجع السـودانيين علـى الانفصال، ونجـده يعدد النتائج الوخيمة لفشـل المفاوضـات، أو بطئها، وفي مقدمتها:

١ ـ نفاد صبر الرأى العام.

٢ ـ تشجيع المعارضين للاتفاق.

ويلـوح بأنـه فـى حالـة الفشـل فـى الوصـول إلـى حل لهـذا المـأزق عـن طريق المفاوضـات الثنائيـة، فـإن مصر سـوف تجد نفسـها مضطـرة للالتجاء إلـى مجلس الأمن.

ولـم تكـن قضية السـودان وحدها هـى التى تشـغل النقراشـى فـى مفاوضاته مع الانجليـز، وإنمـا كان مهتما أيضـا بالنقطة الخلافية الثانية التى كانـت تثيـر أكبـر قـدر مـن الخلاف فـى المفاوضات المصريـة ـ البريطانيـة فى أدوارهـا المختلفـة، وهى كما سـبـق أن أشـرنـا، مسـألـة «القـوة العسـكريـة»؛ ففى ٢ مارس ١٩٤٧ أرسـل النقراشـى إلى السـفير البريطانى خطابا يبلغه فيه أن الحكومـة المصريـة قـد قـررت أن تنهـى خدمـات البعثـة العسـكريـة البريطانيـة علـى مرحلتين: أولاهمـا فى ٣٠ يونيـو، والثانيـة فى ٢١ ديسـمبر ١٩٤٧ حيث يكـون الوجود البريطانى فى الجيش المصـرى قـد انتهى تماما. وقد أبـرق رونالد كامبل على الفـور لـوزارة الخارجيـة البريطانيـة مبينـا العوامل التى يتعين مراعاتها عند مقابلة تحـرك النقراشـى الأخيـر. وانتهـى السـفيـر إلـى أن الحكومـة البريطانيـة قـد تضطـر إلـى إعـادة النظر فى الجـلاء الـذى اقترحته فى المفاوضات التى تعثرت باعتبار أن هذا الجلاء كان مقترنا باستمرار التعاون الحربى بين مصـر وبريطانيا، حيث إن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسـمح لأمـن قنـاة السـويس أن يتعـرض للخطـر بهـذا العمل المنفـرد من جانب مصر.

ويظهـر بجـلاء لمن يتابـع تطـور المباحثات مـن خـلال المذكـرات التى حرص النقراشى كل الحرص على تدوينها، أنها تسير فى طريق مسدود، حيث يشكو كل من الطرفيـن أنه وثـب وثبة كبيرة، وأنه قدم بـلا طائل تنازلات كبيرة، حتـى نطالع بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٧ قرار مجلس الوزراء:

«لقـد ذهبـت الحكومة المصرية فى سـبيل الاتفاق مع الحكومـة البريطانية إلى أبعـد حد ممكن، وبرغم ذلك لـم تجد فى جميع الاقتراحـات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية».

ولذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن.

ونلاحـظ كذلـك نفاد صبر النقراشـى تدريجيا، وهو الذى حـرص فى بادئ الأمر على أن يتحلى بسـعة الصدر، فنجد أن فى المقابلتين المدونتين بتاريخ ٥ و٢٣ أبريل مـع السـفير البريطانـى يرفـض النقراشـى كل طلـــب خاص بالجيـــش البريطانـــى يتقدم به السـفير، بل ولا يحاول التلطيف من حدة الرفض، ويعبر فى نفس الوقت عن تبرمه بمعاهـدة ١٩٣٦ . ولقد تعرضت حكومة النقراشـى لأزمة فى ١٨ يناير ١٩٤٦، أى قبل صدور قرار مجلس الوزراء، بسـبب تصريح الدكتور عبد الحميد بدوى وزير الخارجيـة، ومفاده أنه ليـس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسـألة تتعلق بمصر، أو بالعالـم العربـى، لأن مشـاكلهم ليسـت ممـا تمخضـت عنهـا الحـرب، فقوبـل هذا التصريح بالاسـتهجان العام؛ حتـى أن صحيفة «الكتلة» الناطقة باسـم زعيمها ووزير الماليـة فـى نفس الوقت وصفـت التصريح بأنـه «فضيحة وعار»، بل وشـنت هجوما علـى الحكومـة بأكملها، ويـزداد الموقـف تأزمـا باسـتقالة الوزير السـعدى محمود غالب. ويُحاصر النقراشـى فى مجلسـى النواب والشيوخ بالأسـئلة؛ ولكنه يرفض ـ كعادته فى الـتأنى ـ الإدلاء بأى تصريح حتى يقف على المعلومات كاملة.

والثابـت أن تصريح الدكتـور عبد الحميد بدوى قد حرف عـن مقصده الصحيح؛ حيث إن التصريح الذى أدلى به يفيد أن وزير الخارجيـة المصريـة لا يعتقد أن موقف بريطانيـا العظمى من المطالب القومية سـيؤدى إلى قيـام الحالة التى تضطر مصر فيها إلـى الالتجـاء لمجلس الأمن؛ الأمر الذى لن تتردد مصر عـن المضى فيه إذا لم توفق

إلى اتفاق يحقق جلاء جميع القوات الأجنبية عن الأراضى المصرية (من واقع أوراق النقراشي وبخط يده).

وتعرض كذلك بيان النقراشي بقطع المفاوضة والاتجاه إلى مجلس الأمن لهجوم الخصوم المتربصين به، حيث رأت بعض دوائر المعارضة أن هذا البيان كان يجب أن يتضمن إعلانا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وبالتحلل من مشروع صدقى - بيفن، واتفاقيتى عام ١٨٩٩ . بيد أنه - كما ورد فى مذكرة مرفوعة إلى النقراشى من أحد مستشاريه - أنه مجرد رضاء إنجلترا بالدخول فى مفاوضات مع مصر يعنى اتفاقًا ضمنيًا من الجانبين على إعادة النظر فى كل الاتفاقيات السابقة ومن ناحية أخرى كيف يمكن التصور بأن يطالب رئيس الوزراء بالتحلل من مشروع تولى هو نفسه الدفاع عنه فى مجلس النواب، وقد بلغ اقتناعه التام به إلى حد أنه يبدو أنه قد أعد مشروعا لخطبته يشير إلى «ما يمكن أن يكون لمشروع صدقى - بيفن من موقع فى نفس بيانه بمجلس الأمن؟ بل ولقد ذهب برأيه إلى ضرورة الاستفادة مما ورد فى هذا المشروع بخصوص الدفاع المشترك، الذى استندت فكرته على نموذج لجنة الدفاع المشترك بين كندا والولايات المتحدة، والتى إنما أنشئت لتحقيق التعاون بين البلدين. ونحن على ثقة بأنه لو قام بنبذ هذا المشروع لاتهم بازدواجية المعايير.

الفصــــل العاشـــــر
تدويــل القضيـــة المصريـــة

واتفق رأى الأحزاب والجماعات كلها على اختلاف مذاهبها ومشاربها مع قرار مجلس الوزراء، كما أقره البرلمان بعد يومين من صدوره، إلا أن التوقيت لم يكن فى صالـح القضيـة المصريـة، حيث إنه فى أوائـل عام ١٩٤٧ كانت قـد تغيرت وتبدلت الظـروف الدولية التى كانت مواتية قبل ذلـك لتدويل القضية المصريـة، كما أوضح طارق البشرى فى كتابه «**الحركة السياسية فى مصر**»:

ـ فلقـد كانت بريطانيا تعانى فى أوائل عام ١٩٤٦ أزمة اقتصادية طاحنة من جراء الحرب، كما كانت تحاول التخلص من النفـوذ الفرنسـى فى الشرق الأوسط، بالاضافـة إلى أنها وجدت فى الولايات المتحدة الأمريكية منافسـا قويا ـ كما سـبق أن أشـرنا ـ خاصـة وقـد تزامنـت هذه الفتـرة مع اكتشـاف البتـرول فى المملكة العربية السـعودية ومنطقة الخليـج، وكانت بريطانيا كذلك فى موقف الدفـاع عن نفسـها إزاء المد الثورى الـذى بات يهدد نفوذها فـى إيران ومصر وفلسطين، وفى الهند وأندونيسيا واليونان.

ـ إلا أنهـا سـرعان ما تمكنت مـن أن تتخطى الأزمة الاقتصاديـة، ومن أن تحاصر نطاق الحركات الثورية، واسـتطاعت أن تتخلص تقريبا من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط، وأن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة، وهو ما انعكس سلبا علـى موقـف الولايات المتحـدة من مصر عنـد عرض قضيتهـا على مجلس الأمـن، رغـم الآمـال المعقـودة علـى الولايـات المتحـدة لما كان يتشـدق به رؤساؤها ـ وفى مقدمتهم ويلسون ـ من مساندة لمبادئ الحرية والعدالة.

وفضلا عن ذلك كانت مشكلة فلسطين قد بدأت تفرض نفسها بقوة على الساحة، وتستقطب اهتمام وجهود الدول الكبرى.

وتـم تشـكيل الوفـد المزمع سـفـره إلـى نيويـورك ـ مقـر مجلـس الأمـن ـ من الحزبيـن الحاكميـن: السـعديين والأحـرار الدسـتوريين؛ وقد أسـندت رئاسـته إلى النقراشـى، وتألـف مـن كل مـن الدكتـور عبـد الـرزاق السـنهورى وزيـر المعارف، ومحمـود ريـاض وزيـر التجـارة والصناعة، وعبـد المجيـد صالح وزير الأشـغال، وأحمـد رمـزى عضـو مجلس الشـيـوخ، علـى أن ينضم إليه فـى الولايـات المتحدة محمود حسـن سـفير مصر فى واشـنطن، والدكتـور محمود فوزى الوزيـر المفوض لـدى الأمـم المتحدة. وكـدأب حكومة النقراشـى رافقت الوفد هيئة استشـارية، وقد ألحـق النقراشـى بالوفد كذلك خبيـرا أمريكيا للدعاية، مستر مورد، الذى رشـحه له محمود فوزى.

وقـد أثـار بالطبع هذا التشـكيل غضب الأحـزاب المعارضة، وعلى رأسـها الوفد والكتلة الوفدية، اللذان طالبا بتشكيل وفد قومى لعرض القضية.

ومـن ناحيـة أخـرى لعـب عامل آخـر دوره فـى البطء الذى نسـب إلى النقراشـى والذى هوجم من أجله، حيث انقضت سـتة أشـهر منذ قطع المفاوضات حتى عرض القضيـة المصريـة على مجلس الأمـن؛ فلقد أجـرت السـلطات البريطانية اتصالات واسـعة مع عدد من زعماء البلدان العربية للضغط على النقراشـى، وقد حاول بالفعل كل مـن نورى السـعيد رئيـس وزراء العراق الأسـبق، وكذلك فاضـل الجمالى وزيـر خارجيـة العـراق وسـميـر الرفاعـى رئيس وزراء الأردن والرئيـس السورى شكرى القوتلـى، وغيرهـم أن يثنوا النقراشـى عـن عزمه، على نحـو ما جاء بكتاب **«رؤسـاء وزارات بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية»**.

ولكن النقراشـى مضـى قدما فى تنفيذ سياسـته، غير عابئ بالمعارضـة، غير عابئ بالضغـوط التى مورسـت عليه؛ فذهـب فى ٢٢ يوليـو ١٩٤٧ إلى نيو يـورك، مودعا بآمـال كبيرة وحماسـة بالغة، والواقع أن هذا القرار المصيـرى ـ الالتجاء إلى مجلس الأمن وتدويل القضية المصرية ـ قد جاء تتويجا لعدة خطوات، بداية من الدعوة إلى دخـول مصـر إلى جانـب بريطانيا التـى كان أحـد دوافعها كمـا رأينا من قبـل، هو أن

يتسـنى لمصر المشـاركة فى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو، مما يجعلها من الأعضاء المؤسسـين للمنظمـة الدولية، خاصة وقد اشـترط الحلفاء أن توجـه الدعوة لحضور المؤتمـر إلى الدول التى تكون قد أعلنت الحـرب على المحور فى تاريخ أقصاه أول مارس ١٩٤٥، وانتهـاء بالعنايـة الفائقـة التى أولتها وزارة النقراشـى الأولى لمسـألة المشـاركة فى مؤتمر سـان فرانسيسـكو؛ ولقد نقلنا المداولات الخاصة بتأليف الوفد المزمع سـفره إلـى هذا المحفل الهام، وهى المداولات التى اسـتقر الـرأى فيها على إسـناد رئاسـة الوفد إلى الدكتور عبد الحميد بدوى، «فقيه مصر الكبير» على حد قول الدكتـور حسـين هيـكل الذى اقتـرح أيضا أن «يسـتصحب من رجال القانـون أكثر ما يسـتصحب مـن رجـال السياسـة». ولقد سـافر هـذا الوفد إلى سـان فرانسيسـكو فى النصف الأول من شـهر أبريل ١٩٤٥. وكان حافظ باشـا رمضان قد سـافر قبل تأليف الوفد إلى نيويورك، لحضور اللجنة التى تنظر أصول التشـريع الدولى، وكان مما عنى بـه أن تكون الشـريعة الإسـلامية مـن أصول هذا التشـريع، وبـذل الوفـد المصـرى جهـودا واعيـة علـى هامـش المؤتمر للاتصال بسـائر الـدول العربيـة، وكذلك بدول أمريكا اللاتينيـة من أجـل توحيد الصفـوف مع الـدول الصغرى فـى مواجهة الدول الكبرى.

ولنا أن نتسـاءل إذن ونحن نسـتعرض هذه المجهودات المضنية المبذولة، أين هو ذلـك «التسـويف» الـذى اتهم به البعـض حكومة النقراشـى؟ وأين هو هـذا الإهمال والتقاعـس عـن الدعايـة للقضية المصرية التـى ادعوها؟ ولنا هنا أن نـدرك ما فى هذا الهجـوم من تجن؛ خاصة عندما نطلع على التقرير الذى يرفعه الدكتور محمود فوزى للنقراشـى بتاريخ ٨ فبراير (أى بعد شـهرين من تشـكيل وزارة النقراشى الثانية)، وبعد أقل من أسـبوعين من صدور قرار مجلس الـوزراء بقطـع المفاوضات مع الانجليز)، والـذى يسـرد فيه محصلـة المقابلات التـى أجراها مـع مندوبى الـدول المختلفة فى الأمـم المتحـدة، من أجــل عرض القضيــة المصرية، والتعرف علـى وجهات النظر المختلفة.

ويبـدو أنه كانت تداعب خيال النقراشـى آمال عريضة، بأن تتبـوأ مصر مكانها بين الأمـم قاطبة، وهو ما نلمسـه بوضوح فى مداولات مجلس النـواب بتاريخ ٢٥ فبراير

١٩٤٦، حـول مسـاهمة مصر فى إعمار اليونان أسـوة بالدول الأخرى المشـاركة فى مؤتمـر الصلـح، حيث انقسـم الـرأى إزاء هذه المسـألة بين معارض ومؤيـد؛ فالرأى المعارض، وعلى رأسه فكرى أباظة، يرى أن هذه المساهمة تثقل كاهل مصر بنفقات لا مبـرر لهـا، أما النقراشـى فنجده يدافع بحماسـة عن ضرورة إقرار هذه المسـاهمة، اسـتنادا إلى مبدأ التضامن الإنسـانى، ثم ينتقل من هذا الاعتبار الانسانى إلى اعتبارات أخـرى تتعلـق بأهمية إثبـات تواجد مصـر كعضو فاعل فـى المجتمـع الدولى، حتى يتسـنى لهـا أن تطالـب بحقوقها، فهـو بعد أن يطلب مـن وزير الخارجيـة أن يتلو بيانا بالمبالغ التى تبرعت بها الدول الأخرى، حيـث إنـه لا يستطيع أن يتكلم إلا بالأرقام، كمـا يقول، يخلـص إلى أن المبلغ المقتـرح أن تتبرع به مصر أقل ممـا تدفعه الأغلبية الساحقة لهذه الدول، و يضيف قائلا:

«حضـرات النـواب المحترمين، لقـد حمدنا الله حين أصبحـت مصر دولة من أعضـاء مجلس الأمن الدولـى، وأصبحت لها هذه المكانة الدولية، ونحن الآن نتناقـش فـى هـذا المجلـس لننتفع بـكل الحقـوق التى تخولهـا لنا هـذه الهيئة الدولية التى أصبحت مصر عضوا فيها [.........]

إن هـذا العمل يا حضرات النواب المحترمين له قيمته الإنسـانية الكبرى، إذ إن الواجـب علينـا كدولة أن نمد يـد المعونة إلى الـدول المنكوبـة، ولهذا العمل فـوق قيمته الانسانية، قيمة مادية لا يمكـن أن نغفلهـا، وهى أن مصر لا يمكن أن تعيش منعزلة عـن العالم، [.........] وأعتقد أنه لو قصرنا فى هذا الواجب لحلت بنا فى النهاية خسـارة كبرى. نعم سـنحرم من معاملتنا لهذه الدول، ولا أخالكم تشـكون لحظة أن هذه خسارة اقتصادية كبيرة، لأننا فى مسيس الحاجة إلى تصريف منتجاتنا فى الخارج، و استيراد ما نحتاج إليه منه».

كما يرد على النائب الذى يقترح عـدم مشـاركـة مصـر فى مؤتمـر الصلـح حتـى لا يضطرها الحرج إلى التبرع بمساهمة مالية:

«... القـول باعتـزال العالـم لـم يقل بـه مصرى إلـى الآن، وفيه عـار كبير علينا وخسـارة كبـرى، ولو أخذنا به، ما اسـتطعنا أن نتوجه إلـى العالم كعضو عامل بيـن أعضائه بعـد تقصيرنا عن القيـام بواجباتنا نحـوه.. أقول إننـا لا يمكننا أن

نطالـب بحقوقنا فى حالـة كهذه، لذلـك أرى، وأرجو، وأكـرر الرجاء بصفتى مصريـا ووطنيـا أن تقبلـوا هذا الاتفاق، حتى لا تتعرض سـمعة مصـر إلى ما لا نحبه لها».

ويبدو بجلاء من تكرار الرجاء تشبثه بهذا المبدأ، ويبدو كذلك أن الدعوة للقضية المصريـة فى المحافـل الدولية توجه مـدروس، خضع لتخطيط بعيـد المدى، إلا أنه يظهر من واقع الوثائق التى عثرنا عليها فى حقيبة النقراشى أنه كانت قد تجمعت لديه عدد من التقارير ومن الاقتراحات، حول هذه المسـألة يمكن أن نستشف منها نقطتين مهمتين:

١ ـ الإدراك أن فرصـة نجـاح مصـر فى انتـزاع التأييد مـن دول العالـم المختلفة، وخاصة الولايات المتحدة لم تكن كبيرة.

٢ ـ الإدراك العميـق أن قضيـة السـودان تواجه ردود أفعال مخالفة وشـديدة، مما يسـتدعى بالغ الاهتمام بدراسـتها موضوعيا.. من اليسـير إذن أن نتبين ما فى الاتهام الذى وجه للنقراشى بمحاولة استثمار الأزمة التى فجرتها تصريحات هدلسـتون لصالحـه من مجافـاة للحقيقة، حتى أن البعض ذهـب إلى أنه إنما اسـتغلها لصـرف الانتباه عـن القضية الأساسـية، وهو مطلب جـلاء القوات البريطانيـة عن مصر.

وفـى ٨ يوليو ١٩٤٧ قدم سـفير مصر لـدى الولايات المتحـدة الأمريكية خطاب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها، الموجه إلى السـكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة يطلـب منه فيـه إدراج النزاع المصرى ـ الانجليزى فى جـدول أعمال مجلس الأمن، وتحديـد جلسـة لنظـره، توطئة لاسـتصدار توصية مـن مجلس الأمن بجـلاء القوات البريطانيـة من مصر والسـودان جلاء تاما ناجزا، وإنهاء النظـام الإدارى الحالى القائم فى السودان.

وانطلقت خطبة النقراشـى الأولى فى مجلس الأمن فى ٥ أغسـطس سـنة ١٩٤٧ من مبدأ المسـاواة التـى يقررها ميثاق الأمـم المتحدة بين الـدول الأعضاء فى عصبة الأمـم، وينتقـل إلى فكرة أن النـزاع بين مصـر وبريطانيا يتناول مصالح غيـر متكافئة؛ فالمسـألة بالنسـبة لبريطانيـا لا تعـدو أن تكون مصالـح متعلقة بصيانـة إمبراطوريتها

المترامية الأطـراف، بينما هى بالنسبة لمصر مسـألة كيان؛ ثم يمضى فيقـول إن هذا النزاع من شأنه أن يزعزع السلم والأمن الدوليين، ويستند الخطاب الأول فى مجمله على الحجج الآتية:

- إن التحرك المصرى إنما يأتى من واقع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- استنفاد كل وسـائل التفـاوض مـع البريطانيين الذيـن لم يلتزمـوا بالوعد الذى قطعـوه علـى أنفسـهم فـى ٧ مايـو ١٩٤٦ بجـلاء قواتهـم عـن مصر، وفشـل مفاوضات صدقى ـ بيفن، بسـبب إصرار بريطانيا على ضمان استمرار النظام الإدارى للسودان الذى أقيم فى سنة ١٨٩٩.
- الاعتماد على الأمم المتحدة فى تأكيد انتهاء القرن التاسـع عشـر الاستعمارى، وبداية عهد جديد.

ويسـرد النقراشى بعد ذلك تاريخ الاسـتعمار البريطانى فى مصر ابتداء بالاحتلال السـافر عـام ١٨٨٢، وانتهاء بمعاهـدة ١٩٣٦، مع التأكيـد على أن هـذه المعاهـدة لم تبـرم إلا فـى ظـروف معينة، وعلـى أنها بالتالـى قد اسـتنفدت أغراضها مـع زوال هذه الظروف.

فلقد كان هذا الاحتلال، وفقا لما ورد فى خطاب النقراشـى، نتيجة طبيعية لحملة بونابرت التى نبهت بريطانيا إلى أهمية موقع مصر الجغرافى، ثم لحفر قناة السـويس، وهـو مـا حفز بريطانيا لفرض سـيطرتها على هـذا الطريق الملاحى الـذى يمكنها من إحكام قبضتها على مسـتعمراتها، ولقد وجـد ت بريطانيا ضالتها بعد ذلك فى تدهور حالة الخديوى المالية التى أتاحت لها فرصة التذرع بحماية مصالح حاملى السندات من الأجانب.

كمـا أتـاح حـادث فاشـودة للانجليـز فى عـام ١٨٩٨، فرصـة التدخل فى شـئون السـودان، متذرعيـن بحقوق مصر فـى وادى النيـل. وتفصيل ذلك أن حملة فرنسـية كانـت قـد احتلت مدينة فاشـودة ورفع قائدها الكولونيل مارشـان علم فرنسـا عليها، ولم يقبل بإنزاله إلا عندما أعلن كتشـنر (Lord Kitchener) ـ القائد البريطانى الذى قـاد جيشـا مصريا إلى السـودان بعـد تفكيك هذا الجيـش هناك ـ أنه تلقـى أوامر من

الحكومة البريطانية بإعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة. ويعلق النقراشي على هـذه الواقعـة قائلا: «والواقـع أن بريطانيا كانت تتـذرع بحقوق مصر فـي وادى النيل كلمـا اصطدمت في أفريقيا بغيرها من الدول الأوروبية». ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القضية المصرية أكثر تعقيدا؛ لارتباطها بالمسألة السودانية، حيث تم توقيع بروتوكول بين الحكومة المصرية برئاسـة مصطفى فهمي باشـا وبين قنصل بريطانيا العام في سنة ١٨٩٩، وقـد حـرص الجانـب البريطانـي علـى اسـتخدام تعبيـر «الحكـم الثنائي» (Condominium)، راميـا بذلك إلى «الإيهام بأنهم يشـاركون مصر في السيادة على السودان»، وفقا لما ورد في خطاب النقراشي.

وقـد حـرص علـى أن يضمـن خطابه سـوابق مجلـس الأمـن ذاته، الـذى تدخـل لإيجـاد حـل لقضية إيـران، وقضية اليونـان، وقضية سـوريا ولبنان. وقد اسـتند على توصيـة الجمعيـة العامة الصادرة في هذا الشـأن في ١٤ ديسـمبر١٩٤٦، والتي تنص على أن

«تسـحب بغير إبطاء القوات المرابطة فـي أراضي الدول الأعضاء بغير رضائها الصـادر عن حريـة وفي صورة علنية تشـمله معاهدات أو اتفاقـات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية»

ليقـرر أن معاهـدة ١٩٣٦ لـم تصدر عن إرادة الأمـة الحرة؛ كما بيـن أن المعاهدة تتعـارض مـع اتفاقيـة قناة السـويس المعقودة في الأسـتانة، ومع أحـكام ميثاق الأمم المتحدة.

ثـم ينتقـل بعـد ذلـك النقراشـي إلـى مسـألة السـودان، فيعـدد الروابـط الطبيعية والتاريخيـة والثقافيـة التـى تربـط الشـعبين المصـرى والسـودانى، ويتناول مسـاعى البريطانييـن الدءوبـة لتشـجيع الحـركات الانفصاليـة، ويلـوح بنفـاد صبـر الشـعب المصرى، مما ينذر بأن الزمام قد يفلت من أيدى أولى الأمر.

وفي نفس اليوم ألقى السـير الكسـندر كادوجان مندوب المملكة المتحدة خطابه الأول ردا علـى عريضـة مصـر، وتتابـع السـجال بيـن النقراشـي وبينه حتـى يوم ١٣ أغسـطس ١٩٤٧، وهـو نفـس اليـوم الـذى بـدأ فيـه مندوبـو الـدول المختلفـة

يتقدمـون بمقترحاتهم لحل النزاع المصرى ـ البريطانـى، وتعاقبت الاقتراحات التى تخللهـا تعقيـب كل مـن النقراشـى وكادوجـان، أو أحدهمـا، مـع التصويـت علـى الاقتراحـات المختلفـة. ولم تكـن حصيلـة الموقـف فى مجلس الأمـن فى صالح مصر، ولقد ظهر بجلاء، كما كان متوقعا، أن مسـألة السـودان كانت أضعف نقطة فى الدفـاع المصرى، حيث حرص الجانـب البريطانى على أن يظهـر بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين ضد أطماع المصريين فى السودان؛ كما نجح فى إقناع الرأى العام العالمـى بـأن المصريـين يأبـون علـى السـودانيين مـا يطالبون بـه لأنفسـهم؛ وأظهر التصويـت بصفة عامة أنه إذا كانت معظـم الدول تؤيد مصر فى مطلبها بجلاء القوات البريطانية، فإنها أشـارت بضرورة عزل مسـألة السـودان عن مسـألة مصر. والواقع أن مواقـف الـدول الكبرى، و رغم الإطار الشرعى الذى دارت فيه المـداولات، أملتها فـى مجملهـا حسـابات المصالـح الاسـتعمارية العليـا، أو بمعنى آخـر القرصنة التى تمارسـها الدول الكبرى ضد الدول المستضعفة فى العالم، وهو الواقع المريـر الذى عبرت عنه صرخة النقراشـى المدوية فى نهاية مداولات مجلس الأمن، والتى جاءت إيذانـا باندثار الآمـال المعقودة على الهيئـة الدولية الكبرى: «اخرجـوا من بلادنا أيها القراصنـة!». فنجـد أن فرنسـا وقفـت ضـد مصـر حرصا علـى مصالحها فى شـمال أفريقيـا، أما الولايـات المتحدة الأمريكية فلقد وقفت موقفا مائعـا، فهى من ناحية لم تكـن على اسـتعداد لإعلان العداوة لبريطانيا، فى الوقـت الذى كانت تتمنى فيه جلاء قواتها عن هذه المنطقة الحيوية فى العالم؛ كما كانت تخشى إذا هى أيدت المصريين فى مطلبهم الخاص بأن يتولوا بأنفسـهم الدفاع عن قناة السـويس أن تشـجع اتجاهـا ليـس فـى مصلحتها بالنسـبة لقنـاة بنمـا، التى كانـت تسـيطر عليها، وبذلـك خذلت الحكومـة المصريـة التى كانت قـد بذلت جهدا كبيـرا لاسـترضاء الإدارة الأمريكية، حتى أن مراسل «اللندن تايمز» يكتب فى هذه الجريدة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٤٧:

«يصبـو رئيس الـوزراء المصرى إلـى بناء جيش كبير، وإلى رفـع كفاءته فى أسـرع وقت ممكن إلى الحد الذى يمكنه من أن يتولى الدفاع عن قناة السويس بـدلا من الانجليـز، وهذا المطلب يفرض على الولايـات المتحـدة اتخاذ قرار هام بالنسبة لسياستها فى الشرق الأوسط.

والسياسـة الأمريكيـة، كمـا يبدو مـن حالة اليونـان، قد أصبحت أكثر اهتماما بالشـرق الأوسـط منذ انتهاء الحـرب؛ ويجب علـى الإدارة الأمريكية أن تحدد أهدافهـا بالنسـبة لهـذه المنطقـة، إذا كانـت بريطانيا تعتبـر حتـى الآن المدافع الأساسى عن قناة السـويس، فإنه لمن المشكوك فيه أن تنظر الولايات المتحدة بعين العطف إلى فكرة أن يتولى المصريون بأنفسـهم الدفاع عن القناة؛ فإنه من المحتمـل أن توافق الإدارة الأمريكيـة على مهمة تدريب الجيش المصرى التى كان يتولاهـا مـن قبـل الانجليـز، ولكن دون ان يسـتتبع ذلـك الموافقة على أن يقـوم المصريون بمفردهم بالدفـاع عن القناة، حيث إنه مـن المرجح أنها تؤثر ألا توجد بهذه الموافقة سـابقة من السـوابق تشـجع قوات بنما المسـلحة على الاعتقاد أنهم هم أيضا يمكنهم القيام بالدفاع عن قناة بنما بمفردهم».

أمـا الاتحـاد السـوفيتى فلقد أبدى اسـتعدادا طيبا لتأييـد القضيـة المصرية، إلا أن الوفـد المصـرى، حرصـا منه علـى إرضـاء الأمريكيين، رفـض أن يراهــن على هذا الفرس/ويرى البعـض أنه فوت بذلك على نفسـه وعلى مصر فرصة ذهبية، خاصة أنه كمـا اتضـح قد عول على جواد جامح. غير أنه لا يجب أن يغيب عن ذهننا أن أخشـى ما كان يخشـاه الساسـة المصريون فى ذلك الوقت هو خطر الشيوعية الذى بدأ يتسلل إلى البلاد العربية، بل وأصبح محدقا مع عدوان روسيا على إيران، ومنذ بات واضحا أنها بـدأت ترنـو إلـى منطقة البحـر المتوسـط، حيـث طالب السـوفييت فـى مؤتمر بوتسدام أن توضع منطقة طرابلس الليبية تحت وصايتهم.

ولا شـك فـى أن البرقية التى أرسـلها زعيم الوفد إلى رئيـس مجلس الأمن، وإلى سـكرتير هيئة الأمـم المتحدة فى ليك سكسس بتاريخ ١٧ يوليـو ١٩٤٧ قبل عرض القضيـة المصريـة، يعلن فيها أن النقراشـى لا يمثل على أى وجه شـعب وادى النيل، الـذى يؤيد أغلبيته السـاحقة الوفد المصـرى، قد أضعفت من موقف النقراشـى، كما سـارت فـى اتجـاه السياسـة البريطانيـة، وشـجعت الإنجليز علـى اسـتثمار فكرة أن النقراشى لا يمثل حزب الأغلبية، متغاضين عن أنه ـ بصفته رئيسا للوزراء ـ لا يمثل حزبا بعينه. ولقد كان الانجليز كما نعلم بارعين فى سياسـة «فرق تسـد»؛ حيث إنهم مثلمـا لعبـوا على وتر حقوق الأقليات التى نصبوا أنفسـهم حماة لها بموجب تصريح

١٩٢٢، فإنهـم أيضـا تشـدقوا بمبـدأ حـق السـودانيين فى تقريـر مصيرهـم، وكذلك بالدفـاع عـن الديموقراطيـة فـى مصـر، حيـث نجد بيفـن يعلن فـى مجلـس العموم البريطانى فى يناير ١٩٤٧:

«إذا اسـتطعنا أن نعالـج الأمر مع حكومة أكمل تمثيـلا ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسـة الحزبية المصريـة كان احتمال سـيرها إلى نتيجة موفقـة بروح قويمة يزداد أيما زيادة».

وفـى هذا التصريح إشـارة مسـتترة إلى سياسـة الملك فاروق الـذى كان يعارض بشـدة، وبـكل ما أوتى من وسـائل، عـودة الوفـد إلى الحكم، وهـو البيان الـذى أثار احتجاج الحكومة المصرية، حيث نجد عبد الفتاح باشـا عمرو، سفير مصر فى لندن، يقول لبيفن فى أول مقابلة له مع وزير الخارجية البريطانى بعد هذا البيان:

«... ان بيانك قد سـمم الجو وقد زاد تشككك الناس فى حسـن نوايا السياسـة البريطانية؛ إذ رأوا فيه عودة إلى السياسـة القديمة، سياسـة التدخل..» (خطاب إلى النقراشى بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٧).

وهـو يحـث الوزير البريطانى على الاعتذار إلى النقراشـى علانية، فيعد الوزير فى أن يفكر فى وسيلة لسحب ما قاله بخصوص «حكومة الأقلية» فى مجلس العموم.

وفـى النهاية أصدر مجلس الأمن فى ١٠ سـبتمبر قراره بتأجيل نظر المشـكلة إلى أجـل غيـر مسـمى، مـع إدراجهـا فى جـدول أعمالـه، وبذلـك طويت هـذه الصفحة المصريـة مـن تاريخ مصر بلا نصر أو هزيمـة، غير أن بقاء القضيـة فى جدول أعمال مجلـس الأمـن يمكـن أن يعتبر نصرا فى حد ذاته، حيث إنه يعنـى أن هناك خطأ ما من جانب الحكومة البريطانية.

وعاد النقراشـى إلى مصر، وأرسـل الملك عربة إلى المطار، أقلت رئيس الوزراء إلـى القصر، فقابله الملك وأصدر إليه نطقا ملكيا بأن أحدا لم يخدم مصر كما خدمها هو، وفقا لرواية الدكتور حسين هيكل.

الفصل الحادى عشر

الأرصدة الاسترلينية وحكومة النقراشى

ولقد حاول كادوجان جاهدا أن يستصدر قرارا من مجلس الأمن، بشطب النزاع من جدول أعماله، والعودة إلى المفاوضات الثنائية، غير أنه من ناحية اصطدم بمعارضة الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى كان البريطانيون أنفسهم يتحسبون لما قد يؤدى إليه مثل هذا القرار من اشتعال الموقف فى مصر. والواقع أيضا أنه كما يقول الدكتور محمد فهمى لهيطة:

«من يتتبع تاريخ المفاوضات المتعددة يرى كيف كان البريطانيون ينزلون شيئا فشيئا من غلوائهم من الشئون السياسية، بينما يتزايدون من سلطانهم فى الشئون المالية حتى سنة ١٩٤٧».

وظهر هذا التوجه بوضوح أكبر مع صعود بيفن إلى الحكم، وهو السياسى البريطانى الذى يعول على الاقتصاد كعامل أساسى فى أية مفاوضات؛ إلا أن تدخل بريطانيا فى شئون مصر الاقتصادية، ومحاولة الاستئثار بخيرات هذا البلد إنما كان مدعوما بالقوة العسكرية، ولقد اتخذ أشكالا عدة انتقينا منها ما يتصل بموضوعنا، وهو التسويف والمماطلة التى اتخذت شكل البلطجة فى سداد ما تراكم لدى بريطانيا من ديون لمصر من جراء الحرب، وهو ما نشير إليه بقضية الأرصدة الاسترلينية.

حينما نعرض لمشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تورط البنك الأهلى فى تفاقمها، وتجاوز اختصاصاته وفقا للسياسات المنظمة لإصدار البنكنوت، يطيب

لنا أن نستعرض بإيجاز موقف الحكومة البريطانية إزاء أزمة الأرصدة، التى وصلت إلى حد التهديد بتجميدها، بينما يعبر السير فرانك ساندرسون عضو الوفد البريطانى فى المؤتمر البرلمانى الدولى بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٧: «إن بريطانيا لن تتأخر عن سداد مليم واحد لحاملى الأرصدة الاسترلينية من الأفراد»(١)، كما سبق أن عبر اللورد كينز عن هذا المعنى بقوله: «إن دينا اقترضته انجلترا بالشرف سوف ترده إلى أصحابه بالشرف»؛ إلا أن هذا اللورد البالغ الشهرة فى عالم الاقتصاد على مستوى العالم يفصح عن حكمته فى طبائع الأمور فيقول: «إنه إذا كان عليك لبنك ما ألف جنيه فإنك تكون تحت رحمته، وأما إذا كان عليك لهذا البنك مليون جنيه فالبنك فى هذه الحالة يكون تحت رحمتك». وهكذا فإننا نقترب من المعنى الذى عبر عنه زعيم إحدى الدول النامية، حينما كان يهدد بالتوقف عن سداد الديون المستحقة على بلاده بقوله: «إن المدين أقوى من الدائن»، وقد فاته أن المدين الضعيف يحتاج إلى عضلات وحسابات أخرى لفرض هذه القرصنة، بينما تدأب الدول الكبرى على هذه الهيمنة بعد تغليفها بثوب أنيق من دبلوماسية القوة والسفسطة السياسية.

ونجد أن بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت استطاعت أن تصل إلى أغراضها، وأن تفرض شروطها، وأن تمارس سيطرتها على البنك الأهلى المصرى، سواء بغفلة الحكومات المصرية المتتالية، أو بتواطؤ محافظ البنك الأهلى البريطانى الجنسية؛ فبعد أن خرجت مصر عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١، وافقت الحكومة المصرية على أن ينتقل رصيدها الذهبى القانونى إلى بنك انجلترا، كما صدر قرار من وزارة المالية يجيز للبنك الأهلى أن يتخذ من أذونات الخزانة البريطانية غطاء للبنكنوت المصرى بدلا من الذهب، كما وافقت الوزارة على سعر صرف ثابت بين الجنيه المصرى والاسترلينى، هو ٩٧,٥ قرش، أى أن الجنيه المصرى كان مقوما بما يزيد عن قيمة الجنيه الاسترلينى بقرشين ونصف القرش (٢,٥ قرش). وقد ساعد هذا النظام جيوش الحلفاء على تمويل تكاليف الحرب مقابل الأذونات والسندات البريطانية،

(١) ساندرسون يعنى هنا بالنص على لفظ «الأفراد» أن للحكومة حسابًا آخر يدخل فيه المساهمة فى تكاليف الدفاع.

ونتج عن ذلك أن تراكم لمصر أرصدة لدى بريطانيا بلغت حوالى ٤٤٠ مليونا من الجنيهات، تشمل غطاء ورق النقد المصدر، وهو يبلغ ١٤٤ مليونا، ومعظمه سندات على الحكومة البريطانية؛ كما قدر مجموع ما في ذمة البنوك بنحو ٢٥٠ مليونا، أما الباقي وقدره ٤٦ مليونا فهو ديون للأفراد لا يصح المساس بها، تمتلكه طبقة محدودة من الأثرياء والعملاء والمضاربين، وذلك مقابل ما قدمته مصر إلى جيوش الحلفاء من سلع وخدمات، كما دأبت بريطانيا، بموجب قانون مراقبة النقد أثناء الحرب، على الاستيلاء على العملات الحرة كالدولار والفرنك السويسرى، وكانت الأرصدة الدولارية لدى مصر تبلغ عشرات الملايين سنويا، وهى قيمة انفاق وحدات الجيش الأمريكي المقيم فى مصر.

ونظرا لثبات سعر التعادل بين الجنيه المصرى والاسترلينى عند مستوى ٩٧,٥ قرش فقد خسرت مصر كثيرا، نظرا لتراجع القيمة الحقيقية للجنيه الاسترلينى بسبب نفقات الحرب وتخريب الاقتصاد البريطانى، كما تضاعفت الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمصر؛ نتيجة للخدمات والإمدادات التى كانت تقدمها مصر، وكذلك الإيداعات التى كان يودعها التجار من أثرياء الحرب فى البنوك البريطانية كمحصلة لنشاطهم فى التعامل مع متطلبات الحرب، والخدمات التى يقدمونها لجيوش الحلفاء، وكذلك فإن كثيرا من المصريين قد اضطروا لاستثمار أموالهم فى سندات الحكومة البريطانية بعد أن ضاقت بهم سبل الاستثمار فى مصر؛ بسبب ظروف الحرب.

وواقع الأمر أن جيوش الحلفاء قد استنفدت المخزون المصرى من كافة السلع والأغذية أثناء الحرب بأسعار ما قبل الحرب، الأمر الذى اضطرت معه مصر إلى استعاضة هذا المخزون بأسعار مضاعفة فيما بعد، مما أدى الى خسائر فادحة للاقتصاد المصرى؛ كما خسرت مصر رؤوس أموال طائلة فى غياب سياسة للتجديد والإحلال للسلع الرأسمالية ووسائل النقل والسكك الحديدية، بعد أن استهلكت أثناء الحرب وبسببها مقابل أسعار وتعريفات بالغة الانخفاض، مساهمة منها فى المجهود الحربى لصالح الحلفاء؛ كما انتقلت إلى مصر كل مظاهر الضعف والشيخوخة التى حلت بالاقتصاد البريطانى، نتيجة لربط مقوماتها وأسعار عملتها ببريطانيا.

وكدأب المدين سيء السمعة فقد تلاعبت بريطانيا باقتصاديات الدول التي تدور في فلكها بشتى الأساليب؛ فهي تتهرب من التصدير إلى الدول الدائنة لها خوفا من أن يسفر التعامل عن إجراء الخصم من الأرصدة المدينة لديها، فهي تحيل هذه الطلبات إلى الدول الأخرى من كتلة الاسترليني والتي تدور في فلكها، ثم تضع يدها على العملات الحرة الناجمة عن هذا التعامل. وكان عدد الدول ذات العملات الحرة في ذلك الوقت خمسا، هي الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال والسويد، كما عمدت انجلترا أيضا إلى عدم تمكين دول منطقة الاسترليني من استيراد متطلباتها من دول العملات الحرة، إلا بالقدر المحدود الذي تفرج عنه من العملات لصالح هذا التعامل، مما كان يضطر هذه الدول إلى الاستيراد من الأسواق البريطانية بأسعار أعلى من مثيلاتها؛ وبذلك صار وضع بريطانيا بالنسبة لدول منطقة الاسترليني هو وضع المحتكر، وبعد أن كان الميزان التجاري لمصر قبل الحرب يسفر عن فائض فقد انقلب الوضع إلى عجز مستمر في ميزانها التجاري، مما كان يضطرها إلى استجداء حقوقها لدى الحكومة البريطانية لتحرير جزء من ديونها المتراكمة في بنوك انجلترا، وهي سياسة كانت تعكس ضعف وغفلة الحكومات المصرية المتتالية، وتواطؤ البنك الأهلي الذي تجاوز اختصاصاته كل التجاوز لصالح المحتلين.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية أبرمت مصر ضمن خمس وثلاثين دولة اتفاقية بريتون ـ وودز في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥، كما انضمت لمؤتمر النقد الدولي، وأصبحت بذلك تشترك فعليا في إدارة صندوق النقد الدولي، ومن ضمن اختصاصات هذا الصندوق تحديد قيم التعادل لأسعار عملات الدول الأعضاء، وهي الاتفاقية التي كانت تمهد لانتهاء قيود المنطقة الاسترلينية، كما نصت الاتفاقية كذلك على تحديد تاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٧ لتصبح كل دولة حرة في مجال التصدير والاستيراد خارج نطاق الكتلة الاسترلينية.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، والتي كانت تتطلع في ذلك الوقت إلى وراثة الامبراطورية البريطانية والحلول محلها في منطقة الشرق الأوسط، قد عمدت إلى تقديم عرض للمندوبين المصريين في مؤتمر النقد بريتون ـ وودز في أن تحل محل بريطانيا، وأن تدفع لمصر الدين البريطاني في صورة دولارات وآلات

وسلع رأسمالية، مع تخفيض نسبي قليل مقابل خروج مصر من ارتباطها بالمنطقة الاسترلينية، ثم الارتباط بالدولار الأمريكي. وقد عرض الأمر على الحكومة المصرية، إلا أن الحكومة البريطانية قد اعترضت على هذه المحاولة بدعوى أن ديون مصر لا تستحق إلا عند الأجل المنصوص عليه، أى وفقا للقانون الدولى الذى ينص على الوفاء عند الحلول.

وهكذا انتقلت مشاكل الأرصدة الاسترلينية إلى وزارة النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، وفوجئ الرجل بمطالب بريطانيا بالتنازل عن بعض أرصدتها المدينة، بدعوى المساهمة فى تكاليف الدفاع عن مصر، وهو الأمر الذى استطاعت حكومة النقراشى الوقوف دونه بكل صلابة، رغم مساندة الولايات المتحدة للمطالب البريطانية بدعوى أن من بين هذه الأرصدة ما لا يتسم بطابع الديون التجارية العادية، وقد وافقت الولايات المتحدة بريطانيا فى تمسكها بوجه الشبه بين الأرصدة الاسترلينية المستحقة والديون التى كانت مستحقة لصالحها هى وفقا لمشروع الإعارة والتأجير، والتى تنازلت عنها الولايات المتحدة باعتبارها مساهمة فى تمويل الحرب.

وواقع الأمر أن مثل هذا الشبه المزعوم بين الأرصدة الاسترلينية من جانب، والدين المستحق للولايات المتحدة قبل بريطانيا وفقا لمشروع الإعارة والتأجير، من جانب آخر بعيد كل البعد عن واقع الحال، وأن الجزء الأغلب من الأرصدة الاسترلينية مستحق لأفراد ومودعين لدى البنوك البريطانية، والحكومة المصرية لا تملك التنازل عن أموال ليست لها، كما أن تمسك بريطانيا العظمى من التهرب من التزاماتها يسيء ـ ولا شك ـ إلى سمعتها المالية وسمعة بنوكها التقليدية فى العالم. وقد يجوز أن تتنازل دولة بالغة الثراء كالولايات المتحدة عن ديونها لصالح بريطانيا، أما أن تتنازل دولة فقيرة كمصر لصالح بريطانيا العظمى، فهى من الأمور الشديدة التناقض، وهو من قبيل إفقار شعب لحساب شعب آخر بدون وجه حق.

وهنا نجد حكومة النقراشى تؤكد إصرارها على عدم قبول أى تخفيض لهذه الأرصدة، وتؤكد انه ليس هنالك أية قوة تحول دون مواقفها المعلنة، رغم تهديد

بريطانيـا بتجميـد الأرصـدة، وموقـف الولايـات المتحـدة المتعاطف مـع الحكومة البريطانية.

ولقـد اسـتندت الـوزارة المصرية على أن الديـون الناجمة عن مشـروع الإعـارة والتأجير قد قدمت لبريطانيا بمحض ارادة الدائـن، وهى الحكومة الأمريكية، وكان تنازلهـا عنهـا كذلك بمحـض ارادتها، بينما نشـأت الأرصدة الاسـترلينية فى كثير من الحالات نتيجة عمليات تجارية للأفراد، وكذلك نتيجة لإيداعات من قبيل الاستثمار، كما نشـأت كذلك بسـبب القيود التى التزمت بها مصر بصفتهـا عضوًا فى كتلة الدول الاسـترلينية بشـكل إجبارى ذاتى، وبسـبب قوانين النقد، وليس طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ التى لا يوجـد بهـا أية بنـود تلزم مصـر بتقديـم مسـاعدات ماليـة لبريطانيا فـى حالة الحرب.

ونجـد أن حكومـة النقراشـى قد ابتدعت وظيفـة وكالة وزارة ما بعـد الحرب تتبع وزارة المالية، إلا أن رئيس الوزراء ارتأى اتباع هذه الوكالة لمجلس الوزراء، وأسندها إلى شخصية بالغة الأهمية، هو محمود بك الدرويش، و نجـد ضمن أوراق النقراشى مسـودات لرسـائل متبادلـة مع محمـود الدرويش رأينـا أن ننقـل خطابا من بينها يعبر عـن العنايـة التى أولاها لهذا الموضوع، ومتابعته له؛ وهذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٤٧

عزيزى محمود بك الدرويش:

لقـد فكـرت فى الموضوعين اللذين أردت منى أن أبلغك ما يسـتقر عليه الرأى بشأنهما، وهما: ١) تأميم البنك الأهلى ٢) الأرصدة الاسترلينية.

أما فيما يتعلق بتأميم البنك الأهلى فإنك يمكنك أن تعتبر أن الحكومة المصرية ماضيـة فـى تأميـم البنـك الأهلـى، ولذلـك عنـد المفاوضـة فى أمـر الأرصدة الاسـترلينية تتحدث على اعتبار أن الحكومة المصرية سـتعمل على تأميم هذا البنـك، أما فيمـا يتعلق بالأرصدة فإننى أخشـى أن الحكومة البريطانية سـتصر علـى تخفيضهـا، وهـى فى هـذا الموقف مؤيـدة بأمريـكا أيضـا؛ إذ علمت أن السـفير الأمريكـى قال إن مسـتر واطسـون وكيل الماليـة الأمريكية صـرح بأنه

يجب على الدائنين أن يخففوا عن انجلترا، وقد أردت ذكر هذا حتى تدخل فى حسابك أن انجلترا ستتمسك بالتخفيض، فيجب ألاّ يبدو منك تساهل ما قبل أن تعرف مدى تشددها.

أما فيما يتعلق بشرط الذهب، فإنك متفق معى على ضرورة التمسك به فيما يتعلق بغطاء البنكنوت، وكذلك اتفقنا على أنه ليس من المستساغ أن تتمسك بشرط الذهب للأرصدة المملوكة للأفراد.

بقيت مسألة شرط الذهب للأرصدة الموجودة فى الودائع، والتى تقدر بنحو ٢١٠ ملايين جنيه، وقد رأينا فى جلستنا التى عقدناها قبل سفرك مباشرة أنه ينبغى لنا أن نحصل على:

١) غطاء للبنكنوت

٢) وقسط سنوى يقدر بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه

٣) ومخلفات الجيش البريطانى

٤) والأسلحة التى سلمت للجيش المصرى أو تسلم إليه

٥) ومصروفات الجيش البريطانى فى مصر

٦) وأسهم قنال السويس

٧) وتسوية الدين المصرى القديم

٨) وسكة حديد فلسطين

فإذا حصلت من الانجليز على المسائل المتقدمة أمكن التساهل فى شرط الذهب بالنسبة للودائع. ويمكننى أيضا أن أقول إذا كان الاتفاق لا يمكن أن يتم إلا بتخفيض القسط السنوى إلى ثمانية عشر مليون جنيه أمكن لك التساهل إلى هذا المدى، إلا اننى أعود وأقول إنى أخشى أن يحصلوا على هذا التساهل، ثم يعودون إلى التمسك بتخفيض الأرصدة، وهذا ما اتفقنا على انه لا يمكن الاستمرار فى المفاوضة على أساس التخفيض مطلقا.

هـذا وإنـى أضيف إلـى ما تقدم أنـه فى حالة الاسـتعداد للاتفـاق يمكنك قبول تخفيض الفائدة إلى نصف فى المائة.

وفى الختام أدعو لك بالتوفيق

المخلص

امضاء محمود فهمى النقراشى

٢٩ / ٥ / ١٩٤٧ رئيـــس

مجلس الوزراء

وأود هنا أن أشير إلى الفقرة التى يقرر فيها النقراشى عدم الاستمرار فى المفاوضة علـى أسـاس التخفيض مطلقـا، وكان لموقفـه الحـازم أثره فى أن التزمـت بريطانيـا بالوفاء بالأرصدة كاملة، ويمكن الرجوع فى هذا الشأن إلى اتفاق الأرصدة الاسترلينية المؤقتـة فـى ٣٠/ ٦/ ١٩٤٧، والموقعـة فـى لندن عـن الحكومة الملكيـة المصرية، ويمثلها عبد الفتاح عمرو، سـفير مصر فى لندن، ومسـتر دلتـون عن حكومة المملكة المتحدة.

وقد أعلـن الدكتـور دلتـون فى مجلـس النـواب البريطانـى التصريـح الخطير التالى:

«لقـد رجـوت مندوبـى مصـر أن يتقدموا بمقترحات بشأن التنـازل عن كل أو جـزء من دين الحرب الناشـئ عن مجهودنـا الحربى للدفاع عـن مصر، ولكن الحكومـة المصريـة لـم تجـد نفسـها قـادرة حتـى الآن علـى الاسـتجابة لهذا الرجاء».

وهكذا دفعت الأحداث النقراشـى ضد رغبته إلى الصفوف الأمامية، حيث اضطر أن يجابه ويعالج قضايا شتى، ويتعامل بحسابات أخرى مع الخصم الذى كان بالأمس يتآمر ضده، وهو مع ذلك يكن له نفس البغـض، إلا أنـه على ما يبـدو نجح ـ فى هذه المرحلـة ـ بمظهـره الدمـث، أو ما يطلق عليـه البعض «الدبلوماسـى»، فى أن يخدع بعض الساسـة البريطانيين؛ إذ يقول اللورد ستانسـجيت فى أحد تقاريره التى بعث بها إلى لندن:

«إن النقراشى باشا رجل جنتلمان، متزن، يرتاح الانسان إليه كثيرا على غير ما أشيع وما رفع إلينا عنه من معلومات. ويظهر أن تاريخه الماضى غير تاريخه فى الوقت الحاضر على خط مستقيم» (٥ / ٥ / ١٩٤٦). (وفق مذكرة أعدها البكباشى محمد وصفى بتاريخ ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٦، وقد كان قائد الحرس فى قصر أنطونيادس، مقر اللورد ستانسجيت، وكان مكلفا كذلك من قبل وزارة الداخلية فى وزارة صدقى، بمراقبة ونقل ما يدور فيه من أحداث وأحاديث.)

ولا شك أنها كانت فترة قاسية فى مشواره السياسى تعرض فيها لحملة من النقد والهجوم؛ وقد ضاعف من هذا الهجوم إيثاره للصمت الذى أطلق العنان للتفسيرات المغرضة؛ وإننا نرى فى الصورة التى نشرت فى «آخر ساعة» فى أكتوبر ١٩٤٧، ويبدو فيها النقراشى متجهما، شارد الذهن، وكذلك فى التعليق المصاحب لهذه الصورة أبلغ تعبير عما قد يجيش فى صدر رجل أثقلت كاهله الهموم العظام، يقول التعليق الطريف:

«بينما كان بعض مصورى الصحف يلتقطون صورا فى حفلة الشاى التى أقامها دولة النقراشى باشا مساء الاثنين فى منزله لأعضاء هيئة المفاوضة قال دولة صدقى باشا للنقراشى باشا: اضحك يا باشا، وسكت النقراشى باشا، وبعد دقيقة جاء مصور آخر فقال صدقى باشا ضاحكا: اضحك يا باشا، والتفت إليه النقراشى باشا باسما وقال: هو أنت شايفنى باعيط يا باشا؟»

ويؤيد ذلك الانطباع مقال لـ«جان لوجول» (Jean Lugol) فى جريـدة «لا بورص اجيبسين» (La Bourse égyptienne) بتاريخ ٦ يناير ١٩٤٧، أى فى نفس الفترة تقريبا، حيث يقول الكاتب إن النقراشى لم يتغير منذ المرة الأولى التى التقاه فيها، غير أن شيئا ما فى نظرته، فى ملامح وجهه، وباختصار فى شخصه كله ينم عن قدر مضاعف من الجدية.

الفصـــل الثانـــى عشـــر

النقراشـى والقضيــة الفلسطينيــة

عاد النقراشى إلى أرض الوطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٧، وأعلن أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بمطالب معاهدة ١٩٣٦، بل إنه فى تحد سافر لما نصت عليه المعاهدة بوجوب أن تتولى بريطانيا دون غيرها من البلدان الأخرى تدريب وتسليح الجيش المصرى، صرح بأنه سوف يعمل على تقوية الجيش المصرى وتنويع مصادر تسليحه، والاستعانة بالخبراء والمستشارين اللازمين لذلك، كما أعلن أنه سيوجه جل اهتمامه إلى المشاكل الداخلية، خاصة أن مرض الكوليرا كان قد استفحل فى هذه الفترة. كما أضرب ضباط البوليس، درع الدولة الواقى، فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، وهو ما سوف نتناوله فى حينه. وفى الواقع لم تكن هناك فسحة من الوقت يلتقط فيها النقراشى أنفاسه، بل قذفت به الأقدار فى أتون جديد اسمه فلسطين، حيث صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧.

ولقد نشأت هذه القضية، أو ما تعارفنا على أن نطلق عليه مسمى «القضية الفلسطينية» منذ صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، إلا أن العرب بل الفلسطينيين أنفسهم لم يتنبهوا فى بادئ الأمر لخطورة ما كان يدبر لشعب فلسطين فى الخفاء. غير أننا لا نتحدث هنا سوى عن «القضية الفلسطينية فى مصر»، حيث صاغت عدة عناصر خصوصية ومعالم تلك القضية فى مصر، أبرزها: الساسة المصريون، والقصر، والانجليز، والقوى الأيديولوجية (وفى مقدمتها جمعية الشبان المسلمين التى أنشئت فروع لها فى يافا والقدس وحيفا، وجماعة الإخوان المسلمين) التى تزامن ظهورها

مع المد الإسـلامى، سـواء تفاعلت معا هذه العناصر أو لعبت دورها منفردة فى أدوار القضية الفلسطينية المختلفة.

فنجد أن الإضراب الكبير الذى حدث فى فلسطين فى أبريل ١٩٣٦، واستمر ستة أشـهر وكان بداية لثورة ٣٦ / ١٩٣٩ لم يكن محور اهتمام الغالبية العظمى للساسـة المصريين، وذلك إذا استثنينا قلة من الساسة أمثال محمد محمود ومحمد على علوبة ومحمد حسين هيكل وعبد الرحمن عزام، ينتمى أغلبهم لحزب الأحرار الدستوريين، وإن كان قد حظى بعطف مصر الشعبية متمثلة فى الجمعيات الاسلامية - مثل الشبان المسـلمين والإخـوان المسـلمين - ورجـال الديـن وطلبـة الجامعـات والاتحادات النسـائية. غير أن الصحف المصرية وقفت موقفا سـلبيا من أحداث فلسـطين. ويعزو الدكتور عادل غنيم هذا الموقف إلى عدة عوامل لعل أهمها:

تجنب إغضاب الانجليز فى الظروف الدقيقة التى كانت تمر بها مصر فى ذلك الوقت، والمفاوضات جارية بين الجانب المصرى والجانب البريطانى،

أو لارتباطها مع شـركة الاعلانات اليهودية لنشـر إعلاناتها، أو خشيتها من منع دخول فلسطين.

إلا أن «الأهرام» دأبت على نشـر برنامج الإذاعة الخارجية لفلسـطين. ولكى يتبين لنـا بجلاء المناخ العـام فى ذلك الوقت، وموقف مصر من اليهـود، ينبغى أن نذكر أنه كانت من الأمور المعتادة أن تنشر الصحف اليومية فى تلك الفترة

«أخبـارا عـن حفلة تقيمهـا جمعية مـدارس الطائفة الاسـرائيلية بالاسـكندرية تحت رعاية الأمير عمر طوسـون مثلا. أو خبرا عـن اجتماع الجمعية العمومية لنادى الاتحاد للاسرائيليين القرائين فى العباسية...»

أما على الصعيد الرسـمى فلم يصدر خلال المرحلة الأولى للثورة التى اسـتمرت ستة أشهر أى تصريح لسياسى مسئول، ولقد كان تصريح النحاس فى مجلس الشيوخ أول بيان رسـمى مصرى، يعرب عن تأييده لعرب فلسطين ويتعهد بالعمل على نصرة قضيتهم.. ويبدو أن بريطانيا حرصت على اقصاء مصر عن القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن تولى الوفد الحكم، وبعد ما لمست من اهتمام زعيمها بمشكلة فلسطين، فلقد

خشـيت أن ينعكـس موقف الوفد ـ وهو الحزب ذو الثقـل الجماهيرى الكبير ـ على الرأى العام المصرى.

ولقـد أقلـق هـذا الحديث الـذى طرح علـى السـاحة عن دولـة يهودية عـددا من المصريـين، حيـث رأوا فيه تهديدا لكيان مصر؛ ومن هنا نشـأت فكرة تأسـيس اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسـطين، وفق مـا ورد فى إحدى حلقات **«الأهرام ديوان الحياة العصرية»** للدكتور يونان لبيب رزق. وقد تألفت هذه اللجنة برئاسة محمد على علوبة باشـا، بعد صدور إقرار وزارة المستعمرات البريطانية فى ٥ يناير ١٩٣٨ لفكرة تقسـيم فلسـطين إلى مناطق ثلاث: منطقة عربية، وأخرى يهودية، ومنطقة ثالثة توضع تحت الانتداب البريطانى.. ولقد اقترن هذا الحرص على أمن وسلامة الوطن بأطماع الملك الشـاب فـى الخلافة، وهو الطموح الذى حرص علـى ماهر على تعزيزه؛ ففى أوائل حكم الملك فاروق، وتمشيا مع التوجهات العربية والاسلامية للملك الشاب، شـجع القصـر الدعـوة لعقد المؤتمـر الاسـلامى العربى لنصرة فلسـطين فـى أكتوبر ١٩٣٨، وهى الدعوة التى أطلقت شرارتها الأولى اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسطين.

وعلى الرغم من هذه التوجهات العربية التى نبعت من ناحية من تعاطف لفيف من المصريين مع محنة إخوانهم فى فلسـطين، ومن ناحية أخرى من استشعارهم خطورة التواجـد الصهيونـى فى دولـة من دول الجـوار العربـى على أمـن مصـر، إلا أن مصر ظلـت بوجه عـام، بمنـأى عـن المـد القومـى العربـى الذى كان قد نشـأ فـى الربـع الأخيـر من القرن التاسـع عشـر فى بلاد الشـام؛ وذلك نتيجة لخصوصية وضع مصر الداخلى، حيث تقول الدكتورة عايدة سـويلم فى دراسـتها الممتعة عن قضية فلسطين فى مصر:

«إن فلسـطين تعتبـر أهـم نقـاط التحول الرئيسية فى مسـار الفكـرة العربية فى مصر، كما أنها كانت فى ذات الوقت سببا فى التراجع عن تلك الفكرة».

فلقد كان يتجاذبها تياران: تيار الفكرة الاسـلامية، وتيار الوطنية المصرية. وينبغى هنـا أن نؤكـد على ضـرورة الفصل بين تيار القوميـة العربية والتيار الإسـلامى؛ حيث

إن التوجـه الإسـلامى فى مصر كان سـابقا على التوجه العربى، وقـد تزامن مع فكرة الجامعة الإسلامية، التى طرحها جمال الدين الأفغانى، والتى كانت تدعو إلى توحيد الأقطـار الاسـلامية تحت لواء الدولة العثمانية، حتى يتسـنى التصـدى للغرب، وهى الدعوة التى تبناها فى مصر مصطفى كامل فى مطلع القرن العشرين؛ ثم أصبح التوجه الإسـلامى سـمة من سمات عهد الملك فؤاد الذى كان يحلم بالخلافة الاسلامية بعد الغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤. ولقد أتاحت معاهدة ١٩٣٦ لمصر فرصة التواصل مع الأقطار العربية الشقيقة كنتيجة غير مباشرة لهامش الحرية الجديد، الذى أصبحت مصـر تتمتـع بـه بموجب هذا التحالـف.. إلا أن التوجـه العربى الفعلى قـد تزامن مع نكبة فلسطين، حيث تبنى القصر الدعوة إلى عقد المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى لنصرة قضية فلسـطين فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨، على نحو ما أسـلفنا.. و قد لعب على ماهر، الذى ضمت وزارته الثانية ثلاثة من المدافعين عن العروبة و الإسـلام هم عبـد الرحمن عزام، وصالح حرب، و محمد على علوبة، دوره فى تعزيز هذا التوجه. وقـد حرصـت مصر على أن تمثـل فى مؤتمر فلسـطين بلندن (سـبتمبر ١٩٤٦)؛ كما نبـه ممثلها الدكتور عبد الرزاق السـنهورى إلى خطورة الكيان الصهيونى على الدول العربية المجاورة.

أمـا التيار الوطنى المصرى فلقد كان يدعو إلى أن تكرس مصر جل اهتمامها لحل القضية المصرية، وأن تيمم وجهها شـطر وادى النيل. ونعتقد أن النقراشـى يمكن أن يحسـب على هـذا التيار، حيث نجده يوضح فى مؤتمر عاليـة فى أكتوبر ١٩٤٧، أمام الوفود العربية المجتمعة، أسـباب امتناع مصر عن خوض حرب نظامية فى فلسـطين؛ فيقرر أن «مصر فى نزاع مع الحكومة البريطانية أولا، وهى لذلك لا يمكنها أن تشتبك فى أية حرب».

كمـا تصفـه إحـدى الوثائـق البريطانية بأنه شـخص متعقل، إلا فيمـا يخص بعض المواضيع (لا بد أن المتحدث، وهو كلاتون Clutton، يومئ إلى المسألة المصرية)، وهذه المواضيع لا تشـتمل على مسـألة فلسـطين. والواقع أنه قد تصاعدت شـكوى البريطانيين فى هذه الفترة من موقف النقراشى فى المفاوضات الجارية، وهو الموقف الذى عدوه من قبل التعنت وضيق أفق؛ فهذه العبارة إنما هى تعليق لكلاتون على برقية

من بيلى Bailey بتاريخ ٢٠ ديسـمبر ١٩٤٨ يعرب فيها عن الدهشة التى أثارها لديه إحجام النقراشى عن إلقاء اللوم على البريطانيين، بشأن ما أسماه «المجازفة المصرية فـى فلسـطين»، جريا على دأب النقراشـى فى إثارة القلاقل فى وجه البريطانيين فى الآونة الأخيرة.

ومن الشـواهد الأخرى على موقف النقراشى من القضية الفلسطينية رده على عبد الرحمن عزام ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ الذى أرسل له خطابا يطالبه فيه ببعض المعدات التى تلزم لإعانة متطوعى فلسطين من مخلفات الجيوش الأمريكية؛ فأجل رئيس الوزراء البت فى هذا الأمر حتى تستكمل وزارة الدفاع المصرية حاجتها أولا مـن هـذه المعدات، كما نجـد أن الدكتور محمود فـوزى ـ وزير مصر المفوض لدى الأمم المتحدة ـ يقول فى رسالته للنقراشى المؤرخة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٧: «وأكثر ما يشـغل بالى قضيتا اليونان وفلسـطين: الأولى من حيث أسلوبنا فى تناولها، والثانيـة من حيث تأثيرها على قضيتنا والجلاء عن بلادنا». ودلالة هذه الكلمات غنية عـن التعليق، سـواء كانـت نابعة عن قناعة الوزيـر المفوض الشـخصية أو عن معرفته بأولويـات رئيس الوزراء؛ فترتيب القضية الفلسـطينية فى أجندة اهتمامات النقراشـى وأعمالـه لا تأتى فـى المقام الأول؛ حيث ظلت القضية الوطنيـة حتى اليوم الذى لفظ فيه أنفاسه هى شغله الشاغل الذى سيطر بشكل كبير على تفكيره.

ولكى تكتمل الصورة التى نود أن ننقلها لهذه الشخصية بمختلف جوانبها، التى قد تبدو أحيانا متنافرة وبها الكثير من التضارب، يجب أن نضيف أن النقراشى لم يكن مع ذلك ليتنصل أبدا عن الالتزامات التى تفرضها عليه هويته العربية؛ فقد كان النقراشـى يشارك فى اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد ميثاق جامعة الدول العربية بصفته وزيرا للخارجيـة فـى وزارة أحمد ماهر. وبعـد اغتيال أحمد ماهر، وفـى أول اجتماع للجنة السياسـية الفرعية برئاسة النقراشى، ثارت مناقشة طويلة حول اشتراك موسى العلمى ممثل فلسـطين التى اعترض عليها وزير خارجية لبنان باعتبار أن فلسطين ليست دولة مستقلة؛ ولكن كان للجنة رأى آخر قوامه استثناء فلسطين من الأساس القانونى للكيان العربى الوليد، حيث إن لهذا البلد وضع خاص، نظرا لتعاطـف الشـعـوب العربية مع محنة أهل فلسـطين. وكان من الطبيعى أن يزعج هذا القرار بريطانيا التى كانت ترقب

بحذر شديد سعى البلاد العربية للوحدة، ورأت بريطانيا أن يكتفى بالسماح لموسى العلمى بالاشتراك كمراقب، وليس بصفته عضوًا أساسيًا، وأرسلت وزارة الخارجية تعليمات بذلك للورد كيلرن لإبلاغ النقراشى وسائر ممثلى العرب قبل اجتماع اللجنة التحضيرية فى ١٧ مارس؛ وكان رد النقراشى أن يترك «الأمر لعقلية الدكتور عبد الحميد بدوى فى الوصول إلى صيغة مقبولة فى هذا الشأن». وكذلك احتجت وزارة الخارجية البريطانية ممثلة فى السكرتير الشرقى للسفارة سمارت على اشتراك الدول العربية غير المستقلة فى اجتماعات مجلس الجامعة، خوفا من أن يغضب هذا الأمر فرنسا التى تحتل دول المغرب العربى، كما أن بريطانيا تحتل برقة وطرابلس فى ليبيا؛ ولكن النقراشى لم يستجب للتحذيرات البريطانية، متعللا بأن لمصر مصالح مع جارتها ليبيا.

ونستشهد كذلك بموقفه من أحداث سوريا ولبنان فى مايو ١٩٤٥ التى تمثل أول أزمة حادة تواجه الجامعة العربية الوليدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ إذ قررت الحكومة السورية عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الابتدائية، واعتبرت فرنسا أنها المقصودة بهذا القرار، وجاء الرد بإلزام سوريا بتوقيع معاهدة مع فرنسا، وحقها فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية فى سوريا، وتم إنزال قوات سنغالية فى ميناء بيروت، واندلعت المظاهرات الصاخبة فى سوريا ولبنان توقعا بتقدم هذه القوات إلى دمشق، إلا أن فرنسا تدخلت بعنف لقمع هذه المظاهرات، وألقت قنابلها على دمشق يوم ٢٩ مايو ١٩٤٥. وكان من أثر ذلك أن عقدت الجامعة العربية اجتماعا أيدت فيه سوريا و لبنان.

وطلب بنكنى تاك - الوزير الأمريكى المفوض - مقابلة رئيس وزراء مصر، ليستطلع موقف مصر، ثم بعث إلى واشنطن برقية يقول فيها:

«ذكر رئيس الوزراء [النقراشى] أنه بالنسبة لمصر ورد فعلها إزاء المشرق فإن مصر قطعت على نفسها عهدا خلال الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية بأنها مستعدة، بإخلاص، لتنفيذ الالتزامات التى تم الاتفاق عليها فى الاجتماع».

وقال إن فرنسا تخلق الاضطرابات لنفسها في منطقة الشرق الأدنى بأسرها، وقد تضطر الحكومة المصرية في النهاية، لاتخاذ اجراءات تستهدف المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا و... حتى قطع العلاقات الدبلوماسية.» (نقلا عن كتاب سنة من عمر مصر).

فهو لا يكتفي بالشجب، وإنما يلجأ للتهديد الصريح، ويبدو أن مصر المحتلة، كانت تملك إرادة حرة من خلال زمرة من الوطنيين الأمناء على مصالحها العليا.

كما أن الأولوية المطلقة التي يعطيها للقضية الوطنية لا تعني أنه لا يأبه للخطر الذي بات يمثله الكيان الصهيوني لأهل فلسطين، وليس من زاوية أمن مصر فحسب، حيث نجده يقول في معرض حديثه مع شخصيات أمريكية رفيعة المستوى في ١٠ أبريل ١٩٤٧، وردا على ما أثاره الأمريكيون من إمكان الولايات المتحدة القيام بالمساعدة على تهجير عرب فلسطين بعد إقامة نظام ري على ضفاف دجلة والفرات يحول مساحات كبيرة إلى أراضٍ صالحة للاستغلال:

لا تستهين [كلمة غير واضحة] أمريكا هذا الأمر فهي ستكون بمثابة حرب صليبية جديدة، وإذا نجحت فيها فستتحمل غضب العرب نتيجة هذا الاضطهاد الذي يفوق في أثره ونتائجه ما يشعر به اليهود من ألم الاضطهاد القديم الذي يزعمون أنه أصابهم.

ولقد أثار قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ استنكارا رسميا وشعبيا في البلاد. وأذاعت الحكومات العربية بيانا باستنكار التقسيم في ١٧ ديسمبر من نفس العام. ولكن ـ وفق ما ذهبت إليه الغالبية العظمى من المؤرخين ـ لم تتبلور لدى الحكومة المصرية وقتئذ نية للدخول في حرب ضد الصهيونية؛ بيد أن الدكتور عادل غنيم يرى أن قرار دخول مصر الحرب كان مقدرا منذ البداية، وإن تأخر الاعلان الرسمي لهذا القرار؛ ويستند أستاذنا الجليل على عدة براهين من واقع الوثائق البريطانية، بل والأمريكية، نذكر من بينها الملاحظتين اللتين خرج بهما السفير الأمريكي بعد مقابلته للملك فاروق في الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧، واللتين حرص على تدوينهما في رسالة لوزير الخارجية الأمريكي:

الأولى: أنه ليس هنـاك شـك فى أن مصر قررت بشـكل واضح القيام بمشاركة كاملة فى المواجهة العسكرية ضد اليهود فى فلسطين.

الثانيـة: أنـه مـن المحتمل أن يقـوم الملـك ـ من خلال عـزام باشـا والجامعة العربيـة ـ بدور قيادى فى التنسـيق لتنظيم المقاومـة العربية. (نقلا عن الدكتور عادل غنيم)

وإن كان قـرار الملك فاروق قرارا منفردا لم يشـرك فيـه حكومته، فلقد وجد ملك مصـر فى أزمة فلسـطين فرصة سـانحة لتأكيـد زعامته للبلاد العربية؛ فهـو كان قد دعا ملـوك الـدول العربية ورؤسـاء جمهورياتها فى انشـاص دون علـم الـوزارة التى كان يرأسها وقتئذ اسماعيل صدقى، ودون مشاركة وزير الخارجية المصرى لطفى السيد، ودام هذا الاجتماع يومين فى ٢٨، ٢٩ مايو سـنة ١٩٤٦ أسـفر عـن قرارات مصيرية، منها ضرورة إنشاء كيان يبلور القومية العربية.

إلا أنه على الصعيد الرسـمى المعلن فقد اقتصرت الحكومة المصرية فور صدور قرار التقسـيم، وتحسبا للقلاقل المتوقعة بعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين يـوم ١٥ مايـو ١٩٤٨ ، على إنشـاء قيادة عسـكرية فـى العريش الحقت بهـا كتيبة من المشـاة معـززة بمدافع الهـاون، الهدف منهـا الحيلولة دون وصـول الاضطرابات من فلسـطين إلى حدود القطر المصرى؛ أى أن الحكومة كان يحدوها فى البداية اعتبارات المصلحـة المصريـة البحتة. ولكن على عكس الرأى السـائد بأن حرب فلسـطين لم تسـبقها استعدادات كافية وجادة، وأن القضية الفلسـطينية لم تحظ بالاهتمام والعناية الواجبة من الدوائر السياسـية المصرية، يذهب الدكتور عادل غنيم إلى أن الفترة التى تقـع مـا قبل قرار التقسـيم مباشـرة وبين دخـول الجيـوش العربية أرض فلسـطين قد شـهدت نشاطا دبلوماسـيا متميزا، حيث يقول فى مقدمة كتابه «الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين» ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨:

«ولا أخفـى علـى القارئ أنى لم أكـن أتصور – قبل الاطلاع علـى هذه الوثائق [يقصـد الوثائـق التى اهتدى إليهـا، والتى تخص الجهود الدبلوماسـية فى هذه الفترة] نشـاطا دبلوماسـيا مصريا تجاه القضية الفلسـطينية خلال تلك المرحلة بهذا العمق والتنظيم والإيجابية».

ثم يقول فى معرض حديثه:

«ويتضـح من برقية مرسـلة من وزيـر الخارجية المصرية إلـى الدكتور محمود فـوزى فـى ١٨ فبرايـر [١٩٤٨] أن القضيـة الفلسـطينية كانـت تشـغل وزارة الخارجيـة فـى ذلك الوقـت، فهى لا تكتفـى بالقيام بـدور تقليـدى وإنما تهتم بدراسـة أفضـل السـبل لطـرح القضية علـى المجتمـع الدولى بمـا يقطع خط الرجعـة علـى أية محاولات دولية لاستغلال موقف العرب أو الإسـاءة إليهم. وتعتبـر البرقية نموذجا للدبلوماسـية الواعيـة المدركة لأبعاد السياسـة الدولية تجاه القضية».

ويـرى الدكتور عادل غنيم أن هذا النشـاط واكب وعيـا جديدا بهوية مصر العربية. ويبـدو أن النقراشـى لم يتـرك بصمته الواضحة على هـذه الجهود الدبلوماسـية، وإن كانت تلك الجهود قد بذلتها وزارة الخارجية فى الحكومة التى كان يرأسـها فى ذلك الوقت، فلا يمكن إذن أن نتصور أنها كانت تجرى بمنأى عن رئاسة الوزارة.

ولقـد كانت خطة النقراشـى المعلنة هى أن يقتصر التدخل المصرى فى فلسـطين علـى فتح باب التطوع للحرب، دون اشـراك القوات النظامية، وبالفعل شـاركت قوة من المتطوعين المصريين فى الدفاع عن فلسـطين فـى المرحلة الأولى من المواجهة بيـن العـرب وبين الصهيونيـة، جنبا إلى جنب مع قـوات جيش التحريـر بقيادة فوزى القاوقجى[١]، وقـوة الجهاد المقدس الفلسـطينية؛ وهـى المرحلة التـى أطلق عليها المؤرخـون مرحلـة الحـرب غيـر الرسـمية. وكانت حركـة التطوع قد تمت بمباركة الحكومـة ، بدليـل انشـاء معسـكر للتدريب فى معسـكر الهايكسـتب، كما سـمحت الحكومـة لبعـض الضباط أن يسـتقيلوا ويتطوعوا، كمـا ورد فى بيان رئيـس الـوزراء أمـام مجلـس النـواب فى ١٢ مايو ١٩٤٨، على وعـد منهـا بـإعادة المتطوعين إلى

(١) وهو الجيش الذى اطلـق عليـه فيمـا بعـد اسـم «جيش الانقاذ»، وكان يتكون مـن متطوعين من البلاد العربيـة؛ فـإذا كان معظمهم من سـوريا فان هذا الجيـش كان يضم أيضا متطوعين من فلسـطين والعراق ومصـر والأردن ولبنـان واليمن والمغرب، بل ومـن بلاد أخرى؛ فكان منهم الأكـراد والأتراك والأرمن والجركـس والهنـد ويوغوسـلافيا. وقد دخـل أرض فلسطين فـى ١٢ أبريل ١٩٤٨ ودافـع عنها حتى انسحابه فى ٢٠ مايو من نفس العام.

وظائفهم حال انتهاء مهمتهم القتالية، كما أن تهريب الأسلحة إلى فلسطين عبر الصحراء كان لا يمكن أن يتم دون أن تغض الحكومة البصر عن هذا النشاط؛ فلقد كان النقراشي مقتنعا بأنه لا يجوز الزج بالجيش المصري في فلسطين، وفي ظهره القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس، مما كان يهدد سلامة إمداد الجيش بالمؤن والعتاد، ويمكن أن نضيف من واقع البيان الذي أشرنا إليه أنه كان شديد الحرص على «ألا تتعارض تصرفاتنا [أي الحكومة المصرية] مع المركز الدولي لمصر»، حيث كان يخشى على ما يبدو من تأليب الأمم المتحدة على مصر في الوقت الذي أسفر عنه عرض القضية المصرية على الهيئة الدولية، قرارًا ببقاء القضية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وهو الأمر الذي قد يدعو إلى الأمل، وإن كان واهيا، بأن تنتصف هذه الهيئة لمصر.

ويرى الكاتبان الصحفيان دومينيك لابيير Dominique Lapierre ولاري كولينز Larry Collins، مؤلفا كتاب «واقدساه» (Ô Jérusalem) الذي سجلا فيه مقدمات اندلاع حرب فلسطين الأولى، وأحداثها، أن النقراشي كان الوحيد بين زعماء الدول السبع التي كانت تتشكل منها الجامعة العربية في ذلك الوقت الذي ظل موقفه ثابتا لا يتزعزع، في الوقت الذي بلغت فيه الحماسة مداها، وتصاعدت الدعوة إلى دخول الحرب، في جو مشحون بالعاطفة، وكذلك بالمزايدة، حيث كما يقول المؤلفان كانت كل دولة من الدول العربية الست الأخرى ــ وفي مقدمتها الأردن ــ تنظر إلى مشكلة فلسطين من زاوية مصلحتها الخاصة؛ فلقد كان الملك عبد الله، يطمع في ضم جزء من فلسطين إلى مملكته الصغيرة، بعد أن باء حلمه وحلم أبيه الحسين بن علي شريف مكة وملك الحجاز بسوريا الكبرى بالفشل؛ لتراجع بريطانيا عن وعدها بوحدة الحجاز والبلاد السورية (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) والعراق في دولة واحدة؛ وقد حذر الملك عبد العزيز بن سعود ملك مصر ورئيس وزرائه أكثر من مرة من طموح الملك عبد الله الجارف ومن تواطئه مع الصهاينة، كما أرسل الملك عبد العزيز خطابا إلى النقراشي بصفته «من أكبر الأصدقاء لهذه البلاد ومن الذين له بهم ملء الثقة»، بعد أن أبلغه مندوب المملكة السعودية في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بما عقد عليه العزم باستخدام سلاح البترول؛ وبعد أن تحدث في

هـذه الرسـالة عن أهميـة البترول بالنسبة لهـذه «البلاد القاحلـة المجدبـة»، يقرر أنه «يسـتحيل عليـه أن يأتـى أمـرا يـكاد أن يكون فيـه انتحار مالـى لبـلاده»، ويطلب من النقراشـى أن «يؤخـذ هـذا الأمـر بعيـن الاعتبار فيمـا لو طرحـت القضية على بسـاط البحـث». ولابـد أن هذه الرسـالة التى تحمـل فى طياتهـا اعترافـا ضمنيـا بزعامة مصـر، وتقديرا لشـخص النقراشـى بخاصـة[1]، قد أصابـت مصر بخيبة أمـل كبيرة؛ حيث إن فاروق كان مقتنعا بأنه رغم المزايا المالية الضخمة التى يسـتمدها ابن سعود مـن المشـروعات الأمريكيـة فإنه لـن يتراجع عن وعده حتـى لو كلفـه التضحية بآبار النفط.

أما العراق فلقد كان موقفه من القضية الفلسـطينية يتسم بالازدواجية، فنجد رئيس وزرائه صالح جبر يعترض بشـدة، عندما يشـير النقراشى فى أحد اجتماعات الجامعة العربية فى ديسمبر ١٩٤٧ إلى أمين الحسينى مفتى فلسطين، باعتباره الحاكم المنتظر للدولة العربية فى فلسـطين. كما يبدو بجلاء من الشـواهد السابقة التى كانت تتكشف تباعا للساسـة المصريين أنهم لابد أن أدركوا أن العبء الأكبر من هذه الحرب سـوف يقع على مصر، خاصة أنها كانت علاوة على هذا الوضع الشـائك تسـهم بأكبر نصيب مالى للاستعدادات الحربية.

وظل النقراشـى علـى رأيه فى تجنب دخـول الحرب، إلا أنه بين عشـية وضحاها تغيـر رأيـه فجـأة وبـدون مقدمـات؛ فما سـر هـذا التحـول الجـذرى الـذى حيـر المراقبيـن المعاصريـن والمؤرخيـن، والذيـن لجـأوا فى أغلـب الأحيان إلى أبسـط الإجابـات لتفسـيره؟ والواقع أن هذا التحـول كان ثمرة ضغوط عدة نذكرها حسـب ترتيب ظهورها:

١ ـ أول هـذه الضغـوط كان الـرأى العام المصـرى؛ فقد اندلعت فـى طول البلاد وعرضهـا مظاهـرات عارمـة تنـادى بالاشـتراك فى الحـرب، وترددت فيها صيحـات «أيـن السـلاح يـا عـزام» و «أيـن السـلاح يـا نقراشـى». وانهالت العرائض على المسئولين تناشدهم التدخل لإنقاذ اخوانهم فى فلسطين. كما

(١) مرفق صورة من خطاب الملك عبد العزيز آل سعود إلى النقراشى.

عقد الطلبة مؤتمرا بحرم الجامعة يطالبون فيه الحكومة بالاستقالة بسبب ما اعتبروه تقاعسا عن أداء واجبها.

٢ ـ لقد سبق أن أشرنا بلسان الدكتور عادل غنيم إلى نية الملك المبيتة لخوض حرب نظامية فى فلسطين، ولقد صدر من الملك أمر مباشر للقوات المسلحة للتحرك قبل استشارة الوزارة.

٣ ـ ولا بد أنه مما عجل من قرار الملك هو إعلان الملك عبد الله أنه سيتحرك بجيوشه يوم ١٥ مايو بصرف النظر عما عقدت عليه العزم الدول العربية الأخرى الأعضاء فى جامعة الدول العربية، وكان ملك الأردن قد قرر أن يحتل بجيوشه الجزء العربى من فلسطين، وهذا ما لم تستطع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله؛ ولذا قررت الدخول بجيوشها إلى فلسطين فى نفس اليوم، ولم يكن لمصر وهى تحتل مركز الصدارة فى الأمة العربية أن تتخلف عن سائر الدول العربية.. ومن ناحية أخرى كانت علاقة الملك فاروق قد توطدت مع أمين الحسينى خلال الحرب العالمية الثانية، حيث لعب المفتى دور همزة الوصل بين ملك مصر والألمان.

٤ ـ كما فطن العرب إلى السياسة الجديدة التى انتهجتها بريطانيا فى فلسطين لتفعيل قرار التقسيم، بحيث يجد العرب أنفسهم أمام الأمر الواقع؛ فدأبت قبل الموعد المحدد على إنهاء الانتداب على الانسحاب من بعض المدن والمواقع الاستراتيجية والمرافق العامة، وجاءت هذه السياسة لصالح اليهود الذين كانوا يحلون تباعا مكان القوات البريطانية.

٥ ـ لعب عبد الرحمن عزام دورا كبيرا فى الدعوة إلى العمل المسلح؛ فقد كان أمين الجامعة العربية من أكثر أنصار العروبة تحمسا ونشاطا، ولكنه كان يرمى إلى التهديد بدخول الحرب أكثر منه الدخول الفعلى للجيوش العربية أرض فلسطين.

٦ ـ يضيف الدكتور حسين هيكل عاملا آخر نسوقه رغم عدم اقتناعنا به، لكن يبدو أنه رأى متواتر حيث وجدنا رأيا مماثلا فى كتاب المستشار طارق

البشـرى الذى أشـرنا إليه أكثر من مـرة، ولذلك وجب اسـتجلاؤه من خلال المناقشـة؛ حيث يعتقد القطب الدسـتورى أن الأوضـاع الداخلية لعبت دورا فى قرار النقراشـى المفاجئ، وهو يعنى بالأوضاع الداخلية إضراب البوليس الذى أشرنا إليه آنفا، فيقول:

«والالتجاء إلى الحرب، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية، سياسة لجأت اليها الدول الديكتاتورية مرارا فى التاريخ القديم والحديث».

وفـى الواقـع فإن النقراشـى كان قـد تولى مقاليد الحكم وسـط أجـواء مضطربة؛ فكان طبيعيا أن يتولى بالعناية الفائقة كل العناصر التى يمكن أن تحقق استتباب الأمن فى البلاد، وفى مقدمتها البوليس، فاتخذ من الاجراءات ما يضمن حسـن أداء البوليس للمهـام المنوطـة بهم، فطلـب مثلا مـن وزارة المالية اعتمـاد مبلـغ ٣٧١٥ جنيهًا فى ميزانية وزارة الداخلية لشـراء كلاب بوليس، كما أصدر مشـروع قانون خاص بتنظيم كليـة البوليس، وشـرع فـى تكوين فـرق خاصة مـن رجال البوليـس، أعد لهـا تدريبا ونظاما معينا وأنشـأ ادارة خاصة لمكافحة المخدرات، وذلك خلاف اهتمامه بتمصير البوليـس منـذ أن كان وزيـرا للداخلية فـى وزارة محمد محمود، جريا على السياسـة التـى اتبعها مـع الجيش أيضا وفـى الوظائف الحكوميـة، ولكن مـن الواضح أن هذه الإجراءات النابعة من الحرص على المصلحة القومية لم تشـمل الأوضاع المعيشـية لرجـال البوليـس الذيـن طالبـوا النقراشـى منذ عهـد وزارتـه الأولـى بتحقيق بعض المطالب الخاصة بهم، مثل إنشـاء صندوق الادخار وبناء مسـاكن لهم وتيسـير سـبل العـلاج والتعليـم لأسـرهم؛ وكان النقراشـى قد تعهد بـأن يأخذ هـذه المطالب بعين الاعتبار.

وفـى عامـى ١٩٤٧، ١٩٤٨ شـهدت البـلاد سلسـلة مـن الاضطرابـات فجرتهـا قطاعات عريضة من الشـعب كالمدرسـين والممرضين والمهندسـين وعمال النسيج وعمال السـكة الحديد؛ فرأى ضباط البوليس أن الفرصة سانحة لكى يرفعوا مطالبهم للحكومـة، وقـد تمثلت هذه المطالب فى زيـادة المرتبات، وتعديل كـادر البوليس، ومسـاواة العسـكريين منهـم برجـال الجيش والإداريـين برجـال القضاء.. وقد بادر

النقراشى بتشكيل لجنة من كبار القيادات المسئولة بوزارة الداخلية لدراسة هذه المطالب تمهيدا لتحقيق ما تراه قابلا للتنفيذ.

ولكن رجال البوليس لم يتريثوا، فرفعوا مطالبهم للملك مذيلة بتهديدهم بالقيام بعمل جماعى، لم يحددوا ماهيته فى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، وذلك فى حالة إهمال مطالبهم، واجتمع بالفعل لفيف من الضباط بمقر ناديهم بالقاهرة يومين قبل التاريخ المحدد وقرروا الإضراب عن العمل فى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، مادامت الحكومة لم تستجب لمطالبهم؛ وحرص ضباط البوليس فى نفس الوقت على إعلان ولائهم للملك حتى لا يتهموا بالعصيان. وكان رد فعل النقراشى رادعا وحاسما كعادته؛ فأعاد من جديد حركة التنقلات بين رجال البوليس مثلما فعل فى أول عهده بوزارته الثانية كنتيجة للصدام الذى كان قد وقع بين الطلبة وبين البوليس فى حادثة كوبرى عباس، كما أحال النقراشى عددا من ضباط البوليس إلى الاستيداع. وكان هذا الإجراء علاجا وقتيا للأزمة لم يشف غليل رجال البوليس، ولذلك قاموا بعد ذلك بحوالى ستة أشهر، وفى يوم ٥ أبريل بالتحديد، بإضراب شامل عن العمل فى القاهرة وفى الإسكندرية وفى الأقاليم. فاضطر النقراشى إلى أن يأمر قوات من الجيش للنزول إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن.

ولا نعتقد أن يكون مبرر النقراشى الذى ظل حتى أواخر شهر أبريل على أقل تقدير معارضا بشدة للمغامرة العسكرية فى فلسطين هو محاولة لشغل الرأى العام، بالإضافة إلى أننا نرى أن فى الأسباب السابقة ما يغنى من الالتجاء إلى مثل هذه القراءة للأحداث، ونعتقد أن فى السبب الأخير الذى نسوقه على لسان حسنين هيكل وكذلك مؤلفى كتاب «واقدساه»، ومن واقع الوثائق البريطانية ما يلقى ضوءا جديدا على ما التبس من تصرفات النقراشى فى مواجهة أزمة فلسطين.. يقرر المؤرخون الثلاثة الذين ذكرناهم، نقلا عن مصادرهم، أن البريطانيين قد عقدوا صفقة مع النقراشى؛ وتجرى رواية الكاتبين الصحفيين على النحو الآتى: بعد أن أوفد الملك إلى النقراشى مبعوثين ينقلان إليه رغبة الملك فى إعلان الحرب، حضر رونالد كامبل لزيارة النقراشى، وأخبره بأنه فى حالة إذا ما عقدت مصر العزم على دخول الحرب، فإن بريطانيا لن تعترض، بل إنها سوف تتيح لها منفذا لمخازن

الأسـلحة، أى أنهـا بعبـارة أخـرى سـوف تغض النظر عن الاسـتيلاء علـى محتوى المخـازن، حيث إنهـا من الصعب أن تمد مصر بالسـلاح وفق اتفاق سياسـى محدد. لكنه طالبه بالسرية التامة.

وتفسـر هذه الرواية التى تدعمها رواية مماثلة فى كتاب حسـنين هيكل الوثائقى ما التبـس علينـا فى بـادئ الأمر فى إحـدى الوثائق البريطانيـة التى ينقل فيهـا كامبل إلى بيفن وقائع الجلسـة السـرية لمجلس الشـيوخ فـى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، وهى الجلسـة التاريخية التى عقدت لتقييم الموقف السياسـى والعسكرى عقب الهدنة الثالثة. يقول كامبل إن فؤاد سـراج الدين قد وجه سـؤالا إلى النقراشـى عما سـبق أن صرح به أمام لجنة الشـئون الخارجية لمجلس الشـيوخ فى أواخر شهر مايو، حيث إنه ـ وفق ما قرر فؤاد سراج الدين ـ قال بأن بريطانيا لم تكتف بالموافقة على الخطوات التى اتخذتها الجيـوش العربية لاعـادة الأمن إلى ربوع فلسـطين، بل انها «شـجعتهم» على ذلك.. ويبـدو أن السـؤال قـد أحرج النقراشـى؛ حيث أجاب أنـه لا يتذكر ذلـك، ورفض أن ينســاق فى هذا الجدل.. ويضيف السفير البريطانى أنه يمكن الرجوع إلى البرقية التى كان قـد أرسـلها مـن قبل بشـأن تصريح السـفير المصـرى فى لنـدن بأنه لن «يسـمح» للنقراشـى بإلقاء تبعات دخـول الجيش المصرى الحرب فى فلسـطين على بريطانيا، ويعقـب قائـلا: يبــدو أن رئيس الــوزراء امتنـع بالفعـل عن ذلك، وعلى حسـابه هو شخصيا. (برقية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٨).

ولكـن وفـق الرواية التـى وردت فى كتاب «واقدسـاه» فإن تغير موقف النقراشـى كان سـابقا علـى يوم ١١ مايـو؛ حيث إنه بعد هـذا اللقـاء الـذى تم بيـن كامبـل وبين النقراشى ـ والذى لا بد وأن يكون قد تم فى النصف الثانى من شهر أبريل ـ صدرت أوامـر بأن تتصـدر الصفحة الأولـى للصحف والجرائـد المصرية عناوين من شـأنها إثـارة الرأى العام وتهيئته للحرب المقبلة، كما انتشـرت الملصقات التى رسـم عليها خنجر يقطر دما، وعلى مقبضه نجمة داود.

ونعـود مـرة أخرى إلى أحداث اليوم الذى شـهد تغير موقف النقراشـى من حرب فلسـطين مائـة وثمانيـن درجة، أو أنه أفصـح فيه عن رأيه من موقـف مصر إزاء حرب فلسـطين، وهو الرأى الذى كان قد اسـتقر عليه من قبل وفق رواية أخرى، فلقد طلب

النقراشـى من الدكتور حسين هيكل رئيس مجلس الشيـوخ عقـد البرلمان فى جلسة سرية يوم ١١ مايـو. وفى الوقت المحدد ألقى النقراشى بيانه علـى مجلس النواب، الذى كان الغرض منه شـرح موقف الحكومـة من أحداث فلسـطين والتطورات التى طـرأت علـى هذا الموقف اسـتجابة لما اسـتجد على السـاحة، تمهيـدا للطلب الذى توجــه به إليهم بالموافقة على دخـول الجيش المصـرى فلسـطين. فبعد مقدمة عامة أكـد فيها رئيس الوزراء على حق نواب الشـعب فى أن يقفوا علـى الحقيقة كاملة، بدأ بيانه بالإشـارة إلى موقفه الأول المعروف من المسـألة الفلسـطينية، وذكرهم بما كان مـن قرار جامعة الـدول العربية بالاعتماد أساسـا على جيش شـرق الأردن، حيث إنه «يستمد من بريطانيا مسـاعدتـه على حفظ الأمن»، كمـا أن «الحكومة البريطانية تمد شـرق الأردن بمعونـة مالية بين ثلاثـة ملايين من الجنيهات وثلاثـة ملايين ونصف»، ويبدو هنا بجلاء أن النقراشـى يشـير إلى شـرعية هـذا الجيش التى اكتسـبها من واقع وضعه الخاص؛ حيث إنه كان للواء العربى الأردنى قوات تعمل مع القوات البريطانية لحفـظ النظام داخل فلسـطين قبـل انتهاء الانتـداب؛ وذكَّر النقراشـى مجلس النواب كذلـك بمـا كان مـن موافقتـه على صـرف ٤٢٠ ألف جنيه دفعـة واحدة، ثـم اعتماده مليونـا ثانيًـا دعما للقضية الفلسـطينية. وانتقل بعد ذلك إلى حشـد الجيش المصـرى علـى الحدود، ووضع كل موارد مصر تحت تصرفهم (يقصد هنا فى الغالب الجامعة العربية)؛ وذلك خلاف السلاح الوارد من مصر.

ثـم انتقل إلى المقاومة الفلسـطينية الباسـلة التى لفتت أنظـار العالم وبرهنت على جدية العرب فى انتزاع حقوقهم انتزاعا، وكان من شـأنها كذلك، وفق ما ورد فى بيان النقراشـى، أن «خففت» الحكومة الأمريكية من تأييدها لمشـروع تقسيم فلسطين. ثم انزلـق بيان النقراشـى إلى ما اسـتجد مـن الأمور التى تسـتلزم التدخـل؛ فتحدث عن جيش التحرير، الذى حوصر بعد أن غزا مسـتعمرة اسـرائيلية، وذكر أن أمين الجامعة قـد تقـدم برجـاء إلى الملـك عبـد الله أن يسـارع لنجـدة هـؤلاء المحاصريـن، وقد أصـدرت اللجنـة السياسـية للجامعـة العربيـة قـرارا بهـذا، وخلص مما سـبق إلى أن التعـاون بين البلاد العربية كامل، كما صرح النقراشـى بأن السـفير الأمريكى قد أبلغه بـأن الأوضاع تتدهور بشـكل مطرد فى فلسـطين، وأن المعونة التـى تقدمها الحكومة

الأمريكيـة لمصـر رهـن موافقتها على شـروط الوصاية، إلا اذا تقدمـت مصر ببديل مقبـول، أضاف أن كلامه ليس تهديدا بالضبط («تماما»)، فعقب النقراشـى على كلام السـفير بأن العرب لن يقفوا مكتوفى الأيدى أمام المذابح التى ترتكب فى فلسـطين، وذلـك علـى الرغم من أن مسئولية الوضـع الراهن لا تقع على كاهـل حكومة مصر، التى سبق أن حذرت من تدهور الوضع فى فلسطين؛ ولكن انتشار المذابح يستوجب التدخل؛ حيث إن رسـالة جديدة وردت إليه تحمل أنباء مفزعة عن مذبحة جديدة فى بلـدة ديـر دراز، بعـد مذبحة دير ياسـين. وانتقل بعـد ذلك إلى مشكلة اللاجئين التى باتت تمثل تهديدا للصحة العامة وللأمن، بما تتيحه من فرصة للتجسـس. وفى اشارة إلـى انتهـاء الانتـداب البريطانى على فلسـطين قال: انـه بعد يومين «تكـون عصابات الهاجاناه وشتيرن والأرجون مطلقة السراح فى فلسطين».

والواقـع أن القرار بسـحب القـوات البريطانية من فلسـطين فـى ١٥ مايو ١٩٤٨، وبالتالى انتفاء احتمالات المواجهة بيـن الجيش المصرى والقوات البريطانية، كان له تداعياتـه على موقف الحكومة المصرية من قضية فلسـطين. وكان النقراشـى حريصا على التأكيد على شـرعية قـرار دخول الحرب، الذى لا يتعارض مـع المواثيق الدولية، حيـث إنـه من ناحيـة لا تدخل الجيـوش العربية فلسـطين إلا لوضع حد للمذابح ونشـر الأمـن والطمأنينـة فى ربوع هـذا البلد، ومن ناحية أخرى ليسـت هنـاك دولة يهودية. وقـد حرصـت مصر علـى تأكيد وتدعيم هذه الرسـالة عـن طريق «مذكـرة إلى الدول الأجنبية» أعدها وحيد رأفت بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٨، جاء فيها:

أن الحكومـة المصريـة تؤكد أن تدخلها العسـكرى فى فلسـطين ليس موجها ضد يهـود فلسـطين، بـل ضـد العصابـات الارهابيـة الصهيونيـة، وأنـه [أى الجيش المصرى] ليس له من غرض الا إعادة الأمن والسـلام إلى ربوع فلسطين وخاصة بعد انتهاء الانتداب ولحين الوصول إلى الحل العادل. (نقلا عن الدكتور ابراهيم شكيب).

وسـلم النقراشـى بقوة العصابات الصهيونية، ثم أشـاد بحسـن تنظيم جيش شرق الأردن وتدريبـه وتسـليحه، وفـى اشـارة واضحة إلى التنسـيق التام مع البـلاد العربية الأخرى أضاف أن الجيش العراقـى يمتلك سـلاح الطيران، الذى يعد سـلاحا قاصرا

فـى جيـش الأردن، أما سـوريا ولبنـان فقد جعـلا كل المـوارد وقفا على قضيـة انقاذ فلسـطين. كما أن الملك ابن آل سـعود قد أرسـل أسـلحة ودفع نصيبه دولارات، أما الجيش المصرى فإن كفايته كاملة وأسلحته وافية وذخيرته متوافرة.

وكان على النقراشـى بعد أن انتـزع تصفيقـا حـادا وموافقـة بالاجماع فى مجلس النـواب أن يواجه مجلس الشـيوخ، حيـث نجـح فى أن يحمل الكثيريـن على مراجعة موقفهـم من الحرب. ولكن اسـماعيل صدقى تصدى لـه، وكان من أكبر المعارضين لفكرة دخول الحرب فى فلسـطين؛ فسـأل النقراشـى عن سـبب تغيير رأيه بهذا الشكل المفاجىء، وقال إنه من واقع خبرته كرئيس للوزراء من فترة ليسـت بالطويلة يسـتطيع أن يجزم أن اسـتعداد الجيش من حيث المعدات والذخائر لا تؤهله لخوض الحرب، ولكـن الـردود على اعتراض اسـماعيل صدقى قد أضعفت من قوتـه وتأثيره، خاصة أن اللـواء أحمـد عطية (حر دسـتورى) أيد فى المجلـس رئيس الـوزراء، وكان لموقفـه وقعـه على أعضـاء المجلس، حيث كان إلى عـدة شـهور مضـت وزيرا للحربية قبل تعييـن محمد حيـدر، كما كان وزيـرا للحربية كذلـك فى وزارة صدقـى عام ١٩٤٦. وفى الواقع كان هناك اعتقاد سـائد بأن هذه الحرب ليسـت سـوى مظاهرة سياسية، أى أنها فى الأساس استعراض للقوة، وحرب سياسية.

وفـى منتصـف ليلـة ١٤ مايـو ١٩٤٨ أعلـن قـرار قيـام دولة إسـرائيل بعـد انتهاء الانتـداب البريطانـى، ودخلـت الجيوش العربيـة فلسـطين فـى اليوم التالـى. وعلى الرغـم مـن تفـوق القـوات الصهيونية فى العـدد والعتـاد، وكذلك من حيـث التنظيم والتدريـب، فقـد تمكنـت الجيـوش العربية مـن تحقيق نجـاح محـدود، خاصة على الجبهتيـن المصريـة والأردنيـة، حيـث وصلـت القـوات المصريـة على بعد خمسـة وثلاثيـن كيلومتـرا من تل أبيب، إلا أنه لم تكد تمضى ثلاثـة أيام على بدء القتال حتى تدخلـت الولايـات المتحدة الأمريكيـة، ممثلة فى مندوبها فى الأمـم المتحدة لوقف العمليـات الحربية فى فلسـطين. وعلى الرغم من أن الاقتـراح الأمريكى لم يقبل من مجلـس الأمـن إلا أن المجلس ـ نتيجة لضغـوط بريطانية ـ أصدر قرارا بفرض هدنة تسـتغـرق أربعة أسـابيع، على الأطـراف المتنازعة قبوله فى موعد أقصـاه أول يونيو، ووافقت على الفور إسـرائيل، وكذلك الأردن، أما سـائر البلدان العربية المشتركة فى

الحرب فلقد استغرقت موافقتها مدة أطول، زار خلالها الكونت فولك برنادوت (Folke Bernadotte) القاهرة، وهو الذى كان قد وقع عليه اختيار الدول الكبرى ليلعب دور الوسيط الدولى بين الأطراف المتنازعة.

وقد حرص برنادوت على إجراء محادثات فورية مع النقراشي، ونقل إليه رئيس الوزراء وجهة النظر المصرية قائلا: إن مصر لم تقرر إرسال قواتها الى فلسطين إلا مع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني، وفقدان الأمل فى الوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين داخل الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله فى أن يدرس الوسيط الدولى الموقف فى فلسطين دون أن يتقيد بقرار التقسيم، كما حرص النقراشي على نقل وجهة النظر والاقتراحات العربية للوصول لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، فقال إن العرب يطالبون بوجوب وجود دولة موحدة فى فلسطين، تتمتع فيها الأقلية اليهودية بكامل حقوقها، مع منحهم قدرًا من الحكم الذاتى فى المناطق ذات الكثافة اليهودية. وفى ختام حديثه أبدى موافقته المبدئية على الهدنة مع الاعتراض على المدة التى رأى أنها طويلة جدا.

والتقى بعد ذلك برنادوت مع عبد الرحمن عزام، وأكد له أنه غير مقيد بقرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وعند مطالبة عزام إياه بضمان ألا يتدهور موقف العرب العسكرى بعد انتهاء الهدنة، أكد له الوسيط الدولى أن مراقبة الهدنة سوف تكون تحت مسئوليته. وبعد هذا اللقاء أرسل أمين الجامعة العربية مذكرة إلى الدول العربية الأعضاء، ووافقت الدول العربية على الهدنة بشروط بعد مداولات ومشاورات، كما أنها حرصت على أن توضح أنها لم تقبلها إلا نتيجة للضغط الدبلوماسى، الذى مارسته الأمم المتحدة عليها من خلال الوسيط الدولى. وتقرر وقف إطلاق النار ابتداء من الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ١١ يونيو ١٩٤٨ بتوقيت جرينتش، وقد رحب اليهود بالهدنة بسبب وضعهم العسكرى السيىء.

وقد فسر بعض المؤرخين قبول مصر الهدنة، بأن النقراشي كان تواقا إلى انتهاز فرصة الهدنة، لعله يجد فيها مخرجا من هذه الحرب، التى لم يوافق عليها إلا على

مضـض، ولكننـا نعتقــد أن هذا التفسـير قاصـر، ويبـدو أنه مثلما مارسـت الولايات المتحـدة الأمريكية ضغوطها لوقـف القتال، عندما رأت كفة العـرب راجحة، كذلك تدخلت السـلطات البريطانيـة ـ وفـق منظومـة استعماريـة متكاملة ـ وهددت بقطع الإمـدادات مـن الوقود عـن مركبات الجيـش المصرى، وهـو ما كان يهـدد العربات بالتوقـف وسـط الصحـراء، إذا ما أصرت مصر علـى مواصلة القتال، وفـق ما أدلى به إبراهيم باشـا عبد الهادى لوالدى فى حديث خاص، ويبدو أن النقراشى لم يستطع أن يبوح بالسبب الرئيسى فى قبول الهدنة.

وقد استثمر برنادوت فترة الهدنة فى سعى دءوب للوصول لتسوية سلمية لمشكلة فلسـطين؛ وقـررت الجامعة العربية تفويـض لجنة خاصة منبثقة عن اللجنة السياسـية مـن أجل التفـاوض مع برنادوت، وقد ضمت هذه اللجنة النقراشـى ممثلا عن مصر، وتوفيـــق أبـو الهـدى رئيس وزراء الأردن، ورياض الصلـح رئيس وزراء لبنان، وعبد الرحمـن عـزام.. وقد عرض العـرب وجهة نظرهم التـى لم يقتنع بهـا برنادوت رغم إقـراره أن نظرتهـم تبـدو عاقلة وواسـعة، ولكـن الحل الـذى اقترحـوه كان غير قابل للتنفيـــذ علـى أرض الواقـــع، وفق رؤية الوسـيط الدولـى؛ فهم يرفضـون إقامة دولة يهودية فى فلسـطين، ويقترحون اقامة دولة فلسـطينية موحـدة يتمتع فيها اليهود بكافة حقوقهم، فما كان اليهود ليتخلوا أبدا عن الدولة التى أعلنوا عنها فى الرابع عشـر من مايـو.. ومـن ناحية أخرى عجز برنادوت عن الوفاء بتعهداتـه لعزام، حيث لم يتمكن برنـادوت ومندوبـو لجنة الهدنـة كذلك من وضع حـد للانتهاكات اليهوديـة العديدة للهدنة، مكتفين بتسجيلها.

وقـام برنـادوت بـدوره بطـرح مقترحاتـه فـى ٢٧ يونيـو ١٩٤٨، وتشـكلت لجنة لدراسـتها وجـاء الـرد بالرفض؛ حيـث إن الأفـكار التى بنيـت عليهـا المقترحات لم تخرج عن أسس مشروع التقسيم الذى سبق أن رفضه العرب جملة وتفصيلا. وهكذا أصبـح واضحا أن هناك خلافا جوهريا بين وجهتى النظر، حيث كان الخطاب العربى ينطلـق من مبـادئ الحق والعدل والشـرعية، ومن قناعة قوامهـا أن الدولة اليهودية لا يمكن أن يكتب لها الدوام، بينما اتسمت نظرة برنادوت بالواقعية الشديدة تجاه وضع كان يراه غير قابل للتغيير.

وانطلاقا من هذه السياسة العملية البحتة وجه الوسيط الدولى حديثه للنقراشى، فـى اللقـاء الذى تم بينهما فى الأول من يوليـو ١٩٤٨ طالبا منه أن يأخذ بعين الاعتبار أن ظروف الحرب ليسـت فـى صالح العرب حتى مع افتـراض إمكانيتهم من تحقيق النجاح وقتيا، حيث إن الدول الكبرى التى اعترفت بإسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدى فـى هـذه الحالة. وعلـى الرغم من ذلك سـادت علاقة برنـادوت بالعـرب روح الود والثقة المتبادلة، وقد حاول برنادوت - نظرا لفشـل مسـاعيه - تمديد الهدنة وتجريد القـدس مـن السـلاح، لكن العرب رفضـوا أول الأمـر تمديد الهدنة، علـى الرغم من حالة جيوشـهم السيئة، حيث انهم أدركوا مدى اسـتغلال اليهود للهدنـة، فى الوقت الـذى أبدى اليهـود رغبتهم فى قبول التمديد. وعندما عجز برنادوت عن التقريب بين وجهتـى النظـر أصدر أوامـره للمراقبين الدوليين بالانسـحاب من جميـع الميادين، وأبلغ الطرفين أن عمله سـيقتصر على نزع السـلاح من القدس، إلا أنه صـدر قرار من مجلـس الأمـن فـى ١٥ يوليـو بإلـزام الحكومـات والسـلطات ذات الشـأن بوقف العمليـات العسـكرية عمـلا بالمـادة ٤٠ من ميثاق الأمـم المتحـدة، فـى موعـد أقصـاه ثلاثـة ايام من صـدور هذا القرار، علـى أن يوقف إطلاق النار فـورا فى مدينة القدس.

وفى خلال الاجتماع الذى عقدته اللجنة السياسـية لجامعة الدول العربية لمناقشة موقفهـا مـن هـذا القـرار، أعلن الملـك عبد اللـه أنـه لا يسـتطيع مخالفة قـرار الهيئة الدولية، حتى لو رفضته الدول العربية الأخرى، وقد أبدى النقراشـى كذلك استعداده للانصيـاع لهـذا القـرار، وفـق التوجـه الـذى لمسـناه عنـده بالحـرص علـى الالتزام بالمواثيق الدولية.. ولقد كان قرار قبول الهدنة سـببا فى المواجهة بين النقراشى وبين عبـد الرحمـن عزام؛ حيث تقـدم أمين الجامعة العربية باسـتقالته التى لم يسـحبها إلا اسـتجابة لمناشدة النقراشى، وقد كان يربط الرجلين تاريخ طويل من الصداقة والود. قـد وافق بعد ذلك سـائر الأعضـاء خاصة أن عـددا من الحكومـات العربية كان يتردد منذ البداية فى مسـألة استئناف القتال؛ فقامت الجامعة العربية برفع مذكرة إلى سكرتير عـام الأمـم المتحدة فى ١٨ يوليـو أعلنت فيها موافقتها على وقـف إطلاق النار، وقد حـرص عبد الرحمـن عزام على أن يوضح للوسيط الدولى عند عودتـه للمنطقة مرة أخـرى، أن العـرب لـم يقبلـوا قرار الأمم المتحدة إلا بسـبب خشـيتهم مـن التعرض

للعقوبـات التـى نـص عليها ميثـاق الأمـم المتحدة.. ومـن ناحية أخرى قـدم العرب لبرنـادوت مقترحاتهـم حـول نزع السـلاح فى القـدس بينما لم يتلق أى اسـتجابة من الجانـب الإسـرائيلى. ولذلك ذكر برنادوت فى تقريره الأخير إلـى الأمم المتحدة أنه أخبـر وزير خارجية إسـرائيل، أنه لن يتقـدم بطلب للأمم المتحدة بإيفاد قوة مسـلحة مـن الأمم المتحـدة فى مدينة القدس إذا جردت من السـلاح إلا اذا أبدت السـلطات اليهوديـة اسـتعدادها مثل العـرب بقبول مبدأ نزع السـلاح. والتقى برنـادوت باللجنة السياسـية لجامعـة الدول العربية فى يومى ٦ و٧ سـبتمبر ١٩٤٨، وقد عجز الوسـيط الدولى عن إقناع العرب بالتخلى عن موقفهم الرافض للاعتراف بإسـرائيل، وبالتالى للمفاوضـات المباشـرة مـع الدولـة الصهيونيـة.. كما جدد العـرب مطالبتهـم بعودة اللاجئيـن الفلسـطينيين، ووضع برنادوت تقريره الأخير فى ١٦ سـبتمبر، وسـافر فى اليـوم التالـى إلى القدس حيث تم اغتياله على يد اثنين من عصابة شـتيرن الصهيونية. وقـد نعـاه النقراشـى بكلمـة يتضح من خلالهـا حرصه المميـز على توخـى الدقة فى التعبير، وذلك على الرغم من اقتضابها وصفتها الرسـمية ، فقد قال إنه من المؤسـف أن تأتـى نهاية الوسـيط الدولـى على يد من أفـادوا من مهمته، ولكنه أضـاف أنه على الرغم من ذلك فقد قام برنادوت بمهمته على خير وجه على قدر استطاعته.

وعندمـا اسـتؤنف القتـال مـرة أخرى فـى ١٥ أكتوبر بـات واضحـا أن الميزان قد أصبـح فـى صالح اليهود، الذيـن نجحوا فى إعـادة تنظيم صفوفهم، وفى اسـتجلاب السـلاح، وكذلك فى اسـتقدام أعداد جديدة من المهاجرين فى انتهاك سافرلشـروط الهدنـة، فـى الوقـت الذى كانت سـيول اللاجئين العـرب تتدفق خارج فلسـطين. أما العـرب فـى فلسـطين فقـد سـادت الفرقـة صفوفهم، حيـث تبادلـت مصـر والأردن الاتهامـات، وتدهـورت العلاقـات بيـن الدولتيـن عندما سـلم جلـوب باشـا القائد البريطانـى للفيلـق الأردنى اللـد والرملة إلى اليهـود دون قتال، وفق اتفاق مسـبق مع جولدا مائير رئيسـة الوكالة اليهودية، مما مكن الملك عبد الله من ضم الضفة الغربية إلـى مملكته مقابل الامتنـاع عن قتال اليهود، وكذلك عندما تبنت مصر حكومة عموم فلسطين فى سبتمبر سنة ١٩٤٨، ردا على إصرار الأردن على ضم الضفة الغربية التى خص بها قرار التقسيم العرب.

وحكومة عموم فلسطين؛ كما يوضح الدكتور عبد المنعم الدسوقى الجميعى ـ هـى حكومـة رأت السـلطات المصريـة تشكيلها لتمثل الشـعب الفلسـطينى وتنطق باسـمه، وتشـمل قطاع غزة والضفـة الغربية، على أن يكون مقرها غـزة، وقد اعترفت الجامعـة العربية بهـذه الحكومة، فى محاولة منها لإيجاد تشـكيل سياسـى يقف أمام الادعـاءات الصهيونيـة، وهو الأمر الذى استثار غضب الملك عبدالله، ولذلك فقد امتنع عن التدخل أمام اعتداءات اليهود على الجبهة المصرية فى أكتوبر، وهو الوضع الـذى انتهى بحصار الفالوجـا؛ كما تحدى قرار الحكومة المصريـة والجامعة العربية بالدعـوة إلـى عقـد اجتماع بمدينـة أريحا فى أول ديسـمبر ١٩٤٨ حضـره العديد من زعمـاء فلسـطين ووجهائها، أعلن فيـه وحدة الأراضـى الفلسـطينية والأردنية، وقرر المجتمعـون كذلـك مبايعـة الملـك عبد الله ملـكا على فلسـطين كلهـا؛ وإمعانا من الملك عبد الله فى اظهار حسـن نواياه لليهود، قـدم يد العون لليهود المحاصرين فى القدس أثناء الهدنة مع علمه أنهم كانوا على وشـك الاستسلام بسبب الحصار العربى الـذى كان مفروضـا عليهـم، فى الوقت الـذى كان عبد الرحمن عـزام يعترض فيه لدى الوسـيط الدولى على الاقتراح بتقديم المساعدات إلى القدس، حيث إن ذلك من شأنه أن يقوى من وضع الجانب اليهودى.

وأصـدر مجلـس الأمـن فـى ١٩ أكتوبر قـرارا بوجوب وقـف القتال وانسـحاب الطرفيـن إلـى المواقع التى كانت تحتلهـا قواتها قبل ١٤ أكتوبر،وهـو القرار الذى لم يلتـزم بأحكامـه اليهود، ولذلك أقـر المجلس فى ١٦ نوفمبر مشـروع قرار لعقد هدنة دائمة فى فلسطين.

وفـى يـوم ٣٠ نوفمبـر، وفـى الوقت الـذى كانت مـا تزال فيـه قـوة مصرية تحت الحصـار فـى الفالوجـا، تـم عقد جلسـة سـرية للبرلمان المصرى بمجلسيه برئاسـة الدكتـور محمد حسـين هيكل رئيس مجلس الشـيوخ وحضور رئيس مجلـس الوزراء، وكانـت جلسـة طويلة اسـتغرقت أربع سـاعات وعشـر دقائـق، حيث بدأت السـاعة الخامسـة والنصـف، وتحولت فى السـاعة التاسـعة وأربعين دقيقة إلى جلسـة علنية. وإذا كان النقراشـى قد نجح فى اسـتثارة حماسـة مجلس النواب، وفـى انتزاع موافقة البرلمان فى جلسته التاريخية يوم ١١ مايـو على دخـول مصـر الحـرب، إلا أنه وجد نفسـه هذه المرة محاصرا بالأسـئلة والاستفسـارات القاسـية التى جاء معظمها معبرا

عن خيبة الأمل من الحملة المصرية فى فلسطين، وغلبت عليها النبرة الهجومية؛ فقد قام رئيس الوزراء بإلقاء بيانه بشـقيه العسكرى والسياسى، وهو البيان الذى كان يتم مقاطعتـه أكثـر مـن ذى مرة لطرح الأسـئلة. وقـد اسـتهل بيانه بعرض وضـع القوات المسلحة المصرية فى فلسطين، وأشاد بالعمليات التى قامت بها، وخص بالذكر قائد الفالوجا ورجاله، فقال:

«إن العمليـات الحربيـة التـى قـام بهـا الجيش المصـرى فى فلسـطين عظيمة وجديـرة بالفخر والثناء، وقد قام بها بأقل خســائر ممكنة، وليس أدل على ذلك من أن نسب الخسائر العادية فى الحروب حوالى ٦ ٪ وبلغت فى بعض ميادين الحرب الأخيرة ٢٢ ٪ أما نسـبة خسـائر القوات المصرية المحاربة فى الميدان منذ بدء القتال إلى اليوم فإنها لم تتجاوز ٥ , ١ ٪ وفى هذا أكبر دليل ناطق على مقدرة الجيش.

وحيـث إن نسـبة القتلى من الضباط فى الحروب أقل مـن الجنود بكثير، لأن لكل ٢٠ جنديـا ضابطًا واحدًا، فقد تشـكك بعض النواب فى هذه الأرقام ، لأن النقراشـى لـم يحـدد رتبـة القتلى فـى بيانـه، وقد تدخـل رئيـس المجلـس عندما شـعر بحرج النقراشى من الادلاء بمعلومات فى هذا الصدد.

ثم انتقل النقراشى إلى الجزء السياسى من بيانه، فذكر أن وقف القتال فى فلسطين كان الغرض منه إيجاد صيغة لتسوية يقبلها الطرفان، «تحفظ لفلسطين وحدتها وتعطى يهـود فلسـطين ومعظمهـم أجنبى عـن البلاد حقوق المواطنة». ولكـن هذا الأمل زال تماما أمام الإصرار الدولى على تبنى مشـروع التقسـيم. وبعد أن تحدث عن الظروف والملابسـات التى دعت مصر إلى قبول الهدنتين الأولى والثانية، انتقل للتقرير الذى كان قد أعده الوسـيط الراحل، والذى عـرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دور اجتماعها الثالث المنعقد فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٨. وقد ختم بيانه بالتأكيد على

«أن مصـر ماضيـة فـى خطتها، متمسـكة بمـا قطعته على نفسـها مـن عهد هى والدول العربية للمحافظة على عروبة فلسطين، ومقاومة كل محاولة ترمى إلى تمزيق ذلك القطر العربى والذود عن حياضه».

وبعـد أن انتهى النقراشـي من إلقـاء بيانه كان عليـه أن يرد على الأسئلة الموجهة إليـه، وقد بدأ السيـل بسـؤال من النائب أحمد رمـزى الذى كان قـد قاطعه قبل ذلك. ودار فحـوى السـؤال حول اللد والرملة، وقد بدا من رد النقراشـى أنـه لا يريد توجيه اتهـام صريـح للملك عبد الله، فى الوقت الذى حرص فيـه على أن ينسب لحكومة شـرق الأردن قولهـا بأنه لم يكن هنـاك جيش أردنى فى اللد والرملة. واستطرد نفس النائب سـائـلا عن كفاية الأسـلحـة، وقد كرر حسـين سـرى نفس السـؤال مضيفا أنه كان قد سـمع من زملائه الذين حضروا جلسـة ١١ مايو، أن رئيس الحكومة قد أكد أن للجيـش المصرى مـن العتاد والذخيرة ما يكفـى للقتال، وقد رفـض رئيس الحكومة الرد على هذا السـؤال قائـلا إنه لا يمكن أن يدلى بمعلومات دقيقة عن هذه المسـائل إلا عندما تنتهى الحرب.

ثـم تابع فؤاد سـراج الديـن حملة الهجـوم، فقـال «إن الموقف فى فلسـطين الآن يختلف تماما عن الموقف الذى تركناه فى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨»، بعد أن أسفرت حرب فلسـطين عن احتلال الصهيونيين لنصف مسـاحـة فلسطين، وتشـريد نصف أهلها من العرب، وقد نسـب المسئولية عن ذلك الوضع إلى النقراشى الذى قبل فجأة الدخول فـى الحـرب بعد أن كان من أشـد المعارضين لهـذا الأمر، وقد كانـت النتيجة ـ على حد قوله ـ أن دخلت مصر الحرب دون أدنى استعداد عسكرى. فأجاب النقراشى:

«إن كل مـا ذكـره العضـو فؤاد سـراج الديـن حقيقة لا غبـار عليها وإننـا دخلنا الحـرب مـن غير اسـتعداد وقـد كان هـذا الأمر مجهـولا فالأولـى أن يوجه هذا الكلام إلى نفسه».

ولعـل النقراشـى رمـى مـن وراء هـذا الـكلام الـذى ينطـوى علـى قـدر كبير من المصارحـة للنفـس، إلى ما كان مـن تقاعس حكومــة الوفد عن النهـوض بالجيش، عندمـا تولـت زمـام الحكم على أسـنة رمـاح الانجليز، بل وسـلمت قيـاده تماما إلى البريطانيـين اعترافـا بالجميل، حيث يقول باحث فى رسـالته حول «**الجيش المصرى فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢**»:

فى هذه الفترة [من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤] مكنت حكومة الوفد للوجـود البريطانـى من أن يستشـرى ويـزداد نفـوذه ويتغير مفهوم عمـل البعثة

العسـكرية البريطانية من نطاق تحسـين وتدريب وتجهيز الجيش المصرى إلى الخوض فى الشئون الفردية والسياسية... »

ويقول كذلك:

«تـم تخريب السـلاح الجوى المصـرى علـى يد الوفد إرضـاء للبريطانيين»..
«ويعتـرف رئيس البعثة العسـكرية [البريطانـى] بأن نفوذهـا الآن أكبر مما كان عليه منذ ثلاث سنوات».

ولعـل النقراشـى كان يذكـر فـؤاد سـراج الديـن أيضـا بمـا كان من موقـف الوفد المنـاوئ للدعوة التى تبناها السـعديون إلى دخول مصـر الحرب إلى جانب بريطانيا، وهـى الدعـوة التـى دفع أحمـد ماهر حياته ثمنـا لها، نتيجـة للمزايدة والاثـارة، وهى كذلـك الدعـوة بعيـدة النظـر التى كانـت تتحسـب للحالة الراهنـة؛ بغــرض أن يتـم تدريـب الجيـش المصـرى، خاصــة وقـد أفـاد اليهـود كثيـرا مـن مشاركتهم بأعداد لا بـأس بها فى الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء، على حسب ما ورد بتقرير بارتلى كرام (Bartley Crum) عضو اللجنة الانجليزية ـ البريطانية لدرس مسـألة فلسطين، وقـد نشـر بجريـدة سـان فرانسيسـكو فـى ١٧، ١٨، ١٩ مايـو ١٩٤٦، ورآه الدكتور محمـود فـوزى الوزيـر المفوض لـدى الأمـم المتحدة مـن الأهمية بمكان، فأرسـله لوزارة الخارجية المصرية للاطلاع والافادة؛ فهم إلى جانب التدريب عالى المستوى حظـوا بتقدير وعطـف الحلفاء، حيث برهنوا على حسـن نيتهم تجاه هذا المعسـكر، وعلى تشيعهم التام لقضية الديموقراطية.

إلا أنه لا يبدو أن هذه التذكرة المستترة قد فتت من عضد فؤاد سراج الدين، الذى استرسـل فـى النقد الـلاذع الذى وجهـه للحكومة، فأخـذ عليها التقاعـس عن اتخاذ التدابيـر اللازمـة، فـى الفترة التى انقضت بيـن صدور قرار التقسـيم فـى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حتـى يوم تحرك الجيش المصرى نحو فلسـطين فـى ١٥ مايو ١٩٤٨، خاصة أن أسعار الأسلحة ظلت ترتفع ارتفاعا مطردا، وقد تولى اللواء أحمد عطية الرد على هذا السـؤال، ثم انتقل بعد ذلك فؤاد سـراج الدين إلى سرد العيوب الكبيرة والأخطاء الفادحة التى شـابت العمليات الحربية فى فلسطين، وعندما استوضحه الفريق محمد حيدر باعتباره وزيرا للحربية، أجاب النائب: الافتقار إلى القيادة العسـكرية الموحدة،

وقـد رد وزير الحربية بعبـارة طلب رئيس الوزراء حذفها من مضبطة الجلسـة، ولكن وزير الحربية استطرد قائلا: «إذا كانت الجيوش العربية لا تحارب فلا بد أن أعلن هنا أن مصر تحارب بمفردها».

وتسـاءل فؤاد سراج الدين كذلك عن أسباب قبول الهدنة الأولى؟! فأجاب رئيس الـوزراء بـأن الـدول العربية قد أجمعت على قبولها، وعندما سـأل عمـا إذا كان هناك خـلاف حول الهدنـة الثانية؟ أجابه النقراشـى بالإيجاب؛ فعزا فؤاد سـراج الدين هذا الأمـر إلـى اسـتئثار اللجنـة السياسـية بالقـرارات، على الرغـم مـن أن المفترض فى الجامعة العربية أنها «جامعة شـعوب وليسـت جامعة حكومات». وختم النائب كلامه بالاعتـراض علـى الرضـوخ لقـرارات الأمـم المتحـدة، حيث إنـه لا أمـل يرجى من المنظمـات الدوليـة، بـل يجـب أن يتولـى العـرب زمـام أمورهـم بأنفسـهم. وعقب النقراشى على كلام فؤاد سراج الدين قائلا: إن دخول الجيش المصرى إلى فلسطين لم يـؤد إلـى كارثة، بل أنقذ الكثيرين من عرب فلسـطين من المصير الـذى لقيه أهالى دير ياسـين. وقـال إنـه بالنسبة للقيـادة العسـكرية لـم يشـر أى من الخبـراء العسـكريين المصريين بوجوب توحيدها. أما فيما يخص الهدنة الأولى فقال إن مشـكلة فلسـطين معقدة، زاد من تعقيدها تدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا لصالح الطرف الآخر؛ ولكن على الرغم من ذلك تمكن الجيش المصرى بعد الهدنة من أن يلحق خسـائر فادحة باليهود. وأما بالنسبة للهدنة الثانية فلقد كان هناك عاملان فرضا قبولها، أولهما إعلان شـرق الأردن أنها لن تستمر في القتال، وثانيهما التهديد الأمريكـى بالتدخـل لـدى الأمـم المتحدة من أجـل فـرض عقوبـات اقتصادية على الطرف الذى يخرج على قرار مجلس الأمن.

«أمـا عـن قـرارات اللجنـة السياسـية واسـتقلالها بالرأى فهـذا موضـوع كبير وواضح، وليس وقت بحثه الآن، ولا يتعلق بالوضع العسكرى بفلسطين.»

واختتم رده قائلا:

«... ليس هنـاك محـل لأن يقـال بأننى إذا كنت أنـوى أن أرضخ لقرار مجلس الأمـن فليـس هنـاك مصلحـة فى ذكـر ذلـك، كما أنـه ليس هناك سياسـى يصـرح بمثـل هـذه التصريحات...»

ونجد هنا أن النقراشــى يؤثر مرة أخرى الردود المقتضبة التى جنت عليه النقد، بل وأحيانا الســخرية، وما كان الرجل ليغفل عما أشــيع عنه من إيثار للصمت الذى فسره البعـض علـى أنه جنوح للغمــوض والمراوغـة، ولقـد أفضى النقراشـــى إلى ادجار جـلاد، صاحـب جريـدة «الزمان» بدواعـى صمته فى حديث نشـره الأخيـر فى اليوم التالى لاغتياله، حيث يقول:

«...أركـن إلى الصمت راضيا بأن أهاجم وأن أتهم دون أن أنزع إلى الكلام من غير طائل فى سـبيل مجدى الشخصى، لأننى جد مقتنع بأننى أخدم بلادى خير خدمـة بهـذا الصمت الذى يجنبها هـوج العواصف لأننا ونحـن نخوض غمار الحرب لأحوج ما نكون إلى الأمن والنظام..»

فالنقراشـى عندمـا يتهمـه فؤاد سـراج الديـن بأنه لم يأخـذ للأمر أهبتـه، لم يذكر صناعـة الذخيرة التى كانت مصر قد شـرعت فيها لاسـتخدامها مع الأسـلحة التى تم العثور عليها فى الصحراء، وانتهت فيها إلى نتائج طيبة وفق إحدى الوثائق البريطانية. كمـا تتحدث نفس الوثيقـة عـن اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين شـركتين لصناعة الأسـلحة، إحداهما سويسـرية، والأخرى سـويدية، وعن احتمال أن ترسـل سويسرا بعثـة عسـكرية إلـى مصر (برقيـة بتاريخ ٩ ديسـمبر ١٩٤٨ أرفـق بها تقريـر لبيلى عن الاتفاقية بين الحكومة المصرية والشـركتين المذكورتين). ولم يبح النقراشـى بالطبع عـن الاتفـاق السرى الـذى عقـده مـع كامبـل، كما لـم يذكـر نكـوص الانجليز عن وعودهم، حيث يقول كامبل فى خطاب له بتاريخ ١١ يونيو إن النقراشى طلب منه أن تمد بريطانيا مصر بالذخيرة بشـكل غير رسـمى؛ بعد أن أخبره بأن مصر سـوف تقاتل حتـى آخر جنـدى وآخر رصاصـة، وأن هزيمة مصـر نتيجة لعجز فى الذخيرة سـوف ينسـب إلـى بريطانيـا، ويضيف كامبـل أنه امتنـع عن إبـداء رد قد يؤخـذ على محمل التشجيع.

ولكن الواقع أنه لا يمكن أن ننكر إذن أن النقراشى بقبوله دخول حرب فلسـطين، قـد قبل بتحمل مسـئولية ثقيلـة أمام معاصريه، وكذلك أمام التاريـخ، كما لا يمكن أن ننكـر أن هـذه الحملة كانـت مغامرة أسـفرت عن عواقـب وخيمة، يقـول البعض بل

الكثيرون إن النقراشي، وهـو رئيس حكومة أقلية يعتمد وجودها على رضا القصر، قـد رضخ للقـرار الملكى بدخول الحـرب، تجنبا لغضب الملك، إجابة بسيطة تبدو بديهية، ولكنها مثلها مثل كل الإجابات البسـيطة عاجزة عن تصوير أو تفسير الظواهر الإنسـانية، شـديدة التعقيد ومتعددة الجوانـب. فمن ناحية أمامنا تاريخ الرجل: لابد وأن يكون النقراشي قد تغيرت طبيعته ـ وليس مجرد رأيه ـ تغييرا جذريا، وهو الذى كان من سنوات قليلة مضت يهدد بالاستقالة دفاعا عن عرض خصم له، لم يأبه وقتها لغضب الملك الذى كان يصر على إذاعة الشـرائط التى تم تسـجيلها فى الخفاء لهذا الخصم، وقتئذ وضع النقراشـي اسـتقالته فى كفة وشـرف وسـمعة خصمـه فى الكفة الأخرى، ونحن من ناحية أخرى نتسـاءل إذا كان أمام النقراشـي خيار آخر، فلقد كان فـي رأينـا مدفوعا بعوامـل بالغة الأهميـة والخطورة لاقبل له بها، وهـي عوامل عدة ذكرناهـا مـن قبـل: حماسـة جماهيرية كمـوج البحـر الدافـق، وعصابـات تعيث في الأرض فسـادا، وتفجـر الـدم العربى أنهـارا، ونزيف مـن اللاجئين، ورغبـة ملك فى تأكيـد زعامتـه، وإجماع عربى كاسـح وتطلع لمصر، وهي ما كان لهـا من مكانة أولى بيـن الـدول العربيـة والاسـلامية، وكذلـك وعـود بالمسـاعدات الخارجيـة مـا كان للنقراشي أن يفصح عنها...

فـي برقية بتاريـخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٨، موجهـة إلى حاكم كينيـا، ومصحوبة بعبارة «سـرى وشـخصى»، يقر السـفير البريطاني بأنه في ضوء الظروف التى فرضت نفسها بعد شـهر مايـو الماضي يجد أنه مـن الصعب إلقـاء اللوم على المصريين، بسـبب ما أقدمـوا عليـه؛ حيث إنه لا يمكـن تصور تقاعسـهم عـن أداء دورهـم، والامتناع عن التحرك، حتى إذا ما أدركوا قصور استعداداتهم الحربية.

وكأننـا أمـام تراجيديـا يونانية قديمـة يناطح فيها الإنسـان أقداره وحـده، فقد كان النقراشـي محقا فى مخاوفه من المغامرة العسـكرية فى فلسطين، وفى إحجامه عنها. كما أنه كان لا يملك أن يمتنع على طول الخط عن دخول الحرب.

فنحن نتساءل: ماذا كان سيكون عليه الحال فى حالة الامتناع عن دخول الحرب؟ ومـاذا يكون موقف الجيش والشـعب إزاء هـذا الامتناع؟ ثم ماذا يكـون الحكم على هذا الامتناع المصرى رغم كل العقبات والمحاذير؟

وهـل كان هنـاك بديـل آخـر؟ يقـول الدكتـور محمـد حسـين هيـكل: كان على النقراشـى أن يسـتقيل بـدلا مـن الرضـوخ لقـرار الملـك بمـا فيـه مـن اعتـداء على الدستور.

نرى أن قرار النقراشـى الذى قبل بمقتضاه ان يحمل على عاتقه مسئولية تاريخية إنمـا هو مـن قبيل الانتحار السياسـى؛ كما نرى أن الاسـتقالة كانت ولاشـك مخرجا لشـخص النقراشـى من هذه الأزمة الطاحنة، كانت تغنيه عما كابـده من عناء وحرج، ثـم ما تحملـه من نقد وتجريح، كما كانت اسـتقالته تخرس لسـان الخصـوم، ولعلها تحقق له المجد الشـخصى. ولكن أى مجد هذا الذى يتحقق على حسـاب الآخرين، على حسـاب مصلحة الوطـن، والعجلة تدور، والجيش يتحرك؟ لنا أن نتسـاءل: هل كانـت اسـتقالة النقراشـى إذا مـا اصر عليهـا كفيلة بأن تمنـع دخول الحـرب؟ أو أنها كانـت قادرة على انسـحاب الجيش بعد تحركـه بالفعل تنفيذا لأوامر الملك منفردا، رغم ما فى ذلك من عدوان على الدسـتور؟ ولعل تراجع النقراشى عن استقالته التى كان مصـرا عليهـا كل الاصرار، والتـى راجعه فيها رجـال حزبه من السـعديين الذين أفصحوا عن مخاوفهم من انهيار الحزب فى حالة الاستقالة وسط الحماس الشعبـى المحمـوم، وغير المسـبوق لإعلان الحـرب يقدم أبلغ دليل على اسـتعداده للتضحية الكبـرى بتاريخه السياسـى الطويل فى سـبيل مسـاندة الجيش، الـذى كان قـد تحرك بالفعـل، تنفيـذا لأوامر الملك وهو القائد الأعلى للقوات المسـلحة، وإدراكه أن هذه الاسـتقالة قـد تضعف من روح الجيـش القتالية، كمـا أنها تعبير قاطع عـن عدم قدرة الجيش.

تـردد على مسـامعي وأنا أسـعى إلـى الإجابـة التى حيرتنـى عن موقفـه من قضية فلسطين أن استقالته كانت جاهزة، ولكنه أمسك عنها؛ خوفا من أن يطعن الجيش من الخلف، وقد وجدت تأكيدا لهذا الحديث فى الشـهادة التى أوردها حسنين هيكل فى كتابه عن حرب فلسطين، حيث يقول:

«وبأمـر مـن الملـك راح رئيس الـوزراء الذى غيـر رأيه يدافع عن قـرار دخول الجيش إلى فلسـطين بحماسـة بدت غريبة حتى لكثيرين مـن المقربين إليه بما فيهـم السـيدة قرينته، لكن المثيـر فى الأمر أنه أسـر إليها بأنـه «على وشـك أن

يقدم استقالته لأنه لا يرغب فى أن يتحمل مسئولية دخول الجيش المصرى إلى فلسطين، وأنه طرح هذه الاستقالة فى لقاء مع الملك لكن الملك قال له «يا باشا أنت بذلك تضرب الجيش فى ظهره» وطوى النقراشى حديث الاستقالة واندفع إلى النقيض. وقد روت السيدة قرينته هذه الواقعة لخلفه إبراهيم عبد الهادى (باشا) عندما ذهب يواسيها عقب اغتيال زوجها فى أواخر ديسمبر ١٩٤٨، ورد عليها إبراهيم عبد الهادى بأن النقراشى أبلغه بها»

فقد كان النقراشى يدرك يقينا أنه يغامر بمستقبله السياسى، حينما تراجع عن هذه الاستقالة الواجبة اعتراضا على قرار الملك بدخول الحرب رغم إحجام الوزارة، وبغير إذن منها، وفى ذلك ما فيه من اعتداء على الدستور، وهو الأمر الذى ما كان النقراشى ليقبله فى الظروف العادية.

إن الأحزاب بأجمعها كانت قد باركت دخول الحرب منذ البداية، لم يمتنع عن التأييد سوى إسماعيل صدقى بشجاعته المعهودة، وقد قبل الرجل أن يتهم فى وطنيته وذمته وبانحيازه لسياسة الغرب وتغليبه لمصالحه الشخصية كمساهم فى العديد من الشركات، إلا أننا مع تقديرنا الكبير لموقف صدقى نرى أنه ما كان بمستطيع أن يغير دفة الأمور لو كان هو رئيس الوزارة، وأنه ما كان بمستطيع أن يتصرف بشكل مخالف لما أقدم عليه النقراشى.

والخلاصة أن النقراشى الذى نعرفه هو رجل ثورة ١٩١٩ الذى طالما خاطر بحياته فى سبيل بلاده، وهو الرجل الذى كان الإنجليز يطالبون برأسه، وهو ذات الرجل الذى قرر أن ينهى حياته السياسية فى سن الستين ليعيش حياته الخاصة، وليتفرغ لأسرته ولأطفاله الصغار، فمن العسير أن نصم هذا الرجل بالتخلى عن قضايا بلده، والتراجع عن قراراته الخاصة بتجنيب بلاده ويلات الحرب، والابتعاد عن المقامرة فى حرب غير مأمونة العواقب، فى سبيل إرضاء الملك الذى كان مؤيدا كل التأييد لدخول الحرب منذ البداية، بل إنه أمر بتحريك الجيش فعلا رغم علمه بموقف النقراشى؛ مستندا على الحماسة الغامرة لجموع الشعب لفكرة دخول الحرب، وكذلك الجيش حتى أن كثيرا من وحداته طالبت بالتطوع، ولم يمانع النقراشى فى ذلك.

وظـل الرجـل على رأيـه فى الامتناع عـن دخول الحـرب رغم الحماس الشـعبى الهائل الذى ما كان يستطيع أحد أن يغامر بالوقوف أمامه فى ذلك الوقت.

فماذا إذن الذى طرأ على الأفق مما جعل النقراشـى يتراجع عن قراره فى الامتناع عن دخول الحرب، وعن استقالته التى تقدم بها فى القصر؟

لقد حذره رجالات حزبه أن جموع الشعب سوف ترجم بيته ومقر حزبه بالحجارة إزاء موقفه الرافض، إلا أن النقراشـى كان لا يأبه لهذه المخاطرة، بل إنه كان مسـتعدا لـكل نتائجهـا، كما كان يعلم أيضا أن الدول العربية سـوف تتهم مصـر بالخيانة، وهو الأمـر الـذى كان رئيس الوزراء يدرك أبعـاده ونتائجه كذلـك، إلا أن الوضع الذى لم يسـتطع النقراشـى أن يتحسـب له هو أن الأمر قد صدر بالفعل بتحريك الجيش؛ وقد رأى النقراشـى أنه من المسـتحيل عليـه المضى فى قراره، وأن فـى تخليه عن الحكم فى هـذه الظروف الدقيقـة طعنًا للجيش فى ظهـره، وهروبًا من مسئولية كبرى هبطت عليه رغم أنفه؛ وربما كانت استقالته فى ذلك الوقت مدعاة للزهو والكسب السياسى فى الأمد البعيد على حسـاب الاعتبارات الأخرى التى سـبق أن عرضـنا لها؛ فلا شك أن التراجع عن موقفه هو تضحية جليلة تحسـب للنقراشـى كرجل دولة، لأنه لـم يكن غافلا عن النتائج التى حاول أن يتجنبها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

الفصــل الثالــث عشــر

النقراشــى وجماعــة الإخــوان المسلمــين

ومـن أتون فلسـطين، ومـن مطرقة القضية الفلسـطينية إلى سـندان أزمـة الإخوان المسـلمين. ونحن لا نعنى بالربط بين هاتين الأزمتين أن أحداث فلسـطين قد كشفت نشـاط الإخوان المسلمين وحسـب، ولكن نعنى أيضا أن هذا النشاط كان بمثابة قنبلة موقوتـة فجرتهـا هذه الأحداث؛ لقد كانـت حادثة كوبرى عباس أول احتكاك مباشـر بين جماعة الإخوان المسلمين وبين حكومة النقراشى، إلا أنه لم يصل إلى المواجهة الصريحـة، حيـث إن الجماعة لم تجاهـر بتحريضها على المظاهـرات التى أدت إلى الصـدام مع البوليـس ومع النظام.. ثـم كان أول خلاف بينهم وبين النقراشـى «حين رفض [النقراشى] ـ والكلام هنا لأسـامة خالد صاحب «طبيعة ومشكـلات الحكـم فـى مصــر» ـ أن يسـمح لهـم بالتدريـب فـى معسـكرات خاصــة بهـم وفتـح لهـم معسـكرات الحكومـة التـى أنشـأتها لـذات الغـرض»، فقـد كان موقـف الحكومـة المصريــة فـى المرحلـة الأولـى للمواجهة المسـلحة بيـن العـرب والصهيونيين هو الامتنـاع عـن إشـراك الجيـوش النظامية فـى الحـرب، والاكتفـاء بإرسـال متطوعين وإمدادهم بالسـلاح؛ فأعدت لهذا الغرض معسـكرات للتدريب. ثم توالت بعد ذلك أسـباب الاحتكاك والمواجهة بين حكومة النقراشـى وبين الإخوان المسـلمين، حتى بلغـت ذروتهـا فى ٨ ديسـمبر ١٩٤٨ مـع قرار حل الجماعـة لتكتمل المأسـاة بمقتل النقراشى على يد عضو من أعضاء الجماعة.

مـا الـذى أدى إلى هـذا التصعيد على الرغم مـن أن هذه النهايـة الدموية كانت قد سبقتها مرحلة، نستطيع أن نطلق عليها مرحلة مهادنة، بل ووئام عبر فيها الإخوان عن

مؤازرتهم لقرار الحكومة المصرية بتدويل القضية المصرية؟ وما الأسباب التى دعت النقراشى إلى اتخاذ هذا الموقف الصلب من الإخوان المسلمين ومن دعوتهم؟ وهل أدرك النقراشى حجم الكيان الذى تصدى له، والذى يمكن أن نشبهه بجبل الثلج الذى يطفو على السطح، لا يبدو منه إلا الجزء اليسير بينما استتر الجزء الأعظم فى أعماق البحر؟ وبداية ما سر انتشار هذه الدعوة هذا الانتشار المذهل؟ حيث بلغ عدد الإخوان المسلمين عام ١٩٤٨ ـ وهو العام الذى حلت فيه الجماعة ـ حوالى نصف مليون شخص، وفق إحدى الدراسات، ويرتفع العدد إلى المليون إذا أضفنا عدد المتشيعين للحركة، المتعاطفين معها فى مصر والبلاد العربية، وبلغ فى نفس هذا التاريخ عدد الشعب المنتشرة فى طول البلاد وعرضها، وكذلك فى عدد من البلاد العربية حوالى الألفين.. لانجد بدا هنا من استعراض تاريخ هذه الجماعة منذ نشأتها، وكذلك من استعراض ركائز هذه الدعوة، من وجهة نظرنا التى استقيناها من مجموعة متنوعة من المصادر، إلا أننا حرصنا على أن نعتمد فى المقام الأول على الكتابات الصادرة عن الإخوان أنفسهم.

أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين فى شهرى أبريل / مايو عام ١٩٢٨ (أول ذى القعدة ١٣٤٧) بالإسماعيلية حيث إنه عين بها مدرسا عقب تخرجه فى كلية دار العلوم. وكان حسن البنا يمتاز بالذكاء وبالقدرة على سبر النفوس البشرية. ولعل قصة زيارته لأبو صوير بغرض نشر دعوته، وهى القصة التى وردت فى مذكراته (**مذكرات الداعى والداعية**)، لتمثل خير تمثيل هذه القدرة الفائقة فى الاستعانة بالفراسة للتأثير على مستمعيه، أو على الأقل على فئات عريضة منهم، وفى اقتناص الفرصة السانحة من أجل الوصول إلى مآربه.. يروى حسن البنا فى مذكراته كيف أنه ذهب إلى هذه البلدة وأخذ يتفرس فى وجوه المارة فى الطرقات والمقاهى حتى وقع بصره على صاحب دكان، فيقول:

«كان هذا الرجل وقورا مهيبا سمحا فيه صلاح وله منطق ولسان، ورأيته يبيع ويتحدث إلى زبائنه، فتوسمت فيه الخير فسلمت عليه وجلست إليه وإلى من معه فى الدكان وقدمت إليه نفسى والغرض الذى من أجله زرت أبو صوير وأننى توسمت فيه الخير ليحمل أعباء هذه الدعوة، وأخذت فى حديثى ألفت

نظره ونظر الجالسين إلى نقطة أساسية، إلى سمو مقاصد الإسلام وعلو أحكامه وإلى ما فى المجتمع من فساد وشر وسوء، وإلى أن ذلك راجع إلى تركنا وإهمالنا لأحكام الإسلام، وإلى وجوب الدعوة إلى تصحيح هذا الوضع وإلا كنا آثمين لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبذل النصيحة فريضة واجبة وإلى أن الطريقة الفردية وحدها لاتكفى....»

ويقول ميتشيل، فى دراسته الرائدة لتاريخ جماعة الإخوان المسلمين: إن حسن البنا كان يتفحص وجوه مستمعيه وهو يلقى خطبه، فيلاحظ أكثرهم تأثرا بكلامه، لينتقل بهم بعد ذلك إلى مكان آخر يضمهم لكى يبثهم أفكاره.

والواقع أن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين إنما جاء ثمرة طبيعية لنشأة مؤسسها فى كنف أب هو عبد الرحمن الساعاتى، الذى كان دارسا للفقه والتوحيد والنحو، والذى عنى عناية خاصة بفقه أحمد بن حنبل، وهو الفقه الذى يبدو أنه قد ترك أثره العميق فى حسن البنا، كما تأثر بعد ذلك بالصوفية.. وجاء تأسيس هذه الجماعة كذلك تتويجا لنزعة الداعية الشاب التى ظهرت منذ نعومة أظافره؛ حيث ألف مع أقرانه فى المحمودية «جمعية منع المحرمات»، وكان أعضاؤها يقومون بصياغة خطابات تهديد يوجهونها إلى من يحيدون عن مبادئ الدين:

«فمن أفطر فى رمضان ورآه أحد الأعضاء بلغ عنه فوصله خطاب فيه النهى الشديد عن هذا المنكر، ومن قصر فى صلاته ولم يخشع فيها ولم يطمئن وصله خطاب كذلك...»

وتبدو هنا بوضوح النزعة إلى تنصيب رقيب او مفتش للضمائر، وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى أنه نزعة طبيعية من صبى يميل بحكم حداثة سنه إلى التطرف، غير أن حسن البنا إنما يتحدث بزهو عن هذه المرحلة وهو فى سن النضج، ولا يبدو من سياق المعنى إعادة للنظر فى هذه الحماسة المفرطة؛ ثم إن هذه النزعة تتطور وتتبلور فيما بعد فى المطالب الخمسين التى رفعها حسن البنا إلى «حضرات أصحاب الجلالة والسمو وملوك الإسلام وأمرائه وحضرات رجالات الحكومات الإسلامية

الفخـام وأعضاء الهيئات التشـريعية والجماعات الإسـلامية وأهل الـرأى والغيرة فى العالـم الإسـلامى»، وهى المطالب التى وردت فى آخر رسـالة «نحـو النور»، والتى يمكـن أن توصف بأنها دعوة إلى إرسـاء قواعد حكم فاشـى باسـم الديـن، حيث إنها تشـتمل على برنامج يتكرر فيه بشـكل ملحوظ ألفاظ مثل «مراقبة»، «مصادرة»... بل إن هـذه النقاط الخمسـين إنمـا هى بمثابة قانـون لمحاكم تفتيش للقضـاء على الفكر الحر والإبداع والتنافس الخـلاق، وللقضاء على أى نزعة فردية.

وقد وجه حسـن البنا دعوته فى أول الأمر إلى طبقات المجتمع البسـيطة، وقد برع فى اسـتخدام وسـائل الإقناع البسـيطة التى تتلاءم مع ثقافة هذه الطبقـة، والتى تعتمد على اسـتثارة العواطف، كما يدل عليه هذا المشـهد الذى يصور الأسلوب الانفعالى الذى كان يلجأ إليه أحيانا الداعية، وكذلك نوعية المخاطبين الذين كان يجد مثل هذا الخطاب هوى فى أنفسهم:

أراد أن يلفـت إليـه الأنظار، فدخل إحدى المقاهـى المكتظة، وعلى حين فجأة تنـاول جذوة (بصة) من إحدى النراجيل «الشـيش» وألقى بهـا وهى ملتهبة من أعلـى فنزلـت علـى إحـدى المناضـد وسـط الجالسـين وتناثـرت، فارتـاع الحاضـرون وغـادروا أماكنهم مذعوريـن وتلفتوا يبحثون عـن مصدرها فرأوا شـابا وسـيما واقفا على كرسـى يقول لهم: «إذا كانت هذه الجذوة الصغيرة قد بعثـت فيكم الذعر إلـى هذا الحد فكيف تفعلون إذا أحاطـت النار بكم من كل جانـب ومـن فوقكم ومن تحـت أرجلكـم وحاصرتكم فلا تسـتطيعون ردها؟ وأنتـم اليوم اسـتطعتم الهرب مـن الجذوة الصغيـرة فماذا أنتم فاعلـون فى نار جهنم ولا مهرب منها؟!»

ونحـن نعتقد أن اعمالا مثل **«النقاط فوق الحـروف»**، و**«أحداث صنعت التاريخ»** الصـادرة عـن الإخـوان مرايا صادقة لهـذه الثقافة، التـى تميل إلى المبالغـة على نحو سـوف نلمسه فيما بعد، والتى تفتقر إلى المنهج العلمى المدعم بالمراجع والأسانيد، بل وأحيانا إلى أبسـط قواعد المنطق؛ فلا نكاد نجد فيها جهدا لتوخى الدقة، ولانتقاء الألفاظ التى تؤدى المعنى؛ فها هو على سبيل المثال صاحب الكتاب الثانى **«الإخوان**

المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ». رؤية من الداخل الذى سوف نعول عليه كثيرًا يقـول إنـه نصـح أحد زملائه فـى السـنة الدراسية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ بـأن يحرص قبل الانضمـام إلـى الإخـوان المسـلمين علـى أن يتعـرف على فكـر الأحـزاب المصرية الموجـودة، وذكرهـم بالترتيب الآتى: الوفد ـ الأحرار الدسـتوريون ـ السـعديون ـ مصـر الفتـاة ـ الحـزب الوطنى، وذلك على الرغم أن الهيئـة السـعدية لم تعلـن عن نشـأتها إلا فى يـوم ٤ يناير ١٩٣٨. كما يقــول إن النـاس أطلقت على الذين انشـقوا عـن الوفـد وكونوا حزب السـعديين «حزب السبعة ونـص»؛ وهو فى الواقع الاسـم الـذى أطلـق علـى ثمانيـة من أعضـاء الوفد انشـقوا عنه فى فتـرة سـابقـة، وقد كـان أحدهـم ـ وهـو علـى الشمسـى باشـا ـ قصيـر القامة، كمـا أن كتـاب «النقـاط فوق السـطور»، يتحدث ـ كما أشـرنا سـالفا ـ عن «المذبحة» التى لم تسفر عن حالة وفاة واحدة.

كما يروى محمود عبد الحليم، نقلا عن حسـن البنا نفسـه، وهو من عرف البنا عن قـرب؛ حيث كان عضـوا فى الهيئة التأسيسـية للجماعة، قصة نجاح البنـا العجيبة فى الحصول على شـهادة دار العلوم، وهى قصـة إنما توحى أيضا بأن العلم ليس حصيلة الكد والتعب، وإنما هو وحى وإلهام؛ فلقد كان حسـن البنا يعمل خلال فترة الدراسـة فـى محـل بقـال، ممـا كان يجهـده، ويسـتغرق وقتـا طويـلا علـى حسـاب القـراءة والتحصيـل، حتـى خلد إلـى النوم ليلة الامتحان وقـد يئس تماما من النجـاح، فإذا به يـرى فـى المنـام شـيخا يلقنـه دروسـه، وإذا بهـذه الـدروس تحفر فـى ذاكرتـه، وإذا بالامتحان فى اليوم التالى لا يخرج عن المادة الملقنة فى المنام، وكأن الشيخ قد لقنه مـا يكفـى لاجتياز الامتحان.. ولا يخفـى ما فى مثل هذه الروايات مـن بعد عـن روح وعن تعاليم الديـن الصحيـح التى تحض على الكـد والعمل وعلى السـعى لتحصيل العلـم، ولـو فـى الصين. إلا أن هـذه الأسـاطير وجدت هوى فـى نفـس العامة، وقد داعبـت خيالها كذلك الروايات والأخبار والأوصاف التى أشاعها الداعية نفسـه، أو المقربون إليه من أهله أو مريديه والتى كانت تضفى عليه هالة من القدسـية.. ويروى نفـس الكاتـب كذلك كيف نجـح الداعية فى اسـتخراج الجان من جسـد زوجة أحد الإخـوان المسـلمين. ونحـن إذ نرجـح أن هذه القصـة مختلقة؛ لما فيهـا من تفاصيل

مبتذلـة، كان يمكن الاسـتغناء عنها دون الإخلال بسـياق الموضـوع، كما أننا لم نجد أثـرا لقصة تفوق حسـن البنا فى امتحـان دار العلوم فى «مذكـرات الداعى والداعية»، إلا أن هـذه الروايات نسـوقها من نفس المرجع الذى يركـن إليه عدد من الذين أرّخوا لتاريخ جماعة الإخوان المسـلمين، والذى كتب مقدمته مصطفى مشـهور، فى إشارة واضحة إلى رضاه الكامل عن مضمون الكتاب.

وفـى محاولـة منه لتبريـر افتقارتلـك الدعوة إلـى «العلماء» يقرر نفـس الكاتب ـ الذى سـبق أن ذكر فضل الشـيخ محمد على أمين، الفراش النوبى المختص بمغسـلة المدرسة التى التحق بها فى تنمية ثقافته الإسلامية ـ

«إنهـا الدعـوة التى صاغـت من الرعيـل الأول عمر بن الخطاب وأبـا عبيـدة بن الجراح وسـعد بـن أبى وقاص وخالد بـن الوليـد (..........) وإخوانهم، فلم يكن هؤلاء من العلماء الذين درسوا علوم الاجتماع والتاريخ ولافنون الحرب والسياسـة حتى صاروا أعلاما فى هذه العلوم والفنون، بل كانوا رجالا كسـائر رجال الجزيرة العربية الذين سماهم القرآن «الأميين» .....»

بـل إن الدكتـور زكريـا سـليمان بيومـى، صاحـب رسـالة دكتـوراه عـن الاخوان المسـلمين يرجـع أسـباب حـل الجماعة إلـى ثمة مؤتمر تقـف وراءه الـدول الغربية المعادية للإسـلام، وعلى رأسها انجلترا وفرنسـا وأمريكا، والمنعقد فى فايد فى شهر نوفمبر ١٩٤٨، وقد كلفوا السـفير البريطانى أن يطلب من النقراشى إصدار قرار بحل جماعة الإخوان، وحيث إنه مطالب شأنه شأن أى باحث، أن يدعم ما يقول بالمراجع والأسـانيد، فهـو يجد نفسـه مضطرا للإقرار الضمنـى بعدم وجود تلـك الوثائق، فهو يستطرد فيقول:

«وإذا كان سـير الأحـداث لا يؤكـد مثـل هـذا المؤتمـر، وكذلك عـدم وجود وثائـق تثبت انعقـاده فـى غيـر صحـف الإخـوان، إلا أن البعـض يـرى أن الإخـوان محقـون ـ إلـى حـد كبيـر ـ فـى افتراضهـم، ودليلهـم على ذلك قائـم علـى اسـتنتاجات، وربمـا وثائـق لـم تظهـر بعـد، مـن خـلال تطـور الأحداث». [كذا]

وكان الأولى بـه أن يقول «وثائق لم تتنـزل بعد». وبذلك فإن الدكتور يثبت على جماعتـه التزييف الرخيص، كما يثبت على نفسه التشيع الذى يتنافى مع أصول البحث العلمى.

وكان هناك إلى جانب شخصية حسن البنا، وإلى جانب طبيعة الرعيل الأول من الإخوان المسلمين عوامل وظروف، ومناخ أدى تضافرها إلى ترعرع دعوة مؤسسها وانتشارها انتشار النار فى الهشيم، فالفترة التى ولدت فيها هذه الجماعة هى الفترة نفسـها التى شـهدت نشـأة جماعة الشبان المسلمين على يد الدكتور عبد الحميد سعيد؛ أى أنها كانت فترة خصبة، بمعنى أنها كانت مواتية لانتشار الدعاية الإسلامية.

ولعل أول هـذه العوامل هو النشاط التبشيرى المتزايد بتشجيع من السلطات البريطانية الذى حفز همم عدد من المسلمين للتصدى له، ولم تكن وسيلة المبشرين، كما يقول محمود عبد الحليم صاحب كتاب «**الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ**» «عرضا لعقيدتهم وشرحا لها أمام الناس (...) وإنما وسائلهم هى استغلال فقر الناس وحاجتهم وجهلهم». ونحن نعتقد ان دعوة الإخوان المسلمين إنما نبتت على نفس هذه التربة التى ترعرت عليها كذلك الشيوعية، وكان هذا المذهب قد تسرب إلى البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، واستفحل أمره حتى بات يشكل خطرا حقيقيا يؤرق بال عدد كبير من الساسة والمسئولين المصريين على اختلاف توجهاتهم.. يقول ميتشيل: «على الرغم من نفور حسن البنا من الشيوعية، إلا أنه توجه بدعوته إلى ذات الأوساط التى استهدفتها الدعاية الشيوعية، مستغلا نفس أسباب التذمر؛ ولكنه لجأ إلى أسلوب اسلامى».

وقد ورد فى مذكرة الأمن التى رفعها وكيل وزارة الداخلية إلى النقراشى، والتى أصدر استنادا عليها قراره بحل الجماعة، ما يعضد ملاحظة الكاتب الأمريكى؛ حيث اتهمت الجماعة بتأليب أهالى منطقة كفر البرامون، وحضهم على التحرك للمطالبة بأجور أعلى وبإيجارات معتدلة، وذلك فى الثالث من فبراير ١٩٤٨، وكذلك بحض العاملين بقرية مملوكة لوزارة الزراعة؛ للإضراب من أجل

الاسـتجابة لمطلبهـم بتملـك هـذه الأرض فى السـادس عشـر مـن يونيو مـن نفـس العـام.

والواقـع أن الاسـتعمار الجاثـم على صدر مصر قـد أوجد شـعورا معاديا للغرب بصفة عامة، مما مهد السـبيل أمام التيارات السـلفية التى تدعو إلى العودة إلى السلوك والقيم المؤسسـة لمجتمع السـلف الصالح، كما كان عاملا هاما من عوامل انحسـار التيـار الدينى المعتدل الذى كان أبرز ممثليه الشـيخ محمد عبـده، والذى كان يحاول المواءمة بين الفكر الدينى وبين الحياة العصرية؛ وبالتالى أفسـح الكيان الاسـتعمارى المجال للفكر المتشـدد، وبالأخـص فكـرة الجهـاد، التى استسـاغها عدد غيـر قليل مـن الذيـن انضموا إلى هـذه الجماعة. وليـس من قبيـل المصادفـة أن تنجـح دعـوة الإخوان المسـلمين التى انطلقت من الإسـماعيلية، مقر شركة قناة السويس الأجنبية، فالتواجـد الأجنبـى فـى هـذه المدينة قـد تبلور فيهـا أكثر مـن غيرها من سـائر المدن المصرية؛ بما كان يستتبعه هذا التواجد المكثف من تناقض مخل فى مستوى المعيشة بيـن الطبقـات المصريـة الكادحـة وبين الأجانـب الذين ينعمـون بخيرات هـذا البلد المنهوب.

كمـا أفـادت هـذه الدعوة مـن الفراغ الـذى خلفته ثـورة ١٩١٩، بعـد أن خمدت جذوتهـا.. ويعتقـد مصطفـى أميـن أن الثورة قد نـزع فتيلها عندما تولى سـعد زغلول الوزارة (يناير ١٩٢٤)، ثم عندما أسـندت الوظائف العامـة إلى الأعضاء البارزين فى الجهـاز السـرى وفى مقدمتهم أحمد ماهـر، الذى تولى وزارة المعارف، والنقراشـى الذى أسـند إليه منصـب وكيل الداخلية.. ورغـم أننا نختلف معه فى الـرأى، لإيماننا بـأن مرحلـة الثـورة كان لا بـد أن تعقبها مرحلة جديـدة، مرحلة الحسـابات العقلانية والنفـس الطويـل، كمـا أسـلفنا مـن قبـل، إلا أنه ليـس هناك بد مـن الإقرار بـأن هذه المرحلـة التى بدأت حوالى عام ١٩٢٤ قد سـبقت بفترة وجيزة نشـأة جمعية الشـبان المسلمين، ثم جماعة الإخوان المسلمين، وهى مرحلة تاريخية تعاقبت فيها جولات عديدة وطويلـة من المفاوضات، وكانت كل جولة منها تنتزع حقا جديدا للمصريين، ولكنها كانت تسـير بخطى وئيدة، بحكم تعسـف المسـتعمر وتمسكه بما رآه حقوقا للإمبراطوريـة البريطانيـة لا يجوز التفريط فيهـا؛ كما أن محصلـة المفاوضات كانت

كثيرا ما تبدو انتكاساته تثير قدرا كبيرا من خيبة الأمل. وفوق ذلك كله لم تكن تسمح طبيعتها بالمشاركة الجماهيرية الفعالة التي لم يتح لها التعبير عن نفسها سوى عن طريق الاعتراض والتذمر.

ومن ناحية أخرى كان قد تزامن انفصال مصر عن تركيا، ثم اندلاع ثورة ١٩١٩ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع انحسار المد الإسلامي، على حد قول الدكتور زكريا سليمان بيومي، وذلك بسبب التحام كل القوى الوطنية، فأفسح خمودها المجال لنشاط الدعوة الإسلامية من جديد.

بالإضافة إلى ذلك فإن إلغاء الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤ مع قيام ثورة أتاتورك، قد أوجد مناخا محموما وجدلا دينيا صاخبا؛ فقد استدعى الوضع الجديد الدعوة إلى مؤتمر إسلامي كبير من أجل التداول حول التساؤلات العديدة التي أثارها الواقع الجديد، تساؤلات حائرة حول طبيعة الخلافة، وإمكانية وكيفية بعثها من جديد.. وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة في مايو ١٩٢٦، ثم في مكة في يونيو من نفس العام، وكان من الطبيعي أن يتطرق النقاش إلى العلاقة بين فكرة «الخلافة»، أي حكومة إسلامية تندرج تحت لوائها البلاد الإسلامية وبين مفهوم «الوطن» وحدوده؛ فنجد أن السنهوري يعلق على توصيات هذا المؤتمر مبديا رأيه بأن الإصلاح الديني يجب أن يتم في إطار وحدود الدولة، حيث إن مفهوم «الوطن» قد فرض نفسه على هذا الواقع الجديد بدلا من «القومية الإسلامية». كما أثارت هذه الملابسات صخبا وحراكا فكريا أوجد انقساما في الرأي العام بين التيار التقدمي وبين التيار السلفي، وكذلك التيار التوفيقي الذي كان أبرز رواده الشيخ محمد عبده.

وفي هذه المعركة المحتدمة بين المعسكرين التقدمي والمحافظ، حددت جماعة الإخوان المسلمين بوضوح موقفها، حيث يقول حسن البنا: «نحن سلفيون من أتباع الشيخ رشيد رضا». فلقد كان رشيد رضا أحد تلامذة الشيخ محمد عبده، الذين انسلخوا عن فكره، لأنه من وجهة نظرهم قدم تنازلات كبيرة لصالح المدنية الحديثة؛ ووضع رشيد رضا كتابا بعنوان «**الخلافة والإمامة العظمى**» دافع فيه عن فكرة

الخلافـة.. وكذلـك كان الإخـوان المسـلمون أنصـار فكـرة الخلافـة، بل هـى فكرة محوريـة في دعوتهم، على الرغم من انهم لم يحددوا ماهيتها وكيفيتها، فقد ظلت فى فكـر هـذه الجماعـة مفهوما هلاميـا يتعارض فـى نظرهم مع فكـرة الوطنيـة؛ فالدين عندهم «جنسية» كما ورد فى رسـالة «بين الأمس واليوم»؛ وحدود الوطن فى نظرهم هو «الوطن الإسلامى»:

«... كل بقعـة فيهـا مسـلـم يقـول «لا إلـه إلا اللـه محمـد رسـول الله» وطن عندنـا لـه حرمته وقداسته وحبـه والإخـلاص لـه والجهـاد فى سـبيل خيره، وكل المسـلمين فـى هـذه الأقطـار الجغرافيـة أهلنـا وإخواننـا نهتـم لهـم ونشـعـر بشعورهم ونحس بإحساسهم. ودعاة الوطنية فقـط ليسوا كذلك، فلا يعنيهـم إلا أمـر تلـك البقعة المحـدودة الضيقة من رقعـة الأرض، ويظهـر هذا الفـارق العملى فيمـا إذا أرادت أمـة أن تقـوى على حسـاب غيرهـا فنحـن لا نرضى ذلك على حسـاب أى قطر اسلامى وإنما نطلب القوة لنا جميعا....» (دعوتنا)

وقد تكون هذه الفكرة مشـروعة إذا ما اتسع مدى الولاء للوطن ليشمل وطنا أكبر، ولكـن عندما يكون المراد أن يحل الولاء للوطن الإسـلامى محـل الولاء للوطن فإن الأمـر يصبـح من الخطـورة بمكان على أمـن وأمان هـذا الوطن، ولكن يبـدو أن هذا التوجه هو سـمة الفكر المتعصب؛ ففى تاريخ فرنسـا فى القرن السـادس عشر عندما اشـتعلت الحـروب الدينيـة بيـن الكاثوليك ومن انشـقوا عن هذا المذهـب خير مثال علـى ما نقـول، حيث نجد أنه بعد وفاة الملك هنـرى الثالث فى عام ١٥٨٩ اجتمعت مجموعـة مـن الكاثوليـك المتشـددين تدعـى «الرابطـة» (La Ligue)، مـن أجل أن يحولـوا دون أن يعتلـى ولـى العهـد ــ وقد كان قـد اعتنـق المذهـب البروتسـتانتى ــ الحكـم، وقد وقعوا من جراء هذا الموقف المتشـدد فى دائرة نفوذ العرش الأسـبانى الكاثوليكى، الذى كان يسـعى من جانبه إلى إبطال القانون الذى يحول دون أن تعتلى عرش فرنسـا امرأة، وذلك حتى يتسنى له تتويج أميرة إسبانية ملكة على فرنسا؛ أى أن ملـكا أجنبيـا أو مدعوما بسـلطة أجنبية قد يكون أفضل عندهم من ملك فرنسـى على مذهـب مغايـر لمذهبهم؛ إلا أن الكاثوليك المعتدلين أفشـلوا هـذا المخطط. وهكذا

نجد، وبعد أن انقضى حوالى نصف قرن على نشأة الجماعة أن المرشد العام الحالى يصرح بأنه لا يمانع فى أن تحكم مصر من ماليزى.

ولقد أتاحت هذه المعركة التى تمحورت حول فكرة الخلافة الفرصة أمام الجماعة لولوج المعترك السياسى من بابه الملكى بمعنى الكلمة، حيث إن الغاء الخلافة العثمانية فتح الباب على مصراعيه أمام أولئك الذين كانوا يبتغون لأنفسهم دورا رياديا بين البلدان الإسلامية، وفى مقدمتهم الملك فؤاد الذى أورث هذه الفكرة إلى ابنه من بعده؛ وقد حرص مستشارا الملك الشاب، على ماهر والشيخ المراغى، على أن يزينا له هذه الفكرة، ونشأ من هذا الاتفاق على مشروع الخلافة احتضان على ماهر للشيخ حسن البنا.

كما كانت ثورة فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بمثابة الفرصة الذهبية التى سمحت لحسن البنا أن يلعب دورا سياسيا وأن يتعرف على العديد من الشخصيات العربية المؤثرة؛ فهى كانت سبب اتصاله بمفتى فلسطين أمين الحسينى، الذى توطدت صلته به بعد ذلك، قد أشيع أنه كان همزة الوصل بين حسن البنا وبين النازى فيما بعد. ولعل ميل السراى وعلى ماهر المحورى كان من الحوافز التى أزكت هذا الاتجاه. ونجد حسن البنا نفسه فى «تقرير اجمالى خاص» يقر بالاتهام الذى وجه إليه بالتواطؤ مع عناصر فاشية ونازية؛ كما يقول أحد التقارير البريطانية إن جماعة الإخوان المسلمين تلقت مساعدة من دول المحور ـ ألمانيا وإيطاليا ـ بين عامى ١٩٣٤، ١٩٣٩ مما حدا بالبنا أن يصبح من العناصر النشيطة المعادية لبريطانيا.. ومن ناحية أخرى كانت ثورة فلسطين هى التى أفسحت المجال أول الأمر أمام حسن البنا للاتصال بعلى ماهر وعبد الرحمن عزام، وكانا من أشد الساسة المصريين تحمسا للتوجه العربى والإسلامى؛ وذلك من أجل الدعاية للقضية الفلسطينية التى استثمرها الإخوان المسلمون خير استثمار، حيث انتشروا فى جوامع ومساجد مصر يدعون لمؤازرة أهل فلسطين.. ويقول محمود عبد الحليم إن للإخوان الفضل الأكبر فى تعريف «الشعب المصرى المضلل» بمحنة اخوانهم فى فلسطين، فقد كان الناس فى مصر يجهلون فى ذلك الوقت أن هناك بلدا اسمه فلسطين، على حد قوله، لولا مجهودات الإخوان المضنية.

وقد أتاحت لهم هذه الحملة فرصة جمع الأموال التى استعانوا بها لتوطيد أركان دعوتهـم علـى حد رواية عبد الحليـم محمود، التى نتوقف عندهـا قليلا ؛ فهى تغلف عمليـة غـش وتدليس فى ثـوب التقوى والـورع، كما أنها تكشـف صـورة من صور التلاعب بمشاعر الناس التى برع فيها الإخوان:

أحـب أن أنبـه القـارئ [.....] إلـى أن النقـود التى كنـا نجمعها لفلسـطين من المسـاجد والمقاهـى والبـارات لـم يكـن القصـد مـن جمعهـا إعانـة إخواننا المجاهدين الفلسـطينيين بها فهم كانوا من هذه الناحية فى غير حاجة إليها لأن أغنياء أهل فلسـطين من التجار كانوا مـن وراء هؤلاء المجاهدين، [.........] ... وإنما كان جمعنا لهذه التبرعات [...] أسـلوبا من أساليب التأثير فى نفوس النـاس بهـذه القضيـة، وربطـا لقلـوب النـاس وعقولهم بهـا، واختبـارا لمدى تجاوبهم معها.

وأضيف الآن إلى ذلك أن هذه المبالغ لم تكن ترسل إلى المجاهدين بل كانت تصرف فى شـئون الدعايـة لهذه القضية بأمر اللجنة العليـا، ثم إن اللجنة كانت ترسـل إلينا من أموالها الخاصة مبالغ طائلة لنضيفها إلى ما عندنا للإنفاق على هـذه المهمة الخطيـرة التى كانت اللجنـة العليا تعتبرها أهم وألـزم للقضية من الجهاد المسـلح الذى يقوم بأعبائه المجاهدون فى فلسـطين نفسها... وإلا لما كان للإخـوان وهـم ما زالوا فـى مهدهم أن ينهضـوا بمهام الدعايـة المجلجلة التـى أقضـت مضجـع الإمبراطوريـة البريطانية والتـى تحتاج إلى إنفاق واسـع النطاق.

فهـذا المال الـذى تم جبايته مـن المصريين عن طريق اسـتثارة حماسـتهم لمحنة إخوانهـم فـى فلسـطين، إنما هو فـى الواقع اختبار لصـدق المخاطبيـن وإخلاصهم، وكأنهـم قصّـر فـى حاجة إلـى التوجيه والارشـاد، ثم يتم تحويـل هــذه المبالـغ إلى غـرض آخـر غير الغرض المعلـن الـذى جمعـت من أجلـه، كمـا أن المراد من تعبير «الدعايـة المجلجلـة....» غير واضـح، فمن الصعب للقارئ الحائـر أن يفهم من غير التبـاس فـى المعنـى إذا كان المـراد هـو الدعايـة للقضيـة الفلسـطينية أم للإخـوان أنفسهـم؟!

وهكذا أفسحت الظروف السياسية والاجتماعية وكذلك المناخ العام الطريق أمام جماعة الإخوان المسلمين، فلم يكد يحل عام ١٩٤٨، حتى ازداد عددهم بشكل كبير وانتشرت شعبهم فى طول البلاد وعرضها، بل وفى بعض البلدان العربية، وأصبحوا على درجة عالية من التنظيم، وقد استشرى نفوذها، فحرصت شتى الدوائر السياسية على استقطابها لضرب الوفد والشيوعية، كما أنه كان لهذه الجماعة وسائل تمويل عديدة وجرائد ناطقة باسمها، وكذلك مطبعة، بالإضافة إلى مشروعات خيرية كانت سببا مباشرا فى ازدياد تعاطف الجماهير العريضة فى مصر مع دعوة هذه الجماعة. إلا أن هذه الواجهة البراقة كانت ستارا يخفى نشاطا اكتنفه الكثير من الغموض؛ ولعل التعتيم حول التاريخ المحدد لنشأة النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين، وهو التاريخ الذى عجز الباحثون عن الاتفاق عليه، يصور الغموض الذى غلف النشاط السرى للجماعة، الذى لم يطلع عليه، ولم ينضم إليه سوى «الصفوة المنتقاة» وفق تعبير أحد أعضائه البارزين، ويرجح أن تاريخ نشأته يرجع إلى حوالى عام ١٩٤٠، وقد ساهمت طقوس حلف اليمين فى غرفة شبه مظلمة بين يدى حسن البنا «المرشد العام»، على مصحف ومسدس فى إشاعة جو من الغموض والرهبة حول هذا الجهاز.

وإذا كانت هذه الجماعة قد امتازت بقدرة فائقة على التنظيم إلا أن برنامجها قد بدا للمراقبين غير واضح المعالم؛ فهو يقوم على مجموعة من الأفكار البسيطة الفضفاضة على درجة كبيرة من العموم والشمول وبالتالى من المرونة؛ حيث يجيب حسن البنا مثلاً عندما سئل عن برنامج الإخوان المسلمين: «ولم البرنامج إنه يفرقنا». ويكتفى بترديد «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا»، وهى المقولة التى صيغت فى قوالب مختلفة قد تطرأ عليها بعض الإضافات أو التعديل هنا وهناك مثل: «دعوتنا اسلامية»، (دعوتنا)، «يا قومنا: إننا نناديكم والقرآن فى يميننا والسنة فى شمالنا، وعمل السلف الصالحين من أبناء هذه الأمة قدوتنا». (إلى أى شيء ندعو الناس).

وهى أفكار يكررها حسن البنا بلا كلل ولا ملل فى خطبه وبياناته ومقالاته، أهمها أو أكثرها شيوعا هى:

رفـض المدنيــة الغربيــة جملة وتفصيــلا، فهى مدنيــة ماديــة لحضــارة المتــع والشهوات. (الإخوان المسلمون تحت راية القرآن).

الدعوة إلى «حكومة اسلامية»: «لا نعترف بأى نظام لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستـمد منـه» (إلى الشـباب). وهذه الحكومـة قوامها الخلافة وتضـم كل البلدان الإسـلامية التى أضاعت وحدتها المطامع الأوروبية.. ويضيف حسـن البنا أن وحدة الوطن الإسـلامى قوامه عامل ايمانى بينما الرايخ الألمانى الذى كان يسـعى لتأسيسه هتلـر يقـوم على مبدأ عنصرى؛ ومجرد تشـبيه المشـروعين إنما يؤكـد الحلـم الذى كان يـراود حسـن البنا بينما بـلاده ما زالت ترزح تحت وطأة الاحتـلال البريطانى، وهـو حلـم الامبراطورية الاسـلامية، عن طريق اعادة ضم المسـتعمرات الإسـلامية القديمـة: «الأندلـس وصقلية والبلقـان وجنوب ايطاليـا وجزائـر بحـر الـروم» إلى «أحضـان الإسـلام» (إلـى الشـباب). وحيـث إن الحكومـة المشـروعة الوحيدة هى «الحكومـة الإسـلامية» كما خرجت من وحـى واجتهادات هذه المجموعـة فسـعيها إلـى الحكـم مشـروع أيضـا كمــا جـــاء فـى «رسـالة المؤتمـر الخامـس» للإخوان المسلمين.

والدعوة إلى محاربة الأحزاب السياسـية وضرورة حلها، حيث «إنها تندرج تحت الأشـكال التقليديـة التى أرغمنا أهل الكفر وأعداء الإسـلام علـى الحكم بها والعمل عليها» (إلى الشباب).

الدعـوة إلـى محاربة البغاء والربا؛ وفى الواقع فإن المثل الذى استشـهد به الشـيخ حسـن البنا ليدعم حجته إنما يصور خير تصوير التبسـيط المخل للمعنى الذى كانت تسـتعين بـه هذه الدعوة، من أجـل أن تضمن ولاء الجمهور الـذى عرفت كيف تنتقيه بنوعية حججها وأساليبها، حيث يقول:

«ويوجـب علينـا روح الإسـلام أن نحـارب الربا حـالا»، ونرجح أنه يقصـد بالربا الفوائد البنكية، حيث يقول:

ولقـد كان المصلحون يتجنبـون أن يقولوا فى الماضى هذا الكلام حتى لا يقال لهـم إن ذلـك مسـتحيل وعليـه دولاب الاقتصاد العالمـى كله. أما اليـوم، فقد

أصبحت هـذه الحجـة واهية لا قيمـة لها بعد أن حرمت روسـيا الربـا وجعلته أفظـع المنكـرات فـى دارهـا، وحـرام أن تسـبقنا الشـيوعية إلـى هـذه المنقبـة الإسـلامية.... (مشـكلاتنا الداخليـة فـى ظـل النظـام الإسـلامى. النظـام الاقتصادى).

ومـن البديهـى أن لفظ «المنكرات» ينتمى إلى الخطـاب الدينى ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعبر عن وجهة نظر حكومة روسيا الشيوعية.

وعندمـا توطدت الدعوة وقويت بتزايد عدد أتباع حسـن البنا، بـدأت تتبلور فكرة الجهاد، وهى دعوة مشـروعة إذا ما كانت موجهة ضد المحتل، ولكنها تتسـع لتشـمل «أهل الكتاب» (رسالة الجهاد).

وتبـدو هنـا بجلاء خطـورة هـذه الدعوة التـى ضربت فى مقتـل مكسـبا لعله أهم مكسـب لثورة ١٩١٩، وسـببا مباشـرا لنجاحها، وهو تضافر كل القوى الوطنية بدون تمييز على أساس دينى، ومن هنـا يتضح أنه كان من الحتمى أن يصطدم النقراشى مع هـذه الجماعـة؛ فهـو ابن الثورة التى تشـبع بفكرها، إلـى حد زجر ابنتـه الصغيرة التى تذكر فى معرض حديثها عن زميلاتها بالمدرسة أن إحداهـن مسيحية، حيث إن ذلك «من التفاصيل التى لا يجب الالتفات لها».

ومبـدأ ضرورة الجهـاد الذى أصبح محوريا فى فكر الجماعة هو الذى ميزها بحق عن سـواها مـن الجماعـات الدينيـة العديـدة التى انتشـرت فى ظـل الاسـتعمـار. فنجـد أحـد أعضائهـا البارزيـن يتردد فـى مبايعة حسـن الهضيبى مرشـدا عامـا خلفا للمرشـد العام، لما أشـيع عن الرجل من عـدم إيمانه بالجهاد منهاجـا لتربية الإخوان المسـلمين، حتـى إنـه بصدد حـل النظام الخـاص؛ فـإذا كان هذا الشـخص هو عبـد الرحمـن السـنـدى رئيـس الجهـاز السـرى، أى أكثر أعضاء هذه الجماعة تطرفا فإن ذلـك لا ينفـى أنـه يخاطب عضوا آخر ويسـوق حجـة أراد لها أن تقنع محدثه بسـبب تـردده فـى المبايعـة، كمـا يؤكـده سـائر الحـوار إذ يجيبه محدثـه، صاحـب كتـاب صفحات من التاريخ «بأن الرجل يدرك الإسـلام كما يدركه حسـن البنا وأنه يسير فى خطاه...».

ولعل رؤية وأهداف الإخوان كانت واضحة بالنسبة إليهم، أو على الأقل بالنسبة للمرشد العام الذى يقبض على زمام الأمور، ولعل الغموض الذى أحاط ببرنامجهم كان متعمدا، ولعل فكرة الولاء للوطن اعتبارا يأتى فى المقام الثانى بعد اعتبارات أخرى فى منهج وفكر المرشد؛ فقد كان الآمر الناهى، العالم ببواطن أمور جماعته على الرغم من ادعائه فيما بعد بأن الجهاز الخاص وعلى رأسه السندى قد خرج عن طوعه.. كما نجد فى بداية تأسيس هذه الجماعة أن أحدهم اعترض على ترشيح حسن البنا للشيخ على الجداوى نائبا له فى الاسماعيلية، فيتهم حسن البنا هذا العضو بأن الشيطان قد زين له، ويشبه المجموعة التى انحازت لهذا المعارض بالخوارج الذين خرجوا على الإجماع، متمثلا بالمقولة المعروفة: «من أتاكم وأمركم جميعًا يريد أن يشق عصاكم فاضربوه بالسيف كائنا من كان». وموقف حسن البنا هذا من الذين خالفوه، وتعقيبه على هذا العمل إنما هما مقدمة طبيعية للنص الذى عثر عليه ضمن قسم محفوظات «النظام الخاص» المضبوطة فى قضية الجيب التى سوف نتحدث عنها فيما بعد:

«هذه الجماعة - أى جماعة الإخوان المسلمين - يجب تأييدها على كل وطنى، وكل متخاذل عنها قاعد عن نصرتها، فهو مقصر فى أمر الله، ومن يناوئها أو يناهضها ويعمل على إخفات صوتها من المسلمين وغير المسلمين، فهو بلا شك مناهض لجماعة المجاهدين. [...........] ولا تردد أبدا فى الحكم بأن مثل هذا الخارج على المجاهدين مهدر الدم..»

ثم هو بعد ذلك فى مذكراته يندب حظه لأنه لا يجد إلى جانبه رجالا «يفهمون ويديرون» فيسلم إليهم هذا العمل ويرتاح بهم قليلا ويطمئن إلى مقدرتهم، «ولكن أين هم؟» وعندما يختلف مع صديق عمره أحمد السكرى الذى كان مسئولا عن شعبة الإسماعيلية يقول:

«... فرعى جمعية الإخوان فى المحمودية وشبراخيت سوف لا تنفع كثيرا لأنها أنشئت بغير أسلوبى، ولاينفع فى بناء الدعوة إلا ما بنيت بنفسى وبجهد

الإخوان الحقيقيين الذين يرون لى معهم شركة فى التهذيب والتعليم، وهم قليل».

ولقد تحالف حسن البنا مع كل القوى الوطنية على اختلاف اتجاهاتها لتحقيق مآربه. ولكن هل كانت هذه الأغراض واضحة المعالم منذ البداية؟ يقول حسن البنا فى افتتاحية العدد الأول لمجلة «النذير» الصادر فى مايو ١٩٣٨ ما يستشف منه وجود غاية لم يفصح عنها: «هذه مرحلة من مراحل الإخوان التى اجتزناها بسلام وفق الخطة الموضوعة لها.» والواقع أن المدرس الشاب الذى كان يجوب أزقة أبو صوير متفرسا فى وجوه المارة، كان لا شك يسعى وراء مشروع كبير، ولكننا نعتقد أن ماهية هذا المشروع وحجمه لم يتبلورا إلا تدريجيا، ولا بد أن حماسة الرعيل الأول الذى التف حول حسن البنا فى الإسماعيلية، وأسلم له قياده قد أغرته بالمضى قدما ، خاصة بعد أن أخذ عدد هذا الرعيل فى التزايد المطرد ، وهو ما رسخ لديه النزعة إلى الزعامة المطلقة؛ ونرجح أنه عندما انتقل حسن البنا إلى القاهرة فى عام ١٩٣٢ وسعى للاتصال بشخصيات عامة كانت لديه النية الجدية لخوض المعترك السياسى. واتسمت سياسة حسن البنا بالتخبط أو بالازدواجية على حسب الزاوية التى يمكن على أساسها تقييم هذه السياسة، فتاريخ جماعة الإخوان المسلمين، منذ أن استقر المقام بحسن البنا بالقاهرة، سلسلة من التحالفات يعقبها خصومة أو غدر بحليف الأمس، وربما تزامن الموقفان فيظهر الإخوان التأييد بينما يضمرون غير ذلك. فهم، وعلى رأسهم مرشدهم العام، لم يخلصوا إلا لأنفسهم، وإلى حلمهم بالخلافة، وبالحزب الأوحد.

ونستشهد بموقفهم من الملك الذى حرص الإخوان على إعلان تأييدهم المطلق له منذ أن تولى سدة الحكم، فيعقدون مؤتمرهم الرابع احتفالا بهذه المناسبة، وبعد الحفل تتقاطر وفودهم مهللة «الله أكبر ولله الحمد» إلى قصر عابدين، ثم بعد فترة ليست بالطويلة يعقب هذا الحماس الدافق الذى نجد وصفا مستفيضا له فى **«مذكرات الداعى والداعية»** اختراق للضباط فى الجيش المصرى، وتبدأ الحلقة بعزيز المصرى، ثم يضع الإخوان يدهم فى يد مجموعة من الضباط المتذمرين، وعلى رأسهم أنور السادات، ويتم الاتصال عن طريق الصاغ محمود لبيب، وهو

ضابـط متقاعد أنيط بـه مهمة تدريب الجوالة، وقد قام حسـن البنا بدور همزة الوصل بيـن السـادات وبيـن عزيز المصرى الذى عبر خـلال أول لقـاء بينهمـا عـن رأيه بأن خـروج مصر مـن مأزقها الراهـن لا يمكن أن يتـم إلا من خلال انقـلاب عسـكرى. وبذلـك يتضح أن حسـن البنا كان ضالعـا فى التآمـر ضـد مليكـه الـذى كان يتفانـى فـى إظهـار ولاء الجماعة لـه. ونستشـهد كذلك بموقفهم مـن معاهـدة ١٩٣٦، التى راحـوا يهاجمونهـا، ثم يعلن حسـن البنا تأييده لحكومة النحاس ويقـدم إليـه كتابـا جاء فيه:

«... الواجـب يقتضينـا، والمصلحـة تدعونـا إلى أن ننفـذ بإخـلاص، وحسـن نيـة أحـكام المعاهـدة التـى وقعناهـا بمحـض اختيارنـا ومـلء حريتنـا وقصدنـا من ورائها سـلامة اسـتقلالنا القومى والاحتياط لمثـل هذه الظروف العصيبة».

وقـد جـاءت هذه المقابلة فـى مارس ١٩٤٢، عقب اعلان حسـن البنـا تنازله عن ترشـيح نفسـه لمجلس النواب عن دائرة الإسـماعيلية «عملا بنصح الرئيس» وفق ما ورد فـى «الأهـرام» فى عـدده الصـادر يوم ٢٣ من مارس ١٩٤٢. و فـى الواقـع فإن البنـا قد سـاوم النحـاس، فحصـل منه على بعـض الامتيازات للجماعـة، إلى جانب الوعد من جانب الحكومة بمحاربة البغاء ومنع بيع الخمور، وهو ما اعتبرته الجماعة انتصـارا جزئيـا؛ حيث عدته نقطة بداية فى تنفيذ برنامجهـا، ومما يزيد الأمر غرابة هو التوقيت الذى صدر فيه هذا الإعلان، فى ظل حكومة النحاس التى جاءت على أسـنة رمـاح الانجليز فى تحد سـافر ومهين لسـلطة وكرامة ملك مصر الـذى كان الإخوان يتسابقون من قبل، لإعلان ولائهم له فى حفل مهيب.

ثـم يعود بعد ذلك الإخوان الذين جندتهم أكثر من حكومة لعدائهم القديم للوفد، وقد طفا الخصام على السـطح، عندما اشـتد بين الفريقين الجدل حول موضوع فصل الديـن عن الدولـة، وتدهورت العلاقات إلى حد مطالبة جريـدة الوفد المصرى بحل جماعة الإخوان المسـلمين؛ مما أعقبه وقوع مشادات عنيفة بين الطرفين أسفرت عن مقتل أحد الوفديين فى بورسعيد وإصابة ٣٥ آخرين، ثم حرق مركز الإخوان فى هذه

المدينـة انتقامـا لهذا الحـادث، وإن لم يمنع ذلـك الجماعة فيما بعد من التنسيق مع عناصـر وفديـة لتنظيـم المظاهـرات، التى أدت إلى أحـداث كوبرى عبـاس فى عام ١٩٤٦، على نحو ما رأينا قبل ذلك.

و قد حظى الإخوان بدعم الأحرار الدسـتوريين، فقد آزرت وزارة محمد محمود رئيس الحـزب هذا الكيـان، وهو الموقـف الـذى ساهم فى استشراء نفوذهم. إلا أن مـد الإخوان لـم يبلغ أوجه إلا مع تشـكيل حكومـة على ماهر فى أغسـطس ١٩٣٩. ويتضـح دعم الأحرار الدسـتوريين للإخوان، على الرغم مـن موقفهم المتأرجح من حكومـة محمد محمود، من خلال رواية الدكتور حسين هيكل وزير المعارف آنذاك لقصـة نقـل حسـن البنا إلـى قنا، حيث يقول القطب السياسـى الكبير إن السـلطات البريطانية قد طلبت من حسين سرى باشا رئيس الوزراء آنذاك، الحد من نشاط حسن البنا، الذى اتهمته تلك السـلطات بالعمل لحساب إيطاليا فى مستهل الحرب العالمية الثانية؛ فرأى حسـين سـرى نقله إلى الصعيد بناء على أن مثل هـذا النشـاط السياسـى لا يتفق والعمل الحكومى، ثم يعقب الدكتور حسين هيكل قائلا:

«لكن نقل حسـن البنا أدى إلى ما لم يؤد إليه نقل مدرس غيره. فقد جاءنى غير واحـد من النواب الدسـتوريين يخاطبنى فى إعادته إلى القاهـرة ويرجوننى فى ذلك بإلحاح، ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب، عبد العزيز فهمى (باشا)، وطلبوا إليه أن يخاطبنى فى الأمر...»

وتنجـح وسـاطة عبـد العزيـز فهمـى لدى حسـين سـرى، فى إعـادة الرجـل إلى القاهرة.

ترى أأحسن حسين سرى (باشا) فى تراجعه هذا أم أساء؟ [............]

ـ الذى لا شـبهة فيه أن تراجعه أشـعر الشـيخ حسـن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الإخوان المسلمين من بعد».

وينعكـس هـذا الشـعـور بالزهـو والقـوة فى اللهجة الحاسمـة التى يخاطب بها حسن البنا الملك، فى الخطاب الذى رفعه إليه عام ١٩٤١ جاء فيه:

«أرجـو أن تأمـروا جلالتكـم بأن تعنى الحكومـة المصريـة عنايـة جديـة بإيجـاد عـلاج سـريع لفوضـى الحيـاة الاجتماعيـة، التـى وصلـت إلى حـد مـن الاختلال والفسـاد ينـذر بأخطـر العواقـب، فتصـدر التشـريعات التـى توجـب على كبـار رجـال الدولـة والـوزراء وحـكام الأقاليـم، أن يؤدوا الصلـوات فـى أوقاتهـا وأن يكونـوا قـدوة صالحـة لغيرهـم فـى احتـرام الديـن...»

ويبلـغ الصلف مـداه إبان المؤتمـر الذى دعا إليـه الإخوان «أعضاء الشـعب» فى شـهر أكتوبـر ١٩٤٥، ويبلغ من أقبـال المدعوين عليـه أن تكتظ دار الإخوان بشـارع أحمد بك ثم دارهم المقابلة فى ميدان الحلمية بالحاضرين، وقد بلغ عدد هم ٥٠٠٠ شـخص فوقفـوا فى الشـارع، ممـا اضطـر البوليس إلـى تحويل المـرور عن هذين الشـارعين. ويتحـدث حسـن البنـا فينسـب اتجـاه الإخـوان المسـلمين ووجهـة نظرهـم السياسـية فى الفتـرة الأخيرة إلـى تناحر الأحـزاب وإغفالهم حقـوق البلاد؛ ويعلن أنه

سيوحد صفوف الأمة ويترك الصف الأول للزعماء لقيادة الشعب فإذا تخلفوا فإنه سيضطر إلـى قيادتهم. (وفـق تقرير مرفوع عن حكمـدار بوليس مصر إلـى مدير عام إدارة عموم الأمن العام بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٤٥).

كما تحالف الإخوان كذلك مع إسـماعيل صدقى، وقد كان قد أدرك ما لديهم من نفـوذ؛ فزار مركزهـم العام فور توليـه الوزارة فى عـام ١٩٤٦، خلفا للنقراشـى الذى سـاهم الإخوان فى اسـقاط وزارته، وقد اسـتقبل اسـتقبالا هائلا من جماعة الإخوان الذيـن استشـهدوا بالآيـة الكريمـة: **﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ...﴾** وكان صدقى يريـد استغلال هـذا النفـوذ المستشـرى لضـرب الوفـد والشـيوعية؛ فمنـح الجماعة عدة تسـهيلات رسـمية منها ترخيص بإصـدار الصحيفة الرسـمية للجماعـة، جريدة **«الإخوان المسـلمون»** التى بدأت تظهـر فى مايو ١٩٤٦، وقد منحهم كذلك امتيازات فى شـراء حبر الطباعة بالأسـعار الرسمية، مما كان يعنى توفيـر من ٢٠ إلى ٣٠٪ من أسـعار السـوق السـوداء، ثم عاد الإخوان وانقلبوا على

صدقي بعد انهيار مفاوضات صدقي ـ بيفن، بدعوى أن هذه المفاوضات لم تحقق إلا «التافه القليل» على حد قول محمود عبد الحليم.

وعلى العموم فإن هيوارث ـ دان الذى يبدو أنه عرف الإخوان عن قرب يقرر أن حسن البنا كان دائما ما يدرس كل وزارة جديدة تتقلد مقاليد الحكم؛ فإذا كانت قوية غلبت الصبغة الدينية على أحاديثه، أما إذا ما كان رئيس الوزراء ضعيفا فإن ذلك مما يشجع حسن البنا على الخوض فى السياسة.

ومن ناحية أخرى فقد تم تمويل جماعة الإخوان من جهات عديدة، الأمر الذى يلقى بظلاله على انتماءات وولاءات هذه الجماعة، بدءا من شركة قناة السويس، مما يثير علامات استفهام عديدة حول جماعة تقبل دعما ماليا من هذه الشركة، فى الوقت الذى تنادى فيه كل القوى الوطنية بالجلاء، وانتهاء «بالوكالة الألمانية الجديدة»؛ حيث إنه، على حد قول مؤرخة أجنبية، كشف تفتيش شقة مدير هذه الوكالة بعد القبض عليه فى مستهل الحرب أن جماعة الإخوان قد تلقت من هذه الوكالة دعما ماليا، أكبر من الإمدادات المالية التى كانت تصرف عادة للنشاط المعادى للانجليز.. ويبدو أن المفتى الفلسطينى أمين الحسينى هو الذى كان قد تولى أمر الحوالات المالية، وقد أقر محمود لبيب أمام المحكمة العسكرية عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ أنه استعان بخدمات بعض الضباط الألمان لتدريب الجهاز الخاص، ومرورا بالحكومة ووزارة الشئون الاجتماعية واللجنة العربية العليا على نحو ما أسلفنا، بل إنه فى خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها عبد الله بن الوزير زمام الحكم عقب الانقلاب الذى حدث باليمن عام ١٩٤٨، كان هناك ـ على حد رواية هيوارث ـ دان ـ ترتيب لإرسال مبلغ مائة ألف جنيه لحسن البنا؛ بدعوى الدعاية للنظام الجديد الذى ساهم فى إيجاده، ولكن حال سقوطه دون اتمام الصفقة.

والازدواجية فى مواقف الإخوان تبدو واضحة للعيان؛ فبينما ينقل الشيخ البنا إلى قنا استجابة لشكوى السلطات البريطانية بدعوى أنه موال للمحور، وبينما يتلقى الإخوان دعما ماليا من المحور، فإن مرجعا مهما من مؤرخى الجماعة، وهو الدكتور

زكريـا سـليمان بيومى يعترف صراحة بأن الشيخ البنا سبق له أن تلقى فى أول عهد جماعة الإخوان المسلمين مبلغ ٥٠٠ جنيه من شركة قناة السويس، ومثل هذا المبلغ يعتبر من المبالـغ الكبيرة فى ذلك العهـد، والدكتور المؤرخ يبرر ذلـك بأن الانجليز أرادوا أن يشتروا حياد الجماعة التى لم يروا ضررا من ورائها، وأنها لا تعدو أن تكون من الجماعات الصوفية.

ثـم يعـود الدكتـور زكريـا للاعتـراف بـأن الجماعة قـد تلقـت أيضا مـن الانجليز تمويلات أخرى عن طريق من يدعى المستر كلايتون، الذى أشار إليه على أنه السفير البريطانى، وهو خلط فى السـرد لا نلتفت إليه، لكثرة ما ورد فى أشـرطته من سقطات تاريخيـة بالغـة الأهميـة، ويزعـم مؤرخنا أن الإخوان لـم يجدوا حرجا فـى قبول هذا التمويـل لمقابلـة أهداف مشـتركة، هى محاربة الشـيوعية فى مصـر، وهى من الأمور المشـتركة التى تتفق وسياسـة وأهـداف الإخوان، ومـا كان الانجليز بمسـتطيعين أن يقومـوا بهـذا النشـاط المعـادى للشـيوعية فى مصـر، إلا بمسـاعدة الإخـوان؛ نظـرا للحساسـية التى تمنع الحلفـاء من التعرض للشـيوعييـن صراحـة ومباشرة، فى أثناء الحرب العالمية، وهم حلفاء للروس.

أين يقف النقراشـى على خريطة هذه العلاقات المتشابكة المتأرجحة؟ هل حاول بدوره استثمار انتشار هذه الجماعة ونفوذها المتزايد؟

فـى مرافعته أمـام المحكمة العسـكرية العليا، المنـوط بها الحكم فـى الاتهامات الموجهـة لجماعـة الإخوان المسـلمين، عقب اغتيال النقراشـى يلقى أحمد حسـين المحامـى ورئيس حزب مصر الفتاة، اللوم على الأحزاب التى قد أجمعت على تملق جماعـة الإخوان المسـلمين، مما أغراهـم بالمضى قدما حتى نهاية الشـوط على حد قولـه؛ فالأحـزاب بصفة عامة والنقراشـى بصفة خاصة مسـئولون عمـا آل إليه الأمر. واستشـهد علـى ذلك بالسياسـة التى انتهجتهـا الحكومات المختلفة، باسـتثناء الوفد بغض البصر عن نشـاط الجوالة على الرغم من صدور القانون رقم ١٧ لسـنة ١٩٣٧، والـذى يحظـر التشـكيلات العسـكرية وشـبه العسـكرية، والـذى تـم تطبيقـه علـى التنظيمـات المماثلة التابعـة لحزبى مصر الفتاة والوفد، وهو القانون الذى ينطبق على

جوالة الإخوان المسلمين، وقد بلغ عددهم عشرين ألفا، بالإضافة إلى ذلك فإن قانون الكشافة يحظر انتماءها إلى جماعة سياسية أو دينية، ويستدل رئيس حزب مصر الفتاة كذلك على ما يقول بزيارة «وزير من وزراء الدولة في ذلك الوقت»، وهو حامد بك جودة لحسن البنا، عندما كان في معتقل الزيتون في عام ١٩٤١، وهي الزيارة التي أعقبها الإفراج عن المرشد العام للإخوان، ويعقب قائلا:

«خرج الأستاذ حسن البنا من الاعتقال وقد زاد جاها وعزا بوقوف الوزراء إلى جواره، ومضى في دعوته حرا طليقا، يجوب البلاد، يؤلف الشعب، وينظم الجماعات [......] واشتهر في البلاد أن الإخوان المسلمين في حماية الحكومة القائمة وفي حماية السعديين بصفة خاصة».

ولا نعلم لماذا اعتبر أحمد حسين الوزير حامد جودة محسوبا على حزب السعديين الذي ينتمي له، وليس على وزارة حسين سري، وهي الوزارة التي كانت تمسك بزمام الحكم في ذلك الوقت، وهي نفس الوزارة التي رضخت لضغط الأحرار الدستوريين وأعادت البنا إلى القاهرة بعد إبعاده إلى قنا؟

ولكن أحمد حسين استرسل في مرافعته، التي اعتمدت في المقام الأول على فكرة مسئولية الحكومات المختلفة عن تغول جماعة الإخوان المسلمين، فقال إن الإخوان كانوا يجمعون السلاح من الصحراء الغربية لحرب فلسطين، تحت سمع الحكومة وبصرها. وقد قرر عمار بك وكيل وزارة الداخلية أمام المحكمة أنه تم التحقيق في واقعة انفجار حدث في دار الإخوان المسلمين؛ وقد كشف التحقيق عن وجود ذخائر في هذه الدار، إلا أنه صرف النظر عن هذه الواقعة، عندما قرر الإخوان أن الانفجار كان سببه الذخيرة المخصصة لفلسطين. واعتمد على هذه الشواهد لينتهي إلى أن قرار الحكومة بحل جماعة الإخوان المسلمين كان قرارا مفاجئا، حيث لم تسبقه مقدمات، فالنقراشي على حد قوله، لم يتريث ولم يتمهل على الرغم من تحذير المحيطين به من مغبة الأمر، فكان أشبه برجل يحاول أن يوقف قطارا مسرعا على حين بغتة، وانتهت مرافعته كذلك إلى إدانة النقراشي؛ فهو في نظره قد أخطأ عندما أصدر قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين؛ أخطأ «كرجل سياسي،

وكرجـل مسئول عن الأمن، وكرئيس وزارة ديمقراطيـة»، كما أنه تجاوز السـلطات التى تخولها له الأحكام العرفية بمصادرة أمـوال الإخوان المسـلمين، فجاء اغتياله نتيجة حتمية لهذا التصرف الاستفزازى.

ولنتتبـع الآن تاريخ علاقة الإخوان المسـلمين بالنقراشـى لنقـف على حقيقة هذه الاتهامات.

لا نعلم على وجه الدقة طبيعة هذه العلاقة، قبل أن يتولى النقراشـى رئاسة الوزارة فـى عـام ١٩٤٥ عقب اغتيـال أحمد ماهر، ولكـن يمكننا أن نقرر أن حكم النقراشـى كان بمثابة «المحنة الكبرى» بالنسـبة للإخوان على حد التعبير الذى اسـتخدموه، فقد بدأ هذا الحكم باعتقال حسـن البنا وأحمد السـكرى وعبد الحكيم عابدين، بناء على الشـك فـى ضلوع جماعة الإخوان فى مقتل أحمد ماهر، حيـث كان القاتل الذى كان ينتمـى إلـى الحـزب الوطنى مواليا لهـذه الجماعة، وبعـد هذا الاعتقال الـذى لم يدم لفتـرة طويلـة توجه حسـن البنـا لزيارة رئيس الـوزراء، ليقـدم لـه تعازيـه فى وفـاة أحمـد ماهـر، وليشـرح له طبيعة دعوته. ويتضح من أول اتصال معروف بين الطرفين أن البنـا هـو الـذى سـعى إلـى النقراشـى وليـس العكـس. ومـن ناحية أخرى سـارع النقراشـى بإصدار أوامر بإخضاع نشـاط الجماعة وجميع تنظيماتها للمراقبة الدقيقة، وهـى السياسـة التـى اتبعها طوال فتـرة حكمه وفق كلام ميتشـيل؛ فهـى إذن علاقة لا تتسـم بالعطف ولا بالمحاباة. ولقد أكدت الأيام للنقراشى أن حذره فى مكانه، حيث شـهد عام ١٩٤٦ حادثـة كوبرى عباس التى تحدثنا عنها طويلا، ولقد كشـفت تقارير وزارة الداخلية التى رفعت إلى النقراشى عن دور الإخوان فيها.

ولكن موقف الإخوان من حكومة النقراشى قد اتسم بالمهادنة من جانبهم، فأيدوا قـراره بتدويل القضيـة المصرية، وقامت جوالة الإخوان باسـتعراض فـى القاهرة فى ٢٠ يونيو١٩٤٧ «لبعث الروح فى الشـعب» وفـق تعبير إحدى قياداتهم؛ فتصدى لهم البوليـس لمنعهـم مـن مواصلـة اسـتعراضهم. وهكذا يتضح من شـهادة «شـاهد من أهلهـا» أن اتهـام الحكومـات المختلفـة بمحابـاة الجوالـة لا ينطبـق على حكومة النقراشى، ولكن ذلك الموقف غير المشجع من الحكومة لم يفت فى عضد الجماعة

التي أوفدت مبعوثها مصطفى مؤمن، وهو بالمناسبة نفس الشاب الذي لعب دورا قياديا في مظاهرة كوبري عباس في عام ١٩٤٦، إلى مجلس الأمن دعما لموقف النقراشي؛ وقام مصطفى مؤمن بحركة مسرحية فور انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الأمن للنظر في القضية المصرية، وعلى الرغم من الأوامر التي صدرت بإخراجه من القاعة، فقد شرع في إلقاء بيان اضطر أن يستكمله خارج القاعة بعد أن تم إخراجه بالقوة. ويبدو من حرصه على الإشارة إلى أنه إنما يتحدث بالنيابة «عن الإخوان المسلمين» دأب هذه الجماعة على الدعاية لنفسها، ونجد أن أحد الإخوان يأخذ على النقراشي أنه لم يحفل بتكريم هذا الشاب، حيث إن مصطفى مؤمن توجه إلى القنصلية المصرية بعد الانتهاء من مهمته طالبا المساعدة، ليتمكن من العودة إلى مصر بعد أن أنفق ما لديه من نقود؛ فتكفلت القنصلية بمصاريف سفره، وهو الأمر الذي عرض القنصل للتأنيب، حيث إن تصرفه لم يلق استحسانا من جانب النقراشي. لا ندري مدى صحة هذه الرواية، لكنها في رأينا متمشية مع سلوك النقراشي المعهود عنه؛ فالنقراشي رجل العمل الصامت، لا يميل بطبعه للتصرفات الانفعالية، كما عهد عنه الحرص الشديد على المال العام، فلقد قال لي الدكتور عزيز سعد الدين إنه كان متشددا في استخدامه للسيارة التي وضعتها الحكومة تحت تصرفه عندما تولى الوزارة؛ فكان لا يستخدمها إلا للانتقالات المتعلقة بصميم عمله، وكان يصطحب ابن زوجته أحيانا في رحلته إلى كلية الهندسة عندما كانت تتوافق مواعيدهما، ولكن كان على الطالب عزيز سعد الدين أن ينزل في ميدان الأوبرا حتى لا تضطر السيارة إلى الانحراف عن مسارها، ليلحق بإحدى المواصلات العامة؛ ولم يشذ النقراشي عن ذلك إلا مرة واحدة، في يوم ممطر، والمواصلات العامة مكتظة بالركاب؛ فقام بتوصيل الطالب حتى باب الجامعة؛ وأضاف الدكتور عزيز سعد الدين ضاحكا: هل تعتقدين أن خروجه على هذه القاعدة الصارمة من باب العطف؟ أبدا، بل من باب الالتزام؛ حيث إنه أراد لي ألا أتأخر عن المحاضرة.

وعند عودة رئيس الوزراء من مجلس الأمن كان الإخوان في استقباله وسط الجماهير الغفيرة التي احتشدت لدى عودته من الولايات المتحدة، وقد ألهب موقف

مجلس الأمن من القضية المصرية المشـاعر، ورسخ الشـك فى نوايا الدول الكبرى. وهى المشاعر التى أججها قرار مجلس الأمن بتقسيم فلسطين الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

ولقـد كان هـذا العام عاما فاصلا بالنسـبة إلـى جماعة الإخوان المسـلمين؛ حيث شـهد أزمة حـادة فى صفوف الإخـوان، وهى الأزمة التى كلفت حســن البنـا وكيليه: الدكتور إبراهيم حسـن، ثم أحمد السـكرى الذى كان يعمل على تنسيق الجهــودَ مع الوفـد، فـى الوقت الـذى أراد فيـه حســن البنـا للإخـوان أن يشـايعـوا القصـر، وقد أشـيع أن سـبب المواجهة بين الرجليـن اللذين تلازما لفترة طويلـة هو قبول الجماعة لمبلـغ مـن المـال من الانجليـز، أما الأزمة الأولى فسببها الشـكوى التـى رفعها إلى حسـن البنا بعض الأعضـاء بخصوص سـلـوك عبد الحكيم عابدين، السـكرتير العام للجماعة، وزوج شـقيقة المرشـد العام، حيث شبهوه براسـبوتين، متهمين إياه بأنه لم يـراع حرمة بيوت الإخوان التى دخلها، وقد كلف حسـن البنا الدكتور ابراهيم حسـن بإجراء تحقيقات سرية حول هذه الاتهامات، ولكن الأخبار تسللت إلى سائر الأعضاء، مما دفع حسن البنا إلى تشكيل لجنة تتولى التحقيق، وقد توصلت اللجنة إلى ضرورة فصـل عبد الحكيم عابديـن كإجراء «تطهيـرى» بأغلبية ثمانية أصـوات مقابل صوت واحد، ولكن حسـن البنا لجأ إلى المراوغـة، وكلف لجنة أخرى للقيام بتحقيق جديد انتهت منه إلى تبرئة المتهم مما نسـب إليه باعتبارها أخطاء لا تعدو «اللمم» على حد قولـه، ممـا أثـار حفيظة الدكتـور حسـن إبراهيم الذى انشـق عـن الجماعـة، وهكذا انفصلت عن الجماعة شخصيتان ذواتا ثقل تنتميان إلى الرعيل الأول.

ولكـن على الرغم مـن عوامل الضعف هذه اكتملت بنيـة النظام الخاص فى نفس هـذا العـام، فـإذا كان عـدد أعضائـه قد ظل محـدودا إلى حـد بعيد إلا أنه تـم تحديد القواعد المؤسسة له ووظيفة كل عضو فيه، كما ارتفع مستوى تدريبه بسبب الاستعانة بعـدد مـن ضبـاط الجيـش، ويضيف ميتشـيل أنه من المرجـح أن هـؤلاء الضباط هم أنفسـهم الذين قاموا بثورة ١٩٥٢. وفى أكتوبر ١٩٤٧ أخطر حسـن البنا جميع شعب الإخوان بضرورة الاستعداد للجهاد.

ولقد وجد الإخوان في الأحداث السابقة لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ فرصة سانحة لكي يمارسوا نشاطهم الذي ظلوا يعدون له إعدادا دءوبا في الخفاء؛ ولقد رأينا من قبل كيف جمعت الأحداث الإخوان بمفتي فلسطين، وقد استؤنفت العلاقات عقب الحرب العالمية مباشرة، كما توطدت علاقة حسن البنا بأمين الجامعة العربية في نفس الفترة، وتم إيفاد بعثات من الإخوان لتدريب الجوالة الفلسطينيين؛ وكان أبرز من ساهموا بهذا الدور هو محمود لبيب، الذي شارك أيضا في التدريب العسكري لفئات من المدنيين، وذلك حتى طلبت منه السلطات البريطانية مغادرة فلسطين. وساهم حسن البنا مع عدد من الساسة المصريين مثل صالح حرب رئيس جماعة الشبان المسلمين، ومحمد علي علوبة في تشكيل لجنة لجمع المال والسلاح للمتطوعين، وهي اللجنة التي عرفت باسم «الجنة وادي النيل»، التي مثل فيها الإخوان مصطفى مؤمن، رجل المهام الصعبة.

وكان رأي حكومة النقراشي قد استقر في بادئ الأمر كما أسلفنا على الامتناع عن دخول الجيش النظامي الحرب، والاكتفاء بإعداد المتطوعين، وقد وافق النقراشي على مضض على تدريب المتطوعين من الإخوان المسلمين، على أن يتم التدريب في المعسكرات التي أعدتها الحكومة لهذا الغرض، إلا أنه كان يتم تدريبهم أيضا في الخفاء بواسطة النظام الخاص بعيدا عن أعين الحكومة.. والواقع أن الحكومة كانت تغض البصر عن دور الإخوان الفعال في جمع السلاح من الصحراء الغربية، وعن تسلل عدد من الإخوان إلى فلسطين قبل أن تدخلها كتيبة المتطوعين تحت قيادة البكباشي أحمد عبد العزيز، ولعل أبرز دور لعبه الإخوان المسلمون في حرب فلسطين هو الإمدادات التي كانوا ينقلونها للقوة المصرية المحاصرة في الفلوجا بعد انهيار الهدنة الثانية في أكتوبر ١٩٤٨. ولا شك أن الإخوان أبلوا بلاء حسنا في فلسطين، فقد كانت حرب فلسطين في نظرهم حربا دينية؛ ولكنهم عادوا من الميدان أشد خطورة من ذي قبل، وقد تدربوا على فنون وأساليب القتال، كما أنهم أفلحوا في تهريب الأسلحة إلى مخابئهم داخل القطر، كما أنهم نسبوا لأنفسهم الأعمال البطولية التي قام بها كذلك غيرهم من الضباط والمتطوعين المصريين، وقد طالب الإخوان النقراشي بإمداد المحاصرين في الفلوجا بمزيد من المتطوعين، إلا أن النقراشي رفض.

لماذا هذا الموقف الذى قد يبدو متعنتا؟

لعـل فـى أحداث العنف التى شـهدتها مصر منـذ مقتل أحمد ماهر فى فبراير سـنة ١٩٤٥، والتـى أخـذت موجتها تتزايد بشـكل مطرد مـا يبرر هذا الموقـف؛ حيث إنه يبـدو أن النقراشـى لم يوافـق على مشـاركة الإخوان فـى فلسـطين إلا مضطرا تحت ضغط الظروف بالغة الدقة التى كانت تمر بها البلاد.

يقول المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى:

«وإن المرء ليتسـاءل كيف اسـتفحلت هذه الحركة المفزعة، فى حين أن البلاد فـى إبان ثـورة ١٩١٩ التى بلـغ فيه الالتجاء إلى وسـائل العنف مداه لم تشـهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المفزعة».

فقد تعاقبـت أعمال العنف ضد الانجليز واليهود والمصريين كذلك، وبدأت هذه الموجـة باعتـداءات علـى الإنجليز فى المـدن الكبرى أولا، ثم فى منطقـة القنال بعد انسـحاب الانجليز من المدن الكبرى، فكان يتم إلقاء القنابل على سيارات الانجليز، وعلى معسـكراتهم، كما ألقيت عبوة ناسفة فى فندق الملك جورج بالإسماعيلية يوم الاحتفال بعيد الميلاد. وحمل الانجليز حكومة النقراشـى مسـئولية الاخلال بالأمن، وكذلك مسئولية القبض على الجناة، مما سبب للحكومة حرجا كبيرا. ويقول ميتشيل إن هـذه الاعتـداءات كانت بمثابة التدريـب أو «الاختبار» العملـى لجماعة الإخوان. وفى مايو ١٩٤٦، وفى مايو ١٩٤٧ كذلك دمر جزئيا داران للسـينما بالقاهرة: سـينما مترو، وسـينما ميامى، وسـقط فى الحادثين ضحايا من المصريين، وفى يناير ١٩٤٨ ضبط البوليس فى المقطـم ١٦٥ قنبلة، وكذلك صنايق تحوى أسلحة، بعد أن اشتبك مـع مجموعة مـن الإخوان كانـوا يتدربون فـى هذه المنطقـة؛ وتعلل الشـبان، وعلى رأسـهم سـيد فايـز ـ أحد المتهمين فيمـا بعد فى قضيـة اغتيال النقراشـى ـ الذين تم القبـض عليهم بأن الأسـلحة والذخيـرة قد جمعت فى هذا المكان من أجل فلسـطين، وقـد تـم الإفراج عنهـم فـورا. وتصاعدت أعمـال العنف مـع اغتيـال القاضى أحمد الخازنـدار فى ٢٢ مارس، وكـان القاضـى قد سـبـق له أن حكم بالسـجن على أحـد الإخـوان لاعتدائـه على جنـود بريطانيين بناد فى الأسـكندرية، وقد تـم القبض على

القاتليـن، واتضـح أنهما ينتميان للنظام الخاص للإخوان، وقد تم اسـتجواب حسـن البنـا، ثـم أخلـى سـبيله للافتقار إلـى الأدلـة، وحكم علـى القاتليـن فـى ٢٢ نوفمبر بالأشغال الشاقة، ودأب البنا منذ هذا التاريخ على الادعاء بأنه فقد السيطرة على النظام الخاص الذى انفرد به عبد الرحمن السندى.

وعقب دخول الجيش المصرى فى فلسطين فى مايو ١٩٤٨ نسفت بعض المنازل فى حارة اليهود بالقاهرة «ردا على مذبحة دير ياسـين» وفقا لأحد الإخوان المسـلمين البارزيـن، بغض النظر عمّا يقرره الدين الحنيف بأن ﴿لا تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، ثم نسـف محلى شـيكوريل وأوريكو؛ كما دمر فى ٢٢ سـبتمبر من نفس العام جزءًا من حـارة اليهـود القرائيـن؛ وفـى ١٢ نوفمبر دمر انفجار آخر شـركة الإعلانات الشـرقية لأنهـا وفق نفس العضو البارز فى جماعة الإخوان «سـاعدت النشـاط الصهيونـى فى ذلـك الحيـن»، بينمـا رأى البعـض أن الغرض كان تدميـر شـركة منافسـة لشـركة مملوكـة للإخـوان، ولعلهما ضربا عصفوريـن بحجر واحد. وكان هنـاك فى كل مرة خسائر جسيمة فى الأرواح والمنشآت، ولم يتم ضبط الجناة. وفى أكتوبر تم الكشف عن مخبأ للأسلحة والذخيرة بالإسماعيلية فى عزبة الشيخ محمد فرغلى، قائد كتائب الإخوان فى فلسطين.

وفى هذا التطور المثير للأحداث اللاهثة حالف الحظ رجال البوليس فى الاهتداء إلـى مجموعة مـن الأوراق والمسـتندات والمذكرات غاية فى الأهمية، كشـفت عن خبايـا النظـام الخاص، فقد أوقفـت دورية من رجال البوليس سـيارة جيب اسـترعت انتباههم لأنها محملة بأقفاص خشبية، ولا تحمل لوحة معدنية، وقد هم راكبا السيارة بالفـرار، إلا أن المـارة أوقفوهما. وتم القبض كذلك علـى رجل يحمل حقيبة، ويبدو أنه كان على موعد مع المشـتبه فيهما، وبقيام البوليس بتفتيش مسكن المشتبـه الثالث أسـفر الأمـر عـن القبض علـى ٣٢ شـخصا، والتحفـظ علـى الأوراق والمسـتندات والمذكرات الموجودة بالشقة.

وفى خلال هذه الأحداث كان حسـن البنا خـارج القطـر المصرى فى رحلة حج، عـاد منهـا ليتـم القبض عليه فـى ٢٨ نوفمبـر، بناء علـى أدلـة إدانـة عثـر عليهـا فى السـيارة الجيـب، ومرة أخرى أخلى سـبيله ليسـعى من خلال علاقاتـه العديـدة إلى محاولة تخفيف حدة التوتر فى العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والحكومة.

ثـم فـى ٤ ديسـمبر قتل سـليم زكى حكمـدار القاهرة الـذى ألقيت عليـه قنبلة من سـطح كلية الطب بينما كان على رأس قوة مـن البوليس ترابط أمام الكلية، وقد كانت مجموعـة مـن الطلبة قد اعتصمت بأعلى مبانى الكليـة، وأخذت تقذف البوليس بكل مـا تقع عليـه يدها من الحجارة، وقطع الخشـب، وقـد ألقوا بقنابـل انفجرت إحداها فقتلت سـليم زكى، وقد نسـب هذا الحادث إلى الإخوان، فأصـدر الرقيب العام أمرا بتعطيل جريدتهم الرسمية.

وكانـت المقدمـات تنذر بالنتيجة؛ فعاود حسـن البنـا مرة أخرى سـعيه المكوكى للاتصال بمن يعرفهم من المسـئولين، لعله يسـتطيع إيقاف عجلة الأحداث، حتى أنه حاول الاستعانة بالملك الذى رفع إليه خطابا فى الخامس من ديسمبر ١٩٤٨ يستعديه على النقراشـى، فهو يطلب منه إقالة النقراشى، حيث يقول إن «النزاهـة وطهـارة اليد لا تكفى وحدها» لمواجهة «الأحداث الجسـام» التى يشهدها العالم فى ذلك الوقت؛ فحكومة النقراشـى - على حد قوله - اتبعت سياسـة مترددة إزاء الأزمة الفلسـطينية، ووقفت عاجـزة أمام السياسـة البريطانية الانفصالية، ويتسـم هذا الخطـاب بالتخبط؛ فمن ناحية يقر المرشـد العام بنزاهة النقراشـى ومن ناحية أخرى يشـكك فى نواياه، حيث يقول:

«ولا أدرى لحسـاب من يقـوم دولة رئيس الحكومة بهـذه المهمة ويحمل هذه التبعة الضخمة أمام الله وأمام الناس وفى التاريخ الذى لا ينسى ولا يرحم».

وينفى بالطبع المرشـد العام أية علاقة للإخوان بمقتل حكمدار القاهرة، فيقول إنه كان «معروفا بعطفه على حركتهم ودفاعه عن هيئتهم»(١).

وعندمـا تفشـل محاولـة البنا اليائسـة، يغير خطتـه تغييرا جذريا فـى غضون بضعة أيام، فيتوجه يوم ٨ ديسمبر إلى ديوان وزارة الداخلية، حيث يقابل عبد الرحمن عمار وكيـل الوزارة بحجـة الإفضاء إليه بأمور هامة، وقال إنه قد علم أن الحكومة أصدرت قـرارا بحـل جماعة الإخوان المسـلمين، أو أن هذا القرار وشيك، وقـال إنه يريد أن

---

(١) مرفق صورة ضوئية من خطاب حسن البنا.

يبلغ رئيس الوزراء بأنه قد عقد العزم على «ترك الاشتغال بالشئون السياسية»، وأنه كفيل بتوجيه رجاله في كافة الجبهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه. كما أخذ مرة أخرى يترحم على سليم زكي، وأثنى على نزاهة النقراشي «وحرصه على خدمة وطنه وعدالته في كل الأمور.»(١) وأبدى رغبته في مقابلته لإزالة أسباب الجفوة التي أثارها الوشاة، ثم «جعل يبكي بكاء شديدا ويقول إنه سيعود إلى مقره في انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء.»

ولكن كان تلاحق الأحداث أسرع من مجهوداته، إذ تقدم عبد الرحمن عمار بك إلى النقراشي بمذكرة ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير التي ارتكبها أفراد هذه الجماعة، وقد اشتملت مذكرة الأمن على ثلاثة عشر اتهاما، وعلى رأسها تهمة السعي إلى الوصول إلى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد بالقوة والإرهاب.

ففي ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشي، بصفته حاكما عسكريا أمرا عسكريا، بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها، ومصادرة أموالها، وفور صدور هذا الأمر الذي صدر في الحادية عشرة مساء حاصر البوليس المركز العام للإخوان المسلمين، وتم القبض على كل من كان موجودا به، فيما عدا المرشد العام، وتم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشئون الاجتماعية.

لم ييأس حسن البنا بل واصل جهوده ومساعيه دون أن يأبه لتناقض أقواله، فالوسيلة لا تهم؛ فهو تارة يؤكد أنه كفيل بتوجيه الإخوان الوجهة التي يراها، وتارة أخرى يشكو من عجزه وافتقاده السيطرة على هذه الجماعة، فيتصل في إطار هذه الجهود بأحد أقطاب الأحرار الدستوريين، وهو إبراهيم دسوقي باشا أباظة، السكرتير العام للحزب، بعد صدور القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين، فيشكو له ممن أسماهم بالإرهابيين، قائلا إنه زار الكعبة ودعا الله أن يخلصه من هؤلاء الذين

(١) مرفق صورة ضوئية للمذكرة التي رفعها عبد الرحمن عمار إلى النقراشي بشأن هذه الزيارة.

خرجـوا عـن طوعه، وأضاف أنه لا يبغى أكثر من اسـتمرار صـدور جريدتهم اليومية، والإبقاء على مشـروعاتهم الخيرية، وينقل إبراهيم دسوقى أباظة رجاء حسن البنا إلى النقراشى الذى يشكك فى نوايا الشيخ بقوله:

«إذا كان جـادا فيما يقول فليوافينا بأسـماء الخوارج الذيـن يرتكبون الحوادث أولا، وأنا على استعداد للاستجابة لمطالبه».

كان النقراشـى يعلم أن مصيره المحتوم هو القتل، وقد سـقط على الدرب من قبل زميل الكفاح أحمد ماهر، وتصاعدت موجة العنـف تصاعـدا لم تشـهـده البـلاد من قبـل. ولقـد عثرنا ضمن مقتنياتـه على درع واق لم يلبســـه قـط، فقـد كان المحـارب القديـم الـذى كان قد صدر ضده مـن قبـل حكم بالإعدام، قـد خبـر الموت، فكان علـى يقين بأنه لن يصيبه إلا ما كتـب الله له، وكان يأمل كما صرح لمصطفى أمين فى حديـث نشـرته «أخبار اليوم» عقـب وفاته أن يعتزل السياسـة ليتفرغ لتربيـة ابنه وابنته اللذيـن رزق بهمـا بعد أن تقدم به السـن، ولكن كان أمامـه واجـب لا مناص منه بعد أن وقف على خطورة الكيان الذى تصدى له، وكان عليه أن يمضى قدما.

فى صباح يوم الثلاثاء ٢٨ ديسـمبر ١٩٤٨ وصل النقراشـى إلـى وزارة الداخلية، وصعـد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد الحرس، وقبيل وصوله إلى المصعد، انطلقـت ثلاث رصاصـات من الخلف اسـتقرت فى ظهره، فسـقط مضرجـا بدمائه. وكان القاتل، الذى كان متخفيا فى زى ضابط، يدعى عبد المجيد أحمد حسن، وكان طالبـا بكلية الطـب البيطرى، وكان قد كلفـه الجهاز الخاص بالقيام بهـذه المهمة ردا علـى قرار حـل جماعـة الإخوان المسـلمين. ويقـول عبد الرحمـن الرافعـى إن هذا الطالـب بالـذات كان مطلوبـا اعتقالـه فـى زمـرة شـبان ارتابت فيهـم السـلطات المختصـة؛ ولكـن النقراشـى رفض اعتقاله قائـلا: إنـى لا أحب التوسـع فى اعتقال الطـلاب، إننـى والـد ولى بنـون، وأنـا أقـدر أثر هـذه الاعتقـالات فى نفـوس الآباء والأمهات.

ويضيـف المؤرخ الكبير أن والـد الجانى كان موظفا بوزارة الداخلية، وتوفى فقرر النقراشى المعلم والمربى تعليم ابنه بالمجان.

لم يخطئ النقراشي عندما أصدر قراره التاريخي بحل جماعة الإخوان المسلمين، فلقد حارب التعصب الأعمى الذي ما زلنا نعاني منه حتى الآن، وحارب قوة ضاربة تنخر في المجتمع، وتستغل جهل بعض الفئات منه، وتهدد دعائم الحكم وسلامة الوطن، وقدم في المقابل حياته رخيصة على صرح الوطن، بل وعلى صرح الدين المفترى عليه الذي أرادت هذه الجماعة وقد استفحل خطرها أن تصادره لنفسها، وعلى صرح المثاليات التي كان حارسا لها كما قالت بحق إحدى الوثائق البريطانية؛ بل إننا لنعتقد أنه لم يستخدم كل صلاحياته كحاكم عسكري، فهو لم يأمر بحل جماعة الإخوان المسلمين إلا عندما تجمعت لديه المستندات اللازمة لإدانتها إدانة دامغة، وبعد مصرع المستشار الذي اغتيل لمجرد أن أحكامه لم ترق للجماعة، وهو الأمر الذي فزع له النقراشي أشد الفزع؛ فالنقراشي هو رجل العمل الصامت، وهو أيضا الرجل المتأني الذي ما كان ليقبل على خطوة كان يعلم تماما خطورتها وتداعياتها إلا عندما تكتمل لديه الصورة بشكل لا يدع مجالا للشك.

ونحن لا نرى أمامنا كما يدعي أحمد حسين قطارا مسرعا حاول النقراشي إيقافه على حين بغتة؛ بل نرى قطارا يسير في اتجاه محدد، نحو هدف معروف قد استوقف في أكثر من محطة، عندما اعتقل حسن البنا عقب اغتيال أحمد ماهر، وعندما تم استجوابه عقب حادثة السيارة الجيب المعروفة، وعندما تم العثور أكثر من مرة على الأسلحة والذخائر التي كان يدخرها الإخوان كنتيجة للمراقبة الدقيقة التي فرضها النقراشي على جماعتهم فور توليه مقاليد الحكم.

ويتضح مما سبق أنه كان من الطبيعي أن يصطدم النقراشي الذي كان يريد لبلاده أن تتبوأ مكانتها وسط دول العالم بجماعة سلفية أرادت لنفسها أن تظل بمعزل عن العالم المعاصر، ثم كان من الطبيعي بل من الحتمي أن يصطدم النقراشي وهو ابن ثورة ١٩١٩ وممثل حزب ليبرالي بجماعة يتسم مذهبها بالجمود والعنف؛ وهو الأمر الذي يخالف تاريخ مصر الإسلامية الوسطية التي خاضت الحروب الصليبية بمسلميها وأقباطها رافعة شعار الهلال والصليب الذي استلهمته فيما بعد ثورة ١٩١٩؛ أما الإخوان المسلمون فلا يتسع فكرهم ليشمل الآخر الذي يظل بالضرورة مهمشا حتى أننا نسمع اليوم أصواتا منهم تنادي بوجوب دفع الجزية بالنسبة للأقباط، بما في ذلك من خطورة على نسيج هذا الوطن وسلامته.

الخاتمــــــــة

وهكـذا تحققت نبوءة العقـاد عندما أهدى إلـى صديقه الأثير كتابه «أبو الشـهداء الحسـين بـن على» عام ١٩٤٤ بهـذه الكلمات التى تحمل معنى الاستشـفاف والتنبؤ بالمصير الذى لاقاه النقراشى بعد أربع سنوات من هذا الاهداء:

«إلـى الرجـل الـذى عـرف التضحيـة والاستشـهاد، الأسـتاذ محمـود فهمـى النقراشى باشا، أقدم ذكرى أبى الشهداء».

ولـم يكـن ذلك غريبـا على العقاد الذى يعـرف من طبيعة الرجل ما يسـتطيع به أن يـدرك أن من كان مثل النقراشـى فنهايته هى الاستشـهاد، بل إنه قد يـدرك أيضا أنه لو كان للنقراشى أن يختار نهاية لحياته ما اختار إلا الشهادة.

ولقد كانت انطلاقة النقراشـى من داخل مجتمع يتعهد بالرعاية للنابهين من أبنائه، حيـث أُوفد النقراشـى فى بعثة بفضل رعاية سـعد زغلول الـذى كان وزيرا للمعارف وقتئذ، وقد عنى بأمر التلميذ الذى شـد انتباهه دون أى معرفة سـابقة، وعاد النقراشـى ليتعـرف فى الجامعة على لفيف من الشـخصيات لعبت دورا مؤثـرا فى الحياة العامة المصريـة بعـد ذلك، وفى مقدمتها أحمـد ماهر، وإبراهيم عبد الهـادى وعبد الرحمن الرافعى وإبراهيم دسوقى أباظة.. وتوطدت صلته بهم من خلال الحركة الوطنية، كما توطـدت صلتـه فيما بعد بالعقـاد عند تكوين حـزب الوفد، وعند انشـقاقهما عن هذا الحزب وتكوين الهيئة السعدية.

أصبح النقراشـى عنصرا بارزا فى الجهاز السـرى لثورة ١٩١٩ ليخرج إلى الحياة العامة بعد ذلك فى رحاب سعد زغلول، الذى كان النقراشى يكن له إعجابا كبيرا إلى جانب شعوره بالعرفان تجاهه.

ولقد شـطر انشـقاقه عن الوفد حياته إلى قسـمين واضحى الملامح: فهو فى أول حياتـه الثائـر المتآمـر، وهو طريد السـلطة الـذى كان قاب قوسـين أو أدنـى من حبل المشـنقة، وهـى التجربة التى جعلته يألف المـوت ولا يأبه له، وكان طوال هذه الفترة يعمـل بحقـل التعليم مدرسـا ثـم ناظرا، ثـم هو فى الشـق الثانى من حياتـه يتدرج فى المناصـب الحكومية محافظا ثم وكيلا لوزارة الداخلية ثم وزيرا للداخلية، فالمعارف فالخارجيـة ليتولى من كان يوما طريد السـلطة زمام الحكـم، وينهى حياته وهو رئيس للوزراء.

وقد يبدو من هذا العرض المختزل أن هناك تناقضا صارخـا بين المرحلتيـن. ولا شك أن المفاوضـات التى صبغت بصبغتها المرحلة الثانية من حياة النقراشـى قد أكسـبت شـخصية النقراشـى بعدا جديـدا، فالمفاوضة هـى أخذ وعطاء، أى ممارسـة تتناقض تماما فى جوهرهـا مع المقاومـة السريـة والشعبيـة التى كان النقراشى أحد مهندسيها، وقد أوجدت لأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة، على حد قول الأسـتاذ محمد شـفيق غربال، الرجال المشتغلين بالسياسة، وهو جيل من الساسة والدبلوماسيين على درجة رفيعة على المستوى العالمى تذخر بهم وزارة الخارجية والحياة العامة فى مصر.

وإذا مـا كان النقراشـى قـد عـرف فـى التاريـخ بالأمانـة والنزاهة إلى الحـد الذى وصفتــه إحـدى الوثائـق البريطانيـة بأنـه «حـارس المثاليات المصرية»، إلا أن كثيرا مـن المؤرخيـن ينعتونه فى نفـس الوقت بضيق الأفـق، وبالتعنت، وهو مـا يتنافى مع المفهوم الشـائع لرجل السياسة، ولذلك رأينا أن نناقش مفهوم السياسة ذاتها، لنراجع بعد ذلك الفكرة الشائعة عن النقراشى، حيث ينبغى على كل باحث ألا يقبل بالأفكار المسبقة دون تمحيص، وإرجاع الأشياء إلى أصولها الأولى على ضوء المنظور الذى اختاره لإجراء بحثه، وعلى ضـوء المعلومات التى توافرت وتجمعت لديه، فالأفكار المسبقة هى أيضا أفكار متواترة تتناقلها دون دراسة.

فالسياسـى بمعناه الشـائع، وهو المعنى الذى سـاهم مفكرون من أمثال مكيافللى فى ترسيخه، هو من يتسـم بالمرونة، وهى الصفة التى تقترن بالمراوغة، والسياسـى هو من يجيد فن الكر والفر، الذى يمكنه من أن يتفادى أسباب المواجهة الصريحة أو

الصدام، فنجد أن مكيافللى فى كتابه ذائع الصيت يقرر أن «الأمير» ينبغى عليه التحلل مـن الوعـود والعهود التى قطعها على نفسـه، إذا كان فى تمسكـه بها مـا يتعارض مع مصلحتـه، فالسياسى على حد قوله بشر يعيش فى عالم من الأشرار، كما أن السياسة من هذا المنظور هى تغليب الوسـائل، أيا ما كانت هذه الوسـائل، فى سـبيل الغايات الكبرى.

ولعل ـ فى الحقبة التى تناولتها هذه الدراسـة ـ كان على ماهر هو السياسى الذى جسـد أداؤه إلـى حـد كبير هذا المفهوم للسياسـى؛ فعلـى ماهر «رجـل كل العصور» مستشـار الملـك الوثيق الصلـة به، ثم مستشـار الضباط الأحرار الذيـن أطاحوا بنظام كان هـو أحـد أدواته؛ فقـد وصفته بعض الدوائـر بالمصعد الذى يرتفـع بالصاعدين، ليهبط بعد ذلك بالهابطين؛ ولقد لمسنا من خلال سـردنا لتطورات الموقف الرسمى المصرى من الحرب العالمية الثانية، كيف حير على ماهر الانجليز بمواقفه المتذبذبة، وقد انتهى الأمر به وبهم إلى فقدان أدنى ثقة فى تصريحاته وتعهداته إزاءهم، ولاشك أن الثقـة عنصـر جوهرى من العناصر التى تؤهل السياسـى لأن يلعب دورا فعالا على المسـرح السياسـى، أما أن يفرغ الكلام من مضمونه فإن فى ذلك ما يؤدى فى النهاية إلـى «حرق» ورقة السياسـى لتصبـح غير جديرة بالثقة. وعلـى النقيض من ذلك نجد شـخصيات لم تنعم بشعبية كبيرة مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت قد حظيت على الرغـم من ذلك بثقـة الطرفين المصرى والبريطانى، فرشـحتهما تلـك الثقة لأن يلعبا دورا بارزا ومؤثرا فى تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية.

فالسياسـة بمعناها الواسـع هى فـن الممكن، وهـى أيضا القدرة على استشـفاف الأهداف الوطنية البعيدة، وهى أيضا فن المضاربة على المسـتقبل والامكانية العملية لبلـوغ هـذه الأهداف فى الواقع الفعلى، ولعل هذه التعاريف للسياسـة لها ما لها على أرض الواقـع، إلا إنهـا تختلـف عن مفاهيم رجـل الدولة فى تغليب المصالح العليا للشعوب والوطن على المكاسـب السياسـية الآنية والنظرة الحزبيـة الضيقة التى قد تضحى بأغلى المصالح الوطنية فى سـبيل المصالح الحزبية الضيقة، والمنافسـة غير المشروعة بين الأحزاب، وقد كان النقراشى فى نظرنا رجل دولة.

ولعل فى موقف النقراشـى من بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الموقف الذى ظل السـعديون متمسكين به فى مواجهة الأحزاب الأخرى، وفى مواجهة الرأى العـام كذلـك ما يبلور هـذا المفهوم، وما يدفع عن النقراشـى كذلك ما أشـيع عنه من «ضيـق الأفـق»؛ فقد راهن رجالات هذا الحزب على انتصـار بريطانيا فى الحرب لما كان لهذه الدولة من مقومات ترجح هذا النصر، وقد تطلعوا من خلال هذه الحسابات البعيـدة النظـر إلى مكاسـب عديـدة للوطـن، كتدريب الجيـش المصرى وتسـليحه، خاصة أن الوضع فى الدولة العربية المجاورة ـ فلسطين ـ كان قد تدهور بشكل ينذر بصدام قريب، وكانضمام مصر للمنظمة الدولية الوليدة، وكذلك لزيادة ثقل مصر عند مطالبتها بالاستقلال.

وكان النقراشى كذلك رجل دولة متحررا من التعصب الحزبى عندما ساند صدقى فـى مفاوضاته الشـهيرة مع بيفن، وذلك على الرغم من فتـور العلاقات بين الرجلين، وعلـى الرغـم من أنه إذا كان قد كتب لهذه المفاوضات النجاح فإن ذلك كان يعنى أن صدقى نجح، حيث فشل النقراشى وحزبه.

كمـا تتبعنا بعـد ذلك موقفه من حـرب فلسـطين، فرأينا معارضته الشـديدة لفكرة دخول مصر هذه الحرب على الرغم من الحماسـة الشـعبية الجارفة، ثم رأيناه يتحول عن موقفه السـابق عندما أمر الملك الجيش المصرى بالتحرك، وقد سحب النقراشى استقالته التى كان قد أعدها اعتراضا على هذا القرار غير الدستورى، مؤثرا المصلحة العامة على مصلحته الشـخصية، حيث إنه كان واضحا للعيان أن بقاءه فى الحكم فى هـذه الظـروف هو من قبيـل الانتحـار السياسـى ـ إلا أنه قـد آثـر ـ مضحيا بنفسـه ـ أن يتراجع عن هذه الاسـتقالة التى قد تعنى عند التمسك بها طعن الجيش المصرى المحارب فى ظهره والإعلان بوضوح عن عدم الثقة فى قدراته.

وأخيرا يتبلور معدن رجل الدولة فى موقفه الحازم الرادع من الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم من أنه فى هذه الحالة لم يحظ بتأييد القصر الذى كان خاضعا لتأثير على ماهر، وقد كان النقراشـى يسـتطيع أن يترك التعامل مع هـذا الخطر الداهم الذى كان يهدد كيان الدولة لغيره، وهو الذى كان يأمل فى التقاعد عند بلوغه الستين ليتفرغ لحياته الخاصة، إلا أن النقراشى لم يرض لنفسه أن يتهرب من المسئولية التى توجب

علـى رئيس الدولة أن يتصدى لها بكل الحزم والقـوة، خاصة وقد أصبحت كل القيم التى جاهد من أجلها فى الميزان.

ومن واقع تتبعنا لشخصية النقراشى ولتاريخه نخلص إلى أنه لم يكن هناك تناقض بين المرحلتين التى انقسم إليهما تاريخه السياسى، فلقد تأصلت القيم المؤسسة لثورة ١٩١٩ فى النقراشـى، وامتزجت بطبيعة المعلم الخاصة ليتمخض عن البوتقة نموذج فريد، فقد كان النقراشى على امتداد حياته كلها عدوا للاحتلال، مقاوما له بالوسيلتين التـى شـرعهما مؤلف كتاب «الأمير» بالقوة وبالقانـون، حيث يقول مكيافللى إن على الأميـر أن يجمـع إلى جانب القوة التى هـى من طبيعة الوحوش الكاسـرة فى الغاب، العقـل أو التعقل الذى يميز بنى الإنسـان؛ كما يبدو انـه قد تبلور لديه مفهومه الخاص للسـلطة نستشفه من مواقفه المختلفة؛ حيث انعكسـت سمة لازمته منذ نعومة أظافره على أسـلوب ممارسـته للحكم؛ فالسـلطة مـن هذه الزاويـة الخاصة مسـئولية، وهى مسـئولية ذات شقين: مسئولية الكلمة التى تدفع من ينهض بها إلى الإدراك أن الكلمة أمانة، وقد يفتقد النقراشى «النعومة» الدبلوماسية، ومع ذلك نلاحظ من خلال رصدنا لتصريحاتـه المختلفـة محاولـة جـادة لتحرى الدقـة فى انتقـاء الألفاظ وفـى التعبير؛ ولذلك أيضا اشـتهر النقراشـى بالصمت، حيث كان قليل الكلام، كارها للتصريحات الفضفاضة، وللسفسطة. والشق الثانى لمفهوم المسئولية لدى النقراشى هو القدرة على تحمـل تبعات القـرارات التى يتخذها تحملا يذهب إلى أبعد الحـدود، ولقد تجلى هذا المفهـوم لمسـئولية الحكم فى قـراره الجرىء بحل جماعة الإخوان المسـلمين عندما اتضـح له بما لا يدع مجالا للشـك أن تلك جماعة تتسـتر بسـتار الديـن للوصول إلى الحكـم، وبالأخص عندما قامت باغتيال قاض لم يرق لها الحكم الذى أصدره، وهو ما ينطوى على تهديد مباشـر للشرعية. ولقد كان يدرك مدى الخطر الكامن وراء قرار حـل الجماعة، ومـع ذلك وقعه رغم كل المحاذير، ولعله لو قدر للنقراشـى أن يختار لنفسـه النهايـة لما اختار إلا الاستشـهاد تتويجا لحياته الحافلة بالأحـداث، وكأننا مع أمير الشعراء حين يقول:

يومــى بأيـــام لكـــثرة ما مشـــت

فيــــه الحيـــــاة وليلتــــى بليالــــى

مراجـــع الكتـــاب ومصـــادره

أولاً: الأبحـــــاث

أحمـد زكريا الشـلق، «البنى الاجتماعية فـى الأحزاب المصريـة»، فى الأحـزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، الأهرام، أغسطس ١٩٩٥.

عـــادل غنيـــم، «ردود الفعل العربية الرسـمية فى أعقـاب توصية الأمم المتحدة بتقسـيم فلسـطين فى ٢٩ نوفمبـر ١٩٤٧»، مجلـة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد الخامس، ١٩٨٦.

«حقيقـة الاسـتعدادات العسـكرية العربيـــة قبيــــل الحــــرب العربيـــة الإسـرائيليـة الأولـى (١٩٤٨)»، مجلة مركـز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٩٣.

Reid, Donald, “Political assassination in Egypt”, *Northeast African Studies*, vol. 19, n° 4, 1982.

ثانياً: الدوريـــــات

جحـــا، ١٩٣٢.

الأهـرام، يومية، ١٩٣٧، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨ .

آخـر ساعـة، أسبوعية، ١٩٤٨.

المصـــور، أسبوعية، ١٩٤٨، ٢٠٠٤.

الزمـــان، يومية مسائية، ١٩٤٨.

ثالثا، الوثائـــق

أ ـ الوثائق البريطانية

عن عام ١٩٣٧: مجموعة [20/16 j]

عن عام ١٩٤٨: مجموعة FO 371/69271

ب ـ مستندات النقراشى ومذكراته

رابعًا، مضابط مجلس النواب

سبتمبر ١٩٢٦

فبراير ١٩٤٦

خامسًا، المـراجـــع

المراجـع العربيـــة

إبراهيم شـكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ رؤية مصرية، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى ١٩٨٦ الطبعة الأولى.

أحمـد حسـن أحمـد، الإخوان المسلمون فى الميزان، مطبعة الإخاء.

أحمـد عادل كمال، النقط فوق الحروف ـ الإخوان المسـلمون والنظام الخاص، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، قسم النشر، ١٩٨٩.

حســـن البنـــــا، مذكرات الداعى والداعية، مطابع الكتاب العربى بمصر.

مجموعة رسـائل الإمام الشـهيد حسـن البنـا، القاهـرة، دار الشهاب.

زكريـا سـليمان بيومى، الإخـوان المسـلمون والجماعات الاسـلامية فـى الحياة السياسـية المصريـة ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، القاهرة، دار وهبة، ١٩٧٩.

شرائط كاسيت بعنوان الإخوان المسلمون والتيار الدينـى فى مصـــر (شركة هيات)

سـعد زغلول، مذكرات سـعد زغلول، القاهرة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ١٩٩٦.

سـيد عبد الرازق يوسـف عبد الله، محمود فهمى النقراشـى ودوره فى السياسـة المصريـة وحـل جماعة الإخوان المسـلمين (١٨٨٨ ـ ١٩٤٨)، القاهـرة، مدبولى، ١٩٩٥.

صلاح شـادى، صفحات من التاريخ. حصاد العمر، ج١، الكويت، شـركة الشعاع للنشر، ١٩٨١.

طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

عـــــادل غنيـــــم، الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية، القاهرة، مكتبـة الخانجى، ١٩٨٠.

الدبلوماسـيـة المصريــة وقضيــة فلسـطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، القاهـــرة، الهيئـة المصرية العامة للكتـاب، مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٧.

عبـد الرحمـن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصريـة، ج ٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩، الطبعة الثانية.

عبـد العظيـم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ـ من سـنة ١٩١٨ إلى سـنة ١٩٣٦، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر.

عبد العليم خلاف، من تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة السعدية (حزب السعديين)، القاهرة، دار عين، الطبعة الأولى ١٩٩٩.

عبـد الوهاب بكـر محمـد، الوجـود البريطانـى فى الجيـش المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى.

تحرير أعمـال نـدوة فلسطيـن بعد خمسيـن عامـا على حـرب ١٩٤٨، فبرايـر (٢٣ ـ ٢٤) ٢٠٠٠، القاهـرة، دار الكتـب والوثائـق القوميـة، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠٠١.

محسـن محمـد، سنـة من عمـر مصـر، القاهـرة، دار المعـارف، ١٩٨٢.

من قتل حسـن البنـا؟ القاهرة، دار الشـروق، ١٩٨٧، الطبعة الثانية.

رؤسـاء الـوزارات بالوثائـق السريـة البريطانيـة والأمريكية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.

محمد أنيس، دراسـات فى وثائـق ثـورة ١٩١٩، ج١ (المراسـلات السـرية بين عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول)، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٨، الطبعة الثانية.

محمـد جمال الدين المسـدى وآخران: مصـر والحرب العالميـة الثانية، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٨.

محمد حسـين هيكل، مذكرات فى السياسـة المصرية، القاهـرة، مطبعة مصر، ج. ٢، ١٩٥٣.

محمـد حسـنين هيكل، العـروش والجيـوش ـ كـذلك انفجـر الصـراع فـى فلسـطين ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨. قراءة فى يوميات الحرب، القاهرة، دار الشـروق، ديسمبر ١٩٩٨.

محمد شـفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

محمد فهمي لهيطة، مصر الدائنة في عهد فاروق الأول، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

مصطفى أمين، الكتاب الممنوع ـ أسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤.

محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ. رؤية من الداخل، الجزء الأول ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، الإسكندرية، دار الدعوة.

محمود فهمي النقراشي، قضية وادي النيل ـ بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ـ أغسطس ١٩٤٧.

محمود كامل العروسي، أشهر قضايا الاغتيالات السياسية ـ وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٨٦، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر ١٩٨٩.

يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ـ١٩٥٣، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، ١٩٧٥.

وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

المراجـــع الأجنبيـــة

Collins, Larry, Lapierre, Dominique, *Ô Jérusalem – L'épopée de la fondation d'Israël*, Paris, Robert Laffont, "Pocket", 1994.

Harris, Christina Phelps, Nationalism and Revolution in Egypt. The Role of the Muslim Brothers, Connecticut, Hyperion Press Inc., 1981.

Heyworth-Dunne, J., *Religious and Political Trends in Modern Egypt*, Washington, published by the author, 1950.

Lia, Brynjar, *The Society of the Muslim Brothers in Egypt. The Rise of an Islamic Mass*, UK, Ithaca Press, 1998.

Mitchell, Richard, P., *The Society of the Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

Rahman, H., *A British Defence Problem in the Middle East. The Failure of the 1946 Anglo-Egyptian Negotiations*, Ithaca Press Reading. 1994.

الوثائـــــق

GOHA

LE NEZ AU VENT



Sedky pacha contre la Maison du peuple

Samedi dernier, c'est-à-dire deux jours après la déclaration faite par M. Eden aux Communes et suivant laquelle les relations de la Grande-Bretagne avec le présent gouvernement égyptien sont des plus amicales, et moins de vingt-quatre heures après le discours qu'il avait prononcé au parti chaabiste, annonçant à ses quelques partisans son parfait accord avec sir John Simon au sujet des négociations — et comme pour affirmer sa foi dans sa force et sa confiance dans l'avenir de sa politique, Sedky pacha adressait à Madame Zagloul pacha l'avertissement suivant concernant la Maison du Peuple:

« Son Excellence le Président du Conseil des ministres, ministre de l'Intérieur, a l'honneur d'informer Mme Safia Zagloul que sa maison, sise Rue Saad Zagloul, est continuellement fréquentée par un mélange de personnes n'ayant aucun rapport avec sa vie privée. Ces personnes y font des manifestations incompatibles avec le caractère attaché aux domiciles privés et qui en font, en quelque sorte, un club public.

« Son Excellence prie Mme Zagloul de faire en sorte que sa maison soit entièrement et exclusivement employée comme un lieu d'habitation à l'exemple de toutes les autres maisons habitées, de manière qu'elle n'y reçoive plus désormais ce mélange de gens dont la présence fait perdre au domicile son caractère.

« Si Mme Zagloul refusait de le faire, il serait inévitable d'exécuter les règlements en vigueur à ce sujet et d'adopter les mesures nécessitées par le maintien de l'ordre. »

Nous ne parlerons pas de l'émotion produite partout, et même chez les adversaires du Wafd, par cet avertissement, mais du fait lui-même. Le président du conseil, qui prétendait, quelques heures avant, être arrivé à l'apogée de sa toute puissance grâce à l'amitié du gouvernement britannique qui était, selon lui, disposé à négocier avec son cabinet, avait-il pris conscience, soudain, de la réalité des choses? Avait-il, à la faveur d'un éclair rapide illuminant la route de son passé, mesuré la gravité de son entreprise et les conséquences qu'elle pouvait entraîner pour le pays? Avait-il, dans un moment de lucidité, envisagé la vérité vraie d'une Egypte qui n'est pas solidaire de sa politique et qui lui oppose une résistance inébranlable? Avait-il, enfin, par un dédoublement de sa personne, confronté l'homme de 1932 avec celui de 1926 et le « renaissant » de 1919?

S'étant passé en revue et ayant procédé à cet examen de conscience, Sedky pacha allait-il céder au remords ou le défier? Il a opté pour le plus facile. Il a pensé qu'il triompherait du mouvement national en remontant à la source. Il a pensé qu'il détruirait le nationalisme en s'attaquant au berceau de la renaissance, à la résidence de Saad devenue celle de sa veuve, à la Maison du Peuple, demeurée pour lui le témoi- et que, libéré et débarrassé du spectre du nationalisme qui le poursuit partout, nuit et jour, il pourrait enfin poursuivre sa route.

Et ce fut cet avertissement qui juge l'homme.

* *

En présence de cette mise en demeure, Madame Zagloul pacha n'a eu qu'un geste, n'a pris qu'une résolution: Résister, et avec elle le Wafd dans sa plus belle unanimité.

On lira sa réponse et on la relira:

Excellence,

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre communication en date d'hier par laquelle vous avez bien voulu qualifier la Maison du Peuple et le domicile de Madame Saad Zagloul comme étant assimilable aux établissements publics, puis m'avez menacée de l'application des règlements auxquels vous avez tacitement fait allusion, confus sans doute de les mentionner explicitement, et qui concernent « les établissements incommodes, insalubres et dangereux. »

Il est vraiment triste de voir votre ministère porter atteinte à la dignité de cette demeure, comme jamais aucun ministère n'a osé le faire avant le vôtre.

J'en suis peinée, mais non surprise.

Votre Excellence a déjà marqué une attitude qui témoignait d'une audace au moins égale, sinon supérieure, dans l'irrespect des choses sacrées, lorsque, poussant votre antagonisme jusque dans la tombe des morts, vous avez privé le mort du monument qui lui était destiné après avoir échoué dans vos efforts pour détruire son impérissable mémoire.

Maintenant que la Maison n'a plus son chef, vous avez jugé l'occasion propice pour combattre l'homme dans sa compagne Mais vous semblez oublier que quoique veuve d'un grand époux, Dieu a bien voulu faire de moi, dans sa haute miséricorde, la Mère d'une grande et noble nation, grande par son courage, noble par sa gratitude.

Il est sans doute vain de rappeler à Votre Excellence que cette même maison dont vous voulez fermer les portes aux Egyptiens qui la fréquentent, est la Maison du Peuple, la Maison qui a vu naître le mouvement national, le foyer de la liberté de l'Egypte et de tout l'Orient depuis que le chant de la liberté y a été lancé, le sanctuaire où Egyptiens et Orientaux viennent s'inspirer de l'esprit de Saad et des martyrs tombés dans son enceinte, quant au sacrifice et au martyre, et de puiser auprès du successeur de Saad des leçons de persévérance et de sagesse dans la lutte.

Si ces considérations ne peuvent vous influencer, Votre Excellence se souviendra sans doute qu'aucun ministère avant le vôtre n'a jamais essayé ce que vous essayez de faire. Les autorités militaires britanniques elles-mêmes se sont abstenues d'agir de la sorte pendant ma présence en Egypte. Elles n'ont fait fermer les portes de la Maison du Peuple que lorsque je fusse allée rejoindre mon mari dans son exil de Gibraltar.

Telles sont les choses dont Votre Excellence devrait se souvenir.

Quant aux arguments et prétextes invoqués dans votre lettre, je ne puis y faire de réponse plus éloquente qu'en soulignant que votre propre ministère, depuis qu'il a assumé le pouvoir, n'a pas trouvé de motif pour prendre des mesures comme celles qu'il nous fait prévoir. Qu'est-il donc arrivé de nouveau pour justifier ces mesures? Où sont les manifestations illégales dont vous vous prévalez, alors que la Maison est entourée, toute la journée et une partie de la nuit, d'officiers et de troupes armées? Si, dans les conditions actuelles, la Maison déroge aux lois et règlements, comment se fait-il que le Gouvernement ait toléré pendant deux ans, cette dérogation? Comment les Gouvernements qui ont précédé le vôtre ont-ils pu également la tolérer?

En vérité, je ne comprends pas comment le ministère actuel peut se permettre de restreindre ma liberté, même chez moi, en voulant m'empêcher de recevoir mes visiteurs et mes partisans qui partagent mes convictions politiques, et de réserver une aile de ma maison aux réunions que le Wafd y tient depuis qu'il a été fondé par mon mari en 1918, alors que je m'honore de collaborer avec son successeur et ses disciples en vue d'assurer le succès de sa cause, de

que la force, la force qu'on ne se donne même par la peine de dissimuler.

En conséquence, je ne puis faire autre chose ici que de protester contre votre communication et vous déclarer que je suis déterminée à ne pas m'incliner devant votre ordre, parce qu'il constitue une violation flagrante du droit et de la loi. Et si vous persistez à vouloir employer la force, je vous répondrai ce que mon mari avait déjà répondu au représentant de la puissance britannique en Egypte, à savoir que le Wafd, les Wafdistes et moi-même entendons garder notre siège à la Maison du Peuple, fidèles à notre devoir, libre à la force de faire ce qu'elle voudra à l'égard des individus et des collectivités.

Veuillez agréer, etc.

Fait à la Maison du Peuple, le 30 octobre 1932.

Safia Zagloul.

* *

نـــــــــــــــداء

الي الأمة المصرية الكريمة......

ايها المصريون،

علي صوت سعد تنبهت الحركة الوطنية، ووراء خطوه الموفق سارت النهضة القومية وأيده من المصريين رجال أوفياء صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضي نحبه ومنهم من ينتظر وسارت الحركة ناجحة الخطي بفضل التضحية ونكران الذات، وتغلبت علي كل الصعوبات وأزالت جميع الحواجز حتى تهيأت لها في سنة ١٩٣٦ خير أسباب النجاح والأثمار،

وفي هذا العام أجمعت كلمة الأمة علي الوحدة للمطالبة بحقها، وبرزت مصر كتلة واحدة لا تجادل عن نفسها لا معارضة ولا معارضين من مواطنين علي حقها، متقابلين أمام الانجليز بوجهة نظرها، وبفضل تعاونها وتماسكها من جهود العاملين وتضحية المضحين اتفقت كلمة مصر مع حليفتها علي وفاق.

في هذا الجو الصافي حتى تألفت وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة فأتمت المفاوضات بالمعاهدة الأخيرة محوطة بتأييد الجميع وتشجيعهم

فهل أحتفظت بهذا التراث العظيم من ماضي جهاد الأمة وحاضر تأييدها ؟

كلا، بل أندفع النحاس باشا مسحورا بما خيله له مكرم باشا من زعامة مقدسة أندفع الي الزهو بما أصابته البلاد من خير، ونمرة تضحيات حوالى لأبطال مجهولين ولأحياء لا يذكرون ولا يمنون.

وبينما كان سعد العظيم يقول مفاخرا أنه يحمل بهذه الأمة ويسير من ورائها ويفرض علي نفسه ما تمليه عليه أرادتها أخذ النحاس باشا

يردد قول مكرم أنه هو الذي يفرض علي الأمة أرادته ويطي اراءها ولعليها الا أن تسمع لتطيع.

واستقرت هذه الفئة الجديدة الخاطئة في رأس مصطفي باشا فأستبد بالأمر وقصي كل ناصح رشيد وحارب كل مشير أمين وأستحالت هدايته الي الحق وتصورمصالح الأمة مناطا لشهواته وشهوات صنيعه ومن لف حولهم من الأقرباء والعملاء والمتطفلين ولوكانوا حربا علي الحركة الوطنية القومية وشوكة في ظهر النهضة الوطنية فتحكمت في مصالح الحكومة وفي السياسة العامة النزعات الشخصية وتغلغلت في الدواوين المحاباة والمحسوبية وأصبحت الجريمة من عباد هواه فضيلة يدافع عنها وتلزم الأمة الزاما بالخضوع لها بل وبأحترامها وصار النقد الرزيلة جريمة يحاسب عليها الناطق بها وانتهكت حرمة التحقيقات القضائية التي عرفت لكشف الحقيقة فأتخذت أداة لخنق صوت الحق والحيلولة دون نشر فضائح الحكم علي المحسوبين الذين قال سعد زغلول أن الحكم خلق لهم ولخدمتهم ولم يخلقوا له ولا لخدمته ٠

وبينما كان سعد رحمه الله يقول ان الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة أنقلب الوضع في عهد مصطفي النحاس فصار يستعين بقوة أصحاب الأقمصة الزرقاء لأرغام الأمة وكبت الرأي وتدعيم حكم دكتاتوري أراد أن يفرضه عليها فقتل الحريات العامة وحظر وصار الأختلاف في الرأي عنده جريمة لا تغتفر جزاؤها القطائع والأذى في وضح النهار وجزاء المعتدين أتصال رئيس الحكومة عليهم وتشجيعه لهم وبسط الحماية عليهم وما يرتكبون ٠

وانزلق حكم النحاس باشا مدفوعا بالمكابرة والعناد في خضوض خطر زين له احياء القوانين الرجعية التي اعتبرها البرلمان باطلة وحكم عليها بالفساد والزوال ولقيت الصحافة في عهده مالم تلقه في أشنع العهود

وأظلمها. وكلما أحس بأفلاسه في الحكم أخذ يبتكر من أساليب اللهو ضروبا ومظاهر ليلهي الناس بها عن نقده ونقد حكمه. فتارة يطوف بالبلاد مسلحا بقوى الحكومة. فأذا أقتصت عهده الحركات المسرحية والناس لايزالون يذكرون حكمه وعهده بالنقد والشر عكف علي تكسير الجو بدعوى العدوان علي الدستور وماشكي الدستور الا من عدوانه ومن سوء ماحرم الناس من نعمته وما أختص به أهله وشيعته وحواشيه من خير حرام هو حق المصريين الذين حرمهم ونعمهم في غير تحرج ولا مبالاة ولا أصغاء لنصح الناصحين.

وأمعن النحاس باشا في خطته حتى أستيأس المصلحون منه وخشي الأمناء بطشته فهوى بالحكم الي مستوى لا يشرف رجلا ولا يحقق أملا بل رجع القهقرى بالبلاد شوطا بعيدا وأخذ الفساد طريقه الي دعائم الحكم وبدأ اليأس من صلاح الحال يتسرب الي نفوس الناس ونال من القوى المعنوية العامة للبلاد يفجع كل ذلك ولا يتورع النحاس باشا ولا يقف عند حد أمام طول الصبر عليه بل يزج بالبلاد في محنة لا يعز علي الجمهور أن يتوقاها ولا علي صادق النية أن ينجي البلاد منها من شرها ولكن الأثرة وحب الذات مسيطران عليه وشيطان السوء لاينى ينفخ في آذانه الشر حتى أحل له المعونة الأجنبية غير مبال بحرمة أستقلال البلاد. وهكذا صرنا الي موقف لا ينجي البلاد منه الأعزائم ابنائها المخلصين وأقدام رجالها العاملين علي التخلص من هذه القيادة الخاطئة وتلك المشورة الضالة محتفظة بكتلتها سليمة ووحدتها عزيزة لتنصرف الي أصلاح شأنها والقيام بتعهداتها صادقة العزم أمينة علي العهد.

ايها المصريون.

أن الزعامة المقدسة قد أفلست وحادت عن مبادئ الوفد وتنكرت لروح الدستور وأستخفت بكل مسئولية وخرجت عن كل قيد وتهجمت علي كل حرمة وكل مقام. ولكن مبادئ الوفد المصرى باقية لا تزول خالدة كذكرى باعث النهضة العظيم سعد زغلول. ولاتزال البلاد بخير تطلب الحياة شريفة والدستور عزيزا والأستقلال مصونا والحكم نزيها والحق موزعا بين الناس بالعدل والأمن شاملا والوحدة مكينة تعصمها دماء شهدائها المشتركة وتصونها من عبث العابثين علي حسابها فهي لمصر ووجهها الا الفرد ومطامعه.

الوفد عقيدة ومبادئ من رعاها وحماها فهو الوفد ومن تنكب طريقها

— ٤ —

فليس من الوفد في شئ ولوكان ادعي الأدعياء.

ايها المصريون .

أن مصر تدعوابناءها جميعا أن يتكاتفوا ويتضامنوا لدفع هذا الشر عنها والسير بها الي العلا قدما.

وهانحن نقبل على ندائها ونردد دعوتها ونمد أيدينا الى كل مواطن يشاطرنا الرأى ويهدنا مبادئ الوفد وسنتنا سيرة سعد خالية من البدع مبرأة عن الهوى .. والعاقبة للتقوى " !!

٤ يناير سنة ١٩٣٨

احمد ماهر	محمود فهمي النقراشي	حامد محمود
عضوالوفد المصرى	عضوالوفد المصرى	عضوالوفد المصرى

حضر الليلة الشيخ حسن البنا الى ديوان وزارة الداخلية وطلب مقابلتنا بحجة الافضاء الينا بأمور هامة يرغب فى ابلاغها فورا الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فلما قابلناه حدثنا بأنه قد علم أن الحكومة أصدرت قرارا بحل جماعة الاخوان المسلمين او هى فى سبيل اصدار هذا القرار وأنه يريد أن ينهى الى دولة رئيس الوزراء بأنه قد عوّل نهائيا على ترك الاشتغال بالشئون السياسية وقصر نشاط الجماعة على الشئون الدينية كما كان الحال فى بداية قيام جماعة الاخوان المسلمين وأنه يود من كل قلبه التعاون مع دولة الرئيس تعاونا وثيقا مؤيدا للحكومة فى كل الأمور وأنه كفيل بتوجيه رجاله فى كافة الجهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه ، كما أعرب عن أسفه لما وقع من جرائم ارتكبها اشخاص يرى أنهم اندسوا على الاخوان المسلمين وراح يترحّم على سليم زكى باشا قائلا أنه كان صديقا حميما له وكان بينهما تعاون وثيق وتفاهم تام — ثم تكلم مادحا دولة النقراشى باشا قائلا انه على يقين من نزاهته وحرصه على خدمة وطنه وعدالته فى كل الأمور . وأنه لو تمكن من مقابلة دولته بعد أن عاد من سفره لم يلتقيا فيها بسبب جفوة أثارها الوشاة لأقنع دولته بأنه من صالح الحكومة والامة معا أن يبقى الصرح الضخم الذى جاهد الاخوان المسلمون سنوات طويلة فى اقامته كما قال أنه يعز عليه بل ويزعجه ويؤلمه أن ينهار هذا الصرح على يد دولة النقراشى باشا الحريص على خدمة بلاده

ثم قال أنه اذا قدر أن تمضى الحكومة فى ما اعتزمته من حل الجماعة فانه يؤكد أنه ورجاله سوف لا تصدر منهم بادرة تعكر صفو الأمن اذ لا يقدم على مثل هذا العمل الا مجنون كما أكد أن الحكومة لو تعاونت معه لضمن للبلاد أمنا شاملا .

٢

وختم حديثه بقوله انه على استعداد للعودة بجماعة الاخوان المسلمين الى قواعدها بعيدا عن السياسة والاحزاب متوفرا على خدمة الدين ونشر تعاليمه بل انه يتمنى لو استطاع أن يعتكف فى بيته ويقرأ ويؤلف مؤثرا حياة العزلة ثم جعل يبكى بكاء شديدا ويقول انه سيعود الى مقره فى انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء داعيا له بالخير والتوفيق .

وكيل الداخلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

ديوان جلالة الملك

سري

نمرة ١٦٦٦

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا
رئيس مجلس الوزراء

ديوان جلالة الملك

(١٦٦٦)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بأن أبعث لدولتكم مع هذا ـ بالاحالة ـ بالتماس تلقاه الديوان من فضيلة الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين .

وتفضلوا ياصاحب الدولة بقبول أسمى عبارات الاحترام ،،،

رئيس ديوان جلالة الملك

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨.

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٣١٩
بخصوص : ....

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ....

تحريراً في { ٤ صفر ١٣٦٨
٥ ديسمبر ١٩٤٨

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادي النيل حفظه الله !

أحمد اليكم الله الذي لا اله الا هو وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المتقين وأحيي سدة جلالتكم المجيدة بتحية الاسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته متبوعة بأصدق آيات الاخلاص وأخلص معاني الولاء.

يا صاحب الجلالة !

لقد حرمنا ثمرات جهادنا في فلسطين اوكدنا لا لضعف في جهتنا أو تخاذل في شعبنا أو نقص في عددنا أو جهل بواجبنا ولكن لتحكم السياسة المترددة في الحرب الصارمة وتدخل رئيس الحكومة في شئون القتال وتردده في مواجهة المواقف بما تقتضيه ، الى جانب العوامل الأخرى التي لا يد لنا فيها ولكن كان في وسع الحازم اللبق والقوي الفطن أن ينتفع بها ويستفيد منها .

ولقد انفرد الحاكم العام بالعمل في السودان ينفذ فيه سياسة بريطانيا المرسومة وخططها الانفصالية المعلومة وأخذ يوجّه الى مصر اللطمة بعد اللطمة وينفّذ من برنامجه الخطوة تلو الخطوة والحكومة المصرية تمد له في ذلك وتشجعه على المضيّ فيه بسياستها السلبية وهو ممعن في عدوانه حتى بلغ به الأمر أخيرا الى أن يمنع بعثة المحامين من اداء واجبها ويعلن على لسان رجاله ان مصر شيء والسودان شيء آخر وكل هذا يحدث والحكومة المصرية لم تفعل شيئا بعد .

والعالم كله الآن يا صاحب الجلالة تغلي مراجله بالأحداث الجسام والخطوب العظام ويعدو في آفاقه كل يوم شأن جديد لا يقوى أبدا دولة النقراشي باشا على ان يضطلع بأعباء التصرف فيه بما يحفظ كرامة مصر ويصون حقوق هذا الوادي المجيد العظيم . والنزاهة وطهارة اليد لا تكفي وحدها لمواجهة هذه الغمرات المتلاحقة من أحداث الزمن ومضلات الفتن .

وفي وسط هذه اللجّة من الحوادث الجسيمة التي تتصل بحاضر الوطن ومستقبله وكيانه في الصميم يعلن دولة النقراشي باشا الحرب السافرة الجائرة على الاخوان المسلمين .

فيحل بالأمر العسكري بعض شعبهم

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٣١٩
بخصوص : ....

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ....
تحريراً في { ١٣٦
.... ١٩٤

ويعتقل بهذه السلطة نفسها بدون اتهام او تحقيق سكرتيرهم العام وبعض أعضاء هيئتهم وتأمر الوزارات والمصالح المختلفة بتشريد الموظفين الذين يتصلون بالهيئة ولو بالاشتراك في أقسام البر والخدمة الاجتماعية تلفونيا أو تلغرافيا الى الأماكن النائية والمهاوي السحيقة وما عليهم ان ينقلوا فذلك شان الموظف المفروض فيه ولكن صدور هذه التنقلات في هذه الصور القاسية التي تحمل معنى الانتقام والاتهام تجرح الصدور وتثير النفوس وتسيء اليهم في نظر رؤسائهم ومرؤوسيهم على السواء .

ويصدر الرقيب العام أمره بتعطيل جريدتهم اليومية الى أجل غير مسمى بحجة لا قيمة لها ولا دليل عليها بل انه لو صحت الأوضاع لكان للجريدة ان تؤاخذ الرقباء أشد المؤاخذة بمراقبتهم منها وتعنتهم معها وعدم اصغائهم الى شكاياتها المتلاحقة .

ويتردد على الأفواه والشفاه قرار حل الهيئة ووعيد الحكومة لكل من اتصل بها بالويل والثبور وعظائم الامور .

وأخيرا يحاول دولة رئيس الحكومة ان يلصق بالاخوان تهمة الحوادث الأخيرة التي لم تكن الا صدى لهذا العدوان من الحاكم في السودان ولجهاد اخواننا السودانيين في جنوب الوادي، ويلقي عليهم تهمة هذا الحادث الأسيف حادث مصرع حكمدار العاصمة الذي كان المركز العام للاخوان المسلمين أول من أسف له وتألم منه اذ كان رحمه الله معروفا بعطفه على حركتهم ودفاعه عن هيئتهم ومواقفه الطيبة في ساعات المحن الى جانبهم مع حكمة في العمل واحسان في التصرف .

ويحاول دولته ان يتذرع لهذه الحرب الشعواء بتحقيقات لم ينته أمرها بعد ولم يعرف فيها المتهم من البريء الى الآن وان كانت وزارة الداخلية في بلاغاتها الرسمية قد خالفت أمر النيابة وسبقت كلمة القضاء وأعلنت على رؤوس الأشهاد اتهام الأبرياء .

يا صاحب الجلالة :

اسمح ان أجزم في هذا المقام الكريم فأقول ان هذه المجموعة من الاخوان المسلمين في وادي النيل هي أطهر مجموعة على ظهر الأرض نقاء سريرة وحسن سيرة واخلاصا لله وللوطن وللجالس على العرش في كل كفاحهم في سبيل دعوة لا

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٣١٩
بخصوص : ....

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ....

تحريراً في { ١٣٦
.... ١٩٤

تخرج أبدا عما رسم الإسلام الحنيف قيد شعرة وأنهم بحكم ايمانهم ومنهاجهم ونظامهم وانتشار دعوتهم بكل مكان في الداخل والخارج أفضل قوة يعتمد عليها من يريد بهذا الوطن الخير ويتمنى له التقدم والنهوض وأكسب ورقة في يد كل عامل لخير البلاد والعباد وان تحطيم دعوتهم والقضاء عليهم وهو ما تستطيعه الحكومة اذا أرادته وصممت عليه ولو في ظاهر الأمر والى حين بما في يدها من سلطات عسكرية وما تملكه من قوة رسمية ليس من المصلحة في شيء بل هو قضاء على نهضة هذا الوطن الحقيقية وقتل للبقية الباقية من روح الأخلاص والجد والاستقامة والطهر فيه على ان نتائج هذا الموقف في مثل هذه الظروف غير مضمونة ولا معروفة ولا أدري لحساب من يقوم دولة رئيس الحكومة بهذه المهمة ويحمل هذه التبعة الضخمة أمام الله وأمام الناس وفي التاريخ الذي لا ينسى ولا يرحم .

يا صاحب الجلالة ،

ان الإخوان المسلمين باسم شعب وادى النيل كله يلوذون بعرشكم وهو خير ملاذ ويعوذون بعطفكم وهو أفضل معاذ ملتمسين ان تتفضلوا جلالتكم بتوجيه الحكومة الى نهج الصواب وباعفائها من أعباء الحكم ليقوم بها من هو أقدر على حملها ولجلالتكم الرأي الأعلى والله نسأل ان يتم عليكم نعمة التأييد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

المخلص
حسن الهضيبي
المرشد العام للإخوان المسلمين

س

- مذكرة -

عن الهيئات التي دبرت للقيام بمظاهرات ٩ فبراير ١٩٤٦

ازداد نشاط الوفد وجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة عقب نشر الرد البريطاني وبدأوا يرتبون الاجتماعات العامة والخاصة لمقاومة فكرة قبول الرد المذكور كما بدأت بعض الصحف بتوجيه الطلبة الى الإضراب والاحتجاجات السياسية

ومنذ اوائل فبراير الحالي والأنباء تتوالى على أدارة الامن العام بان تدبيرا من وراء ستار يُرتب لإحداث شغب واضطراب في البلاد يكون وقوده طلبة الكليات والمدارس وغيرها من معاهد التعليم وحُدد يوم ٩ الجاري وهو يوم استئناف الدراسة بعد عطلة نصف السنة لبدء القيام بحركات الإخلال بالنظام والأمن العام يكشف عن ذلك ما يلي

١- بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٤٦ أقام الإخوان المسلمون اجتماعا من حوالي ٥٠٠ شخص أكثرهم من طلبة المدارس والمعاهد أبان فيه مصطفى مؤمن الطالب بكلية الهندسة ومندوب المركز العام للإخوان المسلمين بان الإنجليز كشفوا عن نياتهم بالتسويف في مطالب المصريين العادلة وضيقوا الخناق عليهم وطلب في ختام كلمته عدم التعاون معهم ومقاطعتهم (وقد قام البوليس بفض الاجتماع)

٢- وفي اول فبراير اجتمع كل من الدكتور محمد بلال وكمال عبد المطلب مدرس الصناعات الزخرفية ومحمد شوقي مصطفى سكرتير لجنة الشباب الوفديين بباب الشعرية مع رفعة النحاس باشا في منزله وقد عرض محمد شوقي مصطفى اقتراحا بوجوب قيام الطلبة بثورة فقال النحاس باشا بان الذي يريد أن يثور لا يتكلم فقال الدكتور بلال بانه يجب على الطلبة الاضراب والهتاف بالجلاء وبسقوط الانجليز والاشتراك في توزيع منشورات تتضمن قرارا للوفد المصري ربما طبع بمعرفة الدكتور امين الجزيري طبيب الصحة بالزقازيق

٣- وفي مساء يوم ٢ فبراير [illegible] الدكتور محمد بلال أنه يشتغل بمساعدة كل من محمد انور منصور وحسن العشماوي من طلبة جامعة فؤاد من أعضاء التنظيم الداخلي لرابطة الشباب والجبهة المركزية للشباب الوفديين للاشتراك بدء نشاطهم في كليات الجامعة ابتداءا من ٩ الجاري وذلك بالإضراب احتجاجا على المذكرة المصرية والرد البريطاني وتنظيم مظاهرات تهتف بالمطالب القومية وبسقوط الانجليز

٤- وفي اليوم نفسه علم بوليس مصر بان الطلبة الجامعة والمدارس الثانوية المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة يستعدون للقيام في ٩ فبراير بتنظيم اضراب عام احتجاجا على المذكرة المصرية والرد البريطاني

٥- وفي ٥ منه علمت أدارة الامن العام أن مصطفى موسى الطالب الوفدي

٤

بالمفصول من الجامعة ومصطفى موزوعم وأنور موزوعم والأستاذ حافظ شيحه الحمامي وبعض الموالد وآخرين من طلبة كليات الجامعة والمدارس الثانوية اجتمعوا في جريدة الوفد المصري في اليوم السابع وقرروا الخروج في ساعة الجمعة من حديقة الأزبكية بمظاهرة

٦- كذلك علمت إدارة الأمن العام في نفس اليوم بأن بعض طلبة الاتحاد الأزهري المفصولين من الكليات الأزهرية قد اجتمعوا مع عبد الرحمن حمودة ورجب مسلم من طلبة الشريعة في منزل الشيخ محمد الحفناوي رئيس اتحاد الأزهر وذلك في ٤ فبراير لبحث مسألة الإضراب بين طلبة الكلية المذكورة

٧- وفي ٦ منه علم البوليس مصر أن المجلس العام للإخوان المسلمين قرر اعتبار الأسبوع الذي يبدأ من ٩ فبراير "أسبوع الجلاء" وأطلقوا عليه "أسبوع الوطنية" وقرر تنظيم المظاهرات والإضرابات خلال أيامه احتجاجاً على الرد البريطاني

٨- وفي نفس اليوم علم البوليس مصر أن محمد إبراهيم الحفناوي رئيس اتحاد الأزهر ومعه بعض الطلبة زاروا دار رفعت النحاس باشا وطالبوه على قيام حركة الأزهر ابتداءً من ٩ فبراير خالصة للوطنية ووعدوا بنشر بياناتهم منه غداً في جريدة البلاغ. تشترك بمصطفى موسى الذي نشر بياناً من طلبة الجامعة والمدارس الثانوية في جريدة المصري

٩- وفي يوم ٦ المذكور علم البوليس مصر أن بعضاً من أعضاء اللجنة العامة للجان الوفد المركزية بالقاهرة قد اجتمعوا بالنادي السعدي في ٥ منه حيث اتفقوا على تنظيم إضراب عام في ٩ منه لمدة معينة احتجاجاً على الرد البريطاني مع دعوة التجار إلى إغلاق محلاتهم والقيام بتنظيم مظاهرات تهتف بالجلاء ووحدة وادي النيل

١٠- وفي اليوم ذاته علم البوليس مصر أن الوفد يؤيد حركة الطلبة في الجامعة والمدارس وأن طلبة المدارس الثانوية والخصوصية سيقومون بمظاهرات تهتف بالجلاء والسودان وتكون مقصدها الجامعة للاشتراك مع طلبتها في الإضراب والتظاهر والاصطدام بالبوليس

١١- ومما هو من واجب وزارة الداخلية إثارة نحو الحركات التي اصطنعت مع موجهها بالأمس والنظام أن تمنع المظاهرات مستنداً في ذلك ما سبق وتحولت في تصفية الماضي ونواحيه في وقت كثرت فيه الإشاعات الخطيرة وتروجت فيه الإشاعات الكاذبة دون أمانة بالمصالح العليا للبلاد من أجل ذلك اتخذت وزارة الداخلية ما وسعها من إجراءات كفيلة بإفساد تلك التدابير

أولاً: بأن أصدرت كتاباً دورياً بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ إلى المديريات والمحافظات

٣/

لحفظ النظام في معاهد التعليم والعناية بالأمن العام مسترشدين في ذلك بالكتاب الدوري المؤرخ في ٢٠ سبتمبر الماضي

ثانيا - وبأنه خابرت وزارة المعارف للقيام من جانبها بحملات عمداء الكليات والأساتذة ونظار المدارس ومدرسيها بإسداء النصح للطلبة عموماً ولمن لهم نشاط غير مرغوب فيه ممن سبق أن خوبرت الوزارة بأسمائهم في حينه وتبصيرهم بخطورة ما قد يدفعون للانزلاق فيه

ثالثا - وبأنه اتصلت بسعادة النائب العمومي لاستدعاء رؤساء تحرير الصحف وتوجيه أنظارهم إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ومنع إذاعة أي أخبار صحيحة أو كاذبة عن الطلبة حتى أن جريدة الوفد المصري نفسها أشارت بعددها الصادر في ٦ فبراير إلى ذلك الاستدعاء وإلى احتجاجها على منع الصحافة من رفع صوت طوائف وهيئات تضم الألوف من أبناء الشعب تضجروا من عدم الاستجابة للمطالب الوطنية

١٢- كذلك قام حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بعقد اجتماع في مكتبه بالرياسة حضره وكيلا حكمدار بوليس مصر ومساعدوهم حيث وضعت التعليمات الخاصة بصيانة النظام وحفظ الأمن العام

١٣- وفضلاً عن هذا فإن وزارة الداخلية قد قامت بإعداد مذكرة بشأن ما يتبع لحفظ الأمن وقد عرضت هذه المذكرة لحضرة صاحب الدولة الوزير فوافق عليها وأبلغت لبوليس مصر والإسكندرية ومعالي وزير المعارف وفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر وموجزها يتلخص فيما يأتي :-

أولاً - يقوم البوليس في القاهرة والإسكندرية بعمل دوريات مستمرة بواسطة السيارات

ثانياً - يمنع التظاهر والتجمهر

ثالثاً - يكون البوليس في حل من فض الاجتماعات والمظاهرات بالقوة وبالقدر الذي يستلزمه القانون

١٤- وبتاريخ ٨ فبراير قام أحمد محمد الحصري الطالب بالشريعة وهو من جماعة مصر الفتاة مع آخرين من طلبة معهد القاهرة المنتمي بعضهم لمصر الفتاة وبعضهم للإخوان المسلمين بإلقاء كلمات في المصلين عقب صلاة الجمعة بالجامع الأزهر حض فيها على الثورة الأمر الذي أخطرت به النيابة في حينه ولم ير سبباً في القبض عليهم

١٥- وفي نفس اليوم اجتمع بالمطرية نحو عدد كبير من جماعة مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين أفندي وقرروا أن واجب الشباب استرداد الحقوق الوطنية المغتصبة وذلك بالكفاح المستمر وإحياء روح المقاومة

١٦- وبتاريخ ٨ فبراير أخطر بوليس الإسكندرية بأن الوفد ومصر الفتاة

٤

والحزب الوطني والإخوان المسلمين بالإسكندرية ينظمون حركة احتجاج على رد الإنجليز على المذكرة المصرية مع تمهيد اضراب سياسي عام والخروج بمظاهرات

١٧- وبتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٦ وزع محمود فتحي من الإخوان المسلمين الملتحقين بكلية الحقوق بجامعة فاروق منشوراً أصدره الإخوان بعنوان "نداء الشعب" فقبض البوليس عليه

١٨- تعدد ... الخطط التي نظمت لمظاهرات الشعب في ٩ فبراير وفيما يلي بيان بكيفية سير الشغب في الجهات المختلفة

أولا: في القاهرة أضربت بعض المدارس وأعرض الطلبة المسلمين عن الحضور عدا طلبة مدرسة فؤاد الأول الثانوية فانهم بدأوا اضرابهم في الساعة التاسعة صباحا ثم خرجوا من المدرسة في عدد يقرب من مائتين للتوجه الى جامعة فؤاد الأول بعد أن قذفوا رجال القوة بالطوب كما ألقى بعض طلبة مدرسة مصر الثانوية الطوب على رجال البوليس

ثانيا: في الجيزة اجتمع حول النصب التذكاري عدد كبير من الطلبة في التاسعة صباحا تزعمهم كل من

ابو شادي الكيلاني حقوق (وفدي) -
محمد الحديدي ابراهيم آداب (اخوان)
ابراهيم زيدان حقوق (اخوان)
عبد الغني حمودة هندسة (وفدي)
ماهر محمد علي حقوق (وطني)
عبد الرازق سرحان حقوق (وفدي)
صبري ابو المجد حقوق (وفدي)
ابراهيم بشرى حقوق (الجديد وطني)
زكريا لطفي جمعة حقوق (كتلة)
مصطفى مؤمن هندسة (اخوان)

والقوا خطباً عن الجلاء والاستقلال التام أو الموت الزؤام وهتفوا الجلاء بالدماء - تسقط بريطانيا - يسقط الانجليز - يسقط الاستعمار يسقط بدوي باشا - يسقط بيفن الخائن - يسقط ... - لا مفاوضة الا بعد الجلاء

وحضر أثناء الخطابة بعض طلبة كلية الزراعة بقيادة عبد الرؤوف ابو علم وبعض طلبة المدرسة التطبيقية العليا كما حضر محمد مختار السيد من كلية الهندسة (اخوان مسلمين) ومعه مذياع ببطارية

وقد طلب ابراهيم زيدان اقتراح حضور الزعيم ... الحقل وتأييده سياسة

وعرض ابراهيم بشرى على طرد الوزارة الحاضرة وطلب العمل للتحرير

٥)

البلاد من ربقة الاستعمار
وأشار مصطفى مؤمن الى وجوب ايقاظ الامة وتحريكها ولن يمكن
هذا الا بخروج الجامعة لاسماع الرأى العام ثم نظم مظاهرة خرجت من
الجامعة الى ميدان الجيزة اخذت تحطم فى طريقها اللافتات الانجليزية
الموضوعة فى الميادين لارشاد قائدى السيارات البريطانية وكان المتظاهرون
يهتفون بالثورة وبحياة مصر وسقوط صاحب الجلالة حتى وصلوا على مقربة
من كوبرى عباس وهناك ألقى عليهم حضرة الاستاذ عبد الحميد عبد الحق
هاتفا بينهم لا مفاوضة الا بعد الجلاء - الجلاء لا يصلح اساسا وبعد
ذلك استمر المتظاهرون فى سيرهم حتى كوبرى عباس فوجدوه مغلوقا
فخلع بعض طلبة كلية الهندسة ملابسهم وارغموا المهندس على فتحه
عنوة للعبور بين شاطئ الجيزة وشاطئ الروضة
ولما أراد المتظاهرون اجتياز الكوبرى للوصول الى القاهرة أمرهم ضباط
بوليس مصر الذين كانوا مرابطين فى جهة من جهة المنيل بالتفرق فلم
يذعنوا فذهب اليهم وكيلا حكمدار بوليس مصر ونصحاهم بالتفرق فلم
ينتصحوا ثم قذفوا رجال البوليس بالطوب ففرقت القوة المتظاهرين
وألقت القبض على من استمر فى التظاهر وقد اصيب بعض من افراد القوة
باصابات من الطوب والعصى ولم تستعمل الاسلحة النارية ولم يصب احد
بشئ فى حين وكانت اصابات الطلبة والاهالى ٢٦ ومن اصيب من رجال البوليس ١٥
وقد علمت شفهيا من سعادة مدير الجيزة حيث لم يرسل تقريرا كتابيا عن
الحادث حتى الآن ان المتظاهرين عندما ارتدوا من ناحية مصر الى ناحية الجيزة كانوا
يقذفون رجال بوليس الجيزة بالاحجار فانجلت الحوادث عن اصابة ٤١ من
رجال البوليس و ٨٩ من الطلبة والاهالى
وقد انتهزت فلول المظاهرة التى ارتدت الى الجيزة الفرصة واتلفت عددا زجاج
عدد من قطر الترام اثناء سيرها بين حديقة الحيوان وميدان الجيزة كما قلبت
احداها واشعلت النار فى سيارة فورد نيكروفت ورجم أحد المتظاهرين
الاومنيبس الانجليزى - الكولونيل .. بحجر فى جبهته فاصابه وضبط المعتدى المذكور
على الاثر كما ضبط طالب وبجيبه بعض قطع من الزلط

ثالثا فى الاسكندرية

تجمع طلبة المعهد الدينى الثانوى وهتفوا بالجلاء وسقوط الانجليز وخرجوا
متفرقين الى كلية الحقوق
وفى مدرسة محمد على الصناعية وزع الطالب محمد جمال الدين عضو الاخوان المسلمين
شارة من الحديد على شكل قلب فى زاويته اليمنى كلمة «الجلاء» وفى الايسر
عبارة «وحدة وادى النيل» وفى اسفل الاخوان المسلمين ثم هتف عميد
والمنتج المتطاول من الاخوان بحياة الاحزاب فردد الطلبة هتافه ثم خرجوا متفرقين

٩

الى كلية الحقوق والعلوم حيث تجمع هناك ألف منهم وخرجوا فى مظاهرة ولم يمتثلوا لأمر الشرطة بالتفرقة ورجموا رجالها بالطوب والأحجار

رابعا فى المنصورة :

خرج طلبة المدرسة الثانوية فى مظاهرة الى مدرسة الصنايع ولم يمتثلوا لأمر البوليس الصادر بالتفرقة وقذف طلبة مدرسة الصنايع رجال الشرطة الذين كانوا فى خارجها بالطوب فاصابوا ثلاثة عساكر كما اصيب عشرة من الطلبة وقبض على عشرة اشخاص

١٩ وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٤٦

اولا فى القاهرة

تجمع الطلبة اعدادى طلبة الهندسة مع طلبة مدرسة الهندسة التطبيقية بفناء المدرسة وكانوا يرشقون القوات بالطوب من الداخل فاصيب بعض رجال الشرطة واصيب بعض طلبة المدارس وانصرفوا متفرقين

ثانيا فى الجيزة

اجتمع فريق من الطلبة من مختلف الكليات والمدارس الصناعية والثانوية بفناء الجامعة تحت زعامة

محمد مختار السيد	هندسة	اخوان مسلمين
عبد المحسن حمودة	"	"
جمال الشافعي	"	"
محمد سعيد رمضان	حقوق	"
ابو سنادى الكيلوني	حقوق	وفدي

وكانوا يهتفون تحيا الثورة – الثورة الثورة – الخلود او الثورة ثم خرج بعض الطلبة واخذ يستولى على سيارات نقل محمله بالزلط فادخلوها الى الحرم الجامعى وافرغوا مافيها حول النصب التذكارى لاستعماله فى مهاجمة البوليس وبدأوا فى اتلاف الزينات المقامة بمناسبة عيد الميلاد الملكى حول الجامعة كما اتلفوا الشعلة التى كانت موجودة عند الباب الملكى واخرجوها الى ميدان الجامعة وهم يهتفون لوزير الشعلة ثم اخذوا يستولون على كل سيارة تمر فى شارع المدارس ويدخلونها الى حرم الجامعة وحدث ان اعتدى بعض الطلبة على سيارة نقل رقم ٦٥٠٧٢ كان يقودها سائقها حسب الله واراد احدهم أن يدير محركها ناحية باب الجامعة غير أن قائدها اتجه بها الى الجهة المضادة حيث تعسكر قوات البوليس بسرعة فسقط ذلك الطالب ويدعى فرج على محمد من كلية التجارة تحت العجلات وتوفى من اثر ذلك واذن حضرة الاستاذ فؤاد الرشيدى رئيس النيابة بالاتصال لضبط الواقعة منعه الطلبة وحاولوا الاعتداء عليه ورجموه بالطوب فعاد أدراجه الى النيابة .

٣٧

وقد نقل الطلبة جثة زميلهم الى مستشفى القصر العيني وأخذوا في مراسيم،
واعتصموا في مبنى المستشفى ليمنعوا تسليم الجثة قبل الاحتفال بها وأخذوا
يلقون قطعاً مشتعلة بالنيران من شبابيك دورهم فعطلوا سير قطار الترام
وأخيراً اخفى بعض الطلبة الجثة في حجرة من حجرات المعامل خوفاً من سطو مبنى
المستشفى الى ان غادر البوليس مع المساء تقريباً وسمحت للطلبة بتشييع

ثانياً - الاسكندرية :-

اجتمع ثلاثمائة من الطلاب كلية الحقوق ورئيس جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية
مع محمد عبد المطلب الوفدي بكلية الحقوق واخبرهم ان الحركة في القاهرة انتشرت
في الاسكندرية وكان من نتيجة هذا التحريض ان تجمهر طلبة كليتي الحقوق
والعلوم وكذلك طلبة كلية الهندسة وقذفوا من انتظم في الدراسة من
طلبة كلية الحقوق بالاحجار واخرجوهم بالقوة واختطف عبد الحميد الجندي من كلية
الحقوق (وفدي) بالثورة فتحركت جموع الطلبة في مظاهرة الى الخارج وكانوا
عند نقطة كانت تسير مصادفة بقرب الجامعة بالاحجار وساروا بها في
وسط المظاهرة وكانوا قد تسلحوا الى جانب هذا بالعصي وفروع الاشجار
التي انتزعوها من حديقة الجامعة كما كانوا قد تسلحوا ببعض من قوائم حديدية نزعوها
من سورها وقذفوا قوات البوليس بالاحجار واقتحم الزحام بعض العساكر
ثم احتموا بالحي المقام عليه مبنى الحقوق والعلوم واخذوا يرجمون البوليس
بالاحجار وبالواح زجاجية ومواد مفرقعة من معمل كلية العلوم كما
قذفوا رجال البوليس بنيران مشتعلة فاضطر البوليس الى الحضور الى
ناحية في الجهاد على سبيل الارهاب واستولى بعض الطلبة على بنادق التدريب
العسكري واطلقوا الطلقات النارية من سطح الجامعة ومن داخلها

رابعاً في المنصورة :-

خرج طلبة المدارس الثانوية والصنايع الى الميدان الثانوي ولما اراد البوليس
وكان المتظاهرون يلوحون اثر تجمعهم بادرة المتظاهرين بقذف الطوب والزلط
فاختفت القوة في المنازل المجاورة واستنجدت بقوات اخرى تعدادها ٢٥ عسكري
في الوقت الذي وصل على مقربة من المتظاهرين حتى التف عليه احدهم وجرح
عسكري وجرح واصاب قائده اصابة خطيرة وانقض المتظاهرون على الجندي
فتملكوه واشعلوا النيران فيه وتمكنوا من السير في مظاهرة كبيرة امتدت
على شارع بيل . وانتهت الاولى واشترك الثانية وصل الى هادس فاطلق
البوليس حوالي ٧٩ طلقاً في الهواء ارهاباً ولكن المتظاهرين فهموا ان الطلقات
للارهاب فتشددوا في قذف الاحجار على رجال القوة وحاولوا اقتحام
السور لاخراج من قبض عليهم فيه فأمر الحكمدار بالضرب فأصيب
ثمانية من المتظاهرين توفي منهم اثنان . وكانت اصابات رجال البوليس ٢٥
عساكر وضابط

اضرب طلبة مدرسة الصنايع والمدرسة الثانوية وكانوا يهتفون بالاتحاد والجلاء فقابلهم البوليس عند زحفهم فقذفوا رجاله بالطوب

سادساً : في شبين الكوم

قامت مظاهرة واجهتها قوات البوليس في شارع سعد زغلول فألقى المتظاهرون الطوب والأحجار على رجال القوة على صورة عنيفة اضطرت القوة الى تفريقهم بالعصي

ثم تجمع طلبة المعهد الزراعي العالي بعد ان تسلحوا بالعصي وفروع الأشجار التي قطعوها من حديقة المعهد وقاموا بمظاهرة انضم اليها بعض طلبة المعهد الديني والقوا الطوب على رجال البوليس وقد سمعت في أثناء الاشتباك طلقات نارية صدرت من بين المتظاهرين فاضطر رجال البوليس الى اطلاق النار في الهواء ولكنهم لم يتمكنوا من ضبط الأسلحة التي استعملوها في القتال بين المتظاهرين

٧. وفي يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٦

أولاً في القاهرة :

اضربت بعض المدارس وانصرف طلبتها متفرقين

وفي المساء قامت مظاهرات التي من قبل الطوب على قوات البوليس التي حضرت لتفريقهم فأصيب بعض رجال القوة باصابات. وقبض على بعض المتظاهرين

وفي يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦

أولاً في القاهرة –

تجمع بعض طلبة المدارس واخذوا يهتفون

واضرب طلبة كلية الطب وتجمعوا بسطح الكلية واخذوا يلقون الطوب على رجال البوليس وحطموا بعض مصابيح النور واشعلوها من اعلى وهم يهتفون بهتافات عدائية وقد قبض على بعضهم واحيل الى النيابة

ثانياً في الجيزة

اجتمع بعض طلبة الكليات حول النصب التذكاري وهتفوا ضد الوحشية ثم القيت منشورات بعنوان لتسقط الرجعية الإرهابية وهي محررة بلهجة مثيرة وموجهة الى العمال والطلبة وقد ورد فيها

" لعن الله عابدين تتزعمون ولعن الله الوزارة تحكمون انما الشعب يجب أن يلجأ – الى الطبقة الكادحة "

وقد ظهر ان الذي القاها هو ابراهيم سعد عطا الطالب بكلية الحقوق وقد استحضر من سعد زغلول فؤاد الطالب المفصول من كلية الحقوق ومن جماعة مصر الفتاة وقد اخطرت النيابة عن هذا المنشور .

ثم استولى بعض الطلبة على سيارة نقل لم طوب أحمر وركبوا قطر الترام وسيارة اوتوبيس واتجهوا ناحية مديرية الجيزة واخذوا يقذفون القوة المرابطة هناك ثم عادوا متفرقين الى الجامعة واغلقوا الأبواب

٣/

وسحبوا خراطيم المياه الى خارج الجامعة

ثالثاً : الاسكندرية

تجمع طلبة الشرطة بكلية الحقوق وتسلحوا بفروع الاشجار وقطع الطوب والاحجار وبعض الاعمدة الحديدية انتزعوها من سور الجامعة وساروا الى شارع مسجد الخضري قاصدين الوصول الى مبنى المنزل الاصلية بكرموز بقصد اخراج العمال ولما ان تصدى لهم البوليس بالتفريق لم يستطيعوا واخذوا يتحدون كيما يخرج العمال اليهم وقاوموا البوليس مقاومة عنيفة بما يحملونه من فروع الشجر وقضبان الحديد والاحجار وعاونهم الاهالي في ذلك فاضطر البوليس لمواجهة النار للارهاب

رابعاً : الزقازيق

اضرب طلبة مدرسة الثانوية واخرجوا طلبة مدرسة الصنايع وتظاهروا مظاهرة ولما كانوا يحملون العصي واغصان الاشجار والزلط والطوب ورفضوا نصيحة البوليس بالتفرق بل وقذفوه بما كان معهم فاضطر رجال البوليس الى اطلاق النار فاصيب اربعة بالمديرية توفي ثلاثة منهم والرابع بحالة خطرة واصيب الطالبان بجروح كما اصيب عدد من رجال البوليس

ملحوظة : لم يرد في تقارير المديريات تفاصيل دقيقة عن اسماء الطلبة والاشخاص الذين قادوا المظاهرات والتظاهرات ولا الاحزاب ولا الجماعات التي وجهت الى ذلك التوجيه وقد طلبت المديريات في ذلك

بيان القتلى والجرحى — الطلبة والأهالي ورجال البوليس

في المدة من ٩ الى ١٤ فبراير ١٩٤٦

التاريخ	مصر				الجيزة				الإسكندرية				الشرقية				الدقهلية				المنوفية				البحيرة			
	الطلبة والأهالي		بوليس		الطلبة والأهالي		بوليس		الطلبة والأهالي		بوليس		الطلبة والأهالي		بوليس		الطلبة والأهالي		بوليس		الطلبة والأهالي		بوليس		الطلبة والأهالي		بوليس	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى
٩ فبراير ١٩٤٦		٣٦		١٥		٨٩		٣١		٥		٣																
١٠ فبراير ١٩٤٦										٤		٣١					٢					٢٧		١٦		٣		٤
١١ فبراير ١٩٤٦																												
١٢ فبراير ١٩٤٦						٢١		٥	٣	٥		٥					١	٢٠		٤٥								
١٣ فبراير ١٩٤٦													٣	٢٨		٨												
المجموع		٣٦		١٥		١١٠		٣٦	٢	١٤		٣٩	٣	٢٨		٨	٣	٢٠		٤٥		٢٧		١٦		٣		٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الرياض في ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٧

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا الأفخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . اما بعد فقد رفع الينا مندوبنا في الجامعة العربية القرار الذى وضعته اللجنة السياسية لمجلس الجامعة بتوصية الحكومات العربية بشأن قضية البترول وخطوط الأنابيب ونظرا لما لنا من الثقة في شخص دولتكم وللصداقة التي نحملها لكم رغبنا في بيان موقفنا من ذلك الأمر حتى لايكون في القضية لبس اوغموض .

لقد كنا عهدنا الى مندوبنا بأن يطلع دولتكم بصورة سرية خاصة عن حقيقة ماهي عليه الحال في بلادنا واهمية البترول بالنسبة اليها وانه العصب الحيوى والدم الذى نتغذى منه . وان حالة هذه البلاد القاحلة المجدبة المحدودة الموارد لاتشبه حالة البلاد التي لايشكل دخل البترول فيها الاجزءا ضئيلا جدا من موازنتها الوطنية بينما البترول هوكل شيء تقريبا في بلادنا ومع ان الحال كذلك فأن بلادنا مدينة على حساب واردها من البترول بمبالغ كبيرة . فالتفكير في قطع اسباب الرزق عنها اوتوقيفها امر نراه من الخطورة بمكان عظيم ولايمكننا ان نسمح بأى عمل يؤثر في هذا المورد الهام من مواردنا ؛ ومن هنا يدرك دولتكم ان الموضوع ليس عن ميل اوتحيز نحو الأميركيين اوسواهم وانما هو امر حيوى لايمكن ان تقوم دولتنا الا به وقد كان املنا معقودا على صداقة دولتكم في ان يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار فيما لو طرحت القضية على بساط البحث . غيراننا لسوء الحظ وجدنا ان كلا من العراق وشرق الأردن قد تخلص من الضرر ولم يبق عرضة له الا بلادنا وكأن الأمر موجه كله الينا نحن . لذلك قصدنا ان نخبر دولتكم بصفتكم من اكبر الأصدقاء لهذه البلاد ومن الذين لنا بهم ملء الثقة — عن حقيقة موقفنا وانه يستحيل علينا ان نأتي امرا يكاد ان يكون فيه انتحار مالي لبلادنا . واننا لنرجو ان تقدروا دولتكم موقفنا هذا وان تعذرونا عليه والسلام عليكم

عبد العزيز
آل سعود

~~PRÉSIDENCE DU CONSEIL DES MINISTRES~~

لوكاندة Plaza
نيويورك ٥ اغسطس ١٩٤٧

بعد كتابة هذا الخطاب وصلني خطابك
وسررت به وارجو ان تقبلي حبي
وأحييه على ومحمود ومحمد

حبيبتي صفية

أرجو ان تكوني علمت اليوم أنني خطبت اليوم في مجلس الامن
لأطالب بجلاء جميع الجنود الانجليزية عن بلادنا ولابد انك
تكونين مسرورة من ان خطابي كان واضحا وقويا ومقبولا
من جميع المصريين فانني دائما اذكر قولك لي ان الانجليز
لا يسمعون كلامي ويخرجونه من البلد فاحب ان تعلمي
انني لما وجدت انهم لم يخرجوا الآن من مصر والسكندرية
ذهبت الى أكبر محكمة في العالم وشكوت انجلترا اليها
واني أرجو ان تحكم المحكمة لمصلحتنا

لم أتفرج على شيء في نيويورك ولكنني أرى جوجو
كل يوم تقريبا وهو ما زال يضحك كما كان دائما ولذلك
رأيت زكي وتعرفت بزوجته اليوم Elianore واني
وانت لعلك لم أتفرج على نيويورك بسبب اشتغالي بتحضير
خطابي الآن انني الليلة سأنام مرتاح البال لان دفاعي
امام المجلس كان قويا وواضحا. سلمي لي على مدام ريزو وارجو
ان تكوني مسرورة مبسوطة منك ومن اخوانك

واني أقبلك انت واخوتك ودائما أذكركم والدك
٥ اغسطس ١٩٤٧

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزي محمود بك المدرس

لقد ذكرت في محادثتي الشفهية أمرين مهمين أود الجواب عليهما بعد مراجعة مشاغلها

١) تأميم البنك الأهلي

٢) الأرصدة الاسترلينية

أما فيما يتعلق بتأميم البنك الأهلي فإنه يمكنني أن أعلن أن الحكومة العراقية ماضية في تأميم البنك الأهلي ولكنه عند الفرصة من أمر الأرصدة الاسترلينية تتحدد على اعتبار أن الحكومة ستعمل على تأميم هذا البنك

أما فيما يتعلق بالأرصدة

فإني أخشى أن الحكومة البريطانية ستصر على كمية وهي في هذا الوقت متوجبة بأرباح أرضها إذ علمت أن المستشار الأمريكي هنا قال ٥١ سنة وأصبحت ... المالية

فقد رأينا صراحة بأنه يجب على الدائنين أن يخففوا عن انجلترا.
وقد أردت ذكر هذا حتى تدخل في حسابك أن انجلترا ستتمسك
بتخفيضه فيجب أن لا يبدو منك تساهل ما قبل أن تعرف
مدى تشددها

أما فيما يتعلق بشرط الذهب
فإنك ستفعل حسنا في ضرورة التمسك به فيما يتعلق بإطلاق
الشيك فورا ولذلك اتفقنا على أنه ليس من المستطاع أن
نتمسك بشرط الذهب للأرصدة المملوكة للأفراد
فيجب مساواة شرط الذهب للأرصدة الموجودة في
الودائع والتي تقدر بنحو ٢١٥ مليون جنيه
وقد رأينا في جلستنا التي عقدناها قبل سفرك مباشرة
أنه ينبغي لنا أن نحصل على
١) إعطاء الشيك فورا

-٣-

رياسة مجلس الوزراء

٢) وخفض سنوي مقداره بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه
٣) ومخلفات الجيش البريطاني
٤) والأسلحة التي سلمت للجيش المصري أو تسلم إليه
٥) ومصروفات الجيش البريطاني في مصر
٦) وأسهم قنال السويس
٧) وتسوية الدين المصري القديم
٨) ومسألة حدود فلسطين

فإذا حصلت منها تسوية على المسائل المتقدمة أمكن المساهمة في سداد النصيب بالنسبة للودائع. ويمكنني أيضا أن أقول إذا كان الاتفاق لا يمكن أن يتم إلا بتخفيض القسط السنوي إلى ثمانية عشر مليون جنيه أمكن لك التساهل في هذا المدى بعد أن أعود وأقول إني أخشى أن تحصلوا على هذا التساهل ثم تعودون إلى التمسك بتخفيض الأرصدة وهذا ما اتفقنا على أنه لا يمكن الاستمرار في المفاوضة على أساس التخفيض

رئاسة مجلس الوزراء

٤

ملحقاً

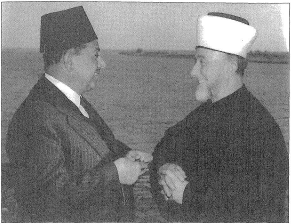
هذا وانى اضيف الى ما تقدم انه فى حالة الاستعداد للتعاون يمكنك قبول تخصيصه لفائدة الى النصف فى المائة

وفى الختام أدعو لك بالتوفيق

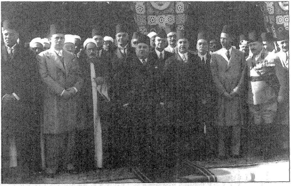
المخلص

٢٩/٦/٩٤٧ ــ محمود فهمى النقراشى ــ

رئيس مجلس الوزراء



أمين الحسيني مفتي فلسطين ـ النقراشي



النقراشي ـ عبد الرحمن باشا عزام عن شماله وأحمد باشا ماهر عن يمينه وخلفه إبراهيم باشا عبد الهادي



من الشمال إبراهيم باشا ــ دسوقى أباظة باشا ــ عبد المجيد صالح ــ جلالة الملك ــ النقراشى



الملك عبد العزيز آل سعود وعن شماله النقراشى ثم إبراهيم باشا عبد الهادى ثم إبراهيم باشا دسوقى أباظة



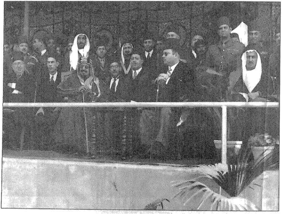
النقراشى مع عبد الكريم الخطاب



النقراشى وجلالة الملك فيصل



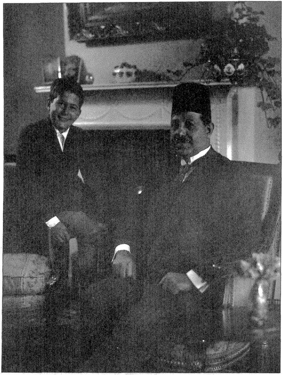
جلالة الملك والنقراشى وحامد بك جودة



النقراشى وخلفه حيدر باشا، وبجانب الملك سعود عبدالرحمن عزام باشا والبرنس عبد المنعم



جلالـة الملك والنقراشـى



النقراشي ـ د. عزيز سعد الدين



النقراشى ـ إبراهيم باشا عبد الهادى ـ جلالة الملك ـ عبد اللطيف باشا طلعت



النقراشي ورياض الصلح



تعتبر شخصية الزعيم المصرى محمود فهمى النقراشى من الشخصيات الخلافية فى تاريخ مصر . يراه الكثيرون زعيما وطنيا كبيرا بينما يراه البعض الآخر رجلا ضيق الأفق يفتقد لمهارات السياسيين.

ويتناول هذا الكتاب الشيق سيرة هذا الزعيم المصرى من كافة النواحى مسلطا الضوء على نشأته وزواجه ثم بزوغه كعنصر بارز فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ وخروجه للحياة العامة بعد ذلك فى رحاب سعد زغلول ودوره فى حزب الوفد ثم انشقاقه عن الوفد. ذلك الحادث الذى شطر حياته إلى قسمين :فهو فى أول حياته الثائر المتآمر وطريد السلطة . وهو فى القسم الثانى أصبح جزءا من السلطة يتدرج فى المناصب الحكومية من محافظ لوزير للداخلية فالمعارف فالخارجية لينهى حياته وهو رئيس للوزراء موضحا دوره فى كثير من القضايا الهامة مثل علاقته ببريطانيا وحادثة كوبرى عباس. ودوره فى مفاوضات صدقى- بيفن والقضية الفلسطينية وخلفيات قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين.

وهذا الكتاب القيم عن حياة حافلة بالأحداث والأسرار هو الأول فى العربية عن محمود فهمى النقراشى.

6 221102 019002

دار الشروق
www.shorouk.com